مركز دراسات الوحدة العربية

الإنسان والبيئة

مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية

أحمد علي سالم
زياد مخامرة
زياني أبو القاسم
عبد الله القرطبي
عبد الرحيم خالص
عماد يعقوبي
فاطمة عاريب
محمد المابدة
محمد عاشور مهدي

إشراف وتنسيق

شكراني الحسين
عبد الرحيم خالص

الإنسان والبيئة

مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية

مركز دراسات الوحدة العربية

الإنسان والبيئة

مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية

أحمد علي سالم
زياد مخامرة
زياني أبو القاسم
عبد الله القرطبي
عبد الرحيم خالص
عماد يعقوبي
فاطمة عاريب
محمد العابدة
محمد عاشور مهدي

إشراف وتنسيق

شكراني الحسين
عبد الرحيم خالص

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الإنسان والبيئة: مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية/ أحمد علي سالم... [وآخ.]؛ إشراف وتنسيق شكراني الحسين، عبد الرحيم خالص.

٢٥٥ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-806-0

١. البيئة والإنسان. أ. سالم، أحمد علي. ب. الحسين، شكراني (مشرف).

ج. خالص، عبد الرحيم (مشرف).

304.2

العنوان بالإنكليزية

Man and Environment
Intellectual, Social and Economic Approaches

Edited and Coordinated by
Chougrani El Houcine and Abdul Rahim Khalis

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٧

المحتويات

القسم الأول

الإنسان والبيئة والقانون: إشكالات نظرية

مقدمة ٩

الفصل الأول : المقاربة الجيلية للقضايا البيئية: دعوة إلى تفكير إنساني حول أخلاق التنمية البيئية العابرة للأجيال ..... عبد الرحيم خالص ٢١

أولاً : المقاربة الجيلية كتفكير بيئي عابر للأجيال في الزمان والمكان ٣١

ثانياً : الإنسان والبيئة: من المقاربة الجيلية إلى أخلاق التنمية البيئية ٤٣

الفصل الثاني : أسئلة فلسفية حول القانون الدولي البيئي: من سؤال الوعي إلى سؤال الماهية ..... عماد يعقوبي ٦٣

أولاً : القانون البيئي: من سؤال الوعي البيئي إلى مراحل ومصادر تكوّنه .. ٦٥

ثانياً : القانون الدولي البيئي: سؤال الماهية ٨٠

القسم الثاني

التنمية المستدامة وسوسيولوجيا البيئة

الفصل الثالث : الأمن البيئي والتنمية المستدامة: الآليات والتحديات .. محمد العابدة ٩٧

أولاً : الأمن البيئي والتنمية المستدامة: المدلول والآليات ٩٨

ثانياً : الأمن البيئي: المتطلبات والتحديات ١٠٦

ثالثاً : مداخل من أجل تحقيق الأمن البيئي ١١٣

الفصل الرابع : في سبيل الفهم السوسيولوجي للأسس العلمية والرهانات المجتمعية للتنمية المستدامة ..... عبد الله القرطبي ١١٧
أولاً : التنمية المستدامة: بين التأصيل النظري والرهانات السياسية ١١٩
ثانياً : التنمية الاقتصادية والرهان البيئي ١٢٧
ثالثاً : التنمية بين «الاستدامة الاجتماعية» وإعادة الإنتاج للبناء الاجتماعي للمجتمع ١٣١
الفصل الخامس : سوسيولوجيا البيئة: التشكل والتطور ..... زياني أبو القاسم ١٤٥
أولاً : الإشكالات النظرية لبروز موضوع البيئة كحقل للبحث الاجتماعي ١٤٦
ثانياً : الحداثة والعولمة أساس لفرض الإشكالات البيئية كموضوع سوسيولوجي ١٥٣
ثالثاً : اهتمامات سوسيولوجيا البيئة ١٥٦
رابعاً : المقاربة السوسيولوجية للظواهر البيئية ١٦٠

القسم الثالث

التغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر

الفصل السادس : التأثيرات الاقتصادية للتغيرات المناخية ..... زياد مخامرة ١٦٩
أولاً : أسباب التغيّر المناخيّ وعواقبه ١٧٠
ثانياً : الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية ١٧٣
ثالثاً : الاستجابة السياسية للتغيّرات المُناخية ١٧٥
رابعاً : السياسات المناخية في البلدان العربية ١٨٠
الفصل السابع : تحديات ورهانات الاقتصاد الأخضر في المغرب ... فاطمة عاريب ١٨٩
أولاً : الاقتصاد الأخضر: التعاريف والتحديات التي تواجه المغرب ١٩١
ثانياً : الاقتصاد الأخضر وفرص خلق الشغل ١٩٤
ثالثاً : تحديات الابتكار البيئي ١٩٨

القسم الرابع

الالتزامات الدولية وقضايا التغيرات البيئية

الفصل الثامن : محددات احترام الدول لالتزاماتها القانونية:

قراءة نقدية في نظريات العلاقات الدولية ..... أحمد علي سالم ٢٠٧

أولاً : موقف المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ٢٠٨

ثانياً : موقف المدرسة المؤسسية في العلاقات الدولية ٢١١

ثالثاً : موقف المدرسة البنائية في العلاقات الدولية ٢١٤

الفصل التاسع : التغيرات البيئية وقضايا الصراع والأمن:

حالة أفريقيا ..... محمد عاشور مهدي ٢٢١

أولاً : ملامح التغيرات البيئية واتجاهات تفسيرها ٢٢٢

ثانياً : التغيرات البيئية وقضايا الأمن والصراع: الانعكاسات والمحددات .. ٢٣١

المشاركون ٢٤٥

فهرس ٢٤٧

مقدمة

تظل إشكالية البيئة في العالم المعاصر، بما في ذلك مختلف البلدان العربية والإسلامية، من الإشكاليات المستأثرة بالاهتمام المتزايد، منذ مؤتمر استوكهولم ١٩٧٢ حول البيئة البشرية، الذي اتفقت فيه الدول الأطراف أمام المنتظم الدولي على أن تجعل من مهامها الأساسية تبعاً لميثاق منظمة الأمم المتحدة، تسخير قضايا الأمن والسلم الدوليين لحماية البيئة المشتركة أمام الأجيال الحالية والأجيال المقبلة، وأن تحافظ على الحقوق البيئية كافة لفائدة مختلف الأجيال بوصفها حقوقاً فطرية غير مكتسبة؛ وذلك، من أجل تشجيع المشاركة والمساهمة في إنقاذ العالم المعاصر من ويلات الحروب التي جلبت على الإنسانية جمعاء، وفي مناسبتين مأسويتين عالميتين، أحزاناً يعجز عنها الوصف.

في هذا الإطار، أكدت منظمة الأمم المتحدة أن القضايا البيئية يجب أن تحظى بالأولوية وبالاهتمام الذي تستحقه، نظراً إلى مكانتها في المعادلة الأحيائية لاستمرار النوع البشري على وجه الأرض. ومنذ ذلك الحين، يسعى العديد من الدول والمنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، والاتحادات الدولية، لحماية البيئة وتعزيز التربية على ثقافة الاعتناء بها والمحافظة عليها من جهة، مع محاولة درء المخاطر والأخطار التي تهدد حياة وصحة الإنسان من خلال المساس بالبيئة والمجال الأخضر من جهة أخرى.

إن المعالجة والنّظر في الإشكاليات التي يثيرها السّؤال البيئي في علاقته بالفعل الإنساني، تفترض في نظرنا، العمل على عدة مستويات، تتقاسمها عدة مقاربات نظرية وعملية. وفي هذا الكتاب، سوف نقتصر على ثلاث مقاربات أساسية:

المقاربة الفكرية: وتتضمن المُستوى الفكري النّظري الذي يحاول إثارة سؤال التّفكير البشري في الواقع البيئي المعاصر مع ما يستدعيه ذلك من اعتبارات أخلاقية مستقاة من الأخلاق النظرية ولاسيَّما نظرية فلسفة الأخلاق المعاصرة؛ وذلك في محاولة من أجل تجاوز التّدهور الكبير الذي تعرفه المجالات البيئية بما فيها المجالات الخضراء، بالرغم من التقدم الذي حققه إنسان اليوم على

صعيد التكنولوجيات الحديثة العالية الدقة، في إطار ما يتعلق بالتّعامل مع القضايا البيئية الشائكة وذات الارتباطات المتداخلة والمعقّدة.

لذلك، تفترض هذه المقاربة، طرح أسئلة فلسفية وشبه فلسفية، تخاطب مختلف الفاعلين في المجال البيئي من جهة، وهي تحاول تقنين وتحديد علاقة الإنسان بالبيئة من جهة أخرى. كل ذلك، بدأ من أعلى المستويات الدولية والعالمية مروراً بالمستويات الإقليمية والوطنية والمحلية؛ مع التشديد على ضرورة طرح أسئلة الماهية والوعي والثّقافة والتربية على مستوى القانون الدولي البيئي والالتزامات الدولية التي تؤسس لنظريات العلاقات الدولية عبر طرح أسئلة نقدية ذات بُعْد نظري تداولي وتفاعلي، متعلق أساساً بالمشترك الإنساني العالمي على الصعيدين الفكري والقانوني.

المقاربة الاجتماعية: ولها علاقة مباشرة، من جهة أولى بمختلف العلوم الاجتماعية وعلى رأسها السوسيولوجيا؛ ثُمّ لها علاقة غير مباشرة، من جهة ثانية، بالمجتمع عموماً. وهي تهدف إلى دراسة مختلف أوجه وعناصر العلاقة والتّرابط بين الإنسان والبيئة من الناحية التنموية عبر أسئلة التحديات التي يمكن للإنسان المعاصر مواجهتها بهدف استدامة القضايا البيئية على المستوى الميداني؛ وذلك، **أولاً**، على مستوى الأمن البيئي وعلاقته بالآليات المستخدمة من أجل تفادي الصّراعات والأزمات البيئية التي تهدد وجود وكيان الإنسان وتخرب محيطه البيئي؛ و**ثانياً**، على مستوى الرهانات المجتمعية لسؤال التنمية المستدامة، من خلال البحث عن الأسس العلميّة التي يمكن أن تُقربنا إلى الفهم السوسيولوجي الميداني للقضايا البيئية في علاقتها بالفعل الإنساني، بُغية تجاوز ومن ثمّ إقبار النّقائص المهددة واستثمار الفرص المتاحة من أجل بلوغ مختلف أوجه التّطور والتّشكل الممكنة، في إطار مقاربة متكاملة حول أسئلة السوسيولوجيا البيئية.

المقاربة الاقتصادية: وتتعلق بالآفاق المادية لتكلفة التأثيرات البيئية (مقاربة نيكولاس سترن «Nicholas Stern») ومنها التغيرات المناخية على المستوى الاقتصادي. فدراسة الآثار الاقتصادية في البيئة وجدواها ونفعيتها، تطرح أسئلة التكلفة المادية لمواجهة آثار التقلبات الجوية المفرطة والشّديدة كالجفاف والتصحر والفيضانات من دون أن نغفل، في هذا الجانب، تكلفة التمويلات المادية لمشاريع التنمية الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق التوازن في الميزان التجاري للاقتصادات الوطنية.

لذلك، فإن المقاربة الاقتصادية تسعى لبلوغ الأهداف التنموية ذات البعد التجاري والفلاحي والصناعي ثم الخدماتي أيضاً، التي تبتغي خفض آثار التغيرات المناخية في البيئة وعقلنة الفعل الإنساني بهدف درء ومواجهة المخاطر المحتملة لأيّ تهديد قد يواجهه الإنسان في علاقته بالبيئة عموماً. فتحديات ورهانات الاقتصاد الأخضر بالمغرب، على سبيل المثال، تستدعي مجهودات كبيرة بالنسبة إلى الأفراد وجمعيات المجتمع المدني فضلاً عن مؤسسات الدولة. وتنسحب هذه الجهود على كل المناطق الخضراء في العالم أجمع، ومنها القارة الأفريقية التي أضحت تشهد ـ في السنوات الأخيرة ـ تراجعاً بيئياً كبيراً، نظراً إلى التهديدات الأمنية (الإنسانية) والمناخية (البيئية) التي

يصعب التحكم فيها؛ ومن المنتظر أن تشهد القارة الإفريقية احتراراً لم يسبق له مثيل، إذ إنها ستكون أشدّ المناطق تأثراً في العالم حسب بعض الدّراسات .

في هذا الإطار، تتعدد الأبحاث والدّراسات والتّقارير التي تتناول القضايا البيئية ومجالات صيانتها والمحافظة عليها، في محاولة للمساهمة في رصد ودراسة وتحليل ومناقشة سبل مواجهة التّهديدات المختلفة والمتنوعة، كالتغير المناخي، والتّصحر، والتلوث العابر للحدود، ونُدرة المياه، وتقلص فرص الاستثمار الأخضر، وتراجع احترام الحقوق البيئية (الجيل الثالث لحقوق الإنسان، أي حقوق التّضامن والانتساب كالحقّ في السّلم والحق في التنمية)، وضعف مؤشرات ودلالات التنمية المستدامة، فضلاً عن قلّة مستويات وأنماط وتفاعل التّعاون البيئي (سواء المتعدّد الأطراف أو الثنائي منه) بين الدول والمجتمعات والأمم . إلّا أن أغلب تلك الجهود، تظل منفردة ومتفرقة، الأمر الذي لا يسهم في الدّفع بها إلى التأثير في صانعي القرار السياسي والاقتصادي، لأنها تتناول مختلف القضايا والظواهر البيئية من منظور واحد، أو بمعزل عن التّفاعل والترّابط الموجود بين حقول المعرفة الإنسانية ككل (الفلسفة، القانون، المجتمع، السياسة والاقتصاد)، أو من أجل رسم صورة بيانية واضحة المعالم للوضع البيئي تجاوزاً للمقاربة المعيارية في تراتبيتها الجامدة (هانس كلسن Hans Kelsen).

في هذا الإطار، جاء إسهامنا بغية مقاربة كل القضايا فكرياً واجتماعياً واقتصادياً، من منظور جيلي له علاقة وطيدة بطرح براديغمات جديدة من أجل رصد علاقة الإنسان بالبيئة خصوصاً.

وبالرغم من صعوبة البحث والكشف عن براديغمات جديدة (إن صح تعبير توماس كون Thomas Kohn)، تستجيب للتّحولات المجتمعية في المجال البيئي، فقد جاءت هذه المساهمة، في مجال العلوم الاجتماعية خصوصاً والعلوم الإنسانية عموماً، كمحاولة نقدية لمجموعة من المفاهيم الأساسية، كالتنمية المستدامة وسوسيولوجيا البيئة، اللتين أصبحتا تشكلان «فرعاً جديداً» في حقول العلوم الاجتماعية؛ وذلك بهدف فهم أفضل للمشكلات البيئية وعواقبها، و«إدماج» عناصر جديدة في وحدات ومؤشرات التّحليل البيئي، كالإنصاف ما بين الأجيال والتنمية البيئية في بعدها الجيلي. لكن، قبل ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه من حق كل باحث تقديم أطروحات أو الدعوة إلى تنظير أو طرح بعض الأسئلة الفكرية والفلسفية حول السّلوك البشري في علاقته بتحديات القانون الدولي البيئي ورهانات الاقتصاد الأخضر وسوسيولوجيا البيئة؛ وذلك، ضمن التّساؤل أيضاً عن مدى وفرة وفاعلية الالتزامات الدولية من منظور نظريات العلاقات الدولية، التي من خلالها نسعى إلى تحديد بعض أوجه وكيفيات النّظر في قضايا الصراع والأمن عالمياً من جهة، وقضايا الحقوق البيئية أثناء دراسة حالة القارة الإفريقية، على سبيل المثال، من جهة أخرى.

ولتوضيح مختلف المقاربات السّابقة، من خلال الأعمال التي تتقاسمها ـ بشكل موضوعي ومنهجي ـ في متن الكتاب، تجدر الإشارة إلى أن هذا الأخير، تم تقسيمه إلى أربعة أقسام.

يبدأ **القسم الأول**، بطرح إشكاليات نظرية وفلسفية لها علاقة مباشرة بالإنسان والبيئة والقانون. ونجد أولى هذه الإشكاليات تتعلق بـ «المُقارَبَة الجِيلِيَّة لِلقَضايا البَيئِيَّة»، التي يدعو من خلالها الباحث **عبد الرحيم خالص** إلى «تَفكِير إنساني حَول أَخلَاق التّنمِية البَيئِيَّة العابِرَة للأجيال»، وهو يحاول، في هذا الإطار، لفت الانتباه إلى مدى أهمية عنصر التفكير في القضايا البيئية من منظور جيلي. ويعتمد كمنطلق، في ذلك، المقاربة الجيلية التي يلخصها في ما يسميه «أخلاق التنمية البيئية» العابرة للأجيال، التي تتضمن ثلاثة مستويات بثلاث نويات ثابتة، وهي: مستوى الفعل ونواته الإنسان، ومستوى الزمان ونواته الماضي والحاضر والمستقبل، ثم مستوى المكان ونواته البيئة.

تنطلق عملية تفكير هذه النَّوَيَات الصّلبَة، مِن كون الوجود البشري المعاصر، والمتواتر عبر تعاقب الأجيال في الزمان والمكان، وجوداً محدداً بمقاربة جيلية، تطرح السؤال الإشكالي الآتي:

إلى أي حد يُمكن للمقاربة الجيلية، اعتماداً على عنصري الزمان والمكان، وبتكامل وتبادل وتعايش مع عنصر الإنسان، أن تتجاوز «قُصُور» المقاربات التي تنظر إلى القضايا البيئية من زاويتها الضيقة فقط، من دون أن تُسهم في التفاتة فِكرية إنسانية عالمية نحو قضايا التنمية البيئية العابرة للأجيال، وعلى رأسها: التربية على أخلاق التنمية البيئية والتربية على نَشر الوعي بضرورة المحافظة على البيئة كملكية مشتركة للإنسانية جمعاء؟

إن عمليات التفكير، اليوم، في علاقة الإنسان بالبيئة، أضحت نادرة ولا تلبي حاجات الإنسان المعاصر، مع العلم أن رَحى المعركة، حسب إدغار موران (Edgar Morin)، تدور «على صعيد الفكر» أكثر من أيّ صعيد آخر وفي أكثر من أيّ وقت مضى. وأمام هذا القصور النظري، تزداد مخاوف الإنسان، حول جهله كيفية تدبير القضايا البيئية وتفادي الإضرار بالمحيط البيئي، سواء من خلال السلوكات الإنسانية غير المُعَقلَنَة أو من خلال الظواهر الطبيعية المُفاجئة كالزلازل والفيضانات ومختلف التقلبات المناخية، وكأننا نسير نحو الهاوية، حين يتساءل إدغار موران: إلى أين يسير العالم؟ هل نسير إلى الهاوية؟

من هذا المنطلق، تساءل الباحث وبشدة: كيف ينظر الإنسان المعاصر إلى القضايا البيئية؟ وهل يعتمد مقاربة جيلية، تتخذ من الماضي والحاضر والمستقبل، قواعد التكامل والتبادل والتعايش، ومعايير لتحقيق أخلاق التنمية البيئية العابرة للأجيال، بين الإنسان والبيئة؟ أم أنه يعيش فقط في المكان بدافع الزمان، ومن دون أدنى تفكير في التعاقب العابر للأجيال على مستوى التنمية البيئية؟

تتقاطع هذه الأسئلة مع أسئلة الباحث عماد يعقوبي، من خلال موضوعه المعنون: «أسئلة فلسفية حول القانون الدولي البيئي»؛ الذي ينطلق فيه من تأكيده وإحساسه بأننا، اليوم، في أمسِّ الحاجة إلى الفلسفة بغية نقد ما وصل إليه الإنسان من تقدم تكنولوجي وانتشار هائل للمعرفة العلمية ووسائلها وأدواتها البحثية، التي للأسف لم تسخَّر لجلب الفائدة الأعم والمصلحة الجماعية، تنموياً وبيئياً. وهكذا، ظهرت أسئلة لم تُطرَح مِن قبل وتُنبئ في أغلبها عن المشاكل التي قد يواجهها مصير

الإنسان على الأرض، فضلاً عن واجبه إزاء المحافظة على البيئة وإزاء كيفيات تنميتها بشكل جيد ومستدام.

ويثير موضوع يعقوبي إشكالية الأساس الفلسفي للقانون البيئي عموماً والقانون الدّولي البيئي خصوصاً، من خلال طرح السّؤال عن مدى ضرورته وماهيته من جهة، ثم عن مدى قدرة القانون الدولي البيئي على تحقيق العدالة البيئية بين الأجيال والأجناس، وإمكان الحديث عن التّضامن البيئي في ظل التّفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق من جهة أخرى. وهو ما حاول الباحث التطرق إليه من خلال عرض التصور الإنساني للبيئة وعلاقته ودوره فيها. وذلك، انطلاقاً من مجموعة من الأسئلة من قبيل: هل يوجد قانون بيئي أصلاً؟ هل القانون الدولي البيئي ذو هوية مستقلة؟ وما هي معالم هذه الاستقلالية؟

من خلال ما تقدم، تجدر الإشارة إلى أن أفضل منهج لتحصيل احترام البيئة من قبل الإنسان هو تأسيسه على التّكامل ما بين مجمل الدوافع والبواعث المؤثرة في النفس البشرية، من دين وأخلاق وقانون ومصلحة. ولا بد للإنسان، في هذا المجال، من أن يعيد النّظر في منهجه، في إطار العدالة والإنصاف بالنسبة إلى كل إنسان وإلى كل دولة على حدة من جهة، وفي إطار وحدة الجماعة البشرية التي من المفترض احترامها من طرف الجميع غرباً وشرقاً، شمالاً وجنوباً، في الغرب وعند العرب، من جهة أخرى.

إن تأثيرات الفعل الإنساني في علاقته بأسئلة التنمية والبيئة على المستوى الميداني العملي، تطرح عدة إشكاليات، يتحدد بعضها عبر ما هو ذاتي؛ بينما، يتحدد البعض الآخر عبر ما هو موضوعي. وفي هذا الإطار، يأتي **القسم الثاني** المتعلق بالتنمية المستدامة وسوسيولوجيا البيئة، موزعاً بين ثلاثة مستويات. يخص **الأول**، الفكرة التي يدافع عنها الباحث محمد العابدة في بحثه عن: «الأمن البيئي والتنمية المستدامة: الآليات والتحديات»؛ من خلال حديثه عن المخاطر المحتملة نتيجة غياب الأمن البيئي المتعلق بمختلف المجالات البيئية والإيكولوجية فضلاً عن الأركيولوجيا. وهي التي حاول الباحث التركيز عليها لتوضيح علاقة الأمن البيئي بالتنمية المستدامة في إطار صيرورة إدراك الإنسانية لما يمثله التلوث البيئي من خطر على الوجود البشري، إذ أصبحت قضية حماية البيئة والحفاظ عليها، بُعداً استراتيجياً وعاملاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة. ولتفكيك هذه العلاقة الموجودة بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة، تم التطرق إلى مدلول الأمن البيئي وأبعاده ورهاناته ومداخله، ثم عن علاقته باستراتيجية تحقيق التنمية، واعتبار مقاربة الأمن البيئي آلية واعدة لتأهيل البيئة والمحافظة عليها.

في السياق الاجتماعي والسوسيولوجي نفسه، يطالعنا الباحث عبد الله القرطبي في بحثه المعنون: «في سبيل الفهم السّوسيولوجي للأسس العلمية والرهانات المجتمعية للتنمية المستدامة»؛ على مفهوم «التنمية المستدامة» الذي اكتسب مشروعيته العلمية من المؤسسات الدولية التي رَوّجَت له في المحافل الدولية من جهة أولى، ثم تداولته في وسائل الإعلام الدولية والوطنية من

جهة ثانية، الأمر الذي ساعد على توحيد دلالته بشكل متفق عليه إعلامياً، مع محاولة الكشف عن أسباب غموضه والتباسه في تحديداته.

وفي هذا الإطار، لا يعني التساؤل حول مفهوم التنمية المستدامة في علاقته بالتغيرات البيئية، الشك في إمكان نفاد الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد واستفحال ظاهرة الانحباس الحراري أو مظاهر التلوث المختلفة، وهو ما يفرض ضرورة ربط التنمية بالبيئة. بل إن كل هذه الأشياء، تدعونا إلى التفكير في الأسس العلمية التي انبنى عليها ذات المفهوم والمتطلبات المجتمعية التي أعطت له المشروعية العلمية والعملية. لذلك، يقترح الباحث إبراز بعض الأسس الفلسفية والإبستمولوجية لمفهوم التنمية المستدامة وتحليل تداعياته المجتمعية من خلال مناقشة إشكاليات التنمية المستدامة بين العقيدة الاستهلاكية ورهانات حماية البيئة.

إن أي تنمية يجب أن تتجه إلى خدمة الإنسان وتحريره واستثمار طاقاته الذاتية والسعي إلى سعادته والتقليل من مشاكله وهمومه المجتمعية، من فقر وجهل واضطهاد وتهميش... إلخ؛ وليس التركيز فقط على تنمية تستند إلى «النمو القاتل» وإعادة إنتاج نمط عيش تتحول فيه كل من الطبيعة والإنسان إلى مجرد «سلعة» قابلة للتحويل والاستهلاك. لذلك فإن الهدف هو البحث في الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للتنمية بالتركيز على مفهوم محوري هو «الاستدامة الاجتماعية» التي تبرز بجلاء الأبعاد السوسيولوجية لكل مشروع تنموي، وترتكز في ذات الوقت على مبادئ أساسية «كالحق في الولوج إلى الخيرات الاقتصادية ومختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية» ثم «دعم وتطوير القدرات الفردية والجماعية» وهذان المبدآن لا يمكن أن يتحققا إلّا إذا توافر للأفراد والجماعات مبدأ الإنصاف أو تكافؤ الفرص داخل المجتمع. وأخيراً، إن أجرأة هذه المبادئ الثلاثة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال مبدأ إمكان المشاركة الفعلية ـ أي وجود قيم الديمقراطية ـ في اتخاذ القرارات سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي فيما يخص أي مشروع تنموي بيئي.

إن اكتشاف طرق جديدة لمقاربة التنمية المستدامة في وسط مجتمعي متطور مسبقاً، يستوجب النظر أيضاً إلى الجوانب المتعلقة بـ «سوسيولوجيا البيئة»، من خلال عنصرَي «التّشكل والتّطور»، وهو ما اعتمده الباحث أبو القاسم زياني حين اعتبر المشكلة البيئية من بعض النُّذر المهددة لاستمرار الحياة البشرية على وجه الأرض بدءاً من سبعينيات القرن العشرين إلى بداية القرن الحادي والعشرين، التي تتأكد من خلال التأثير السلبي لحضارة الإنسان في التوازن البيئي.

من هذا المنطلق، بدأ التأسيس البراديغماتي لسوسيولوجيا البيئة بالتساؤل حول الروابط التي جمعت بين المشكلة البيئية والظواهر الاجتماعية، وذلك بالربط بين مساءلة الحداثة والعولمة من خلال استحضار تأثير وأثر صيرورة العولمة ونموذج المجتمع الاستهلاكي على المعطى البيئي، وخصوصاً بعد الثورة الصناعية وطغيان النموذج الرأسمالي. لذلك، نجد الباحث، يتطرق بإسهاب إلى ذلك «التّفاعل» أو «التأثير المتبادل» عبر الكشف عن الآليات التي من خلالها سعى وما زال

يسعى الفرد والمجتمع للتأقلم والمحافظة على البيئة، إذ اهتمت سوسيولوجيا البيئة بدراسة أنماط التمثلات والمواقف والسّلوكات اتجاه البيئة ودور الحركات الاجتماعية البيئية من دون إغفال السياسات العمومية والحلول المؤسساتية.

في هذا الإطار، تستند سوسيولوجيا البيئة في دراسة موضوعاتها إلى مقاربات متنوعة؛ منها ما هو ملائم لدراسة الأفعال الاجتماعية كالمدرسة السّلوكية؛ ومنها ما هو مناسب لبيان الصيرورات المجتمعية الطويلة والمقارنة كالمقاربة السوسيو ـ أنثروبولوجية؛ ومنها ما يهتم بدراسة بنى السلطة والنفوذ والتأثير كمقاربة علم الاجتماع السياسي. بل إن محاولة الكتابة عن التأصيل النّظري لسوسيولوجيا البيئة كميدان من ميادين علم الاجتماع، ما زال قيد التّشكل والتطور، فهي تبقى مفتوحة على آفاق ما زالت غير مكتملة المعالم في نسقها العام، إذ يمكن مراجعتها وتطويرها في كل حين. لكن تسارع المشكلة البيئية وآنيتها المجتمعية، إن على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني أو المستوى العالمي، دفعت الباحثين إلى الاهتمام بدراسة مجالات التفاعل بين الاجتماعي والبيئي وربطه بكل مستويات التحليل الاجتماعي.

لا شك في أن علاقة التغيرات المناخية بالاقتصاد البيئي، في إطار **القسم الثالث**، تثير عدة إشكاليات راهنية مثل مشكلة التغيّر المُناخي التي تعد مشكلة عالمية إلى جانب التأثيرات الناجمة عنها، التي تؤثر في المناخ العالمي عموماً. لذلك فإن التّدخل الفعال للحَدّ من آثار التّغير المناخي، يتطلب تعاوناً دولياً ضد هذه الأخطار لأنه ليس هناك دولة خالية من التأثير المترتب عليه، الذي يختلف مقداره من دولة إلى أخرى. وهذا محور الإشكالية التي يقدمها الباحث زياد مخامرة تحت عنوان: «التأثيرات الاقتصادية للتغيرات المناخية»، وهو يؤكد عدم وجود اليقين بطبيعة التأثيراتِ بعيدة المدى للتغيّرات المُناخية، ولا سيَّما حينما نجد بعض اقتصادات دول العالم تعتمد بشكل كبير على قطاعات رهينة بالظروف المُناخية، كالزراعةِ والصحة والصيد البحري واستغلال الغابات وباقي الموارد الطبيعية والسياحية، فضلاً عن هشاشة الاقتصادات الوطنية في مواجهة تهديدات التّغير المناخي عامة. وهو ما يجعل الاقتصاد العالمي في مواجهة تحدٍ حقيقي يفرضُ على كل دول العالم الانتباه إلى ضرورة التّعاون من أجل اتخاذ التدابير الملائمة التي تسمحُ بالتخفيف والتكيّف مع تلك التغيرات.

إن علاقة الإنسان بالبيئة لا تقف عند الأسس التنموية الفكرية والمجتمعية التي ينطلق منها كل فرد أو جماعة أو مؤسسة أو كيان سياسي، بل تتجاوزها إلى الطابع الاقتصادي للمعيش اليومي الذي يفرض طابعاً تشاركياً بين كل هذه الأطراف من حيث الرهانات والتحديات التي يمكن رفع سقفها لتتناسب والطموحات الإنسانية على الصعيدين الدولي والوطني. فالسعي إلى احترام الطبيعة وحماية البيئة وصيانة الحياة الخاصة والصحة العامة لكل البشر، هو ما نريده أن يكون موضوع هدف شجاع وخطوة جديرة بالاهتمام والتنفيذ ثم المتابعة. وهذا ما تسعى الباحثة فاطمة عاريب، إلى مقاربته من خلال بحثها المعنون بـ «تحديات ورهانات الاقتصاد الأخضر في المغرب»،

وهي تشير منذ البداية إلى أهمية التّنمية المستدامة وحماية البيئة بوصفهما من المواضيع التي تطرح كلما سنحت الفرصة بذلك في أعتى المؤتمرات الدولية والنّقاشات العالمية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين؛ بينما، أثبتت الممارسة التطبيقية للتنمية المستدامة وأجرَأَتُها على أرض الواقع بوضوح، أنها مهمة معقدة جدّاً؛ ويرجع هذا التّعقيد أساساً إلى عدم ملاءمة نموذج التنمية الاقتصادية السّائد مع أهداف التّنمية المستدامة. ومن أجل التغلب على هذا العائق، طُرح الاقتصاد الأخضر كواحد من السّبل الوجيهة من أجل تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وهي تتمحور حول الأولويات والخصوصيات الوطنية والمحلية.

وقد تعرَّض المغرب لتحديات تنموية واجتماعية كبيرة، لذلك يجب اعتبار هذه التحديات فرصة للشّروع في مَسَار جديد من أجل اقتصاد أكثر اخضراراً، يُمَكِّن من توفير إطار جديد يُعيد التّفكير في سياسات التنمية الاقتصادية الوطنية بطريقة استراتيجية ومستدامة. بل إن البيئة قد أصبحت اليوم تقدم عاملاً لتطوير التّنافسية وإحداث فرص الشّغل بعدما كانت تُعتبر عامل إكراه في السّابق؛ فالمسالك البيئية، أصبحت تشكل مصدراً محتملاً للنشاط الإنساني، وإن إنجازات الاقتصاد الأخضر تحمل في الوقت نفسه مخاطر وفرصاً للسكان الأكثر نشاطاً.

ولدعم مسلسلات التطور البيئي بأي بلد كيفما كان، على مختلف الفاعلين به، ولا سيَّما المسؤولين الإداريين والسياسيين والاقتصاديين والقانونيين، الالتزام بالاتفاقيات الدولية في مجال التغيرات البيئية. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن البحث الذي قدمه الباحث أحمد علي سالم حول «محدّدات احترام الدول لالتزاماتها القانونية: قراءة نقدية في نظريات العلاقات الدولية»، وفي إطار **القسم الرابع** من الكتاب، يدخل في هذا النطاق؛ فقط، يجب لفت الانتباه إلى أن الباحث يركز على منظور مدارس العلاقات الدولية ولا سيَّما منظور المدرسة الواقعية والمدرسة المؤسسية والمدرسة البنائية، ودورها في إطار احترام الدول لالتزاماتها القانونية مع ربط ذلك بإشكالية كبرى تتعلق بعدم مراعاة مبدأ العدالة في التكيف مع التغير المناخي وتحقيق مستويات تنموية مستدامة في الدول النامية في سياق مُعادلة تحويل المخاطر إلى فرص حقيقية للتنمية.

في السياق نفسه، قدّم محمد عاشور مهدي بحثاً حول «التغيرات البيئية وقضايا الصراع والأمن: القارة الأفريقية كحالة دراسة»، ركز فيه على دراسة بعض الجوانب والأبعاد السياسية والأمنية المرتبطة بالتغيرات البيئية على الصعيدين النّظري العام والتّطبيقي الخاص بدول الجنوب مُمثلة بدول القارة الأفريقية، من خلال محاولة الإجابة عن مجموعة من التّساؤلات، من بينها: ما طبيعة التغيرات البيئية الدائر حولها الجدل؟ وما مصدرها؟ وما الخلفيات الكامنة خلف الرّؤى المختلفة لطبيعة التغيرات البيئية والتداعيات السياسية المترتبة على كل منها؟ وما هي الانعكاسات السياسية والأمنية القائمة والمحتملة للتغيرات البيئية؟

إن الإجابة باقتضاب عن مختلف الأسئلة السابقة، يفترض استعراض ملامح التغيرات البيئية واتجاهات تفسيرها من دون إغفال قضايا الأمن والصراع التي تثير عدة انعكاسات وتأثيرات قد تكون جانبية وسلبية، وربما تؤدي إلى نتائج غير متوقعة؛ لذلك يجب الدعوة مع الباحث إلى المزيد من الدراسات المنهجية البينية والمقارنة لفهم الآثار السياسية للتغيرات البيئية، وبخاصة سبل تأثير التغير المناخي في الأمن الإنساني ونشوب الصراعات الأهلية.

إن التطرق إلى موجز البحوث السابقة التي تناولت طبيعة العلاقة التي تربط الإنسان بالبيئة من منظور المقاربات الفكرية والسوسيولوجية ثم الاقتصادية، تُقَرّبُنا أكثر فأكثر من فهم علاقة الإنسان بالمحيط الحيوي في سياقات ومستويات متعدّدة (العالمي، والإقليمي والوطني) وبين الفاعلين (الدول، المجتمعات، المؤسسات، الجمعيات، الجماعات والأفراد) من أجل التأسيس لمقاربة العدالة الجيلية والاهتمام بسوسيولوجيا البيئة وأخلاق التنمية البيئية مع رهانات الاقتصاد الأخضر وتحديات الأمن الإنساني.

ومن أجل ردّ الاعتبار لمنظور تداخل التخصصات وتكامل المعارف الإنسانية والاجتماعية؛ فضلاً عن إيماننا بالقضايا الإنسانية المشتركة من قبيل القضايا البيئية ذات البعد العربي؛ ونظراً إلى سعينا الدؤوب على خدمة العلم والمعرفة من بابه الواسع نظرياً وعملياً، فقد ارتأينا، كمشرفين ومنسقين، لهذا العمل الطموح، أن نساهم، قدر المستطاع، في نشر وتعزيز الوعي البيئي المجتمعي بغية إشراك مختلف الفاعلين في تناول الإشكاليات المجتمعية الكبرى ذات المصير المشترك.

ومن أُولى بوادر هذا الهدف المنشود، إصدار هذا الكتاب الجماعي الموسوم بعنوان: **الإنسان والبيئة: مقاربات فكرية، اجتماعية واقتصادية**، بمبادرة من فريق البحث بالمرصد المغربي للأجيال المقبلة (Morofuge)، وباتفاق مع رائد المشاريع العلمية الكبرى ذات الصيت العالمي في المجالات كافة، مركز دراسات الوحدة العربية، الراعي لهذه اللبنة الفكرية التي يشهد على ولادتها ثلة من الباحثين والمفكرين والأساتذة الجامعيين والمتخصصين في قضايا رهانات البيئة على الصعيدين الدولي والعربي والمشهود لهم بالصدقية والكفاءة والجد ثم التجربة.

يعالج، هذا الكتاب إذاً، في إطار تحقيق أهدافه الإنسانية ودعم الحقوق البيئية لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة، مختلف التّرابطات الممكنة والمحتملة والموجودة، في سياق الحديث عن العلاقة بين الإنسان والبيئة كمحيط حيوي، من دون إغفال التّفاعلات الممكنة بين مختلف الفاعلين في هذا المجال، وكذا الدفاع عن الإشكاليات الأساسية أو الفرعية التي تثيرها العلاقة الجدلية بين الإنسان والبيئة، ولا سيما كل ما يتعلق بدينامية الصراع والتّناغم وتناقضاتهما على الصعيد الدولي من جهة، وكل ما يتعلق أيضاً بالجيل كبراديغم مستقبلي، يمكنه أن يكون محور النظريات القادمة في إطار دراسات وأبحاث، بمقاربات جيلية جديدة، أساسها تعاقب الأجيال عبر الزمان والمكان من جهة أخرى.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن طموحاتنا، لا تقف عند هذه اللبنة الأولى من تعاملنا كمؤسسة علمية مستقلة وغير ربحية مع مؤسسة مشهود لها بالصدقية والتجربة والكفاءة في مجال تخصصها، وإنما تتجاوزها إلى بناء آفاق فكرية ومعرفية واسعة، تتخذ من الرهانات والتحديات الإنسانية ذات الطّابع الشّمولي والكوني، كالمحافظة على البيئة التي تعتبر ملكية مشتركة بين الإنسانية جمعاء، أهم الإشكاليات التي تحتاج إلى تفكير مسؤول وافتحاص دقيق وبحث عميق لأجل الوحدة الإنسانية والوحدة الإسلامية فالوحدة العربية التوّاقة إلى شمل الجهود البحثية في مشاريع مستقبلية طموحة لتعزيز مكانة الإنسان العربي والإسلامي، من خلال تحقيق وحدته، وصيانة كرامته وحماية بيئته.

القسم الأول

الإنسان والبيئة والقانون:
إشكالات نظرية

الفصل الأول

المقاربة الجيلية للقضايا البيئية: دعوة إلى تفكير إنساني حول أخلاق التنمية البيئية العابرة للأجيال

عبد الرحيم خالص (*)

«نَحن شُعوب الأمم المتحدة وقَد **آلَينا على أنفُسِنا، أن نُنقِذ الأجيال المُقبِلَة مِن ويلات الحَرب** التي من خلال جِيل واحد جَلَبَت على الإنسانية مَرَّتَين أَحزاناً يَعجز عنها الوصف، (...) اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحُسن جوار».

من مقدمة ميثاق الأمم المتحدة

مدخل

إنّ البَدء بسؤال الانطلاق الآتي: هَل يَستَطيع الإنسان العَيش خارِج البَيئَة أو بِدونها؟ يُذَكِّرُنا بالسؤال القديم الذي طَرَحَه الباحثون في مجال العلوم البيولوجية، وهو: لماذا لا يستطيع السَّمَك العَيش خارج بَيئَتِه (لزمن طويل ودون مكانه الطبيعي) ؟

ولا شك في أن الإجابة تختلف ـ بطبيعة الحال ـ مِن باحث إلى آخر، ولكنها ـ على العموم ـ ستكون إجابات عادية بالنسبة إلى البعض؛ بينما، ستكون مفاجئة للبعض الآخر. ونحن، في هذا المقام، لَن نُقدِّم إجابات نهائية أو حتمية، بقدر ما سنُحاول طرح إمكانات للتفكير في طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة بشكل مستفيض ودقيق. فما الذي ينبغي، فعلاً، التفكير فيه؟

يفترض سؤال الانطلاق (هَل يَستَطيع الإنسان العَيش خارِج البَيئَة أو من دونها؟) إجابات محدَّدَة. ولو أن الوضعية التي يعيشها إنسان اليوم، الشبيهة بالمعركة، تتطلب الإجابة عن عِدّة

(*) عضو مؤسس للمرصد المغربي للأجيال المقبلة، وأستاذ زائر في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش ـ المغرب.

أسئلة شائِكة جِداً، تُسائل ـ أمام التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي يعرفها العالم المعاصر ـ مَصير الإنسانية جمعاء. لذلك، فإن إخراج الإنسان من مثل هذه الوضعية «شِبه المتأزِّمة» التي قد تقوده إلى الهاوية، وهي تهدد بنهاية الإنسانية عامة، تَفرِض علينا إبداع واكتشاف طرق وآليات واستراتيجيات للتفكير في مختلف مُمكِنات العيش المتواصل والمستدام بين مختلف الأجيال بكل حرية وكرامة وعدالة[١].

إن عمليات التفكير اليوم[٢]، في علاقة الإنسان بالبيئة، أضحت نادرة ولا تلبي حاجات الإنسان المعاصر، مع العلم أن رَحى المعركة، حسب إدغار موران، تدور «على صعيد الفكر» أكثر مِن أيّ صعيد آخر وأكثر مِن أيّ وقت مضى. وأمام هذا القصور النظري، تزداد مخاوف الإنسان، حول كيفية تدبير القضايا البيئية وتفادي الإضرار بالمحيط البيئي، سواء من خلال السلوكات الإنسانية غير المُعَقلَنَة أو من خلال الظواهر الطبيعية المُفاجِئَة كالزلازل والفيضانات ومختلف التقلبات المناخية، وكأننا نسير نحو الهاوية، حين يتساءل إدغار موران: إلى أين يسير العالم؟[٣] هل نسير إلى الهاوية؟

يقول إيان جوردن سيمونز (Simmons) في كتابه المعنون: **البيئة والإنسان عبر العصور**؛ «نحن بحاجة إلى أن تكون لدينا فكرة عن كيفية تقدير البشر للبيئة»[٤]، وهذا التقدير هو ما نحاول تطويره وصياغته في محاولة تفكير إنساني معاصر، يبحث عن رؤية أوسع للعالم الذي نعيش فيه ومنه ومعه، مِن خلال رؤية بيئية في الزمان والمكان، تسمى على حد تعبير سيمونز «التنمية»[٥]؛ بينما، نسميها نحن ـ حسب تقديرنا الخاص ـ التنمية البيئية العابرة للأجيال، مِن خلال مقاربة جيلية للقضايا البيئية.

تُعَد المقاربة الجيلية للقضايا البيئية، إن صح الوصف، «منهجاً» فكرياً يبتغي في بادئ الأمر الدفاع عن مبادرة فكرية مبدئية لمواجهة المشاكل البيئية العابرة للحدود المجالية في تقاطع مع

---

(١) إدغار موران، **هل نسير إلى الهاوية؟**، ترجمة عبد الرحيم حزل (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠١٢)، ص ١٥١ ـ ١٥٤.

(٢) يمكن في إطار دعوتنا، في هذا البحث، إلى اعتماد الفكر من خلال التفكير في القضايا البيئية من وجهة نظر جيلية، والتي تحاول التأسيس لأخلاق تنموية بيئية بخلفية إنسانية عالمية، أن نستحضر ما قاله المفكر والاقتصادي ذي الأصول الهندية، أمارتيا سن، حول أهمية التفكير في القضايا التي ترهن حاضرنا ومستقبلنا، ولها مرجعية بالطبع حتى في ماضينا؛ يقول: «التفكير مصدر قوي للأمل والثقة في عالم ملأته أفاعيل الظَّلَمَة بالظُّلمَة ـ في الماضي والحاضر. ليس من الصعب فهم سبب ذلك. وحتى عندما نجد شيئاً ما مزعجاً بشكل مباشر، نستطيع وضع استجاباتنا هذه له موضع استفهام ونسأل هل هي استجابة مناسبة وهل من المحتم أن نسير بمقتضاها؟ يمكن أن [يسعفنا] التفكير في البحث عن السبيل الصحيح للنظر إلى والتعامل مع الآخرين، والثقافات الأخرى، والدعاوى الأخرى، ومعاينة الأسباب المختلفة للاحترام والتسامح. ويمكن أن [يسعفنا] كذلك في النظر في أخطائنا نحن ومعرفة كيف نتحاشاها مستقبلاً. انظر: أمارتيا سن، **فكرة العدالة**، نقله إلى العربية مازن جندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠)، ص ٩٢.

(٣) إدغار موران، **إلى أين يسير العالم؟**، ترجمة أحمد العلمي، ط ٢ (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠).

(٤) إيان جوردن سيمونز، **البيئة والإنسان عبر العصور**، ترجمة السيد محمد عثمان، عالم المعرفة؛ ٢٢٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧)، ص ٢٤٩.

(٥) المصدر نفسه.

المراحل الزمنية لتطور الإنسان عموماً؛ كما يمكن أن نصفها تجاوزاً بأنها رؤية لبناء اتجاه فكري أو مذهب معرفي، ذي منطلق إنساني، وذي بُعد بيئي في هذا المقام، لكنه ـ في الأساس ـ فكرة نريد تطويرها فيما بَعد، مِن مقاربة إلى نظرية أو مذهب فكري يحاول معالجة كل القضايا الإنسانية المعلقة من منظور جيلي.

إن المقاربة الجيلية، بهذا الطموح المعرفي، ذي البعد الإنساني، هي منهج فكري يهدف إلى بناء القدرات الفكرية التي تستطيع استخدام الإمكانات المتوافرة من دون هَدر للفرص الممكنة والمتاحة لتحقيق التنمية البيئية العابرة للأجيال زمنياً ومكانياً. بل، إضافة إلى ذلك، تفترض المقاربة الجيلية، استراتيجيات للتكيف وخططاً للتأقلم مع مختلف الظواهر الطبيعية التي تعرفها البيئة بين الفينة والأخرى، التي غالباً ما يقف الإنسان متأملاً أمامها، إما إعجاباً أو تعجُّباً. لذلك، فإن تنفيذ الاستراتيجيات وإنجاز الخطط، في إطار مقاربة جيلية لمختلف القضايا، يتطلب عملاً تشاركياً يستدعي بدوره تقنيات ملائمة وقواعد شبه حسابية مبتكرة، يمكن تعميمها على جميع القضايا والظواهر الاجتماعية والطبيعية، وعلى رأسها القضايا البيئية؛ كما يمكن، من خلالها، تقديم نماذج عَمَلِيَّة، تستطيع أن تُوَثِّق وتؤكد بالملموس، المعارف الحقيقية التي يمكن لمقاربة ـ مِن هذا النَّوع ـ أن تُحَصِّلَها مِن خلال فكرة الجِيل أو الأجيال عموماً.

إن تسخير البيئة كفضاء لِعَيش الإنسان وتَعايُشه مع بني جِنسِه، يُمكن استثمارها أيضاً في بناء مقاربة فكرية ذات بعد تنموي بيئي، تنسحب على كل الأجيال، في كل الأمكنة وعبر كل الأزمنة؛ لذلك، وصفنا التنمية البيئية ـ في هذا الإطار ـ بأنها عابرة للأجيال من خلال تفكير إنساني غير محدود زمنياً ومكانياً. وما يُزَكّي، توجهنا هذا، هو الفكرة التي يتضمنها تقرير «اللجنة العالمية للبيئة والتنمية» الذي يحمل عنوان **مستقبلنا المشترك**، حينما يُعَرِّف التنمية المستدامة بأنها «التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم»، قَبل أن يُضيف ـ التقرير إياه ـ في الملحق الرقم (١) الذي يقدم ملخصاً بالمبادئ القانونية المقترحة لحماية البيئة والتنمية المستدامة، التي أقرَّها فريق الخبراء في قانون البيئة التابع للمؤتمر العالمي للتنمية الاقتصادية، حَيث نَصّ (في النقطة ٢ المعنونة بالعدل بين الأجيال) على ضرورة محافظة الدول على البيئة والموارد الطبيعية «وتستخدمها لخير أجيال الحاضر والمستقبل»[٦].

وعليه، فإن التنمية البيئية، بالموازاة مع أخلاقها النظرية، التي نسعى لتأسيسها ما أمكن، تبقى في تعريفنا الخاص منظوراً إليها كعملية تبتغي، من جهة، الإسهام في استدامة تنموية طبيعية ـ شبه فطرية أو مكتسبة ـ لفائدة البيئة وبشكل مستمر في الزمان والمكان؛ كما تبتغي، من جهة أخرى، امتلاك القدرة على العيش المستدام في الكرامة والعدالة والحرية لفائدة الإنسان بشكل لا نهائي، ودون تأثير سلبي في البيئة، قد يحد من قيامها فجأة، كما قد يحد من وجود الإنسان للأبد، حتى ولو

(٦) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عازف؛ مراجعة علي حسين حجاج، عالم المعرفة؛ ١٤٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، ص ٨٣ و٤٧٨.

كان كل ذلك بمحض المصادفة! لذلك، أرفقنا غاياتنا من خلال اعتماد عملية التنمية البيئية بأخلاق من عمق الفلسفة البيئية والأخلاق النظرية البيئية، ونحن نريد التأسيس لأخلاق التنمية البيئية[٧].

إن مختلف الفضاءات التي يعيش فيها الإنسان المعاصر، فضلاً عن الأماكن التي سيسلمها للإنسان المقبل كشكل من أشكال الوراثة، إن جاز القول، والتي ستكون مقر عيشه وموطنه بدوره، تُعَدّ فضاءات يجب أن تتسم بالاستمرارية الزمنية، في إطار تصور مركَّب لتواصُلٍ متبادل زمنياً بين الماضي والحاضر والمستقبل[٨]، ومن دون أن يحصل هنالك أي انقطاع في حلقة التطور الإنساني من خلالها، لأنها فضاءات تتميز بالقدرة على التواصل بيننا وبين مختلف الكائنات الحية وغير الحية، ضِمن حيِّز ترابي أو بحري أو جوي، بما تتضمنه هذه الأحواز مِن أفعال وسلوكات تجمع فاعلين بمفعولين. وذلك، على اعتبار أن هذه الفضاءات ـ من وجهة نظرنا ـ هي مكان بَيني وجماعي مشترك، يرتقي ـ اليوم كما كان بالأمس ونريده أن يكون أيضاً في الغد ـ إلى مِلكِيَّة مشتركة بين الجميع بلا استثناء.

إن المقاربة الجيلية، هي مقاربة غير تجزيئية أو تفضيلية أو عرقية أو دينية أو جغرافية أو سياسية أو ذات طبيعة تحييزية، تسعى لإرضاء طرف من دون الطرف الآخر، أو تعمل لحساب جهة عكس جهة ما. إنها مقاربة إنسانية قبل كل شيء، تعتمد على البعد الجيلي الذي ينظر إلى الإنسان بكونه حياة لا تنتهي في زمن محدد، بل تنسحب على الماضي والحاضر والمستقبل، وعلى الفضاءات والأمكنة كافة، وعلى مختلف الشعوب والثقافات والحضارات. إنها لا تهم الإنسان ككائن حي لوحده، بل تهم الحيوان والنبات أيضاً، باعتبار هاذين الأخيرين عنصرين مكملين وحاسمين في الثلاثية المعيشية لاستمرار الحياة، وهي: الإنسان والحيوان والنبات؛ «إن بقاءنا ومصيرنا مرتبطان ببقاء ومصير الكائنات الحية الأخرى وكذلك باستمرار كوكب الأرض ومنظوماته مكاناً صالحاً

---

(٧) يمكن في هذا الإطار العودة إلى كتاب كل من: جاكلين روس، **الفكر الأخلاقي المعاصر**، ترجمة وتقديم عادل العوا (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠١)، ص١٢٣ ـ ١٢٥؛ ليزا هـ. نيوتن، **نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة**، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، عالم المعرفة؛ ٣٢٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦)، ص ١١١ ـ ١٥٠، ومايكل زيمرمان، محرر، **الفلسفة البيئية: منحقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية**، ترجمة معين شفيق رومية، عالم المعرفة؛ ٣٣٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦)، ج ١، ص ١٨ ـ ٢٠.

(٨) إن إحدى المعادلات التي تتوقف عليها المقاربة الجيلية لتفكير القضايا الإنسانية ذات الطابع الاجتماعي، هي معادلة تنبثق من العناصر الثلاثة الآتية: الماضي والحاضر والمستقبل. وبالتالي، استخراج العلاقة ما بين هذه العناصر، قد يقودنا إلى تفسير وفهم جيد للمقاربة الجيلية باعتبارها منهج تفكير عابراً للأجيال. وإن أقرب مَن فكروا وعالجوا هذه المسألة بشكل معادلتي ـ مرتبط بالزمن كما نربطها به أيضاً ـ هو المفكر والفيلسوف الفرنسي إدغار موران حين يؤكد أن التصور المركَّب، حيث «معرفة الماضي خاضعة للحاضر، الذي تكون المعرفة المتعلقة به خاضعة للمستقبل»، «يدعونا إلى القيام بجهد كبير وصعب، جهد يعمل على إحداث تواصل متبادل بين ماضينا، وحاضرنا، ومستقبلنا، بكيفية تجعلنا نؤسس حلقة تولد معرفة أكثر وضوحاً عن الحاضر وإسقاطات غير يقينية بما فيه الكفاية عن المستقبل»؛ «ولهذا الغرض تتوفر لدينا أداة ربط تكمن في معرفة مبادئ الأمر الذي يجعلنا ننتقل من الماضي إلى الحاضر ومن الحاضر إلى المستقبل، أي يسمح بتصور التطور التاريخي». انظر: موران، **إلى أين يسير العالم؟**، ص ١٤.

للحياة»، من دون أن نغفل عن باقي الكائنات الأخرى غير الحية، والتي لها دورها أيضاً في استمرار الحياة على كوكب الأرض كبيئة حاضنة للجميع[٩].

إن هذه المقاربة[١٠] تستبطن فكرة نظرية مستقبلية في مجال الأجيال كمقاربة تنموية بيئية عابرة للمجال والإنسان عبر الزمان. ولذلك، فنحن نسعى إلى تشجيع التفكير من منظور إنساني فيما يمكنه أن يخدم التنمية الإنسانية بمختلف أبعادها، وبخاصة التنمية البيئية بكونها تنمية عابرة للأجيال عبر الزمان والمكان.

وعليه، تظل المقاربة الجيلية للقضايا البيئية، أول مُنطلق لتحقيق تنمية بيئية للأجيال الحاضرة والأجيال المُقبِلَة[١١]. ونقصد بالتنمية البيئية، كل ما يدخل في إطار وحيز الحفاظ على المجال البيئي بوصفه مجالاً أخضر، يتوجب على الإنسان بمختلف أجياله، صيانته كموروث إنساني عابر للأجيال؛ وهي، تنمية، تسعى لصيانة البيئة حفاظاً على شروط قيام الحياة لدى مختلف الكائنات فوق كوكب الأرض.

إن التنمية البيئية، هي مبادرة إنسانية للحيلولة دون انتشار الأوبئة والمجاعة والفقر والحروب والصراعات المهددة لمحيط وصحة وحياة الإنسان، قَيد مَعيشِه وقَبل فَنائِه من جهة؛ وهي أيضاً كل مشروع يسعى لتلبية الحاجات الأساسية للإنسان المرتبطة ارتباطاً وطيداً بالبيئة في الحاضر والمستقبل من جهة أخرى[١٢].

---

(٩) انظر مقدمة المترجم: زيمرمان، محرر، المصدر نفسه، ص ١١.

(١٠) تجدر الإشارة هنا، ودون الدخول في التعاريف المتعددة والمتنوعة لمفهوم المقاربة، في الفلسفة والعلوم الاجتماعية، بأننا نوظف ـ في هذا المقام ـ مفهوم المقاربة كأساس فكري نظري، يسعى لاكتشاف مبادئ وقواعد جديدة، قد تشكل فيما بعد ما يمكن أن يمثل منهجاً أو رؤية أو برنامجاً أو اتجاهاً قد تنتج منه نظرية ما، قد نسميها «النظرية الجيلية».

(١١) تُعرف الأجيال المقبلة كمفهوم ينسحب أساساً على ما لم يوجد بَعد، أو ما لم يولد بَعد، مِن الناس في الحاضر، ولكنها ستظهر في المستقبل. وقد ارتبط ظهور هذا المفهوم، منذ الحضارة الإغريقية، بالنصوص الفكرية للعديد من الفلاسفة كأفلاطون وأرسطو. ويستعمل في العصر الحديث، وفي الزمن المعاصر، بارتباط مع مفهوم التنمية المستدامة. كما يستعمل أيضاً مفهوم الأجيال المُقبلة، ولا سيَّما عنصر الجِيل، كمعطى زمني لقياس درجات التطور في مرحلة تاريخية معينة وعند سكان تلك المرحلة. ويمكن للاستفاضة في هَذا الجانب العودة إلى كل من: Claude Gautier et Jérôme Valluy, «Générations futures et intérêt général: Éléments de réflexion à partir du débat sur le «développement durable»,» *Politix*, vol. 11, no. 42 (deuxième trimestre 1998), pp. 7-36, <http://www.persee.fr/doc/polix_0295-2319_1998_num_11_42_1723> (visiter le 15/9/2016).

(١٢) إن أحد الأهداف الكبرى لأي مشروع تنموي، هو الاستجابة لحاجات المواطنين في أي بلد كيفما كان؛ غير أن ارتباط مختلف تلك الحاجات بالبيئة، يجعلها عصية على التلبية ما لم يعمل الإنسان على حسن استثمار خيراتها من دون إفراط أو تفريط. فمثلاً، الاستجابة للحاجات الغذائية انطلاقاً من استثمار الموارد الطبيعية البيئة، غالباً ما تحيط بها عدة مخاطر متعلقة من الدرجة الأولى بالأرض والماء. للمزيد، انظر: محمد صفي الدين أبو العز، «الجوانب البيئية لعدم إشباع الحاجات الغذائية في العالم العربي،» في: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات)**، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ ١٥٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ١١٧ ـ ١٥٤.

ويمكن أن نضيف في السياق عينه وبشكل دقيق ما قاله جوليه: «إن دينامية الحاجة ـ شأنها شأن درجة توافر الموارد ـ هي دينامية تطورية. وحتى عندما تركز التنمية على تلبية الحاجات الأساسية، فإنها تمضي إلى ما هو أبعد منها. والواقع =

تعتمد المقاربة الجيلية للقضايا البيئية، إذاً، على رؤية شمولية للوجود الكوني للإنسان ولشروط استمرار حياته كجيل متطور عبر مراحل زمنية، موزعة بين الماضي والحاضر فالمستقبل. لذلك، فاقتران البيئة بفكرة الجِيل[١٣]، هو اقتران بين عنصرَي الزمان والمكان اللذين يحافظان على استمرار الحياة البشرية والحيوانية والنباتية؛ **أولاً**، عبر استمرار التطور الجيلي في الزمان بين الماضي والحاضر والمستقبل؛ و**ثانياً**، عبر استمرار الفضاء والمجال والمكان الذي يتبلور فيه هذا التطور الثلاثي كفعل إنساني جيلي[١٤].

من هذا المنطلق، جاءت فكرة المقاربة الجيلية كمقاربة زمنية مكانية (فضائية) إنسانية، عابرة للزمان والمكان عبر مختلف الأجيال؛ لذلك، ندعوها «المقاربة الجيلية» لأن الإنسان هو الذي يعيش مختلف العناصر الثلاثة في فرادتها وفي تكاملها:

أولاً، زمنياً؛ فالإنسان هو الذي يتطور عبر تطوير شروط العيش الممكنة، وينتقل بين مراحل زمنية ثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل؛ ولا يتغير كإنسان في الزمان حتى وإن تغيَّر أو غَيَّر المكان الذي يعيش فيه أو يعيش منه[١٥]؛

ثانياً، مكانياً؛ فالإنسان الذي يعيش في مختلف القارات، هو بَشر من سلالة الكائنات الحية؛ ولا يمكن التفريق بين الجنس نفسه على أساس المكان الجغرافي الذي وُلد فيه أو ترعرع فيه أو

= أن استخدام الموارد من أجل إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية يؤدي أيضاً ـ خلال العملية نفسها ـ إلى إشباع حاجات أخرى: كالحاجة إلى العدالة الاجتماعية، وإلى الحصول على نصيب في تقدم المجتمع ككل، وإلى تحسين قدرة المرء على السيطرة على بيئته الخاصة». انظر: جوليه، «نظام للدعم الدولي لتلبية الحاجات الأساسية،» في: المصدر نفسه، ص ٤٣٨.

(١٣) وللاستزادة والتدقيق حول مفهوم الجيل، يمكن العودة إلى كل من: Claudine Attias-Donfut, «La notion de génération: Usages sociaux et concept sociologique,» *L'Homme et la société*, no. 90: (Le temps et la mémoire aujourd'hui) (1988), pp. 36-50, <http://www.persee.fr/doc/homso_0018-4306_1988_num_90_4_2365 (visited on 15/9/2016), et Maria Ossowska «The Concept of Generation,»<http://ossowska.isns.uw.edu.pl/pliki/teksty/The-Concept-of-Generation.pdf> (visited on 15septembre 2015).

(١٤) ولربما يمكن الاستشهاد في هذا المقام بالفكرة الرائعة التي تبنتها دولة الإمارات العربية المتحدة حينما أنشأت وزارة للسعادة والتسامح والشباب والمستقبل. وهي مبادرة جميلة، استحسنها الكثيرون ممن يهتمون بالشباب وقضايا المستقبل، ومنها القضية البيئية. انظر للمزيد حول الفكرة: Mohammed Bin Rashid Al Maktoum, «Why Ministers for Happiness, Tolerance, Youth and the Future,» <http://www.wam.ae/en/news/emirates/1395292124434.html> (visited on 24 January 2017).

(١٥) يمكن توضيح دور العنصر الزمني في تحديد المقاربة الجيلية انطلاقاً مما أورده أيضاً: علاء عبد الهادي، وهو يقول: «وفي كل الأحوال ترتبط الدلالات المعاصرة كلها لمصطلح الجيل بعلاقته مع مفهوم الزمان، من أجل هذا كان تعريف الزمان مفيداً في الإشارة إلى محيط الكلمة في استخدامها الثقافي. يعرف آينشتاين الزمان بوصفه وحدة قياس كمية الحركة، وهذا ما ينقل الزمان من مفهومه الثابت بوصفه قيمة، إلى مفهومه المتحرك بوصفه قيمة لها اتجاه، أي أن الزمن يجب أن يكون دائماً مقيساً على حركة ما، وهو المفهوم الذي يقبل التطبيق على مجال الجيل دون منازع، وفي هذا ما يخفف من وطأة سيطرة تواريخ الميلاد على المحيط التعريفي لجيل ما، بوصفه عاملاً مهماً في التحديد، لأن هناك من ينتمي كمياً إلى جيل ما ويقع كيفياً في خارجه». انظر: علاء عبد الهادي، «في مفهوم الجيل،» **الأهرام**، ٢٠١٠/١٢/٩، <http://www.ahram.org.eg/archive/The%20Writers/News/38524.aspx> (visited on 14 September 2016).

كبر فيه أو يسكن فيه أو يعمل فيه أو رحل إليه طوعاً أو قسراً؛ لأن الإنسان يبقى واحداً أينما حَلّ وارتَحَل، وهو مِن بني البشر؛ «يَسكن في أي جغرافية يَشاء»، حيث الأرض واسعة[١٦]!

ثالثاً، جيلياً؛ فالإنسان ككائن حي، يتمتع بثلاثة أجيال متعاقبة زمنياً ومكانياً؛ ففي الزمن نجد جيل الماضي وجيل الحاضر وجيل المستقبل؛ ولا تختلف هذه الأجيال رغم اختلاف أماكن وجودها وعيشها، لأنه يمكن للجيل نفسه كما الجيل الحاضر حالياً، أن يستوطن عدة أماكن مختلفة ومتنوعة ثم متباعدة (في مختلف القارّات)، ولكن يجمعهم الزمان نفسه الذي يعيشونه في الحاضر. بل، إن فكرة الجيل، تتضمن «مسؤوليات الأجيال الحاضرة اتجاه الأجيال المقبلة»، وهي الفكرة التي صاغها واعتمدها إعلان المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المنعقد في دورته التاسعة والعشرين بباريس ما بين ٢١ تشرين الأول/أكتوبر و١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧[١٧].

أما البيئة فهي العنصر المشترك ما بين هذه العناصر الثلاثة، لأنها تشمل في تركيبتها الإنسان والزمان والمكان، ولأنها أيضاً تعد تراثاً أو ملكِيَّة مشترك للإنسانية عامة[١٨] (مع ما يمكن أن تشهده

---

(١٦) وفي هذه النقطة بالذات، يجب لفت الانتباه إلى أننا لا نحصر المكان في هذا البحث على مستوى الجغرافية أو التراب فقط؛ بل، يتعداه الأمر إلى كل الفضاءات المحيطة بالإنسان حيث يمارس حياته اليومية؛ وبالتالي، فالمكان يتضمن المعالم الطبيعية والسلوكات البشرية والعلاقات الإنسانية وكل ما يربط الإنسان في يوميات حياته المعيشية في علاقتها بكل ما يتعلق بالبيئة في عمومها. وعليه فالمكان نقصد به كل المحددات التي تشكل لنا مفهوم البيئة.

(١٧) المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، «إعلان بشأن مسؤوليات الأجيال الحاضرة اتجاه الأجيال المقبلة»، تقرير اللجنة الخامسة، الجلسة السابعة والعشرين، باريس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

(١٨) استخدم مفهوم التراث المشترك للإنسانية لأول مرة في اتفاقية ١٩٦٧ المتعلقة بالفضاء الخارجي، وتعد منطقة التراث المشترك للإنسانية ومواردها تراثاً مشتركاً للبشرية جمعاء، الأمر الذي يترتب عنه عدد من النتائج:

ـ ليس لأي دولة ادعاء السيادة على المنطقة أو مواردها، كما أنه ليس لأي شخص ـ طبيعياً كان أم اعتبارياً ـ ادعاء تملُّك المنطقة أو أي جزء منها. ويعد ذلك تدويلاً إيجابياً لأعماق البحار في هذه المنطقة، يقوم على إيجاد أنظمة تسمح بإدارة التراث المشترك فيها إدارة دولية جماعية تهدف لإثراء المجتمع الدولي بمجمله.

ـ يتم استغلال جميع مواد هذه المنطقة صلبة كانت أم سائلة أم غازية لمصلحة البشرية جمعاء وبصرف النظر عن الموقع الجغرافي للدول ساحلية كانت أم غير ساحلية، مع مراعاة مصالح الدول النامية والشعوب التي لم تنل كامل استقلالها.

وتقوم السلطة ـ التي سيتم التحدث عنها لاحقاً ـ بتنظيم مسؤولية هذا الاستغلال نيابة عن هذه البشرية، فلا يجوز إذاً التنازل عن موارد المنطقة إلا طبقاً لقواعد السلطة وأنظمتها.

وقد حالت فكرة الحصول على تصريح السلطة، إضافة إلى عدد من القيود الأخرى، دون انضمام عدد من الدول الصناعية الكبرى للاتفاقية؛ وهو ما أخر نفاذها للعام ١٩٩٤ عندما أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاق التنفيذي للجزء الحادي عشر من الاتفاقية بما انطوى عليه من تعديلات جوهرية إرضاءً للدول الكبرى، وتم التوصل لعدد من التسويات التي سمحت بمشاركة هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في أعمال السلطة ضماناً لمصالحها.

ـ يتم إجراء البحث العلمي البحري لمصلحة البشرية بما يترتب عليه من وجوب نشر نتائج هذا البحث الذي يمكن أن تقوم بإجرائه السلطة أو أي من الدول الأطراف في الاتفاقية.

ـ يتم التصرف بالأشياء الأثرية والتاريخية التي يعثر عليها في المنطقة لمصلحة الإنسانية جمعاء مع إيلاء اعتبار خاص للحقوق التقديرية لدولة المنشأ الثقافي أو التاريخي أو الأثري.

ومن المعلوم أن القانون الدولي لم يهتم حتى وقت قريب بمسألة حماية التراث الثقافي الكائن في أعماق البحار وبالتالي يعود لاتفاقية ١٩٨٢ الفضل في وضع الأسس الأولى لقواعد قانونية في هذا الصدد. للمزيد، انظر: سوسن بكة، =

من تغييرات في معالمها بسبب أعمال البناء والتشييد والتنقيب التي يباشرها الإنسان في سبيل تطوير حياته وإشباع حاجاته، أو بسبب أفعال الطبيعة التي تنتج من اختلالات جيولوجية أو تغيرات مناخية كالفيضانات أو الزلازل أو البراكين أو ارتفاع في درجات الحرارة بالأرض أو في منسوب المياه بالمحيطات والبحار، أو ما يمكن أن تعرفه من تغيرات من جراء أفعال الصراعات والحروب التي يقودها الإنسان في مختلف بقاع المعمور ضد أخيه الإنسان!).

وكما أورد جون ل. سايتز (John L. Seitz) في كتابه حول **السياسات التنموية**، مقولة في غاية الدقة، وهي التي نستند إليها بدورنا، في هذا المقام: «على الناس المتبصرين والمتعقلين أن يحكموا على أحداث المستقبل في ضوء ما حدث في الماضي، وما يحدث في الحاضر»[١٩].

ولتبسيط مختلف الرؤى والأفكار حول المقاربة الجيلية للقضايا البيئية، في محاولة لتفكير إنساني في قضايا التنمية البيئية العابرة للأجيال، سوف نَطرح مجموعة من الأسئلة التي تُعد مُنطلقاً للتفكير الجيلي في القضايا البيئية، من قبيل الأسئلة الآتية:

- كيف نحمي المستقبل البيئي من تجاوزات الجيل المعاصر، ونحن ندافع عن بناء الحاضر البيئي؟ وكيف نحمي الأجيال المُقبلة من خلال تجاوزات الجيل الحاضر؟

- كيف سنتمكن من حماية أنفسنا وذواتنا، مِن مختلف المخاطر البيئية المحدقة بنا، اليوم وغداً؟

- هل مِن مقاربة اجتماعية وإنسانية يُمكِنها الارتقاء بالفعل الإنساني من الجانب المصلحي الضيِّق إلى الجانب المصلحي الواسع (أي مِن المصلحة الخاصة إلى المصلحة العامة) ؟

- ماذا نقصد بالمقاربة الجيلية؟ وما الأجيال التي نتحدث عنها؟ وماذا نقصد بمفهوم الجيل؟

- ماذا، إذاً، عن مقاربة جيلية لتفكير ـ زماني ومكاني ـ في قضايا التنمية البيئية من وجهة نظر إنسانية عابرة للأجيال؟

- كيف يمكن لمقاربة جيلية أن تفكر بشكل شمولي وعام، وبنظرة تطلعية غير تجزيئية تحلق بالإنسان إلى فضاء كائني حي، أوسع من الفضاء البشري الضيق؟

- وما موقع التفكير العابر للأجيال كمقاربة جيلية للنظر في القضايا الإنسانية الماضية والمعاصرة والمستقبلية ومنها القضايا البيئية؟

= «التراث المشترك للإنسانية،» الموسوعة العربية، <https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=163388> (تم تصفحه بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

(١٩) وهي المقولة التي كتب في أسفلها مباشرة تحت عنوان السكان والتنمية، الأسماء الآتية: ميغيل دي سيرفانتس (١٥٤٧ ـ ١٦١٦) وأسفله مباشرة اسم بيرسيلس وسيغيسموند. انظر: جون ل. سايتز، **السياسات التنموية: مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية**، ترجمة سمير حمارنة (عمّان: دار الإعمار، ١٩٩٠)، ص ٢٩.

• هل يمكن بالفعل اعتماد نظرية جيلية أو بالأحرى في مرحلة أولية بناء اتجاه أو مذهب فكري جيلي للقضايا البيئية؟

• وما هي العناصر التأسيسية أو الشروط المؤسسة لمقاربة جيلية على مستوى القضايا البيئية؟

• وإلى أي حد يمكن للمقاربة الجيلية أن تخدم الإنسان والبيئة بشكل مشترك ماضياً وحاضراً ثم مستقبلاً؟

• وهل تعكس المقاربة الجيلية، النظرة التعميمية المفترضة لدى الإنسان عموماً ـ ككائن حي ـ إلى البيئة كمشترك «حَي»، يجمع الكائن البشري والحيواني والنباتي فوق كوكب واحد؟

• وهل يمكن للمقاربة الجيلية كفكرة عابرة للأجيال بيئياً، أن تكون ضمانة لتعايش الجميع لفائدة الجميع، حاضراً ومستقبلاً ضمن حيز بيئي مشترك؟

• وأمام عجز الكثير من النظريات الفكرية المعاصرة عن إنقاذ الإنسان المعاصر من المآسي البيئية التي يتخبط فيها، هل يمكننا صياغة نظرية جديدة لفائدة مختلف الأجيال؟

• وهل يمكن لفكرة الجيل أن تتجاوز نواقص النظريات السابقة أو تعضدها على الأقل وهي تؤسس لمقاربة جديدة لمختلف القضايا التنموية التي تهم حاضر الإنسان ومستقبله كما يمكنها أن تنسحب على الماضي الإنساني أيضاً؟

• وهل يمكننا الحديث عن نظرية للأجيال البيئية؟ أو بالأحرى عن نظرية جيلية لمواجهة كل المخاطر التي تهدد الوجود البشري في الحاضر والمستقبل؟

• ألا يمكننا التفكير في نظرية عامة للمدخل البيئي من وجهة نظر جيلية؟

• واليوم، ما ضمانات العيش المشترك والمنصف للأجيال المقبلة بيئياً؟

إن عملية الإجابة عن مختلف الأسئلة أعلاه، وتقديم أجوبة لا نقول عنها نهائية أو حاسمة، ولكن تقريبية جداً، في إطار محاولة فتح نقاش عام يتجاوز الحدود الزمنية والمكانية ليعانق الفكر الإنساني العالمي عموماً، وهو يبتغي الرقي بالمجال الذي يجمعنا جميعاً، ويفرض علينا العيش المشترك رغم اختلافاتنا المتعددة والمتنوعة في بيئة جيلية واحدة بكونها مِلكية مُشتركة بين الجميع، مِن حَق الجيل الإنساني الحالي كما هي مِن حَق الجيل المُقبل، كما كانت أيضاً مِن حَق الجيل السّابق؛ وهي تنطلق جميعها من إشكالية جامعة مفادها:

تعددت المقاربات التي تناولت البيئة، بين مقاربة اجتماعية، ومقاربة قانونية، ومقاربة اقتصادية، ومقاربة سياسية، ومقاربة فلسفية[٢٠]، وغيرها من المقاربات التنموية ذات الاتجاه الوحيد والرؤية المنفردة لكن غير المتفردة في منطبقاتها وطبيعتها وهدفها، والتي حاولت النظر إلى القضايا البيئية

(٢٠) يمكن في هذا الإطار، العودة إلى المجلد الصادر في جزأين (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، الذي يجمع العديد من الدراسات المتخصصة للعديد من الباحثين المتميزين حول المقاربة الفلسفية للقضايا البيئية، والتي نشرت =

في علاقتها بالإنسان: إما من زاوية اجتماعية قانونية وإما من زاوية اقتصادية ربحية أو من زاوية سياسية تحكمية، أو من غيرها من الزوايا التي تقزم علاقة الإنسان بالبيئة، من دون اعتماد معطيات تكاملية أو معطيات تبادلية أو معطيات تعايشية، تحتكم إلى الواقع المعيش فِعلِيّاً وعَمَلِيّاً.

مِن هذا المُنطلق، نَتَساءَل في إطار إشكالي:

إلى أي حد يُمكن للمقاربة الجيلية، اعتماداً على عنصرَي الزمان والمكان، وبتكامل وتبادل وتعايش مع عنصر الإنسان، أن تتجاوز «قُصُور» المقاربات التي تنظر إلى القضايا البيئية فقط من زاويتها الضيقة، من دون أَن تُسهم في التفاتة فِكرية إنسانية عالمية نحو قضايا التنمية البيئية العابرة للأجيال، وعلى رأسها: التربية على أخلاق التنمية البيئية والتربية على نَشر الوعي بضرورة المحافظة على البيئة كملكية مشتركة للإنسانية جمعاء؟

وهل يمكن ـ اعتماداً على المقاربة الجيلية ـ الخروج بقواعد ومبادئ تُحدد أو تؤسس لطبيعة العلاقة التي تجمع الإنسان بالبيئة عبر تعاقب الأجيال، زمانياً ومكانياً، مع إمكان الحديث في الوقت نفسه عن الجيل البيئي؟

لمعالجة هذه الإشكالية، سوف نعتمد على فرضية مركَّبة، هي كالآتي:

يتحدد الجيل البيئي، في حضرة الإنسان، من خلال تعاقب الأجيال عبر الزمان والمكان، من جهة؛ ومن خلال عمليات التكامل والتبادل والتعايش التي تعرفها علاقة الإنسان بالبيئة عبر أخلاق التنمية البيئية العابرة للأجيال، من جهة أخرى.

انطلاقاً من الفرضية السابقة، سوف نتبع تصميماً متعدد الفصول منهجياً، ومقاربة متعددة التخصصات ضمنياً، قصد تفكير نظري وعملي، يبتغي وفق المقاربة الجيلية كإشكالية عامة على مستوى القضايا البيئية، اقتراح نموذج يشجع ويدعو إلى تفكير إنساني عالمي حول أخلاق التنمية البيئية العابرة للأجيال، من خلال عنصري الزمان والمكان لدى الإنسان المعاصر بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الدورة الجيلية عامة.

فكيف ينظر الإنسان المعاصر إلى القضايا البيئية؟ وهل يعتمد مقاربة جيلية، تتخذ من الماضي والحاضر والمستقبل، قواعد التكامل والتبادل والتعايش، ومعايير لتحقيق أخلاق التنمية البيئية العابرة للأجيال، بين الإنسان والبيئة؟ أم أنه يعيش فقط في المكان بدافع الزمان، ومن دون أدنى تفكير في التعاقب العابر للأجيال على مستوى التنمية البيئية؟

«مِن الأكثر أهمية أنه **يتعين علينا أن نتعلم طرقاً جديدة للتفكير**، لإعادة تخيل علاقتنا بالعالم الطبيعي وبأولئك الذين يتطوعون لتمثيل مصالحه باعتبار أنه أبكم، وتحويلها إلى مقاربات تشكل طريقة أداء الأعمال في المستقبل.

= بتحرير من الكاتب: زيمرمان، **الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية**، ٢ ج (الجزء الأول: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، والجزء الثاني: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).

«لنأخذ موضوعاً (...)، بدأ (...)، يحظى بالاهتمام الذي يستحق، ألا وهو الإهمال وتدهور البيئة الطبيعية. وهُما مُشكِلة خطيرة وبلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتأثيرات السلبية للسلوك البشري، كما بدأ يتضح أكثر فأكثر، لكن المشكلة لا تنشأ من أي رغبة لدى الناس اليوم في مضارة أولئك الذين لم يولدوا بعد، أو حتى من قسوة قلب متعمدة على الأجيال القادمة. ومع ذلك، نتيجة غياب المشاركة والفعل الواعيين، ما نزال عاجزين عن تقديم الرعاية الكافية للبيئة من حولنا واستدامة شروط الحياة الطيبة. فلِتجنُّب الكوارث الناتجة عن الإهمال البشري أو غلظة القلب، نحتاج إلى تدقيق نقدي، لا مجرد حسن نية اتجاه الآخرين.

التفكير حليف لنا في هذا الأمر، لا عدو. فَلِمَ يبدو غير ذلك لأولئك الذين يرون الاعتماد عليه أمراً معضلاً؟».

أمارتيا سن، «فكرة العدالة»

(...). ستستفيد الأجيال المقبلة بأفضل صورة إذا ورثت عنا أنظمة إيكولوجية سليمة، ومناطق شاسعة من الغابات التي ستبقى بكراً إلى الأبد، والمتوافرة للناس الذين يريدون التمشي فيها، أو حمل طعامهم إليها (ولكن حمل نفاياتهم خارجها)، والاستمتاع فقط بالغابات كما كانت دائماً، والتي ستبقى كذلك دائماً (ما دمنا لا نقطعها). وهي ليست فقط للاستجمام؛ فهذه الأنظمة البيئية تمثل جامعاتنا المستقبلية عن طريق عمل العالم الطبيعي، ومستودعاتنا لأجيال من المواد الصيدلانية، والأطعمة، وغيرها من المواد التي لم تكتشف بعد. نحن لا نستطيع تحمل فقدانها».

ليزا هـ. نيوتن، «نحو شركات خضراء»

«المواطنون يقدرون على التفكير (نظرياً وعملياً) ويملكون حِسّاً بالعدالة. (...) ويشمل حس العدالة (من حيث هو صورة من صور الحساسية الأخلاقية) قوة عقلية، ذلك لأن ممارسته في إنتاج الأحكام تستدعي قوى العقل والخيال والحِكَم».

جون راولز، «العدالة كإنصاف: إعادة صياغة»

أولاً: المقاربة الجيلية كتفكير بيئي عابر للأجيال في الزمان والمكان

يَجب أن نُكِبّ على تفكير واقعنا المعيش واليومي، من خلال إبداع طرق جديدة، في محاولة لإشراك الآخرين بكونهم شركاء في تفكير مختلف قضايا الأمس واليوم ثم الغد، بغض النظر عن أي مكان يوجد فيه الناس على وجه الأرض. وهذا الإكباب، يُعد من بين أولى «أخلاق الأرض» ـ كما سنوضح فيما بعد ـ التي يجب على الإنسان المعاصر العمل بها والاتصاف بمميزاتها.

لا يمكن التفكير في واقعنا من دون التفكير في شركائنا وفي الزمن الذي نعيشه والمكان الذي يجمعنا. وإذا استطعنا القيام بهذه العملية، استطعنا بالفعل إنجاح المقاربة الجيلية في القضايا الإنسانية، ومنها قضية البيئة والإنسان. لهذا، فإن المقاربة الجيلية قبل أن توجه إلى تفكير القضايا

البيئية، وعلى رأسها التنمية البيئية، هي بالأساس تفكير إنساني عالمي موجه للقضايا الإنسانية وعلى رأسها قضية «الإنسانية» (أولاً)، التي عرفت عبر الزمان تطوراً شبه موازٍ مع القضايا البيئية، سواء عبر مفهوم «الجيل البيئي» أو «الأجيال البيئية» (ثانياً)، أو سواء مع موجة «الحقوق البيئية» التي سعت إلى إنصاف الأجيال المقبلة (ثالثاً)، حين رهنت مستقبل هذه الأخيرة بمستقبل «التنمية البيئية» (رابعاً).

١ ـ المقاربة الجيلية كتفكير إنساني قبل أن تكون تفكيراً بيئياً

إن اعتماد المقاربة الجيلية لدراسة القضايا البيئية كقضايا تخص المشترك البيني والجمعي بين كل البشر، وكقضايا تخص بامتياز معيش الإنسان الذي يشترك في البيئة كملكية مشتركة بين مختلف الأفراد والجماعات بما فيها المجتمعات والدول كافة؛ يعني، من وجهة نظرنا، محاولة تفكير إنساني في قضايا التنمية البيئية العابرة للأجيال؛ لأن قضايا التنمية عموماً، هي قضايا عابرة للحدود وللإنسان، ولا تقف عند الحدود الجغرافية والطبيعية أو عند فرد أو جماعة أو مؤسسة أو دولة معيّنة، بل تتجاوزها إلى كل الفضاءات الواسعة التي يعيش فيها الإنسان حاضره، ويسعى ليعيش فيها مستقبله، كما عاش ـ مِن قَبل ـ فيها ماضيه.

مِن هذا المنطلق، «ينبغي للعلاقة بين البشر وبين الكوكب الذي يسكنونه، أن تُفهم كنظام يعمل الآن وبوصفه، منذ بدايته، نِتاج تطور وَقَع على مَر الزمن»[٢١]؛ إن ذلك النظام الذي نحن مطالبون بفهمه كنظام يجمع الإنسان بالبيئة، هو نتاج تطور حاصل بين الإنسان والأرض التي يعيش فوقها على مر العصور؛ وعليه، فالعلاقة عابرة للزمان والمكان بشهادة بقاء الإنسان ـ إلى اليوم ـ حَيّاً. إنها تلك العلاقة التي تختصر، في نظرنا، التطور الجيلي للبشر عبر الطبيعة والزمان، من خلال المكان الذي يمثله الكوكب الذي نعيش مِنه وفَوقه. وهذه العلاقة هي ما يَفرِض عَلينا كبشر ضَرورة الحِفاظ على البيئة وصِيانتها مِن الاندثار بسبب سلوكاتنا وتصرفاتنا غير المعقلنة وغير المفكَّر فيها مسبقاً. وكل هذا، لا تختصره سوى فكرتنا حول المقاربة الجيلية للعلاقة بين الإنسان والبيئة من وجهة نظر تنموية عابرة للأجيال على مر العصور.

كثيراً ما نُصادف في بعض النقاشات العمومية، وبعض الكتابات الرسمية، وحتى في بعض الحوارات الاجتماعية والدردشات اليومية العابرة على اللسان الدارج، حديثاً مقتضباً جِداً حول الأجيال المُقبِلة؛ وذلك، من دون إيلاء الأمر أي أهمية تُذكر! ولَرُبَّما، يكون ذلك، راجع إلى ما يُعرف في الأدبيات الشعبية من خلال العادات والتقاليد والأعراف باسم «الخَلَف»![٢٢] فمُفردة الخلف،

---

(٢١) انظر تصدير: سيمونز، **البيئة والإنسان عبر العصور**، ص ٩.

(٢٢) جاء في معجم المعاني الجامع، تعريف ومعنى كلمة «الخَلَف» ما يلي: الْخَلَفُ عَنِ السَّلَفِ: اللّاَحِقُ عَنِ السَّابِقِ؛ الخَلَفُ: العِوَضُ والبدلُ؛ الخَلَفُ: الولَدُ الصَّالح. انظر: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AE%D9%84%D9%81 (تم تصفحه بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧). وعموماً، فكلمة «الخَلَف»، يقصد بها اللاحق والآتي بعدُ في الزمان، أي في المستقبل.

تُطلق ضمنياً على مَن «يأتي» مِن بَعد الأجداد والآباء في إطار تسلسلي زمني متعاقب ليخلُفَهم في إطار استمرار مباشر للحياة الاجتماعية بكل مظاهرها اليومية المعروفة.

غير أن مفهوم الخلف، له ارتباط وطيد بمفهوم «السَّلَف»[٢٣]. لذلك، سوف نحاول تبيان معنى كل واحد منهما من خلال الفصل ما بين مرحلتين من عمر الإنسان، وهما: مرحلة السلف، وتمثل جيل الأجداد والآباء؛ ثم مرحلة الخلف، وتمثل جيل الأبناء والأحفاد. وهو تقسيم متجاوز ـ في نظرنا الخاص ـ لِكَونه لا يستوفي كل مظاهر التطور المرحلي عند الإنسان بصفة عامة؛ بحيث إن الحياة البشرية نفسها، تُصنف إلى ثلاث مراحل زمنية هي كالآتي:

ـ مرحلة الماضي، بوصفها مصدراً أول للبحث وفق الحاجَة، وموجهة بفعل فكري يبتغي إشباع تلك الحاجة. ويمثلها الأجداد الأوائل، وهم جيل المؤسسين.

ـ مرحلة الحاضر، وهي نتاج الفعل الفكري المرتبط بإشباع الحاجة الأولية. ويمثلها الآباء، وهم الجيل اللاحق على جيل المؤسسين.

ـ مرحلة المستقبل، التي يمثلها إنتاج جيل الحاضر من أجل استشراف المستقبل المجهول. ويمثلها الأبناء من جهة والحفدة من جهة أخرى[٢٤].

ـ ومرحلة رابعة، يمكن تسميتها المرحلة البَينِيَّة؛ وهي المرحلة الموجودة ما بين الأبناء الذين يجمعون بين مرحلة المستقبل وإنتاج الحاضر، وبين الحفدة الذين يُعَدُّون إنتاج المستقبل؛ وفي انتظار تحولهم زمنياً إلى جيل الأبناء واستمرار الدائرة الجيلية في التحول من الحفدة إلى الأبناء ثم إلى الآباء فالأجداد، يُمكننا الاستعانة بمرحلة رابعة في انتظار تعاقب جيلي مكتمل.

وما بين كل مرحلة من المراحل «الثلاث»، وفي إطار تطور زمني دائري، يتم على نحوٍ طبيعي ووفق مبدأ استمرارية وجود الإنسان، وبعد فترة زمنية معيَّنة وشبه محددة، يتم الانتقال من جيل إلى جيل؛ بحيث، يتم انتقال كل جيل مِن مرحلة إلى أخرى على شكل دائري، يسمح بتبادل الأدوار وتعاقب ما بين الأجيال. فجيل الآباء، بعد بزوغ جيل الأبناء (والحفدة) وانتقال هؤلاء من المرحلة

---

(٢٣) جاء في معجم المعاني الجامع، تعريف ومعنى كلمة «السَّلَف» ما يلي: السَّلَفُ: كلُّ من تقدَّمَك من آبائِك وذوِي قرابتِك في السنِّ أو الفضلِ؛ «في سالف الزَّمان»: في الماضي. انظر: <http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B3%D9%84%D9%81> (تمت زيارته بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧). وعموماً، فكلمة «السَّلَف»، يقصد بها السّابق والفائت في الزمان، أي في الماضي.

(٢٤) وقد أبرز بوضوح كارل مانهايم وضعية الأجيال داخل الدراسات الاجتماعية من منطلق حديثه عن مشكلة الأجيال انطلاقاً من العلاقات الأسرية (الجد والأب والأبناء/الحفدة) إلى المجتمع. وقد طرح في هذا الإطار سؤالاً في غاية من الأهمية، هو: كيف، إذاً، يمكن أن نعرف ونفهم طبيعة الجيل كظاهرة اجتماعية؟ للمزيد، انظر: Karl Mannheim, «The Sociological Problem of Generations,» <http://www.history.ucsb.edu/faculty/marcuse/classes/201/articles/27MannheimGenerations.pdf (visited on 24 January 2017), and David L. Kertzer, «Generation As a Sociological Problem,» <https://campus.fsu.edu/bbcswebdav/institution/academic/social_sciences/sociology/Reading%20Lists/Aging%20Readings/Kertzer_AnnualReview_1983.pdf (visited on 24 January 2017).

الثالثة إلى المرحلة الثانية، ينتقل جيل الآباء بدوره إلى مرحلة الأجداد. وهكذا دواليك، في إطار تعاقبي، تتحول فيه الأدوار عبر الزمان، وتتبدل معه تِباعاً الصِّفات والمواقع.

إن هذه العملية التطورية والانتقالية في الزمان، هي ما سنطلق عليها اسم: التطور العكسي أو الدوران العكسي.

٢ ـ مراحل التطور الإنساني وَمفهوم «الجِيل» (البيئي) عند ابن خلدون

عموماً، يعكس الدوران العكسي، تطوراً مخالفاً لمراحل تقدم الحياة الإنسانية العادية، التي تُعرف مختلف مراحلها بالتطور المتقدم من مرحلة الطفولة والصبا إلى مرحلة التفكير والوعي حتى الوصول إلى مرحلة النضج والتقرير[٢٥]. كل مرحلة على حدة، تعكس في تجلياتها العمرية المرتبطة بالزمن البشري، تصنيفاً عمرياً للإنسان؛ بحيث نجد في البداية، الأبناء الذين يكبرون مع الزمن إلى أن يصبحوا في مرحلة وسطى، وهي مرحلة الآباء الذين يحاولون عبر تجاربهم طبع بصماتهم على صفحات التاريخ المعاصر، قبل أن يصبحوا على أعتاب المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة الأجداد. فهذا التطور المرحلي في حياة الإنسان، يعدّ تحولاً عادياً عبر انتقال من مرحلة إلى أخرى، ومن موقع إلى آخر.

غير أن، التطور العكسي، يفترض مبدئياً، الانطلاق من المرحلة التي انتهى عندها التصنيف الطبيعي للتطور المتقدم في حياة الإنسان. وبالتالي، عوض التقدم في احتساب عمر الإنسان عبر مختلف مراحل النمو البشري الطبيعي، نقلب الآية، فننطلق عكسياً في إطار دوران مختلف عن المسار الطبيعي لتطور مراحل الإنسان. وعليه، نبدأ بمرحلة الأجداد كمرحلة سابقة تعدّ من الماضي، مروراً بمرحلة الآباء كمرحلة وسطية تُعبِّر عن الحاضر، منها إلى مرحلة الأبناء كمرحلة مستقبلية قادمة مع التطور الزمني العادي. فأين يكمن الاختلاف ما بين التطور المرحلي العادي والتطور المرحلي العكسي؟

يُعد التطور المرحلي العادي، تفكيراً نمطياً يؤدي إلى الحديث عن مجالات الأبحاث والدراسات المتعلقة أساساً بطبقة الأشخاص المسنين، أي الذين وصلوا إلى مرحلة الشيخوخة، أو بتعبير آخر حسب موضوعنا: كل من ينتمي إلى مرحلة الأجداد؛ وهي مرحلة ثالثة من مراحل التطور العادي. وبالتالي، فالتفكير في الأجداد، يمنح الموضوع مساراً مختلفاً عمّا نود البحث فيه، وهو مجال الأبحاث البيئية والدراسات المستقبلية، الخاصة بمستقبل الأجيال المُقبِلة في علاقتها بالمعطى البيئي، وإن ضمنياً يفترض كل المراحل الزمنية: الماضي، الحاضر والمستقبل.

بينما، يُعد التطور المرحلي العكسي، تفكيراً مستقبلياً، يُعنى بدراسة مستقبل الأبناء (والحفدة)؛ وبالتالي، النظر فيما وفرته مرحلة الأجداد والآباء من ثروات طبيعية لفائدة الأجيال المقبلة، وعلى

(٢٥) أي القدرة على اتخاذ القرار.

رأسها الثروة التي تمثلها البيئة كمشترك إنساني. فالتفكير هنا، ينصب على ما هو في حُكم «الغَيب»، لكن ليس من منظور العِلم بالغيب، ولكن من منظور تسليط الضوء على كل ما يمكن لهذا الغيب، أمام الجهل به، أن يخرجه من مفاجأة، من قبيل الندرة في الثروات الحيوية الضرورية لاستمرار البشرية، وعلى رأسها مشكل ندرة المياه.

عموماً يمكن فهم فكرة التطور الجيلي أكثر وبصفة خاصة مع عبد الرحمن ابن خلدون كما سنبين في الآتي:

يَربِط، ابن خلدون، تعريفه «الجيل»، (كمفهوم زمني) بأعمار الدول، وبخاصة عند حديثه عن الدول من خلال نشوئها حتى تدهورها وفنائها؛ وهي يقول عنها ابن خلدون إن «لها أعماراً طبيعية مثل الأشخاص»[٢٦]، على «أن العمر الطبيعي للأشخاص على ما زعم الأطباء والمنجّمون، مائة وعشرون سنة، وهي سنو القمر الكبرى عند المنجمين. ويختلف العمر في كل جيل بحسب القرانات، فيزيد عن هذا وينقص منه. فتكون أعمار بعض أهل القرانات مائة تامة، وبعضهم خمسين أو ثمانين أو سبعين، على ما تقتضيه أدلة القرانات عند الناظرين فيها. وأعمار أهل هذه الملة ما بين الستين إلى السبعين، كما في الحديث. ولا يزيد على العمر الطبيعي الذي هو مائة وعشرون إلا في الصورة النادرة [...]»[٢٧]؛ ثم يضيف، «والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته»[٢٨]؛ وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿**... حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ...**﴾[٢٩]؛ قبل أن يختتم حديثه وتحديده لمفهوم الجيل بقوله: «ولهذا قلنا إن عمر الشخص الواحد هو عمر الجيل»[٣٠].

إذاً الجيل، عند ابن خلدون، مُعرَّف بثلاثة محددات أساسية تتكامل فيما بينها، من خلال تكامل ثلاثة أجيال متعاقبة في النشوء والنمو حتى تبلغ أَشُدَّها، وهي: محدد عددي، ومحدد شخصي ثم محدد زمني. لذلك نجده يحدد عمر الدولة، قائلاً: «الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال»[٣١]، بمعنى لا يعدو أن يتجاوز عمر الدولة ثلاث مرات عمر جيل واحد من مجموع أعمار ثلاثة أجيال؛ وعمر شخص واحد بكونه ممثل جيل واحد، هو أربعون سنة؛ وما دام عمر الدولة يجمع بين ثلاثة أعمار شخص واحد ممثل للجيل الواحد، فإن عمر الدولة يحدد في مائة وعشرين سنة. وبالتالي، فابن خلدون، يقسم مراحل ما بين نشوء الدولة واضمحلالها إلى ثلاثة مراحل أساسية، تشهد عليها ثلاثة أجيال من جيل ثلاثة أشخاص، لا يتجاوز في الغالب عمر شخص واحد من

---

(٢٦) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، حققها وقدّم لها وعلّق عليها عبد السلام الشدادي، الطبعة الخاصة في ٥ مج (الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب، ٢٠٠٥)، ج ١: **خزانة ابن خلدون**، ص ٢٧٨.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) **القرآن الكريم**، «سورة الأحقاف،» الآية ١٥.

(٣٠) ابن خلدون، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٨.

(٣١) المصدر نفسه.

الجيل الواحد، أربعون سنة. وعليه، فإن عمر ما بين الجيل الأول والجيل الثاني والثالث، يساوي ما بين «عمر شخص واحد من العمر الوسط» حسب تعبير ابن خلدون. لذلك، يصح تقسيمنا المعتمد أعلاه، حيث تمثل المرحلة **الأولى**، مرحلة الماضي التي تمثل جيل الأجداد المؤسسين، وتناسب عمر شخص واحد من بين ثلاثة أجيال «من العمر الوسط»، وهو السنوات الأربعون الأولى؛ ثم المرحلة **الثانية**، وهي مرحلة الحاضر التي تمثل جيل الآباء، وتناسب عمر شخص واحد من بين ثلاثة أجيال «من العمر الوسط»، وهو السنوات الأربعون الثانية؛ فالمرحلة **الثالثة**، وهي مرحلة المستقبل التي تمثل جيل الأبناء والحفدة، وتناسب عمر شخص واحد من بين ثلاثة أجيال «من العمر الوسط»، وهو السنوات الأربعون الثالثة. وإذا جمعنا ما بين المراحل الثلاث، حصلنا على مئة وعشرين سنة من مجموع العمر الوسط، الذي يساوي بدوره مجموع ثلاثة أعمار شخص واحد من بين ثلاثة أجيال وهو أربعون سنة؛ وبالتالي، إذا قسمنا السنوات المئة والعشرين على الأجيال الثلاثة، حصلنا على عمر الوسط الذي هو أربعون سنة كعمر شخص واحد ممثل للجيل الواحد.

من هنا، تتضح للملاحظ العادي بغض النظر عن الباحث المختص، تجليات المحددات الثلاثة التي استنتجناها من خلال تعريف ابن خلدون للجيل. فالمحدد العددي «يكون أربعين» سنة لكل جيل؛ وأما المحدد الشخصي، فـ «هو عمر شخص واحد من العمر الوسط»، والمرتبط دوماً بأشخاص عايشوا المرحلة والعمر نفسيهما؛ ثم المحدد الزمني المرتبط بمراحل التطور الإنساني، من خلال ثلاثة أجيال متساوية في العمر، و«هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته». والنمو والنشوء، لا يَكتمِلان إلا من خلال عنصر الزمان، وسواءٌ حُدِّد في العمر الوسط الأول أو الثاني أو الثالث. المهم، هو استكمال نمو ونشوء كل جيل على حدة، باعتبار كل جيل هو «عمر شخص واحد من العمر الوسط»، حتى نهايته التي هي اكتمال «غايته» حسب ابن خلدون.

اعتماداً على مختلف مراحل تطور الأجيال وتعاقبها، من خلال فكرة الدوران العكسي، واعتماداً على تعريف ابن خلدون لمفهوم الجيل، سننظر في مدى توافر إمكان بلورة عقد إنساني عالمي بيئي، يضمن حماية وصيانة جميع المصادر والموارد الطبيعية الضرورية لاستمرار الإنسان في العيش بأمن وسلام، في بيئة آمنة وسليمة؛ وكذا الحفاظ على جميع حقوقه الأساسية التي تصون كرامته وحريته وتحقق له العدالة والإنصاف في حياته الخاصة والعامة، في ارتباط وطيد بالمجال البيئي عموماً والمجال الأخضر خصوصاً.

٣ ـ العدالة التوزيعية والحقوق البيئية: أيّ إنصاف للأجيال المقبلة؟

إذا اعترف الفلاسفة والاقتصاديون والسياسيون بأن الموارد الطبيعية تتميز بالندرة فإن هذا الأمر يستوجب منا جميعاً «وضع مبادئ العدالة لتنظيم توزيعها»[٣٢]. وعليه، هل ـ بالفعل ـ تقتضي منا

(٣٢) كاثرين سميتش، **تطبيق النظرية السياسية: قضايا ونقاشات**، ترجمة أحمد محمود (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣)، ص ٤٢٧؛ كما تضيف الكاتبة في الصفحة ٤٢٨ ما يزكي ذلك بقولها: «ولأن البيئة الطبيعية المزدهرة ـ =

العدالة توفير الشروط البيئية المناسبة من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية الكافية لحياة لائقة لفائدة الأجيال المقبلة[٣٣]؟

تُعد، العدالة التوزيعية، في بادئ الأمر، ذلك التوزيع العادل للثروات الطبيعية بين جيل الحاضر كونه المسؤول الأخير عن مختلف الموارد الطبيعية المحددة لمصير الإنسانية، وجيل المستقبل الذي لم يَرَ بعد نور العصر المشرق. ولا يُقصَد التوزيع الحصصي العادل، بل التوزيع المنصف، وإن لم يكن حصصياً؛ لكن، وبالضرورة، يجب أن يتصف بالشروط الموضوعية المتضمنة في عدالة التوزيع كما حددها جون راولز.

ولتجنب الفهم الخاطئ لمفهوم التوزيع العادل للثروات الطبيعية من منظور العدالة كإنصاف للحقوق البيئية الجيلية، بوصفها حقوقاً مشتركة ما بين مختلف الأجيال البشرية الثلاثة: جيل الأجداد وجيل الآباء وجيل الأبناء، وذلك في إطار معادلة الدوران العكسي، سوف نقدم ملحوظتين لتفادي سوء الفهم الذي يمكن للملاحظ العادي السقوط فيه:

تتعلق، الملحوظة الأولى بافتراض انعدام أي أساس أو مبدأ واضح، يمكن أن نضمن من خلاله التوزيع العادل ما بين الأجيال في الثروات الطبيعية وغيرها، وأن يحقق هذا التوزيع إجماعاً على احترام وحماية الحقوق البيئية للأجيال المقبلة؛ بينما، تتعلق، الملحوظة الثانية باعتقاد غير راسخ ـ ولكن بادئ التبلور ـ حول انعدام اليقين، وسريان الشك حول إمكانية نجاح فكرة عدالة التوزيع بصورة منصفة، أو على الأقل تحقيق انتصار نصفي يضمن توازناً في تقسيم الثروات ما بين الجيل الحاضر وأجيال المستقبل بشكل عادل ومنصف.

ولدعم الملحوظتين، بجواب شبه مقنع في السياق العام للمطالبة المبدئية بعدالة توزيع منصفة للأجيال المقبلة على المستوى البيئي، وعلى أساس اعتبار المجتمع كمنظومة مؤسسات وبنيات نسقية موجهة بالعديد من الاختيارات والمطالب والحاجيات المختلفة، نطرح على لسان جون راولز سؤالاً في غاية من الأهمية، وهو: كيف يجب تنظيم مؤسسات البنية الأساسية كترسيمة موحدة من المؤسسات بحيث يُحتفظ بنسق إنتاجي من التعاون الاجتماعي ذي كفاءة يتميز بالإنصاف عبر الزمن، من جيل إلى الجيل الذي يليه[٣٤]؟

= على الأقل في هذه النقطة ـ ضرورية للمجتمع الإنساني، فقد أصبح الحفاظ على الموارد الطبيعية منذ ثمانينيات القرن العشرين مسألة مهمة للفلاسفة السياسيين. وكانت هناك مناقشة كبيرة قبل هذا بين الفلاسفة بشأن واجباتنا نحو الأجيال المستقبلية».

(٣٣) تقتضي الإجابة، عن هذا السؤال، القول بأننا نتحدث عن مجمل المواطنين الموجودين حالياً باعتبارهم الجيل الحالي، وكذلك الذين لم يوجدوا بعد، والمحسوبون على الأجيال المستقبلية (وذلك ليس بالنظر إلى ولادتهم ولكن بالنظر إلى حقوقهم البيئية المكتسبة).

(٣٤) جون رولز، **العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل؛ مراجعة ربيع شلهوب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ١٥٩.

وبالمقابل، يمكن التفكير في سؤال آخر موجَّه بمنطق مشابه لسؤال راولز، سابقاً، وهو: ما طبيعة العلاقة التي تربط عدالة التوزيع بالمحدد الشخصي المرتبط بالطبيعة العمرية الملازمة للأشخاص، (بغض النظر عن طبيعة الانتماء الجيلي داخل البنيات والمؤسسات المختلفة للمجتمع)، وبخاصة إذا ربطناها بالمنطق الخلدوني المتمثل بضرورة استكمال نمو ونشوء كل جيل على حدة، باعتبار كل جيل هو «عمر شخص واحد من العمر الوسط»، حتى نهايته التي هي اكتمال «غايته»؟

فهل يمكن، من هذا المنظور، الذي يعتبر العدالة كإنصاف ـ وعبر استرشاد العدالة التوزيعية ـ الوصول إلى النهاية التي هي اكتمال غاية الأَشُد عند الجيل الحاضر من أجل ضمان عدالة كإنصاف للأجيال المتعاقبة وعلى رأسها الأجيال المقبلة وحقوقها البيئية؟

ثم ما طبيعة المنفعة البيئية التي يمكن لمختلف الأشخاص، الاستفادة منها داخل نظام اجتماعي يحقق عدالة توزيعية متسمة بالإنصاف من الحاضر إلى المستقبل، ومن جيل إلى جيل؟

وللدفاع عن فكرة العدالة التوزيعية كعدالة إنصاف للأجيال المقبلة بيئياً، يحاول راولز أن ينطلق من المحدد العكسي لفكرة «عدالة الحصص» التي يرفضها رفضاً باتاً، وهو يؤكد أن فكرة العدالة كإنصاف هي: «فكرة أن المجتمع نظام منصف من التعاون الاجتماعي عبر الزمن، فهنا ينظر إلى المواطنين على أنهم متعاونون لإنتاج مصادر الثروة الاجتماعية التي يطالبون بها. وفي مجتمع حَسن التنظيم الذي تتأمن فيه الحريات الأساسية المتساوية (مع قيمها المنصفة) والمساواة المنصفة بالفرص، يوضح توزيع الدخل والثروة ما يمكن أن ندعوه العدالة الإجرائية الخلفية الصافية»[٣٥]. ويقصد راولز بكلمة «خلفية» العدالة الإجرائية، في التوظيف السياقي أعلاه، «الدلالة على أن قواعد معينة يجب أن تشتمل عليها البنية الأساسية باعتبارها نظام تعاون اجتماعي لكي يظل هذا النظام منصفاً عبر الزمن، من جيل إلى الجيل الذي يليه»[٣٦].

إن المطالبة المبدئية بعدالة توزيع منصفة للأجيال المقبلة، من منطلق اعتبار المجتمع كمنظومة مؤسسات وبنيات نسقية متعددة الاختيارات والمطالب والحاجات؛ يكمن من وجهة نظر أولى، في جعل التوزيع العادل ما بين الأجيال، في الثروات الطبيعية، ولا سيَّما الثروات الاقتصادية والبيئية، يحقق إجماعاً حول ضرورة احترام وحماية حقوق الأجيال المقبلة بيئياً والدفاع عنها بلا قيد أو شرط. بينما، من وجهة نظر ثانية، على التوزيع العادل أن يحقق بالفعل إنصافاً ما بين الأجيال في مختلف الثروات الإنسانية في الحاضر والمستقبل، وتذويب الاعتقاد الذي اكتسب مع الزمن رسوخاً في أذهان دعاة عدالة الحصص، حول إمكانية عدم إنجاح فكرة عدالة التوزيع بصورة منصفة؛ وبالتالي، تأكيد العكس، من خلال تدشين نظام تعاون اجتماعي مؤسس على قواعد معينة، تضمن توازناً منصفاً أيضاً في تقسيم الثروات ما بين الجيل الحاضر وأجيال المستقبل، وفي إطار تفكير إنساني عالمي بيئي منصف عبر الزمان والمكان كتفكير شبيه بما يسميه جون راولز بـ «التعاون الاجتماعي»

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٦١.

القائم في جوهره، حسب أمارتيا سن على «المنفعة المتبادلة»، اعتماداً على فكرة «الفوائد المشتركة للتعاون» الاجتماعي، مِن خلال تبني ما يُسميه بـ «المقاربة العقد ـ اجتماعية»[٣٧].

إن تبني فكرة أن البيئة تكتنفها أحياناً تحولات مضطردة كما في الاقتصاد والمجتمع والسياسة، وإن بدرجات مختلفة، يدفعنا إلى الاعتراف بأن التنمية البيئية باعتبارها طموحاً تنموياً مستداماً، يمكنها المساهمة بنوع من المساواة البيئية، سواء ما بين الأجيال أو داخل كل جيل. وهذا راجع إلى كون مستقبل الأجيال الحالية والمقبلة، هو في الصميم من مستقبل التنمية البيئية عموماً[٣٨].

٤ ـ هل مُستقبل الأجيال المُقبِلَة مِن مُستقبل التنمية البيئية؟

ظهرت فكرة الأجيال المقبلة، أول ما ظهرت وتطورت، في المجال البيئي، من خلال السؤال الآتي: مَن هو صاحِب الحَق في البيئة التي نعيش فيها؟

هذا السؤال الذي يتضمن سؤالاً آخر استنكارياً، هو: مَن هو صاحب الواجب في البيئة؟ أي، بتعبير آخر: مَن يتحمل مسؤولية الحفاظ عليها؟

إذن هناك عنصرين متلازمين، في إطار التطرق لفكرة الأجيال المقبلة في علاقتها بالبيئة، وهما: الحق والواجب. وسنوضحهما كما يلي:

• يُعتبر صاحب الحق كل طرف يمكن أن يستفيد من البيئة ولا يمكن إقصاؤه منها؛ وعليه، يمكن تحديد صاحب الحق من هذه الوجهة في الإنسان والحيوان والنبات، في إطار العلاقة الجدلية التي تجمع الإنسان بالبيئة عموماً[٣٩].

• يُعتبر صاحب الواجب كل طرف عاقل يمارس حقه في الاستفادة من البيئة مع وعيه بضرورة الحفاظ عليها؛ وبالتالي، يفترض منطق صاحب الواجب وجود ثلاثة شروط أساسية لتحديد صاحب المسؤولية، وهي كالآتي: شرط الاستفادة، وشرط العقل، وشرط الوعي، ثم شرط القدرة على تحمل المسؤولية من خلال إدراك الفعل الممارس في البيئة.

أ ـ شرط الاستفادة

بالنسبة لأطراف الحق، نجد الإنسان كمستفيد أول، يليه الحيوان ثم النبات؛ وكلها تعتبر صاحبة حق تستفيد من خلاله، مما تمنحه البيئة وتوفره لها بشكل مستقل فردي أو بشكل مشترك جماعي.

---

(٣٧) سن، **فكرة العدالة**، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٥.

(٣٨) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ص ٨٣.

(٣٩) مصطفى النشار، **مدخل إلى فلسفة البيئة والمذاهب الإيكولوجية المعاصرة** (القاهرة: الدار المصرية ـ اللبنانية، ٢٠١٥)، ص ١٥ ـ ١٦.

ب ـ شرط العقل

بالنسبة لأطراف الحق دائماً، نجد أن الإنسان هو الوحيد الذي يمتلك ملكة العقل ويستطيع إعمالها من خلال إدراك الأشياء في الطبيعة ومعرفته بطرق التعامل والاستفادة من منتوجات البيئة؛ أما الحيوان والنبات فهي كائنات حية غير عاقلة ولا مدركة.

ج ـ شرط الوعي

بالنسبة إلى أطراف الحق أيضاً، نجد الإنسان هو الذي يمكنه الوعي بفعله البيئي مع وجود إمكانية إدراك مختلف خطواته في إطار الاستفادة من هِبات الطبيعة وتسخيرها لقضاء حوائجه بشكل واع؛ أما بقية الكائنات الحية ـ الحيوانية والنباتية ـ فلا يمكنها الوعي بالمحيط البيئي الذي تعيش فيه ولا بقدرة المحافظة عليه؛ بحيث يمثل بالنسبة لها مصدر عيش وأكل متواتر، وِفق الحاجات الحيوانية أو النباتية.

بل، يمكن في هذا الإطار، إضافة بعض الشروط الأخرى، وعلى رأسها، شرط الحرية والمساواة، باعتبارهما «قوتين أخلاقيتين»، لا يمتلكهما سوى الإنسان بخلاف الحيوان والنبات. فالأولى يسميها جون راولز «قدرة الحس بالعدالة: وهي القدرة على الفهم والتطبيق والعمل»؛ والثانية يسميها بـ «القدرة على تحصيل مفهوم للخير: أي القدرة على حيازة مفهوم للخير، ومراجعته، ومتابعته العقلانية»[٤٠].

نستنتج، من كل ما سبق، أن الإنسان كصاحب حق في البيئة بجانب الحيوانات والنباتات، ينفرد بتحمل مسؤولية صاحب الواجب دون الكائنات الأخرى، نظراً لامتلاكه لملكة العقل وميزة الوعي فضلاً عن صفة القدرة على الإدراك؛ مع العلم أن في حالة الإخلال بالبيئة هو الوحيد الذي يتحمل مسؤولية الإضرار بالمحيط الذي يتضمن بنفسه الكائنات الحية الأخرى، أي الحيوانات والنباتات. وهذا يعني، ضمنياً أن الإنسان ليس وحيد الحق في التمتع بخيرات الطبيعة، بقدر ما يشاركه في حق البيئة كل من الحيوانات والنباتات؛ بينما، يتحمل ولوحده مسؤولية الإضرار بالبيئة التي يعيش فيها ويستفيد منها ويتآلف معها.

مِن هذا المُنطلق يَحضرنا تساؤل في غاية من الأهمية، يربط ضمنياً بين الجانب البيئي وفكرة الأجيال المقبلة، وهو: في علاقة الإنسان بالبيئة كصاحب حق وصاحب واجب، في نفس الآن، هل يحق له أن يكون الطرف الوحيد الذي يمتلك حق التمتع بالبيئة أم يجب احترام بقية الأطراف كصاحبة حق دون أن تكون صاحبة الواجب بالرغم من عدم وعيها وإدراكها بالمحيط البيئي الذي تعيش وتحيا فيه؟ ثم كيف ينظر الإنسان عموماً إلى البيئة، مِن وجهة نظر تنموية جيلية؟

---

(٤٠) رولز، **العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**، ص ١١٢.

إن هذا التساؤل يفترض تحدياً كبيراً في تعامل الإنسان مع البيئة كمجال تنموي؛ إذ يجب أن ننظر إلى البيئة كحق من جهة، دون أن نفرط في واجبنا اتجاهها فنهدد وجودها ووجودنا في نفس الوقت، من جهة أخرى. إن وجود الإنسان واستمراره فوق هذه البسيطة، يتطلب استمرار البسيطة في الوجود. واستمرار هذه الأخير، يستوجب الاهتمام بها من خلال تسخير مختلف الإمكانيات البشرية في مجال التنمية البيئية.

من هذا المنظور يجب أن يسعى الإنسان إلى التنمية البيئية التي تعد في جوهرها «عملية تحرير ونهضة حضارية شاملة تقتضي الانعتاق من شبكة علاقات السيطرة ـ التبعية، والعمل على إقامة بنيان اجتماعي ـ اقتصادي ـ سياسي جديد متوازن وكفئ، ويحمل في طياته بذور استمراره وتطوره باطراد»[٤١] في الزمان والمكان. وهذه التنمية هي «تنمية بشر، وليست إقامة أشياء»[٤٢].

إن البيئة لهي ذلك الفضاء الذي يُعد بمثابة منزل أو بيت أو مكان للاستقرار حيث تتبوأ الكائنات الحية فيه مقاماً، ويشمل ـ بصفة عامة ـ كل ما يحيط بالكائنات الحية بمختلف أنواعها، الإنسانية والحيوانية ثم النباتية؛ كما يشمل ـ بصفة خاصة ـ طبيعة الحياة التي تعيشها مختلف الكائنات الحية، سواء بشكل مشترك أو بشكل مستقل، مع استحضار حدود مجال كل واحد منها على مستوى الحق والواجب. لذلك، يمكن النظر إلى البيئة ـ حسب وجهة نظرنا الخاصة ـ بأنها ذلك النظام الطبيعي والاجتماعي الذي يباشر الإنسان، إجباراً حيناً وطوعاً حيناً آخر، العيش فيه والاستفادة من مختلف منتوجاته[٤٣].

إن البيئة عبارة عن فضاء للصراع من أجل العيش. ومع تقدم السنوات وتطور الإنسان، من اعتماده على التقاط وجني الثمار، والصيد في الأنهار والوديان، ثم القنص في الغابات والأحراش والهضاب والجبال[٤٤] إلى اكتشافه المعادن واعتماده على الصناعة والفلاحة والتجارة، أصبحت البيئة مجالاً للتبادل والتشارك والتعايش رغم الاختلاف والتنوع الملاحظ عند بني الإنسان، ولا سيَّما لحظة اكتشافه لعوالم جغرافية جديدة أثناء رحلاته الاستكشافية بحثاً عن المواد الأولية أو بحثاً عن أسواق جديدة للتجارة لما بعد البحار والمحيطات التي كان يجهلها الإنسان في القرنين

---

(٤١) نادر فرجاني، **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٦.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٤٣) يمكن العودة إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي لأصل كلمة البيئة بشكل مستفيض عند ابن منظور في مجلده الكبير **لسان العرب**، كما يمكن الاستعانة بهذا الصدد، انظر: النشار، **مدخل إلى فلسفة البيئة والمذاهب الإيكولوجية المعاصرة**، ص ١٤.

(٤٤) التي كان يتخذ بعضها مساكن تأويه من البرد في الشتاء ومن الحر في الصيف، وهو يحتمي فيها بالليل من الحيوانات التي يتصادم معها في كثير من الأحيان أثناء تجواله بحثاً عن الغذاء والطعام في واضحة النهار. للمزيد من المعلومات في نفس المرحلة التي كان الإنسان يعتمد فيها على القنص وجمع الغذاء وأوائل عهده بالزراعة، انظر: سيمونز، **البيئة والإنسان عبر العصور**، ص ٩ ـ ٤٩.

الخامس عشر والسادس عشر إلى حدود بدايات القرن العشرين، حيث ما زالت المجتمعات المتقدمة بالغرب تحاول السيطرة على مستعمرات جديدة لتلبية حاجياتها من المواد الأولية وبخاصة في الصناعة[٤٥].

كل ذلك، تم تحت مسؤوليات الأجيال السابقة ولكن تبعاتها، السلبية أساساً، لا يزال الجيل الحالي يؤدي ثمنها! فما أدرانا بالأجيال المقبلة؟

إنها قضايا عابرة للأجيال، وتهم بالفعل مستقبل الأجيال التي لم تولد بعد؛ لذلك فاستمرار البشرية لن يتحقق ما لم نضمن مستقبلاً واعداً للأجيال المقبلة بيئياً وتنموياً. فمستقبل الإنسان، رهين اليوم بالحقوق البيئة التي تعد التنمية البيئية أحد مقوماتها وعناصرها الأساسية. بالرغم من أن البيئة أصبحت اليوم إحدى تلك القضايا التي تعرف خللاً كبيراً أمام تهديدات التغيرات المناخية التي تهدد أيضاً صحة وحياة الإنسان عموماً. وما لم تتضافر الجهود بشكل مكثف ومتكاثف بين الدول والمجتمعات المعاصرة لمواجهتها، من خلال توجيه الفعل والسلوك المستثمرين في العديد من مشاريع المجال الأخضر الذي يهم الإنسانية بصفة عامة، لانحصرنا في دورة تعيد نفسها، وهي تزج بِنا في حُفرة تَضِيق بكل من يدخل في دوامتها، مِن جيل إلى جيل، حتى ينتهي عرق الإنسان من فوق هذه البسيطة التي لا تزال تتحملنا إلى حدود اليوم.

«**إن التهديد بالإبادة هو الذي أعطى الإنسانية قوة التوالد وحول فكرة مجردة إلى واقع ملموس**. وهذا البُعد الملموس يتغلف بِبُعد ملموس كوني آخر، أصبحنا على وعي بوجوده بفضل العِلم البَيئي، وهو المتعلق بالمحيط الحيوي وبِمَجموع التّنظيم [...] الذّاتي الذي تُؤَسِّسُه المفعولات الارتجاعية بين كل الكائنات الحَيّة، بما فيها نحن، الموجودة على كوكبنا».

إدغار موران، «إلى أين يسير العالم»

«**إن الأخلاق النظرية البيئية العميقة، [...]، تَرُدّ فكرة امتياز خاص بالإنسان**: يجب إعلان حقوق الطبيعة، رفض مركزية التشبيه الإنساني. **وهكذا تُوَسِّع أخلاق نظرية جديدة مفهوم «الغاية بذاتها» حتى يشمل الطبيعة**. وبدل الاعتراف بأن الإنسان وحده غاية بذاته، وأنه قيمة مطلقة، فإن الطبيعة أيضاً تُطالب بألا تُعامل معاملة وسيلة. وفوق حقوق الفاعل العاقل تتراكب حقوق الكرة الأرضية، ونحن «مكلفون برعايتها»».

جاكلين روس، «الفكر الأخلاقي المعاصر».

(٤٥) للمزيد من المعلومات عن المرحلة التي عرف فيها الإنسان تطوراً نحو الصناعة، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥٩؛ ثم للفترة ما بعد الصناعة (ص ٢٠٣ وما بعدها).

ثانياً: الإنسان والبيئة:
من المقاربة الجيلية إلى أخلاق التنمية البيئية

كل تفكير، كيفما كانت طبيعته، وفي أي ميدان معرفي، يحتاج إلى موجهات إنسانية، قد تكون عبارة عن قواعد أو مبادئ أو خطط واستراتيجيات، أو برامج ومشاريع. إلا أن ارتباط عمليات التفكير بالجانب العقلي والإدراكي، يتطلب مقاربات واعية بأي موضوع له علاقة بالإنسان والبيئة. وإذا كانت المقاربة الجيلية، كتفكير إنساني بيئي، تفترض تطوراً وعبوراً للأجيال عبر الزمان والمكان؛ فإن تحقيق التنمية البيئية لفائدة الأجيال الحاضرة والأجيال المُقبِلة يفترض ـ بدوره ـ التمتع بالأخلاق الإنسانية البيئية وعلى رأسها «أخلاق التنمية البيئية».

إن التحلي بالأخلاق الإنسانية البيئية، يساعد لا محال على تأسيس نظري ـ مرحلي ـ لأخلاق التنمية البيئية. وهذه العملية، تتطلب مراحل للبناء ومستويات للتعاقد ما بين الإنسان والبيئة (**أولاً**)، قبل تحديد أهم العناصر التي تؤسس للمقاربة الجيلية في القضايا البيئية (**ثانياً**)، فضلاً عن إبراز أهم القواعد المشتركة بينهما (**ثالثاً**)، بهدف تأسيس أخلاق التنمية البيئية في نهاية المطاف (**رابعاً**)، مع العلم بأن هذه العملية تُعدّ سهلاً ممتنعاً أمام تحرير الأجيال الحالية وإنقاذ الأجيال المقبلة من تدهور وفساد الأخلاق عموماً.

١ ـ البيئة والأجيال: من مراحل البناء إلى مستويات التَّعاقد

تجدر الإشارة إلى أن الحديث عن الأجيال المقبلة، لا يعني بتاتاً إقصاء جيلين كاملين من التداول الزمني لمختلف مراحل التطور الإنساني، وهما: الجيل السابق والجيل الحاضر؛ وإنما نحن واعون أن الحديث عن الأجيال اللاحقة في المستقبل ـ وهي ما ننعته بالجيل المُقبل ـ هو حديث بطريقة غير مباشرة عن وجود لهذا الأخير كفاعل مستقبلي، مرتبط أساساً بوجود الجيل الحالي كفاعل حاضري؛ وبالمنطق نفسه، لا يمكن للجيل الحاضر أن يكون موجوداً إلا بوجود الجيل السابق كفاعل ماضوي؛ وعليه، فإن العلاقة ما بين الأجيال، إنما هي علاقة تكامل واستمرار ما بين الماضي والحاضر والمستقبل، أكثر مما هي علاقة انفصال مرحلي أو انفصام مفاهيمي.

وقبل الحديث عن مختلف هذه الأجيال، سوف نشير إلى أهم المراحل البنائية التي قطعتها الأجيال المتعاقبة في تعاملها مع المحيط البيئي، وهي خمس مراحل:

أ ـ مرحلة أسطرة البيئة

وهي المرحلة التي عرفت ظهور الإنسان «البدائي» في إطار بيئة موحشة إلى درجة تم خلالها تقديس المظاهر الطبيعية التي كانت تلفت اهتمام وتعجّب الإنسان أحياناً، كما كانت تثير خوفه

وهلعه أحياناً أخرى، حتى استسلم لها وجعل منها آلهة كما كانت تشهد الحضارات القديمة كالمصريين والبابليين والهنود؛ وهي ما يسمى مرحلة التقديس والتأليه[٤٦].

ب ـ مرحلة تفكير البيئة

تمثلت هذه المرحلة بامتياز بالعصر الإغريقي، ولا سيّما مع الحضارة اليونانية التي أسهمت بفلسفاتها الطبيعية من بيركليس وسقراط إلى أفلاطون وأرسطو الذين سعوا إلى فهم البيئة الطبيعية المحيطة بهم من منظور الفكر المتأمل في حياة الإنسان ومدى مركزيته في الوجود من جهة، وبما يتوجب على كل ما عداه أن يوضع ويسخر لخدمته بما فيها الطبيعة نفسها من جهة أخرى. وهي ما يسمى مرحلة التفسير والتوظيف[٤٧].

ج ـ مرحلة استثمار البيئة

وقد ابتدأت هذه المرحلة مع العلم الحديث حيث تبلورت فكرة: الطبيعة في خدمة الإنسان؛ والهدف من ذلك، هو محاولة استغلال مختلف موارد الطبيعة ومنتوجاتها، وتسخيرها لمصلحة الإنسان، وبخاصة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، حيث لم يكن لأحد في هذه الفترة «ليتحدث إلا نادراً عن حقوق الكائنات الأخرى في الحياة، ولم يكن أحد يهتم بمستقبل البشرية بأجيالها القادمة»[٤٨]؛ وهي ما يسمى مرحلة الاستغلال والسيطرة[٤٩].

د ـ مرحلة تهديد البيئة

وقد تزامنت هذه المرحلة مع تنامي أدوار العلم الحديث والمعاصر حيث وصل إلى مراحل أضحت تهدد حياة الإنسان ومستقبله، من خلال ما تم تطويره من «تكنولوجيات للهندسة الوراثية والاستنساخ والروبوت بأجيال شتى يمكن أن تغير تماماً من طبيعة الكائنات الحية وأعمارها وأشكالها»[٥٠]، كما غيرت كثيراً من المحيط البيئي عموماً، من قبيل ثقب الأوزون وارتفاع حرارة الأرض والتقلبات المناخية الفجائية وانتشار الأوبئة الخطيرة على صحة الإنسان وبيئته. وهي ما يسمى مرحلة القهر والاستبداد.

---

(٤٦) النشار، **مدخل إلى فلسفة البيئة والمذاهب الإيكولوجية المعاصرة**، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٤٩) وهي نفسها إحدى وجهات النظر التي تسود العالم، وتسمى «الاستثمارية»، حيث يستثمر الناس في البيئة بخلفية استغلالية سلبية؛ بجانب وجهة نظر ثانية، تسمى «التبادلية». انظر: سايتز، **السياسات التنموية: مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية**، ص ١٧٥.

(٥٠) النشار، المصدر نفسه، ص ٢٣.

هـ ـ مرحلة حماية البيئة

نتيجة الاستثمار المفرط إلى درجة الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية البيئية وتسخيرها لخدمة الإنسان، أصبح اليوم من الضروري الدعوة إلى المحافظة على البيئة من خلال سياسات وبرامج وخطط واستراتيجيات التربية على البيئة، وكذا «احترام حقوق الكائنات الأخرى، والحرص على مستقبل الأجيال البشرية القادمة بعدم تبديد الموارد الطبيعية التي ينبغي الحفاظ عليها لمصلحتهم». وهي ما يسمى مرحلة الاحترام والصون[٥١].

لقد قطعت مختلف الأجيال في تعاقبها الزمني والمكاني مختلف تلك المراحل، وقد كانت كل أطوارها تتميز بنوع من التفكير المستحوذ على كل جيل أثناء معايشته المرحلة التي عاصرها، إذ نجد في البداية التفكير الأسطوري ويتبعه التفكير التأملي ثم التفكير الاستغلالي فالتفكير الاستبدادي وأخيراً التفكير الحمائي. وكل هذه المراحل، عرفت تعاقب أجيال عديدة عبر عدة مستويات للتعاقد والعيش المشترك.

فإذا كان الجيل المقبل، هو نتيجة الجيل الحاضر الذي هو بدوره نتيجة للجيل الماضي، فهذا يعني ـ وإلى حد ما ـ بأن مختلف الأجيال إنما تتكامل دوماً فيما بينها، ليكون هدف كل جيل أثناء المعاصرة في كل مرحلة، هو توفير حياة إنسانية حُرّة وكريمة للجيل المقبل الذي هو جيل المستقبل.

فهل يا ترى بإمكان الأجيال الحاضرة، أن تفكر في مصير الأجيال المقبلة (بالمنطق نفسه الذي فكرت به الأجيال السابقة لمصلحة الأجيال المعاصرة!) وأن تبادر، بالتالي: **أولاً**، إلى توفير الظروف الملائمة من أجل حياة كريمة، عادلة ومنصفة؛ و**ثانياً**، إلى ضمان الشروط الموضوعية من أجل بيئة تعاقدية آمنة وسليمة لأجيال المستقبل؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من الإشارة ـ وبإيجاز ـ إلى أهم المستويات التعاقدية التي من خلالها وضمن مجالاتها المختلفة، يمكن أن نتحدث عن تكامل وتضامن ما بين الأجيال من جهة، وعن الفرص المتاحة أيضاً لحماية منجزات الحاضر بغية ضمان الحقوق المستقبلية للأجيال اللاحقة من جهة أخرى، وذلك:

أولاً، على المستوى الاجتماعي، الذي يعد المجال الخصب لتوارث إنجازات البشرية على مستوى تحسين معيشة الإنسان من خلال حاجات المأكل والمشرب والمسكن والملبس من جهة، وتقوية مختلف علاقاته من حيث التعاون والتضامن والشراكة والتمازج بين مختلف التقاليد والأعراف، والاندماج والتعايش أيضاً فيما بين مختلف الأجناس رغم اختلافاتهم العرقية والدينية والسياسية والجغرافية من جهة أخرى؛ وذلك، فيما يشبه نوعاً من التعاقد الاجتماعي الضمني.

ثانياً، على المستوى السياسي، الذي يعد المجال العام لتوفير جو مفعم بمبادئ الحرية والمساواة والعدالة والإنصاف والديمقراطية، وكل الحقوق الأساسية التي تضمن استقرار وأمن الإنسان في

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٤.

حياته العامة والخاصة، في إطار نوع من التعاقد السياسي المؤسساتي. وفي هذا الإطار، نحتاج اليوم إلى مقاربة سياسية أيضاً للنظر في المشكلات البيئية الراهنة، «ولعل نمو الإيكولوجيا السياسية كان أكثر وضوحاً في حركات العدالة البيئية المتنوعة في طول العالم وعرضه»[٥٢].

ثالثاً، على المستوى الاقتصادي، الذي يعدّ بدوره أساس ومصدر الإنفاق العام في الحياة اليومية للأفراد والجماعات. وتختلف مطالب ورغبات المجتمع، انطلاقاً من تعدد المصادر الإنتاجية في مجال الاقتصاد، وهي التجارة والفلاحة والصناعة، وكلها أيضاً مجالات خصبة للدفاع عن حقوق الأجيال المقبلة حيال التطور الذي قد يعرفه كل مجال على حدة، والذي يجب أن يراعى من خلاله البعد الاستثماري لحماية الموارد الاقتصادية من أجل ضمان مستقبل اقتصادي قوي للأجيال المقبلة، ينبني على أساسه عقد اتفاقي بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. «فالاقتصاد لا يعني إنتاج الثروة فقط، كما لا تعني البيئة المحافظة على الطبيعة فحسب، بل إن كليهما يرتبط بصورة متساوية بتحسين مستقبل الجنس البشري»[٥٣]. لذلك، فإن هذا المستوى يتطلب وعياً متزايداً لدى الفاعلين الاقتصاديين العالميين والمحليين لبناء جدار من الروابط المتواصلة في الزمان والمكان لحماية الحقوق الاقتصادية البيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

رابعاً، على المستوى البيئي، الذي يعد جوهر مبادرتنا هذه؛ وذلك، بهدف الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة وضمان مستقبل نظيف وسليم من كل علة إيكولوجية على المديين المتوسط والبعيد. وهو الأمر الذي نهدف من ورائه إلى الدعوة لعَقد بيئي إنساني، يأخذ ويستحضر في أذهان الناس عامة، ضرورات المعيش اليومي المشترك في إطار المكان والزمان الذي نعاصره بجانب مقومات تنموية كافية لتلبية مختلف الحاجات الأساسية الإنسانية، ومنها الحاجة الملحة إلى العدالة. وذلك، في مواجهة كل أشكال التدهور البيئي التي أصبحت «مصدراً للاضطراب السياسي والتوتر الدولي» في العديد من بلدان العالم، ومنها بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا[٥٤].

وهذه المستويات التعاقدية الثلاثة لبلورة مستقبل بيئي، تتخلله التنمية والعدالة لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة، إنما لا تكتمل إلا في إطار استشرافي للمستقبل قبل «حدوثه وتحققه». نقصد بذلك، محاولة دراسة المستقبل من خلال فرضيات وتنبؤات، نابعة من منطلقات آنية، مرتبطة بظروف الحاضر وشروط العصر الذي نعيش فيه. وهذا ما يمكن التمهيد له من خلال قيمتَي التنمية والعدالة كدعامتين وركيزتين لقيام عقد بيئي كميثاق عالمي حول الحاجات الأساسية كالتنمية البيئية والعدالة[٥٥].

---

(٥٢) زيمرمان، محرر، **الفلسفة البيئية: منحقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية**، ص ١٢٢.

(٥٣) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ص ٧٧.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٥٥) جوليه، «نظام للدعم الدولي لتلبية الحاجات الأساسية،» ص ٤٤٩.

إن ما نرغب فيه، هو تقعيد تلك القسمة العادلة في الطبيعة السلوكية للبشرية جمعاء وفي الطبيعة التوزيعية للثروات البيئية الخضراء أيضاً، من خلال إشراك الجميع في تحمل مسؤوليات الحفاظ على البيئة من دون الإضرار بها أو الاستفادة غير المشروعة من ثرواتها. وذلك من أجل عالم منصف وعادل بين جميع البشر. لا نريد انتقالاً، بين الأجيال، مشوباً بالنقصان و«العاهات المستدامة»، وإنما نريد مستقبلاً عادلاً ومنصفاً، تتخلله حياة حُرة وكريمة لمصلحة الأجيال المقبلة؛ مستقبل منصفاً في نظرته الوجودية إلى العدالة الإنسانية عبر عدالة بيئية[٥٦] كمنطق حاسم من أجل الاستمرارية الزمنية والمكانية ما بين مختلف الأجيال: من الجيل المؤسس سلفاً، إلى الجيل المعاصر خلفاً، فالجيل المقبل لاحقاً.

يمكن الاستناد، في هذا الإطار أيضاً، إلى فكرة التداخل الواجب حصوله بين الأجيال، ولا سيَّما على المستوى الاجتماعي، وكذا على المستوى السياسي، من خلال «احتمالين يؤثران في حراك أي جيل على المستوى الاجتماعي، الأول هو الصراع طويل الأمد، وذلك حين تكون الفجوة بين جيل بعينه وجيل آخر كبيرة، إلى الحد الذي يجعل من مد جسور التفاهم بين الجيلين أمراً صعب المنال، والثاني هو تآلف إرادات جيلين أو أكثر. ولا أقول تطابقها. وذلك من خلال قدرة هذه الأجيال على إنجاز عقد اجتماعي، تنتظمه تشريعات وقوانين، تكفل علاقات مثمرة وممتدة بينها، وذلك عبر احترام حقوق كل جيل على المستويين الاجتماعي والسياسي، وهذا ما لا يمكن حدوثه من دون مشاركة الأجيال كلها، الجديدة منها بخاصة، في بناء مستقبلها، وذلك من خلال سلوك ديمقراطي يحقق مفهوم المساواة والعدل على مستوى اجتماعي واسع، وعلى نحو يوفر قنوات تعبير شرعية يمكن من خلالها أن تعبر هذه الأجيال المختلفة عن آرائها وطموحاتها، ويكفل حقها في المشاركة»[٥٧].

وما بين هذه الأجيال، نسعى بنظرة شمولية إلى التأسيس لعقد بيئي عالمي إنساني مُنصِف، يتبنى القسمة العادلة والمنصفة ـ للثروات الطبيعية الحالية كافة ـ ما بين مختلف الأجيال من جهة؛ وحفاظاً مستداماً على الملكية المشتركة للبشرية جمعاء في الأرض والماء والسماء من جهة أخرى. وذلك، لضمان مستقبل آمن ومستقر للأجيال الحالية والمقبلة.

---

(٥٦) يمكن تعريف العدالة البيئية بأنها: «اتخاذ الإجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء بؤر للتلوث البيئي في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة أو المسحوقة في المجتمع. بحيث تكون المؤسسة البيئية مسؤولة عن ضمان المحورين الآتيين: (١) محاربة بؤر التلوث والحيلولة دون نشوئها من خلال الحيلولة دون تركز النشاطات الملوثة للبيئة في مناطق سكن الطبقات المسحوقة أو المجموعات التي تنتمي إلى أصول عرقية معينة؛ (٢) اعتماد مفهوم الأثر المضاعف للتلوث أساساً قانونياً وبيئياً لعملية قياس الأثر البيئي للمشاريع المزمع إقامتها في هذه المناطق».

تبدو فلسفة العدالة البيئية منطقية، بل بديهية، فهي تقوم على «حق أفراد المجتمع على اختلاف أعراقه أو أجناسه أو دخله بالتمتع ببيئة نظيفة وصحية». انظر بحث وزيرة البيئة العراقية السابقة: مشكاة المؤمن، «العدالة البيئية،» .<http://www afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=795&issue=&type=3&cat=> (تمت زيارته بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦).

(٥٧) عبد الهادي، «في مفهوم الجيل».

٢ ـ العناصر المؤسسة للمقاربة الجيلية في القضايا البيئية

تفترض ـ في نظرنا المتواضع ـ المقاربة الجيلية في القضايا البيئية، الانطلاق من ثلاثة عناصر كركائز أساسية للدفاع عن الحقوق البيئية للأجيال الحالية والأجيال المقبلة؛ وهي عناصر تأسيسية زمنية:

ـ **العنصر الأول: الماضي البيئي**؛ ويرتكز على قاعدة أساسية تقول: ليس كل ماضٍ بماض لأنه يتضمن منابع انبثاق للحاضر (وهي البيئة التي نعيش فيها اليوم) وبذور استمرار للمستقبل (وهي البيئة التي نأمل فيها من خلال المحافظة على الإرث البيئي اليوم وصيانته لفائدة الأجيال المقبلة في المستقبل القريب)، خلاف ما كانت عليه البيئة في الماضي، التي نعيش اليوم على تبعاتها كما تم توارثها واستلامها ممن سبقونا إلى استثمارها؛ وهي عبارة عن عملية متتالية، يمكن تسميتها نظام الأصل البيئي، وتتحكم فيه عملية الاسترجاع التي تتضمن عدة مرتكزات كأفعال مؤسسة لفكرة الجيل، وهي: الذِّكرى، العِبرَة والمُستَنَد.

ـ **العنصر الثاني: الحاضر البيئي**؛ ويرتكز على قاعدة أساسية تقول: كل حاضر بيئي له ماضٍ وله مستقبل، ينبع من الأول ويستمر في الثاني؛ وهي عبارة عن عملية متتالية، يمكن تسميتها نظام الكينونة البيئية، وتتحكم فيه عملية الاستوجاد التي تتضمن عدة مرتكزات بمنزلة أفعال مؤسسة لفكرة الجيل، وهي: الفَرع الثّابِت، الفرع المُستَقِل والفرع المُستَشرف.

ـ **العنصر الثالث: المستقبل البيئي**؛ ويرتكز على قاعدة أساسية تقول: كل مستقبل بيئي هو نتاج تفكير للماضي وتدبير للحاضر؛ وهي عبارة عن عملية متتالية، يمكن تسميتها نظام الجيل البيئي، وتتحكم فيه عملية الاستشراف التي تتضمن عدة مرتكزات بمنزلة أفعال مؤسسة لفكرة الجيل، وهي: اليَقِين، المُمتَحَن والتَّنَبُّؤ.

من خلال ما سَبَق لَفتُ الانتِباه إليه، فيما يخص العناصر التأسيسية للقضايا البيئية، نستنتج أن البيئة ـ وفق المقاربة الجيلية ـ هي الملكية المشترك للإنسانية، التي من المفروض في كل واحد منا المحافظة عليها وصيانتها وتحمل المسؤولية التامة عند أي مساس يخل بها، لأنها العنصر الذي يحقق التوازن الأخضر للكون الإنساني الذي يجمعنا ككتلة بشرية بجانب الكائنات الحية الأخرى.

فبقدر ما يؤثر الفعل الإنساني في البيئة سلباً أو إيجاباً، يؤثر حتى في التنوع البيئي الذي يتضمن مختلف الكائنات الأخرى الحية كالحيوان والنبات. لذلك، يجب الاهتمام بالفعل الذي نمارسه في حياتنا اليومية ولا سيَّما الموجّه إلى البيئة التي نعيش فيها ومنها ومعها.

إضافة إلى العناصر المحددة في ما تقدم، يمكن الحديث عن قواعد تأسيسية في إطار المقاربة الجيلية للقضايا البيئية في علاقتها بالإنسان، التي تدفعنا في إطار تأكيد وجاهتها النظرية التطرق ـ قبل كل شيء ـ إلى أهم النظريات الطبيعية التي في أغلبيتها تطرقت إلى علاقة الإنسان بالبيئة من

خلال النظر إلى الإنسان باسم «البشر» وإلى البيئة باسم «الأرض» أو «الطبيعة»[٥٨]. وقبل سرد تلك النظريات أو المذاهب، سوف نستحضر ما قاله سيمونز حول فكرة ضرورة تقدير البشر للبيئة من خلال توسيع رؤيته للعالم المعاصر في الزمان والمكان باسم التنمية أو ما نسميه نحن التنمية البيئية، وهو يؤكد في هذا الإطار أنه: «عادة ما توصف الرؤية السائدة اليوم للعالم الكلي بأنها الرؤية الغربية، وتتضمن عناصر يذكر منها الإيمان بالتقدم، وحتمية النمو المادي، واستخدام العلم والتكنولوجيا في حل المشكلات، وبصفة أساسية، افتراض الهيمنة البشرية حيثما أمكن على عالم منفصل. وتوسيع هذه الرؤية للعالم في الزمان والمكان هو ما يعرف باسم «التنمية»»، ثم يضيف: «ونحن بحاجة إلى أن تكون لدينا فكرة عن كيفية تقدير البشر للبيئة، وعما إذا كان ذلك قد أفضى إلى ظهور أشكال سياسية واقتصادية معينة»[٥٩].

إن ما سبق، يمهد لنا حسب سيمونز إلى ظهور «ثلاث نظريات متمايزة بشأن قيمة الطبيعة»، وهي: مذهب اعتبار الإنسان غاية الكون، ومذهب التلازم، ثم مذهب الباطنية[٦٠]. غير أن مختلف هذه المذاهب لم تعد في حاضرنا المعاصر ضمن القرن الحادي والعشرين كافية لبسط مختلف المشاكل التي تطرحها البيئة كعنصر بناء اجتماعي وإنساني. «وعلينا على الأخص أن ننظر فيما إذا كان التاريخ مهماً أم أن التغير الحاصل في بضعة العقود الأخيرة كان من السرعة، بحيث أصبحت كل المعارف عن الظروف السابقة على تلك العقود معارف متقادمة»[٦١]. لذلك، يمكننا إعادة النظر في المعارف «المتقادمة» لهذه المذاهب والنظر إليها من باب المقاربات المتعددة والتي تطرقت بدورها من قبل إلى علاقة الإنسان بالبيئة بصفة عامة أو خاصة.

٣ ـ الإنسان والبيئة: القواعد التَّأسيسيَّة المشتركة

تعدّدت المقاربات التي تناولت البيئة، بين مقاربة اجتماعية وقانونية، ومقاربة اقتصادية، ومقاربة سياسية[٦٢]، وغيرها من المقاربات التنموية ذات الاتجاه الوحيد والرؤية المنفردة ـ غير المُتَفَرِّدَة ـ التي حاولت النظر إلى القضايا البيئية في علاقتها بالإنسان:

ـ إما من زاوية اجتماعية قانونية، حيث يعيش الإنسان ويمارس سلوكاته أو يدبر علاقاته اليومية داخل المجتمع حسب ما تفترضه القوانين والأعراف والتقاليد المتفق عليها، فتكون البيئة محصورة

(٥٨) يقول نادر فرجاني في كتابه: «البشر هم الأصل. فإن صلحت أحوالهم أغنوا الأرض وأغنتهم، وإن ضاقت، وإن فسدت أمورهم ضاقت بهم الأرض، وإن فسحت وأثرت». انظر: فرجاني، **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**، ص ٢٥.

(٥٩) سيمونز، **البيئة والإنسان عبر العصور**، ص ٢٤٩.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(٦٢) يمكن في هذا الإطار النظر في الخلل الذي يمكن للسياسات البيئية كمقاربات سياسية وللنمو الاقتصادي كمقاربة اقتصادية أن تمثله على الناس والأرض، أي على الإنسان والبيئة معاً. انظر إلى: سايتز، **السياسات التنموية: مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية**، ص ١٧٤ ـ ١٧٩.

برؤية ضيقة، تتوقف عند الحيز الذي يعيش فيه الإنسان، ويدبر فيه مختلف علاقاته المجتمعية من الناحية القانونية، في مواجهة مختلف أقرانه من الأفراد والجماعات التي تجمعه بهم، هذه البيئة المجتمعية المقننة؛ وبالتالي، تصبح البيئة، في هذا المقام، أداة للمنع أحياناً وللسماح أحياناً أخرى، لكن وفق القانون المجتمعي المتفق عليه من طرف الأقلية المتمكنة اجتماعياً والمفروض قسراً أو رضاء على الأكثرية الصامتة، تحت منطق: المجتمع والقانون[٦٣].

ـ وإما من زاوية اقتصادية ربحية، حيث ينظر الإنسان إلى طبيعة العلاقة التي تجمعه ببني جنسه من زاوية مصلحية، تقتضي فضاء يُقاس فيه العيش وتُقاس فيه العلاقات بمدى ما يمكن أن يربحه كل طرف من الطرف الآخر من جهة، وما يمكن أن يربحه الإنسان عموماً من الفضاء البيئي نفسه الذي يعيش فيه من جهة أخرى؛ وهذا، الأمر، يطرح كلفة التعايش بجانب كلفة المعيش، وكلاهما رؤية ضيقة تنظر إلى البيئة كمورد اقتصادي يفترض علاقات الربح والخسارة[٦٤].

ـ وإما من زاوية سياسية تحكمية، حيث العلاقة التي تجمع الإنسان بغيره، إنساناً كان أو مجالاً، هي علاقة في اتجاهين: **الأول**، اتجاه الفرد الحاكم أو المؤسسة الحاكمة التي يمثلها المتمكن من زمام الأمور السياسية وتمثلها عموماً السلطة السياسية في مواجهة المحكومين أفراداً وجماعات، الذين تمارس عليهم مختلف سلطات الأمر والنهي والواجب في مقابل التمكن من ممارسة أو الاستفادة من حقوق معينة أو «نسبية»؛ **والثاني**، اتجاه الدولة عموماً، التي تمثل نفسها بيئياً، من خلال سيادة وطنية إقليمية تتحكم في المجال الجغرافي الذي تمارس عليه سيادتها السياسية التامة؛ ومع هذا الاتجاه، تصبح البيئة عامل قوة سياسية، يتحول إلى حق سيادي تمارس من خلاله السلطة السياسية الحاكمة كل علاقاتها من منظور الحاكم والمحكوم.

غير أن مختلف هذه المقاربات، قد أغفلت في نظرنا، ثلاثة معطيات رئيسية، تجمع ما بين مختلف الرؤى السابقة، في إطار متكامل بين الإنسان والبيئة، التي أدت فيها «مسألة العلاقات بين المجتمعات البشرية وبيئاتها علاقات معقدة»[٦٥]، ولا سيَّما «مجمل شبكة العلاقات، الماضية والحاضرة، بين البشر وبيئتهم»، ما لم يصح القول أكثر إذا قررنا اعتماد العبارة الآتية، «بين البشر في بيئتهم»، عوض عبارة «البشر وبيئتهم»![٦٦]؛ وتلك المعطيات التي أغفلتها مختلف المقاربات السابقة، هي:

المعطى الأول: النظر إلى المجتمع والقانون كعلاقة تكاملية لخدمة الإنسان وليس للتضييق عليه أو لتحجيم دور البعض في المجتمع، وتمكين البعض الآخر اجتماعياً باسم القانون. وهذه العلاقة،

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٦٤) للمزيد من المعلومات عن عدم الوعي بهذا الأمر الخطير الذي يستغل البيئة للثراء المادي فقط، انظر: سيمونز، **البيئة والإنسان عبر العصور**، ص ٢٠٤ ـ ٢١٥.

(٦٥) للمزيد من المعلومات عن عدم الوعي بهذا الأمر الخطير الذي يستغل البيئة للثراء المادي فقط، انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٥.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

تفترض ضمنياً إشراك الإنسان في رؤية شمولية لا يمكن للمجتمع لوحده، أو للقانون لوحده أو لهما معاً، تنفيذها من دون حضور عنصر البيئة التي تجمع المجتمع بالقانون لبسط «سُلطة» الإنسان كوجود بيئي عابر للأجيال.

أمام تطور المجتمعات وتبدلها في إطار دورات زمنية، وتغيُّر القوانين وتجاوزها أمام انتفاء ظروف قيامها وشروط وضعها، يظل المكان في مكانه ويظل الزمان مستمراً في تدفقه؛ بينما، قد نعيش خطر فناء الإنسان في الحاضر والمستقبل! لذلك، على المقاربة الاجتماعية القانونية ألّا تغفل هذا الجانب الذي من الضروري أن تتكامل من خلاله البيئة كمكان لا يبرح مكانه وإن تغيرت عبر الزمن ملامحه، والإنسان في وجوده ككائن حي يستمر في تطوره ليخلق لنا أجيالاً تتدفق عبر الزمان. وعليه، سنكون أمام البيئة كمكان والجيل كزمان، أمام مجتمع إنساني وقانون إنساني، يتكاملان عبر تكامل الإنسان في المكان (البيئة) والزمان (الجيل) دون تحكم قانوني تحت ذرائع المسموح أو الممنوع داخل الفضاءات العامة.

لنتعلم إذاً كيف نتجاوز علاقات المجتمع بالقانون من خلال المسموح والممنوع إلى علاقات تكامل بين الإنسان والبيئة، اجتماعياً وقانونياً. إنها قاعدة التكامل.

المعطى الثاني: يعتبر النظر إلى العلاقة التي تجمع الإنسان بالبيئة من منظور علاقة الخسارة والربح، علاقة اقتصادية غير إنسانية لأنها تعتمد على معايير الربحية التي تؤدي إلى انتشار الجشع في علاقة الإنسان بالبيئة، بحيث تدفع بالإنسان إلى العيش وفق مفارقات غير إنسانية، يكتنفها عنصر الربح والخسارة انطلاقاً من القيمة المادية للإنسان ضمن محيطه المعيشي الذي هو البيئة. أما هذه الأخير فتصبح مجالاً لمراهنات اقتصادية بالقيمة المادية نفسها للإنسان؛ وبالتالي ستخضع لمفارقات غير مكانية ولا زمنية بتحولها إلى أداة للربح والاستقواء المادي والسيطرة الاقتصادية.

هذا ما يجب على المقاربة الاقتصادية الربحية أن تتجاوزه إلى قيمة منفعية متبادلة ما بين الإنسان والأرض. فاعتبار هذه الأخيرة، ذات قيمة مادية من خلال ما توفره من موارد طبيعية ضرورية للعيش الإنساني، يجب أن تستثمر في الأرض كبيئة مصيرية بالنسبة إلى المعيش عبر المكان والزمان، لأن الخطر القادم هو الخوف من نضوب تلك الموارد كلما نظرنا إليها نظرة اقتصادية ربحية محضة دون البحث في البدائل الممكنة لصيانة الطبيعة البيئية من جهة، وتوفير مصادر العيش الضرورية للإنسان عبر الطبيعة نفسها التي ليست سوى عقلنة الموارد البيئية نفسها من جهة أخرى.

إننا نقصد بذلك، العمل على تحويل النظرة الاقتصادية الغارقة في جشع الربح والربح السريع إلى نظرة تبادل للمنافع بين الإنسان وبيئته من دون السماح باستغلال خيرات الأرض والطبيعة من طرف فئة تربح على حساب فئة أخرى تخسر؛ وإنما، جعل البيئة في خدمة الإنسان كمكان استقرار ومنبع اقتصادي للاستمرار الزمني في العيش، دون انقطاع في هذا الزمن أو اندثار لمكان ومنبع الموارد الطبيعية البيئية.

لنتعلم إذن كيف نتحول من علاقات الربح والخسارة إلى علاقات التبادل والانتفاع المتبادل ما بين الإنسان والبيئة. إنها قاعدة الانتفاع المتبادل.

المعطى الثالث: لا يمكن لأي علاقة تَحَكُّم تجمع ما بين الإنسان والبيئة، أن تستمر في ظروف تحتكم إلى معطيات سلطوية، تتخذ من الحاكم، فرداً أو مؤسسة، ذريعة للتحكم في رقاب المواطنين في أي مجتمع كيفما كان باعتبارهم من بين فئة المحكومين وفق قانون سياسي، قد يسمح بذلك تبعاً لمنطق قائم مسبقاً أو لمنطق مقبول ضمنياً، يحتمل عدة مشروعيات لجوازه: إما مشروعية ذات طابع تاريخي وراثي؛ أو مشروعية ذات طابع ذاتي كاريزمي ونضالي؛ أو مشروعية ذات طابع قانوني عقلاني واتفاقي.

إن ما يجب على المقاربة السياسية التحكمية، هو النظر إلى علاقة الإنسان بالبيئة ليس كمحاور للسيطرة والتحكم السياسي من منطلق مشروعية من المشروعيات السابقة، بل عليها النظر إلى الإنسان والبيئة في إطار علاقة الحاكم بالمحكوم، من منظور التعاقد الرضائي وليس التعاقد المفروض، مع وجود إمكان تبادل الأدوار وفق استمرارية مكانية وزمنية محتملة، وإن اختلفت الأجيال المتعاقبة على ممارسة السلطة السياسية في المكان والزمان. ولكن دون تحكم أو سيطرة أو طغيان واستبداد أو استغلال واستعباد.

لنتعلم إذاً كيف نبدل علاقات التحكم والسيطرة التي تجمع الإنسان بالبيئة من منطلق الحاكم والمحكوم سياسياً إلى علاقات التعاقد الرضائي من أجل التعايش بين الإنسان والبيئة. إنها قاعدة التعايش.

مما سبق، وعلى أساس المقاربات الثلاث المختلفة، يمكن أن نستنتج قيام المقاربة الجيلية على ما تفرق في مختلف المقاربات الأخرى. وعليه، فإن تجميع مخرجات المعطيات الثلاثة السابقة، تفضي بنا إلى ما يؤسس قواعد المقاربة الجيلية للقضايا البيئية في علاقة الإنسان بالبيئة، وهي ثلاث قواعد أساسية:

- **الأولى**: قاعدة التكامل بين الإنسان والبيئة.
- **الثانية**: قاعدة التبادل بين الإنسان والبيئة.
- **الثالثة**: قاعدة التعايش بين الإنسان والبيئة.

فهل يمكن لهذه القواعد أن تؤسس ـ بجانب قواعد أخرى ـ لأخلاق التنمية البيئية؟

٤ ـ أخلاق التنمية البيئية: السَّهل المُمتَنع لِتَحرير الأجيال الحالية وإنقاذ الأجيال المُقبلة

في كتاب **الفكر الأخلاقي المعاصر**، تُتحِفُنا، جاكلين روس، في الفصل الثاني المعنون: «الأخلاق النظرية البيئية»، ضمن القسم الرابع المعنون: «الأخلاق النظرية المطبقة». بسؤال في غاية

من الأهمية، وهو: كيف نفهم فكرة حق أخلاقي نظري للطبيعة، «للمادة الطبيعية» بوصفها واقعاً جديراً بالاحترام؟

وبَعد هذا السؤال، تُضيف ـ في نفس الفقرة ـ مباشرة: «إن الأخلاق النظرية البيئية العميقة، [...]، تَرُدّ فكرة امتياز خاص بالإنسان: يجب إعلان حقوق الطبيعة، [...]. وهكذا تُوسِّع أخلاق نظرية جديدة مفهوم «الغاية بذاتها» حتى يشمل الطبيعة». وهي دعوة إلى الاعتراف بأن البيئة هي غاية في ذاتها كما الإنسان، وليست مجرد طبيعة تُعامل مُعاملة الوسيلة لتحقيق رغبات الإنسان[٦٧].

إن مجرد التفكير في الانتصار للبعد البيئي ضمن حياة الإنسان المعاصر، هو خطوة إيجابية في طريق الانتصار للعرق البشري عموماً. في هذا السياق، تضم البيئة كل الكائنات الحية وغير الحية؛ والإنسان كجزء منها، لا يمكنه الانفصال عنها أو التمايز عن مجالها أو عن كائناتها دون الخروج من هذا العالم. وهل يستطيع الإنسان ـ كما سبق أن طرحنا سابقاً ـ العيش خارج البيئة؟ وإلى أي حد يمكن لأخلاق التنمية البيئية مساعدته على الإبقاء على ذاته، ومعه البيئة كغاية في عالم اليوم؟ هل من مبادئ أخلاقية في هذا التفكير الإنساني العالمي الأولي العابر للأجيال بيئياً؟

بالطبع، حسب جاكلين روس، توجد مبادئ أخلاقية، وإنْ هي ذات طابع عام؛ لكن يمكننا استلهامها ـ كما مِن الفلسفة الحديثة أو من الفلسفات القديمة ـ وتبيئتها في المجال البيئي بنَفَس معاصر. وقد ذكرت، بهذه المناسبة، ثمانية مبادئ، مضيفة إليها في فصل مستقل، مبدأ تاسعاً، سوف نعضده بمبدأ عاشر. وقد انطلقت، الباحثة، في عرضها لتلك المبادئ مِن السؤال الآتي: ما هي المبادئ التي يمكن أن يستند إليها الفكر الأخلاقي النظري في زماننا؟ (ومنه بالطبع الفكر الأخلاقي النظري البيئي!).

يمكننا تلخيص تلك المبادئ، في إطار المقاربة الجيلية، من خلال فلسفة التَّكييف النظري لمبادئ الأخلاق النظرية البيئية، لأن «الفكر الأخلاقي النظري المعاصر يتغذى بنسغ المبادئ المدرسية فيجددها ويكيفها مع قرينة زماننا، وهو يحولها إلى طائفة من الأسس الموائمة المتسقة مع مشكلاتنا»[٦٨]، وعلى رأسها مشكلة تلوث البيئة وخطر ذلك على صحة وحياة الإنسان عموماً، وعلى استمرار وجود البيئة خصوصاً. وتتمثل تلك المبادئ فيما يلي:

أ ـ المبدأ الديني

وفي هذا الإطار، نود التأكيد أننا نعمل على التكيف النظري للمبدأ الديني وفق أخلاق التنمية البيئية. وهذا، يعني أن عامل المبدأ الديني ليس كمرجع للأخلاق البيئية عموماً أو أن الأخلاق البيئية

(٦٧) جاكلين روس، **الفكر الأخلاقي المعاصر**، ترجمة وتقديم عادل العوا (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠١)، ص ١٢٤.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣٣.

النظرية تخضع لاتجاه ديني خصوصاً؛ بل، «إن من الممكن قيام صلات، وتشكل ممار، وجسور، ووساطات، وتشابكات. وهكذا يمكن الكلام على رابطة بين الأخلاق النظرية والدين، وليس إخضاع الأخلاق النظرية لمذهب ديني»[٦٩]. إذاً، يتوجب الارتقاء بالأخلاق النظرية البيئية إلى مرتبة «القواعد الدينية» إن صح التعبير. لأن إيماننا وتعلقنا بدين معين، يجعلنا أمام استسلام لمقتضياته وتوصياته أو أوامره، من خلال الإحساس بتحمل المسؤولية، بوصفها مبادئ وقواعد لا يمكن الانكفاء عنها. وبالتالي، تصبح في سلوكاتنا وأفعالنا وأقوالنا عبارة عن مخرجات قيمية وأخلاقية، ترتقي من حيث أصلها إلى «مبادئ دينية» لا إلى مجرد أخلاق عادية. وعليه، يظل المبدأ الديني مبدأ مُنطلق لبناء أخلاق بيئية وتظل الأخلاق النظرية البيئية بمنزلة مبدأ ديني، «وعلى هذا النحو تنعقد الصلة بالآخر انعقاد مسؤولية»[٧٠].

ب ـ مبدأ القوة التأكيدية

يتمثل هذا المبدأ بقدرة الإنسان على بلورة فعل مرتبط بِجُهد الإنسان في حماية نفسه ومحيطه البيئي، ويشير هذا الجهد «إلى ينبوع قوة وعمل، ملكة ناشطة، حركية، مبدعة، تأكيد حياة، تأكيد حركي لكياننا، وهي تأكيدات تتيح توجيه النظرية القيمية المعقولة»[٧١]. بل، إنها إرادة أخلاق القوة التي تسعى إلى التفريق بين الصالح والطالح في إدراكات الفعل البشري وتأكيداته حول غاياته السامية كالإحساس بالفرح والسعادة. كما يمكن وصف تلك الإرادة النابعة من قوة الذات والفكر والعمل بأنها مجهودات إنسانية لمصلحة البيئة، وبأنها «طاقة غازية ومسيطرة، إرادة المزيد من القوة الفاعلة والحركية، بصفتها ملكة مبدعة وملء الروح»[٧٢].

إذاً، فهذا المبدأ هو تأكيد للقوة الظاهرة، في فعل الإنسان وجهده، والموجه لفائدة البيئة كمبدأ أخلاقي يستدعي توافر «قوة الجسد والحياة» التي تكون قادرة بدورها على «توجيه الفاعلية» الإنسانية اتجاه المحيط البيئي لتكون معياراً للأخلاق النظرية البيئية، وتؤسس ـ بالتالي ـ لأحد المبادئ الحقيقية الموجَّهَة نحو بناء أخلاق تنمية بيئية عابرة للأجيال. بل إن هذا المبدأ أشبه في عمقه، بقوة عَقد متفق اجتماعياً عليه بين القوة الظاهرة عبر أفعال الإنسان والقوة المبطونة عبر الفِعل الجيلي المُقبل، وكأنه في الواقع عقد اجتماعي عابر للأجيال[٧٣].

---

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٧٣) جون ر. ي. بليز، «الحفاظية التقليدية والأخلاق البيئية،» في: زيمرمان، **الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية**، ج ٢، ص ١٧٢ وما بعدها.

ج ـ مبدأ الواقع

إذا كان مبدأ القوة التأكيدية هو تأكيد الرغبة في العيش بكل فرح وسعادة ما ما يتطلبه ذلك من حركية وإبداع مستمر لصالح القوة الفاعلة في البيئة، فإن مبدأ الواقع يقول عكس ذلك تقريباً. إنه يدافع عن فكرة عدم الاستسلام لرؤية أحادية النظر ولا سيَّما التي تجمل كل شيء وتتصوره في أحسن صوره. لأن البيئة واقع مر، واقع مأسوي، لا يتوقف على ما نتمناه أن يكون، بل «على ما يوجد فعلاً»[٧٤]. «إن مبدأ الواقع يقول لنا: كونوا نافذي البصيرة، لاحظوا الواقع كما هو، دون أدنى وَهم، ليكن في وسعكم رؤية الأسوأ والتفكير فيه. أجل إن الواقع قد ينفتح على الفرح، ولكن الفرح ليس سوى الوجه الآخر المُر والغامض. [...]. أجل، إن الواقع لا يرحم. ومن المناسب اجتناب التغافل عن هذه القسوة بمبادئ مطمئنة أو مهدئة»[٧٥].

من ذاك المنطلق، يمكن القول بأن مبدأ الواقع هو مطلب إدراك للأشياء كما هي في حقيقتها على أرض الواقع، وليس الهروب إلى الأمام، والتغاضي عن المأساة، والقول بأن كل شيء جميل وحسب! ويعني هذا، ضرورة أن تتوافر للإنسان البصيرة و«القدرة على قبول الواقع المدرك منظوراً إليه من حيث ذاته المؤلمة، والمفجعة بطبعها، على أنه عالم محروم من المعنى أو من الأساس. لنقبل إذاً مبدأ قسوة الواقع! لنتجنب تجميل كل شيء!»، من أجل تفكير بيئي أكثر واقعية[٧٦].

د ـ مبدأ المسؤولية

هو المبدأ الأكثر إيلاماً وإيثاراً في نظرنا بخصوص القضايا البيئية. إنه فعل تحمل تبعات الإضرار بالبيئة والإساءة إلى شروط الحياة التي تحياها الإنسانية اليوم. فإذا كان كل فرد مسؤولاً عن أفعاله فالإنسانية كلها مسؤولة في مجموعها عن سلوكاتها وعن مصيرها. وهي بالتالي، وفي نفس السياق، مسؤولة عن حماية البيئة والمحافظة عليها في الحاضر والمستقبل.

وفق هذا المبدأ، تتجه المسؤولية «إلى أعمالنا الماضية التي ينبغي علينا الاضطلاع بها [...]، ثم نحو عالمنا القريب، وهي تتجه بالتدرج نحو «الإنسانية» القادمة، وهي كلها موضع حمايتنا»[٧٧]. وما لم يقم الإنسان بحماية البيئة، وبخاصة في عصر التقانة، فستكون حياة الأجيال المقبلة، «الموكل إلينا حمايتها، سريعة العطب بالدرجة الأولى». ستكون عرضة للفناء حقاً تحت مسؤولية واعية بمخاطر إهمالها واستغلال ثرواتها للحاضر من دون التفكير في المستقبل وأجياله، وقد تؤدي بنا اللامسؤولية، أي الإخلال بقدرتنا على تحمُّل تبعات سلوكاتنا، إلى «إمكان فناء» الإنسان والبيئة على حد سواء[٧٨].

---

(٧٤) روس، المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ٣٨.
(٧٧) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠.
(٧٨) المصدر نفسه، ص ٤١.

هـ ـ مبدأ الحرية والمساواة

يتجلى هذا المبدأ المزدوج بين الحرية والمساواة، في قدرة الإنسان على الممارسة في الواقع البيئي بكل حرية دون قيود، وأن تتحقق له هذه الحرية بمقدار تحققها لدى الغير وبشكل متساوٍ بين الجميع. والحرية في التصرف في الشيء وامتلاكه مع المساواة في هذه الحرية بين الجميع، يجعل البشرية جمعاء، تتحمل مسؤولية أفعالها الحرة وبشكل متساوٍ فيما تملك وعلى رأسها البيئة. ولكن من دون الإضرار بهذه الملكية المشتركة تحت ذريعة الحرية التي لا تعني أكثر من «حرية القدرة على الفعل، على التعبير الحر، على استمتاع الإنسان بملكيته في حماية القوانين دون الخضوع لقسر الغير». وهذه الحريات المتساوية عند الجميع، تفترض في مقابلها تساويهم في مقدار المسؤولية (ولكن المتباينة) التي يتحملونها في حالة إضرارهم بالبيئة كمشترك إنساني عالمي[٧٩].

و ـ مبدأ الاختلاف

ينسحب هذا المبدأ على ضمان حقوق الأقليات التي هي أقل حظاً في الاستفادة من مبدأ المساواة في الملكية البيئية، وهو المبدأ القائل «بوجوب قبول أنواع التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، الفوارق، شريطة أن تكون منظمة لمصلحة الأقلين حظاً، وأنها تكفل لهؤلاء وضعاً مرضياً، أن صنوف التفاوت ستنظم لصالح كل إنسان»[٨٠]، في إطار المحيط الذي يعيش فيه. غير أن هذه الاستفادة رغم اختلافها بين مختلف البشر، تستدعي نوعاً من الاستفادة المنتظمة وفق قوانين المشترك الجماعي بين كل الناس، حتى الأقل حظاً منهم على مستوى المجال البيئي. فالمنافع البيئية، في إطار تعامل الإنسان مع خيرات الطبيعة، يجب أن توزع حسب جون راولز كما سبق أن وضحنا ذلك سابقاً، «على نحو يفيد منه الأقلون حظاً»[٨١]. وهذا، أصل مبدأ الإنصاف البيئي مراعاةً للتفاوتات الطبيعية وغير الطبيعية في علاقة الإنسان بالبيئة.

ز ـ مبدأ الثقافة الجمالية الذاتية

إن تمتع الإنسان بالخُلق الحَسَن والثقافة الجمالية كتقدير الفنون والإبداع فضلاً عن الرغبة في السعادة، لهي مِن صميم أخلاق التنمية التي تتطلبها القضايا البيئية. «فالإنسان الذي يرقى إلى «مثَل الجميل» إنما يرقى فوق شرط وجوده الأرضي، ويكشف عالم (الذوات) ويلقى نفسه إذّاك قادراً على بلوغ حكمة»[٨٢]؛ وإذ ذاك، فإن تمتع الأفراد بالثقافة الجمالية، هو ارتقاء برؤيتهم كجماعة، مِن خلال النّظر إلى الطبيعة كوجود جميل يستحق كل الاهتمام الفكري والذاتي،

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٤٢.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٣.
(٨١) المصدر نفسه.
(٨٢) المصدر نفسه، ص ٤٤.

ولا سيَّما «مِن خلال إرادة تحقيق حياة جميلة، وأن يترك للآخرين ذكرى عيش جميل»[٨٣]. إنه بالفعل نظر جد معاصر إلى البيئة من خلال أخلاق جد متميزة، تعتمد مبدأ الثقافة الجمالية البيئية إن صح التعبير.

ح ـ مبدأ التحديد الذاتي واحترام الحياة[٨٤]

يشبه هذا المبدأ، ثنائية الجسد والروح؛ إذ إن **الأولى**، تتحدد ذاتياً، من خلال استقلالية الفاعل، في تصورات الشخصية، التي تنبع من اهتماماته الذاتية التي تتطلب احترام الإنسان في ذاته؛ و**الثانية**، تتحدد من خلال احترام حياة الفاعل كما يجب أن تحيا في الواقع المجسد لدى الإنسان في الطبيعة. إن «فكرة التحديد الذاتي، تحيل، في آخر المطاف، على احترام الشخص، وهذا أحد أسس الأخلاق الحياتية»، أما فكرة «احترام الحياة، وهو أساس آخر للأخلاق الحياتية»، فيجب أن يأخذ «كيفية الحياة بعين الاعتبار، الحياة كما يجب أن يحياها الشخص»[٨٥]. وهي كلها كأسس لأخلاق الحياة، تصلح أن تكون أيضاً مِن مبادئ أخلاق التنمية البيئية، من خلال القول: إن لا حياة للإنسان، سواء كتحديد ذاتي داخلي أو كتحديد حياتي خارجي، إلا بحياة البيئة[٨٦].

ط ـ مبدأ النشاط الاتصالي

وتستلهمه، جاكلين روس، من المفكر والفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، اعتماداً على مبادئه حول العقلانية التواصلية وأخلاق المناقشة. وينبني أساساً، هذا المبدأ، على «تفاهم الفاعلين». ويقصد به، عموماً، فتح حوار متواصل ونشط بين الإنسان وأخيه الإنسان حول القضايا المشتركة من جهة، وبين الإنسان وتلك القضايا المشتركة من جهة أخرى. وفي مثالنا الحالي، فالقضايا المشتركة، هي القضايا البيئية التي تفترض تواصلاً متبادلاً بين الإنسان والطبيعة.

من هذا المنطلق، فكرتنا ليست ببعيدة من الفكرة المحدودة لدى جاكلين روس التي ترى في عملية الاتصال كمبدإٍ للأخلاق النظرية المعاصرة، «ذلك التبادل بالإشارات أو الرسائل الذي يجري

---

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٨٤) يقول غي ديران: «يستند التفكير البيوإيتيقي إلى مبدأين أساسيين، معترف بهما بإجماع. وهذان المبدآن متكاملان: أحدهما يحيل على كل ميدان الذاتية، أساس في الإيتيقا، والآخر ذو طابع موضوعي لذا يجب بكل تأكيد أخذه في الاعتبار. وهذان المبدآن هما: (١) احترام الحياة؛ (٢) احترام الاستقلالية الذاتية للشخص». لمزيد من التفاصيل، انظر: غي ديران، **البيوإتيقا: الطبيعة، المبادئ، الرهانات**، ترجمة وتقديم محمد جديدي (بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٥). ص ٦٣.

(٨٥) روس، **الفكر الأخلاقي المعاصر**، ص ٤٦.

(٨٦) ديران، **البيوإتيقا: الطبيعة، المبادئ، الرهانات**، ص ٦٤ (وما يليها بالنسبة لمبدأ استقلالية الفرد الذاتية)، ص ٧١ (وما يليها بالنسبة لمبدأ احترام الحياة).

بين شخص وشخص، بين فرد وفرد أو بين جماعة وجماعة»[٨٧]. بل، إن فكرتنا، تحاول الارتقاء بهذا المبدأ إلى حدود التواصل المتبادل بين الإنسان عموماً والبيئة خصوصاً. وعليه، تظل هذه العملية أوسع على مستوى الفكر وعلى مستوى الواقع أيضاً.

ي ـ مبدأ الكليانية (أو الشمولية)

ونقصد به، شمولية القضايا الإنسانية وتكامليتها مع القضايا البيئية، مِن منطلق التفكير الشمولي لا التفكير التجزيئي. إنه حَثّ على النظر إلى القضايا البيئية، ولا سيَّما أخلاق التنمية البيئية على أساس أنها أخلاق لا تتعلق بالإنسان لوحده وخارج تعامله مع الطبيعة، وإنما تشمل أيضاً مختلف سلوكياته اتجاه المحيط الذي يعيش فيه. وهي، بالتالي، أخلاق لا تنفصل عن الإنسان كما لا تنفصم عن البيئة بشكل تكاملي كلياني وشمولي[٨٨]؛ لأنها لا تخص فرداً أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمعاً أو دولة بشكل خصوصي، بل تجمع الكل في تكامل عضوي لا ينفصم ولا يفترق ولو بانفصال القضايا البيئية وتعددها. ففي الوحدة تكمن القوة التي يمكن أن تحافظ على وجود الإثنين: الإنسان والطبيعة؛ وفي الانفصال والخصوصية، ما يدفع إلى انتشار الأنانية وهَوان الفكر وضعف التأسيس الأخلاقي، وهو ما يؤدي إلى موت الاثنين. فالإنسانية جماعة وليس فرداً، والبيئة كِيان عام وليس كياناً خاصاً. والجماعة إذا استقوت بالعام، حققت منفعة وجودها العام، وإذا ظنت أن استقواءها بمصلحة كل فرد على حدة، تجزأت قوتها وضعفت فهانت عزيمتها وفشلت في الحفاظ على وجودها وبيئتها. وفي هذا، نحن مَن يتحمل مسؤولية ذلك، لأن فوق حقوقنا كفاعلين عاقلين، «تتراكب حقوق الكرة الأرضية»، وعلى رأسها الحقوق البيئية، وَمن الواجب علينا الحفاظ عليها والدفاع عنها كغايات وليس كوسائل[٨٩].

بَعد الانتهاء مِن السَرد والتفسير والتوضيح لمختلف المبادئ التي أوردتها جاكلين روس، كمبادئ حديثة في الأخلاق النظرية المعاصرة، ومنها الأخلاق النظرية البيئية، تجدر الإشارة إلى أنه من وجهة نظرنا الخاصة، لا تزال مختلف تلك المبادئ تستوجب مناقشة واسعة ودقيقة ضمن مجال بحثنا المستمر حول أخلاق التنمية البيئية، من خلال المقاربة الجيلية، على أساس الإجابة عن السؤال الآتي:

---

(٨٧) روس، المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٨٨) يمكن، في هذا الإطار، الاستدلال بما يسميه ألدو ليوبولد «أخلاق الأرض»، وهو يؤكد أن «أخلاق الأرض تغير دور الإنسان العاقل من مُستعمر لمجتمع ـ الأرض إلى عضو عادي ومواطن فيه. إنها تقتضي منه احترام الأعضاء ـ الزملاء له، وأيضاً احترام المجتمع بحد ذاته». انظر: ألدو ليوبولد، «أخلاق الأرض،» في: زيمرمان، محرر، **الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية**، ص ١٤٧.

(٨٩) روس، المصدر نفسه، ص ١٢٤.

كيف يمكن استلهام وتنظيم مختلف مبادئ الأخلاق النظرية المعاصرة، وتحويرها لتُلائِم وتَتَكَيَّف مع هَدفنا المبتغى، وهو: إيجاد مبادئ أولية لتأسيس وبناء أخلاق تنموية بيئية اعتماداً على فكرة تَعاقب الأجيال في الزمان والمكان[٩٠]؟

خاتمة: البيئة وطن الإنسان والنّاس مواطنوها!

خِتاماً، يُمكن تَقديم مَجموعة مِن الملاحظات/الخُلاصات التي تختزل، في نظرنا الخاص، علاقة الإنسان بالبيئة مِن منظور المقاربة الجيلية التي تتبنى فكرة التأسيس لأخلاق التنمية البيئية العابرة للأجيال على مستوى الزمان والمكان. ومن بَين تلك الملاحظات/الخُلاصات، نَذكر ما يلي:

ـ أساس الالتزام الواجب توافره في العلاقة التي تجمع الجيل الحاضر بالجيل المقبل، هو التزام ذو أساس أخلاقي كمرحلة **أولى**، يجب أن يتطور مع الزمن إلى التزام ذي أساس قانوني كمرحلة **ثانية**، إلى أن يصل في مرحلة **ثالثة** وختامية إلى التزام ذي أساس تعاقدي مشترك بين الجميع بمقدار تشاركنا في البيئة كملكية للإنسانية جمعاء.

ـ وحُجَّتُنا في المطالبة بهذا التدرج، هي محاولة إثبات الحق في مِلكية البيئة كمشترك نفعي إنساني عالمي من منظور تعاقدي، عابر للأجيال ويشمل كل بقاع المعمور بما فيها مستويات الأرض والماء والفضاء.

ـ والالتزام بحجة الزمان والمكان، يجب ألّا يخضع لاعتبارات بشرية فقط، بل لاعتبارات إنسانية وبيئية من الدرجة الأولى. وذلك ليس بالنظر إلى الإنسان كمركزية بشرية ولا بالنظر إلى البيئة كمركزية طبيعية، بل بالنظر إلى الإنسان والبيئة كفاعلين متواصلين ومتلاحمين، من خلال تواصل الزمان بالمكان في علاقتهما التبادلية من الماضي إلى الحاضر فالمستقبل. فالبيئة هي محور الحياة، ومن دون حمايتها، لا يمكننا ضمان استمرار الحياة البشرية؛ والإنسان هو محور الوجود، ومن دون صيانة البيئة التي يعيش فيها ومعها وبها، لا يمكن للبيئة الاستمرار في العطاء وفي الوقت نفسه إنتاج شروط البقاء.

ـ الإنسان والبيئة، يجب أن يتواصلا تبادلياً. ولكن: كيف يمكن للعاقل ولغير العاقل، أن يتواصلا؟ إن التواصل المقصود هنا، هو احترام قوانين الطبيعة بشكل من أشكال التبادل الطبيعي في الزمان والمكان، من أجل سيرورة تتجاوز الحاضر إلى المستقبل، أي من جيل إلى جيل، أو بتعبيرنا

(٩٠) على الصعيد البيئي، لا يسعنا، في مقابل تلك المبادئ إجمالاً، سوى إعلان عدم تحيزنا إلى جهة الارتقاء ببعضها إلى مرتبة المبدأ النظري في مجال أخلاق التنمية البيئية. لذلك، تحدونا رغبة أكيدة في تقديم وجهة نظر متطورة حول مدى صلاحية ومعقولية مختلف تلك المبادئ لأن تكون ركائز أساسية ومبادئ وجيهة وصائبة لبناء المقاربة الجيلية كتفكير إنساني عالمي، من خلال محاولة تأسيس أخلاق التنمية البيئة العابرة للأجيال ـ ولو على الأقل وفي مرحلة أولى ـ من وجهة نظر الفلسفة البيئة والأخلاق النظرية البيئية. إلا أن هذه العملية لن نقوم بها في هذا السياق بقدر ما سنخصص لها مستقبلاً بحثاً متكاملاً ـ ربما ـ بعنوان: «المبادئ النظرية لمقاربة جيلية حول أخلاق التنمية البيئية».

السابق: بشكل عابر للأجيال. إنه التواصل غير المنقطع بين الأجيال في إطار الدوران العكسي أو ما أسماه إدغار موران بالتواصل المتبادل.

ـ التواصل بين الإنسان والبيئة، لا يتم إلا من خلال علاقات التكامل والتبادل ثم التعايش؛ أما علاقات التفاصل بين الإنسان والبيئة، فلا تؤدي سوى إلى علاقات الاستغلال والسيطرة والتصادم.

ـ إن ما بين الإنسان والبيئة، هو نفسه ما تفترضه قوانين الطبيعة البشرية بين الرجل والمرأة. إنه التواصل المتبادل؛ أو لنقل تواصلاً بيئياً عابراً للأجيال في الزمان والمكان بالمنطق الوجود ينفسه الذي تتواصل من خلاله الأجيال البشرية في الزمان والمكان. «ولا شك في أنه ينبغي الحفاظ على البيئة الطبيعية ليس لمصلحة الأجيال المستقبلية، لكن إقراراً للعلاقة بين تلك الأجيال المستقبلية والعالم الطبيعي الذي هم جزء منه»[٩١].

ـ لا بد من إيجاد الفرص الممكنة والسانحة لإقامة علاقات تواصل أخلاقية على حد تعبير يورغن هابرماس، علاقات تتميز بالتكامل والتبادل والتعايش بين الإنسان والبيئة، تمنع تردّي الأخيرة واختلالها وفناءها، مع وقف السلوكات غير الواعية وغير المعقلنة لدى الأول. وهذا ما سيسمح لنا بتجاوز مختلف التفاوتات بين الجيل الواحد وما بين مختلف الأجيال، من الحاضر إلى المستقبل، من جيل إلى جيل، في الزمان والمكان، دون إقصاء للماضي الذي يُعد مصدر ومنطلق الدورة الاسترجاعية للأجيال.

ـ هناك اتجاهان في مسألة مدى ضرورة الحفاظ على البيئة لفائدة الأجيال المُقبلة (التي لم تولد بَعد) مِن عدمها! وتدخل عدة اعتبارات وعناصر عند كل اتجاه في محاولة منه لتبرير اختيارات أجوبته؛ غير أننا، في هذا الإطار، نؤيد الاتجاه الذي يقول بضرورة احترام شروط الحياة بجانب بيئة سليمة لكل الأجيال بلا استثناء، مع إضافتنا عنصر التشبع والتشبث بأخلاق التنمية البيئية على مر العصور وعبر مختلف الأجيال. لأن التقليل من عمليات اللاتفكير لمصالح الأجيال المقبلة في مسألة التربية على البيئة، سوف يضر في الأصل بحاضرنا قبل مستقبلنا ومستقبل الأجيال اللاحقة. وهذه الحجة أو التبرير، على بساطته، يفترض منا عدم السماح بمعاناة الآخر والإحساس بالألم، من خلال استنقاذ ممكنات الحياة واستمرارها عبر الحاضر والمستقبل.

ـ وإذ يسعى هذا البحث/الدعوة إلى محاولة تشجيع التفكير بشكل إنساني وعالمي في قضايا البيئة من منظور المقاربة الجيلية، وهي تسعى ضمنياً للتأسيس لأخلاق التنمية البيئية، فإننا لم نوجه نقداً مباشراً أو سجَّلنا مؤاخذات حادة لكل مَن حَلَّلنا وناقَشنا أفكارهم حيناً أو فَكَّكنا ورَكَّبنا مقولاتهم أحياناً أخرى، حتى وإن كُنّا ـ وفي مواقف عديدة ـ غير متفقين مع العديد من الآراء، إلا أن هدفنا أكبر من ذلك وأبعد من هنالك. أكبر من مجرد النقد دون البناء والهدم ثم إعادة البناء، لأن هدفنا إنساني بالدرجة الأولى ويهم الإنسان أينما كان أو حل أو ارتحل. وأبعد من مجرد التفكير في

(٩١) سميتش، **تطبيق النظرية السياسية: قضايا ونقاشات**، ص ٤٣٩.

محيط أو بقعة نسكنها أو نعيش فيها ومنها، لأن المحيط بيئة يضاهي وجودها وجود الإنسان ذاته وبقيمته وعظمته نفسيهما. لذلك لم ننجر إلى تبادل التهم أو الإنقاص من القدرات، بقدر ما كان همنا وهاجسنا فكرياً إنسانياً بيئياً محضاً، وهو ما لخصناه في الدعوة إلى التفكير في تأسيس أخلاق التنمية البيئية.

إن المحاولة في بناء تفكير إنساني عالمي في أخلاق التنمية البيئية العابرة للأجيال، هي محاولة لمصالحة الإنسان مع محيطه البيئي، من خلال تدشين علاقات تواصلية بينه وبين بني جنسه من الأجيال المقبلة في الزمان والمكان، حتى وإن اختلفت هاته العناصر المحددة للمقاربة الجيلية في القضايا البيئية عموماً؛ لأنها قضايا لا تُدرَك إجمالاً في جيل واحد بقدر ما تجر خيوطها عبر مختلف الأجيال، بين الأحياء الذين هُم في حُكم المعلوم، وبين الذين لَم يولَدوا بَعد، مِمَّن هُم في حُكم المجهول. وهكذا، ينبغي التَّواصُل بين متلازمين هما الإنسان والبيئة؛ وتلك دعوتنا الرئيسية في المقاربة الجيلية للقضايا البيئية من منظور التفكير الإنساني الواعي بأهمية وقيمة ومكانة أخلاق التنمية البيئية في تحرير الأجيال الحالية وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الأوبئة والأمراض، ومختلف الأزمات السياسية والاقتصادية، والصراعات الثقافية والاجتماعية، فضلاً عن الحروب «التي من خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يَعجِز عنها الوصف»! حسب تعبير ميثاق «الأمم المتحدة»!

البيئة هي وطن الإنسان والنّاس هم مواطنوها. وأمّا تفكير البيئة والإنسان فهو تفكير في وجود الأمّة ومصير كل الأمم . فهل تتّحد الأمم المعاصرة، من جديد، لبناء فكر إنساني عالمي ذي بعد أخلاقي تنموي بيئي يردّ الاعتبار لجيل الماضي ويحرّر جيل الحاضر لإنقاذ جيل المستقبل؟

الفصل الثاني

أسئلة فلسفية حول القانون الدولي البيئي: من سؤال الوعي إلى سؤال الماهية

عماد يعقوبي (*)

مقدمة

مهما قيل عن القانون وموقع السّلطة السياسية في وضعه وتنفيذه، ومهما كتب عن ترابطه وتناسقه أو على العكس من ذلك انتقد لعدم ملاءمته للواقع الاجتماعي، فإن هذه النّقاشات لا تعدو أن تكون عبارة عن جدل تقني ظاهري، إذا لم يتوجه البحث والنظر إلى أسسه الفلسفية.

إن مضامين النّقاش حول تحقيق القانون للعدالة لا ترتبط «بالأساس بالقواعد السارية المفعول بل بالاختيارات الفلسفية»[1] التي تشكل إطاره. ذلك أن سؤال نجاعة القانون وصلاحيته قد لا يجدي نفعاً في حالة تجاهل الحديث عن مفهوم العدالة ومفهوم الحق بل ومفهوم الإنسان قبل كل شيء[2]، ولا سيّما إذا ما تَمّ الحديث عن مجتمع «فوق ـ وطني» عابر للحدود. وعلى هذا الأساس يكتسي التساؤل عن الأرضية الفلسفية لأي قانون أهمية قصوى تتجاوز حتى جانب التّرابط والتماسك والمواءمة التي يهتم بها أغلب القانونيين.

إذا كان الكائن البشري مُتميزاً من غيره من الكائنات بقدرة التّفكير والتعقل والاختراع بالإضافة إلى كونه ذا طبيعة اجتماعية، فهو معروف أيضاً بتحيزه ضمن المكان والزّمان وينظم علاقته مع هذين البُعدين من خلال تنسيق جهده مع جهود غيره من بني نوعه، وكل ذلك من أجل تجاوز إكراه النّدرة

(*) باحث في القانون الإداري والعلوم الإدارية وقانون الشّغل من جامعة محمد الأول وجدة ـ المغرب.

(١) ميشيل تروبير، **فلسفة القانون**، ترجمة جورج سعد (بيروت: دار الأنوار للطباعة والنشر، ٢٠٠٤)، ص.٧.

(٢) مايكل زيمرمان، «مقدمة عامة،» في: مايكل زيمرمان، محرر، **الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية**، ترجمة معين شفيق رومية، عالم المعرفة؛ ٣٣٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦)، ص ١٦.

وتحقيق الرّبح وتنمية الموارد. إنه بعبارة أخرى كائن اجتماعي عقلاني مُتَجسّد ومُتحيز، له نوازع تتجاذبه بين الخير والشر، وطُموحات قد تؤدي به أو بمحيطه إلى عواقب سلبية عليه أو على غيره.

ولعل النّاظر إلى التّطور البشري، يلاحظ حجم الثّروة التي حققتها البشرية، بغض النّظر عن كيفية توزيعها، لكنه يلاحظ أيضاً مدى الأثر السلبي الذي رتبته عملية تكوين هذه الكميات الهائلة منها. لذا كان السّؤال المُحيِّر هو إلى متى ستستمر البشرية في هذا الخط؟ أي استنزاف الطّبيعة التي تعدّ في آن واحد المصدر الأساس للثّروة العالمية و«مكب نفاياتها». إنها باختصار معالم «الأزمة البيئية».

بعبارة أخرى تفرض البيئة على الإنسان الخروج من الأطر التي استقر عليها، وتوسيع نطاق كل من بُعدَي الزمان والمكان، وذلك ليصير الكون كله مكاناً وليس فقط حدود إقليمه، ويصير المستقبل مضمراً في الحاضر لا مجرد توقعات أو تنبؤات.

لا يمكن والحالة هذه إلّا العمل على صياغة رؤية كلية تعمل على تفسير الأزمة البيئية في خلفياتها وعواملها المضمرة المجهولة حقاً أو المخبأة قصداً، ومن ثمّ التوجه نحو إنتاج منظومة من الحلول المتوافقة مع كُنْهِ تلك العوامل والخلفيات، وذلك لأن أساس العديد من المشاكل قد يكون هو أساس العديد من الحلول. أليس هذا من صنف الأفعال العقلية الداخلة في إطار البحث الفلسفي؟

لم يعد البحث في إنتاج المعرفة ولا تفسير ظاهرة الوجود ولا صياغة منظومة الأخلاق هو الدّور الأساسي للفلسفة في العصر الحالي، بل هو آخذ في التّحول نحو تقديم حلول للإنسان المعاصر، إذ لم يعد للفيلسوف القدرة ولا الاستعداد لتكرار عناصر فلسفية «لم تعد قادرة على الصّمود أمام تيار الحياة الجارف المتجدّد»[٣]. لكن الإنسان في حاجة إلى الفلسفة لنقد ما وصل إليه من تقدم تكنولوجي ونتيجة للانتشار الهائل في المعرفة ووسائلها وأدواتها[٤].

وهكذا ظهرت أسئلة لم تكن مطروحة من قبل، تنبئ في أغلبها عن الهمّ بشأن مصير الإنسان على الأرض، وواجبه إزاءه وإزاء من يأتي بعده.

كما نصت عدة تشريعات وطنية على قواعد قانونية تلزم باحترام الحق في البيئة السّليمة، لكن البيئة موضوع عابر للحدود، وهذا ما يجعل التّفكير فيه بشكل محلي قاصراً عن فهم كُنه الظاهرة البيئية. من هنا برزت الدّعوات منذ مدة معينة إلى الاهتمام الدولي العام بموضوع الحفاظ على البيئة. لكن الموضوع ليس موضوعاً تقنياً بحتاً بل هو متسم بتأثره بعدة حُقول معرفية، ولعل هذا الاعتبار هو الذي يمنح للبحث أهميته. بتعبير آخر يجب البحث في الأساس الفلسفي الذي يبنى عليه القانون الدولي البيئي حتى يمكن وضع البحث القانوني التفصيلي في إطار نظري ونسق فكري عامين.

---

(٣) حسن محمد الكحلاني، **فلسفة التقدم: دراسة في اتجاهات التقدم والقوى الفاعلة في التاريخ** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣)، ص ٩.

(٤) أوليفر ليمان، محرر، **مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين: آفاق جديدة للفكر الإنساني**، ترجمة مصطفى محمود محمد، عالم المعرفة؛ ٣٠١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤)، ص١١.

يطرح البحث في الأساس الفلسفي للقانون البيئي عموماً والدولي البيئي خصوصاً مشكلة السّؤال حول مدى ضرورته وماهيته.

تجد الإشكالية التي يطرحها هذا الموضوع أساسها في التّساؤل المنصبّ على قدرة القانون الدولي البيئي في تحقيق العدالة البيئية بين الأجيال والأجناس، وإمكان الحديث عن التضامن البيئي في ظل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق؟

بهذا الأساس يمكن تحديد بعض الفرضيات للجواب عن هذه الأسئلة، وذلك من قبيل:

ـ إذا افترضنا أن أساس المشكلة البيئية هو فقط بعض التجاوزات هنا وهناك في المجال الاقتصادي وليس قضية تصور بالأساس فهل بالإمكان تحديد مستوى معيَّن متوسط للتنمية بحيث يكون صالحاً لرصد التجاوزات الإنسانية إزاء البيئة.

ـ وفي حال افترضنا أن أساس المشكلة البيئية هو نظرة الإنسان إلى الكون والطبيعة، أي هل ينظر إليه بمقترب نفعي أم بمقترب مبدئي، فكيف يمكن للقانون أن يبني جسور التناغم بين الإنسان والبيئة لتحقيق الرخاء المادي في ظل الحق في البيئة والعدالة البيئية؟

إن المنهج الذي ارتأينا اعتماده بصدد هذا الموضوع هو القائم أساساً على استقراء بعض من نماذج الرّؤية البشرية الفلسفية لعلاقة الإنسان بالبيئة، وكذلك لبعض أهم النصوص التي نظمت هذه العلاقة من باب قاعدتها النظرية العامة وليس من خلال نصوصها الخاصة، مع التشديد على أن استعمالنا هذا المنهج لا يعني بالضرورة أننا لم نحدد مبدأً نقيس عليه النتائج التي قد نتوصل إليها وهذا المبدأ هو مدى احترام الحق في البيئة والقدرة على تحقيق العدالة البيئية.

ويبقى أن نعطي لمحة عن المحاور الكبرى للبحث معتمدين فيها المنهجية التالية:

ـ المبحث الأول: سؤال الضّرورة: هل القانون البيئي ضروري؟ وذلك في ضوء تطور التصور الإنساني للبيئة وعلاقته ودوره فيها.

ـ المبحث الثاني: سؤال الهوية: هل يوجد قانون بيئي أصلاً؟ هل القانون الدولي البيئي ذو هوية مستقلة؟ وما هي معالم هذه الاستقلالية؟

أولاً: القانون البيئي: من سؤال الوعي البيئي إلى مراحل ومصادر تكوّنه

من نافلة القول أن الإنسان فكّر في بيئته منذ الأزل وهذا أمر وجداني لا يحتاج إلى التّدليل عليه، على مستوى العموم على الأقل.

على هذا الأساس يُقصد بالوعي البيئي ذلك الوعي المتكامل بشأن الظاهرة البيئية ونظام الحقوق والالتزامات المتعلقة بها. وعلى هذا الأساس ما هي الظروف التي نشأ خلالها الوعي البيئي المعاصر (أولاً)، وما هي الرؤية التفصيلية بشأن البيئة من خلال مراحلها التاريخية (ثانياً).

١ ـ تشكل الوعي البيئي المعاصر: ظروف مأزومة ومصالح متضاربة

جاء في الباب الرابع من إعلان الألفية لسنة ٢٠٠٠ ما يلي:

«يجب أن نبذل قصارى جهودنا لتحرير البشرية جمعاء، وقبل أي شيء آخر تحرير أبنائنا وأحفادنا، من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم»[٥].

أليس هذا اعترافاً من قبل دول العالم بأمرين في غاية الأهمية: **الأول**، هو المسؤولية عن الأزمة البيئية؛ و**الثاني**، هو الالتزام بحماية الأجيال المقبلة بنفس القدر مع الأجيال الحالية، وهذا هو كُنه الوعي البيئي.

يؤرخ البعض لنشوء ما يمكن تسميته الوعي البيئي المعاصر بإعلان استوكهولم لسنة ١٩٧٢[٦]، وذلك عندما أعلنت الدول المجتمعة بأن قضية البيئة ذات أهمية وخطورة لا يمكن الاستمرار في تجاهلها، وبأن البيئة السليمة مع ما تتطلبه من تنمية مستدامة حق من حقوق الإنسان الأساسية.

لكن ألا يصح القول أكثر بأن هذا الإعلان عبَّر عن ارتقاء في النظرة إلى قضايا البيئة، ذلك أنه شكّل نقطة الانطلاق في اتجاه تحويل النّظرة إلى الحق في البيئة السليمة من زاوية الأفكار الفلسفية والدّعوات الأخلاقية إلى زاوية الالتزامات القانونية المحددة.

ويمكن استخلاص بداية نشأة هذا الوعي من خلال مقترب لغوي، وهكذا ومن خلال الرجوع إلى فترة تصاعد استعمال مصطلح البيئة في اللغات الأجنبية يفهم بأن الوعي البيئي نشأ مع فترة الستينيات من القرن العشرين[٧].

يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها غياب الوعي البيئي في تلك اللحظة الفارقة من عمر البشرية[٨]، وذلك بالاعتماد على مضمون ميثاق الأمم المتحدة والعهود الدولية كمؤشر على درجة الوعي القانوني بالمشكلة البيئية، إذ إن الأمم المتحدة، ورغبة منها في تجاوز الفوضى الدولية وإرساء الهياكل الأساسية للحد من الفوضى الدولية[٩]، لم تؤكد أي نوع من الالتزامات البيئية، صادرة في ذلك عن مفهوم قائم يقول إن السلم هو عدم الحرب. لكن يبقى من المنطقي البحث عن أسباب أخرى من قبيل متطلبات الإعمار ومستوى التّدهور البيئي.

---

(٥) الأمم المتحدة، «إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،» (الدورة ٥٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، وثيقة رقم A/RES/55/2، <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/559/49/PDF/N0055949.pdf?OpenElement> (12 March 2016).

(٦) الحسين شكراني. «من مؤتمر استوكهولم ١٩٧٢ إلى ريو+٢٠ لعام ٢٠١٢: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية،» **بحوث اقتصادية عربية**، العددان ٦٣ ـ ٦٤ (صيف ـ خريف ٢٠١٣)، ص ١٤٨.

(٧) Jean-Pierre Beurier, *Droit international de l'environnement* (Paris: Editions A. PEDONE, 2010), p.17.

(٨) زيمرمان، محرر، **الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية**، ص١٦.

(٩) الحسين شكراني، «المادة الرقم ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة: الأمين العام والبعد البيئي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٦ (ربيع ٢٠١٠)، ص١٧٥.

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن وجه مُدَمّر للعالم، ما بين خمسين وستين مليون قتيل، مدني وعسكري، مُدن بأكملها دُمّرت أو لم تعد صالحة للعيش، صناعات بحاجة إلى إعادة إنشاء أو على الأقل تحويلها من الجهد الحربي إلى الإنتاج المدني[١٠]. وهذا ما ترتب عنه الرغبة الجامحة نحو التنمية مهما كانت النتائج الجانبية المحتملة.

يمكن الادعاء بأن البيئة لم تكن تمثل مشكلة أساسية ناهيك بوصفها أزمة، وذلك لأن المخلفات البيئية للنشاط الإنساني لم تكن بارزة للعيان بسبب الوفرة النسبية للموارد، وكذا للمستوى العلمي والتقني الذي كان سائداً في ذلك الزمان.

إن هذين السببين يشبهان، إلى حد بعيد، الظروف التي نشأ فيها مفهوم التنمية في العصر الحديث، وهي الرغبة العارمة في الخروج من الركود الاقتصادي الذي ميز المرحلة الإقطاعية، والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية، وخصوصاً أن أغلب الدول المشاركة في الحرب هي دول استعمارية رأت العالم بوصفه مصدراً من الموارد عابراً للحدود وسوقاً تلقائياً لتصريف المنتجات، في إطار النسق الطبيعي الذي يجعل الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية على حد تعبير لينين.

لا بد من أن نؤكد ابتداءً أن التّحولات الاقتصادية والسياسية في أي مجتمع لا تتم في فراغ مهما يكن مستوى هذه التحولات عمقاً أو ضحالة. فالمناخ الفكري والثقافي والنفسي يساعد على تحقيق بعض الإمكانات الكامنة في الواقع المادي وإجهاض البعض الآخر، وعلى تحديد المسار النهائي لهذا الواقع إلى حد كبير[١١].

يقودنا هذا التحليل إلى التساؤل عن الأرضية الفلسفية لمفهوم البيئة وعلاقته بمفهوم التنمية.

٢ ـ مصادر تكون الوعي البيئي المعاصر: موضوع واحد ومشارب متعددة

ومن خلال استعراض نظرة الإنسان إلى علاقته مع الطبيعة يتضح بأنها مرت بمراحل ثلاث كبرى، وهي التناغم سواء بشقَّيه «العبادي» أو «المتآخي» والصراع والعودة إلى التوافق. ولعل محاولة التحقيب لهذه التوجهات تتصادف مع حقبة ما قبل الثورة الصناعية وأثناءها وما بعد الأزمة البيئية التي نتجت من الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية. يظهر ذلك جلياً من خلال المصادر المؤثرة في تطور الفكر الإنساني هي الأسطورة والدين والفلسفة.

على هذا الأساس يمكن تحليل هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

---

(١٠) «Bilan de la Seconde Guerre mondiale en chiffres,» <https://fr.wikipedia.org/wiki/Bilan_de_la_Seconde_Guerre_mondiale#cite_note-6> (25 February 2016), and <http://www.centre-robert-schuman.org/userfiles/files/REPERES%20-%20module%201-2-0%20-%20notice%20-%20Bilan%20de%20la%20Seconde%20Guerre%20mondiale%20-%20FR%20-%20final.pdf> (25 February 2016).

على سبيل المثال: احتاجت مدينة باريس لإعادة إعمارها حوالى خمسة مليارات فرنك فرنسي بمعايير ذلك الزمان، فيما دمرت مدينة درسدن الألمانية بشكل كامل.

(١١) عبد الوهاب المسيري، **دفاع عن الإنسان: دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣)، ص ١٧٩.

أ ـ الدين والبيئة، من عبادة الطبيعة إلى التّآخي معها

يمكن الاقتراب من نظرة الإنسان إلى البيئة خلال المرحلة التي سبقت الثورة الصناعية من خلال الأفكار الفلسفية والدينية التي حاولت تفسير ظاهرة المناخ والطبيعة.

وما هو موقع الأديان في تنظيم، أو على الأقل في توجيه، الموقف والفعل البشريين إزاء البيئة[١٢]؟

يقوم الدين على افتراض وجود قيم معنوية تجعل الإنسان يضحي في سبيل تحقيقها بمجموعة من الأمور المتعينة التي يقوم عليها شأنه كله أو مجمله، سواء كان هذا الدين مستمداً من عقل مطلق متعال أو نتيجة فلسفة عبقري من العباقرة. تشكل الديانات التوحيدية النموذج للصنف الأول أما العديد من «ديانات» آسيا فهي من الصنف الثاني. لكن الرؤية الكونية عامة وتلك الخاصة بتعامل الإنسان مع محيطه تكاد تتحد في توجيه الإنسان للتعامل مع هذا المحيط بحكمة وتواضع.

ولعل استلهام العديد من رجال القضاء أحكاماً لها مرجعية دينية في منازعات متعلقة بالبيئة يبين أهمية هذه المرجعية في توجيه الوعي البشري بهذا الموضوع[١٣].أما المقصود من مصطلح الرؤية الدينية فهو الرؤية المستمدة من فهم النص الديني، الذي قد لا يتوافق بالضرورة مع المراد من قبل واضع هذا النص، ذلك أنه إذا كان النص إلهياً فإن الفهم بشري.

(١) الرؤية الدينية الفلسفية: لا تنطلق البوذية من تصور للإله، بل لم يكترث بوذا بالسؤال عنه أصلاً، فكل ما استرعى اهتمامه هو احتكام الإنسان إلى منظومة خلقية محددة وضعها كنظام عام للسلوك الذي ينبغي أن يحتكم إليه الجميع. يشكل الامتثال لخمس قواعد أخلاقية أحد أهم أركان المنظومة السلوكية البوذية. وبالعلاقة بموضوع البيئة تنص هذه المنظومة في إحدى قواعدها على أن:

التعهد بالإحجام عن إلحاق أي أذى بالكائنات الحية[١٤]، كما أكدت، من خلال كتاب **الماهافامسا** على شكل قَسَم يؤديه أحد الأمراء بناء على توجيه الآلهة، بأن «طيور السماء والوحوش لها نفس الحق الذي لكَ في الحياة والحركة في أي جزء من الدنيا، والأرض للبشر وباقي المخلوقات، أنت فقط الحارس لها»[١٥].

---

(١٢) انظر بشأن هذا الموضوع ملف الدين والمناخ: Mary Evelyn Tucker and John A. Grim, dirs., «Religion and Ecology: Can the Climate Change,» *Dœdalus,* vol. 130, no. 4 (Fall 2001), <https://www.amacad.org/multimedia/pdfs/publications/daedalus/fall2001/01_fall_daedalus.pdf> (15 February 2016).

(١٣) Dinah Shelton and Alexandre Kiss, *Judicial Handbook on Environmental Law* (New York: United Nations Environment Programme, 2005) p. 5.
(http://www.unep.org/delc/Portals/119/publications/Judicial-Handbook-Environmenal-Law.pdf> (31 January 2016).

(١٤) جفري بارنرد، **المعتقدات الدينية لدى الشعوب**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام مراجعة عبد الغفار مكاوي، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ٢٦٤.

(١٥) The Mahavamsa, or the Great Chronicle of Ceylon, chap. 14, <http://mahavamsa.org>, and Senaka Weeraratna, «Animal Friendly Cultural Heritage and Royal Decrees in Srilanka's Legal History,» <http://www.island.lk/2003/10/05/featur10.html>.

كما تشغل البيئة والطبيعة حيزاً مهماً من تعاليم الطاوية المئة والثمانين[١٦]، حيث تنهى عن التعامل مع الطبيعة باعتباطية وإسراف. بل لقد ذهبت الكونفوشيوسية بعيداً في تقديرها مدى أهمية احترام الكون إذا انطلق من احترام الإنسان لذاته بحيث يصل إلى التكامل مع السماء والأرض وهذه قمة التناغم والانتظام[١٧].

(٢) **الرؤية الدينية المتعددة الآلهة:** قد يلاحظ المطالعُ عقائدَ بلاد ما بين النهرين أو العقائد الآسيوية القديمة أو شعوب القارة الأمريكية الأصيلة، بأنها متعددة الآلهة؛ وهذا التعدد راجع في جانب مهم منه إلى تعدد الظواهر الكونية بالإضافة إلى أمور متعلقة بالنظام السياسي والاجتماعي للبلد أو القبيلة. لكن هذه العقائد رغم تباينها الزمني والمكاني تكاد تجمع على أمرين:

ـ **الأول**، أهمية وخطورة المجال الذي يعيش ضمن نطاقه الإنسان.

ـ **الثاني**، مسؤولية الإنسان تجاه محيطه.

لقد شكل كلا الاعتبارين في إطار عملية تكثيف للمحتوى كنهَ الاحتفال والتّعبّد؛ فالقربان هو من جهة هدية للإله المسؤول عن الظاهرة، ومن جهة أخرى هو محاولة للتكفير عن الإساءة الصادرة من الإنسان اتجاه محيطه.

كما أن الأديان القديمة فهمت الكون على أنه نتاج صراع بين الفوضى والنّظام وبين العدم والوجود وبين السكون والحركة، ولكل صنف من هؤلاء آلهة تمثله، ولم ينتج الكون الحالي إلا بعد انتصار آلهة النظام والوجود والحركة على الآلهة الأخرى. ولما كان من طبيعة الأمور ألّا يسلم المنهزم بهزيمته بسهولة، بل سيحاول معاودة الكرّة مرة بعد أخرى وعاماً بعد عام لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، فإن الحرب بين الطرفين ستبقى مستعرة إلى القادم من الأزمان، وهنا يأتي دور البشر في المعركة.

يمارس البشر مهمتهم في الحرب الدائرة في الآفاق العليا من الكون من خلال الاحتفالات الدينية التي تجري مطلع كل سنة بهدف شد أزر آلهة الوجود ضد آلهة العدم[١٨].

إن احتفالات رأس السنة مع ما يصاحبها من قرابين وأضاحٍ، قد تصل إلى التضحية بالبشر أحياناً، لهي من العلامات الفارقة في المعتقدات القديمة لأغلبِ الشّعوب، وهي كناية على دور الإنسان في حفظ نظام الكون وعلاقته بباقي الكائنات بما فيها الآلهة.

(٣) الرؤية الدينية التوحيدية: يراد بالمدرسة الدينية التوحيدية الأديان التي تقوم على الإقرار بوجود إله واحد خلق الكون ويتصرف فيه، وتجمع هذه المدرسة كلاً من اليهودية والمسيحية والإسلام. على أننا سنخصص الجزء الأكبر من هذا الباب للإسلام.

---

(١٦) Tucker and Grim, dirs., «Religion and Ecology: Can the Climate Change,» p. 58.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(١٨) فراس السواح، **مغامرة العقل الأولى: دراسة في الأسطورة، سورية وبلاد الرافدين**، ط ١١ (دمشق: دار علاء الدين للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(أ) اليهودية والمسيحية: بالرجوع إلى الكتب المقدسة لهذه الأديان يُفهم بأن الدعوة الأساسية للدين هي توجيه الإنسان إلى التّناغم مع الطبيعة واحترامها وعدم إفسادها.

إلّا أن هناك من رأى أن الثقافة اليهودية المسيحية، التي تشكل خلفية الحضارة الأوروبية، سبب أساسي في الأزمة البيئية. وذلك لأنها تقرر بقوة مبدأ «مركزية الإنسان في الكون» وهو ما يترتب عنه شعور الإنسان بأحقيته المطلقة في التعامل مع الكون والطبيعة[١٩]، ولا سيَّما أن كلاً من اليهودية والمسيحية لم تضعا ما من شأنه أن يشكل قواعد عامة لنظرية بيئية، إلا ما يمكن أن يُفهم من بعض الوصايا والتعاليم التفصيلية الحاضّة على الأخلاق والفضيلة أن هنالك دعوة لاحترام بقية الكائنات وتجنُّب إيذائها.

فمثلاً تدعو اليهودية إلى عدم الإيذاء في التّعامل مع الآخرين والتقشف في التعامل مع الثروة. وتحض المسيحية على التسامح والرفق وتعدّ الجشع والشراهة من بين الخطايا السبع المميتة التي تحرم الإنسان غفران الرب إلا بعد استغفار بشروط معينة ومضنية.

(ب) الإسلام: أما الإسلام فقد أقر نمطاً من التّعامل قوامه عدم التبذير وعدم الإسراف والنظر إلى الكائنات بوصفها مشتركة في العبودية لله، رغم كون كل ما في الأرض مسخراً للإنسان لأجل قضية واحدة وهي عمارة الأرض التي تتجلى فيها الخلافة عن الله[٢٠].

ويمكن صياغة المنظومة الحاكمة لعلاقة الإنسان في الكون كما يلي:

العبادة لله والاشتراك في ذلك مع بقية الكائنات، والاستخلاف من قبل الله لعمارة الأرض، ونسبية المعرفة والسلطة والاستمداد من الله في ذلك، وعدم أصالة ملكية الموارد فالملكية اعتبارية فقط أي أنها مسندة أو مقررة بتدخل تشريعي، ومسؤولية الإنسان عن أفعاله جماعياً وفردياً.

ومن خلال استعراض مجموعة من الآيات يمكن الوقوف على الإطار العام للتصور الإسلامي عن علاقة الإنسان بالبيئة.

﴿**ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾[٢١] وهي تؤكد أن الإنسان من بين مسبِّبات الفساد في الطبيعة.

﴿**كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾[٢٢] دعوة صريحة محذِّرة من الإسراف الذي هو تجاوز حدود القصد في التمتع بالطيِّبات في الكون.

---

(١٩) Hava Tirosh-Samuelson, «Nature in the Sources of Judaism,» in: Tucker and Grim, dirs., «Religion and Ecology: Can the Climate Change,» p. 99.

(٢٠) Abdurazak Ahmed Bagader [et al.], «Islamic Principles for the Conservation of the Natural Environment,» (IUCN Environmental Policy and Law, 20 Paper, 1983), <http://cmsdata.iucn.org/downloads/eplp_020reven.pdf> (3 April 2016).

انظر أيضاً: ملف من إعداد مجلة **المنهل** (جدة)، السنة ٦٤، العدد ٥٨٣ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣).

(٢١) **القرآن الكريم**، «سورة الروم،» الآية ٤١.

(٢٢) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ٣١.

﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾[٢٣] نهي وتوبيخ لفعل التبذير الذي يؤدي إلى تبديد خيرات الطبيعة فيما لا طائل منه.

﴿أَلَمْتَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأرض وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾[٢٤] إشعار بالأخوَّة في الكون مع سائر الكائنات أخوَّة تلتقي في معنى العبودية لله.

﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأرض وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ. وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ. وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾[٢٥]. معنى التسخير هو توظيف المواد والوسائل لتحقيق الهدف، إنه بعبارة أوضح تشديد على الغائية في التصرف الإنساني، وعلى أساسه يكون أي فعل محكوماً بالغاية المشروعة والنافعة التي تحكمه وتكون هدفه النهائي.

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأرض خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢٦]. يتوافق التسخير مع الخلافة بمعنى أن الله استخلف الإنسان لعمارة الكون وسخر له ما فيه، والخليفة محاسب من عند من يستخلفه.

ولعل قول رسول الله (ﷺ) عن المدينة المنورة وعن جبل أحد «هَذِهِ طَابَةُ وَهَذَا أُحُدٌ، وَهُوَ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»[٢٧].إشارة واضحة على إمكان نشوء علاقة الحب بين الإنسان والطبيعة فيما يمكن اعتباره أعلى درجات التناغم والوئام.

لقد اهتم العديد من علماء الإسلام بتقنين علاقة الإنسان بالبيئة. وهذا يؤشر إلى أن الحضارة الإسلامية لم تكتفِ بالدعوات الأخلاقية في مجال العلاقة بين البيئة والإنسان بل أسست لما يمكن اعتباره قانوناً خاصاً بها.

وفي هذا السياق كُتبت كتب فقهية تناولت مواضيع الحفاظ على نظافة المياه والأراضي والمباني.

---

(٢٣) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٢٧.
(٢٤) المصدر نفسه، «سورة الحج،» الآية ١٨.
(٢٥) المصدر نفسه، «سورة إبراهيم،» الآيات ٣٢ ـ ٣٤.
(٢٦) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٣٠.
(٢٧) مسلم بن الحجاج بن مسلم، **صحيح مسلم**، تحقيق نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة (الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، كِتَاب الْحَجِّ رقم الحديث١٣٩٢، ص ٦٢٦.

يشكل كتاب «الإعلان بأحكام البنيان» لابن الرامي البناء، نموذجاً للاهتمام الفقهي بالبيئة التي يعيش ضمنها الإنسان، فقد تناول الكتاب أحكام البناء وكل ما له علاقة به وخصوصاً في مجال رفع الضرر الناشئ عن التجمعات البشرية، سواء كان الضرر ناتجاً من رائحة أو ضوضاء أو دخان[٢٨].

كما أنتج العلماء المسلمون مجموعة من المؤلفات اهتمت بعلاقة البيئة بالصحة البدنية والنفسية[٢٩].

ب ـ البيئة في التصور الأسطوري

حاولت البشرية تفسير العلاقة مع البيئة، لكنها سارت في مسارب شتى بحيث دارت ما بين الوئام والصراع، ويلاحَظ أن أغلب الأساطير الناشئة في الشرق كانت ميالة للتصالح فيما جنحت تلك الناتجة في الغرب نحو الصّراع.

(١) الأسطورة الشرقية: الطبيعة قاسية لكن من الممكن الوئام معها: أنتجت بلاد الشرق على امتدادها الجغرافي كمّاً معتبَراً من الأساطير حاولت من خلالها تفسير الكون والمبدأ والمصير. وقد تميزت «بلاد ما بين النهرين» بحظ وافر من ذلك.

إذا كان الفلاسفة السومريون لم ينتجوا فلسفة للمعرفة مثلاً فهم لم يقصّروا في محاولتهم تفسير الكون، بحسب المتاح لهم، حتى أنتجوا منظومة عقدية وفلسفية «اتسمت بقدرة عالية على الإقناع»[٣٠]. لكن الملاحَظ هو أن الأفكار لم تُصَغ ضمن قوانين فكرية ومقولات فلسفية عامة تصلح للتفسير من طريق تطبيق العام على الخاص[٣١]، لكنها تستشف من خلال الأساطير والقصائد الملحمية التي كتبها شعراء وأدباء «سلموا بالمعتقدات والآراء الشائعة في مجتمعهم» ونظموا نصوصاً «ترمي إلى تفسير تلك الآراء «بطريقة جذابة وملهمة ومسلية»[٣٢].

---

(٢٨) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي بن الرامي البناء، **الإعلان بأحكام البنيان**، تحقيق فريد بن سليمان (تونس: مركز النشر الجامعي، ١٩٩٩)، ص ٥٩.

«في باب رفع الضرر الناشئ عن الدخان.

يقسم الدخان إلى قسمين، منه ما يمنع ومنه ما لا يمنع.

... الأصل في منع الدخان من قوله تعالى ﴿**فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشى الناس... هذا عذاب أليم**﴾ [**القرآن الكريم**، «سورة الدخان،» الآية ١٠]فجعله الله عذاباً أليماً».

(٢٩) انظر: لطف الله قاري، «المؤلفات البيئية في تراثنا العلمي،» مجلة **المنهل**، السنة ٦٤، العدد ٥٨٣ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)، ص ٢٣٠ ـ ٢٤٣، وعبد السلام الوجيه، «المؤلفات التراثية في فقه البيئة والكون والكائنات،» ورقة قدمت إلى: ندوة «تطور العلوم الفقهية في عُمان: الفقه الحضاري، فقه العمران،» سلطنة عمان ـ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، والمنعقدة خلال الفترة ١٨ ـ ٢١ ربيع الثاني ١٤٣١هـ/٣ ـ ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ .http://www <taddart.org/?p=12043> (تاريخ الاطلاع ٢٠١٥/١٢/١٢).

(٣٠) صمويل كريمر، **من ألواح سومر**، ترجمة طه باقر (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٥٦)، ص١٥١.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

وهكذا ظهرت ملاحم مثل «إنوما إيلش» أو أسطورة الخليقة السومرية، و«ملحمة جلجامش وأنكيدو والعالم الآخر» و«أسطورة الماشية والغلة» و«أسطورة الفأس»، وكلها تتحدث عن نشوء الكون والعلاقة ما بين أجزائه سواء بصفة كلية أم بصفة جزئية يتناول ظاهرة أو ظاهرتين محددتين[٣٣]. وقوام هذه الأساطير هو أن الآلهة ترعى الكون بشكل فيه الكثير من الحكمة وابتغاء الخير، لكنها تغضب وتنتقم، وعلى الإنسان احترامها ورجاء بركتها وخوف غضبها، إنها بعبارة أكثر اختصاراً دعوة إلى العبادة والعمل في إطار الإيمان والمسؤولية.

(٢) الأسطورة الغربية: لا حل مع الطبيعة إلا الصراع: يمكن القول بقدر معتبر من الوثوق، مع إدوارد سعيد، بأن للثقافة الغربية دوراً بارزاً ومؤثراً فيما وصلت إليه البشرية من أوضاع خطيرة في العديد من المجالات؛ فالعديد من النصوص الأدبية الغربية شكلت مرآة للفكر الغربي وأداة توجيه لفعل «الرجل الأبيض»[٣٤].

بالرجوع إلى الأساطير الرومانية والإغريقية، حيث الحياة هي «حرب من أجل البحث عن حرب أخرى»[٣٥]، يمكن القول بأن الآلهة كائنات مزاجية تعادي البشر وترى أنهم هم السبب في الشر، وإذا فهم بأن أفضل علاقة مع الإله هي تجنبه بدءاً أو الصراع معه ختاماً[٣٦] صار من الممكن فهم التعامل مع الطبيعة بالأسلوب نفسه إن أمكن، لا بد للطبيعة من تطويع إذاً ولا سبيل إلى ذلك إلا العلم والقوة، ولا داعي للسؤال عن الله «أوليس قد مات» بحسب نيتشه[٣٧].

رأى أوفيد في كتابه **مسخ الكائنات**، أن الآلهة أزمعت أمرها بأن تقضي على البشر بسبب الإزعاج الذي سببوه والفوضى التي أحدثوها[٣٨]. كما أن هوميروس يحكي في الأوديسة بأن أحد الآلهة عاقب أوديسيوس بسبب جرأته وتحديه[٣٩]. وقد عاقبت العديد من الآلهة أشخاصاً آخرين

---

(٣٣) انظر بشأن هذه الأساطير كلا من: السواح، **مغامرة العقل الأولى: دراسة في الأسطورة، سورية وبلاد الرافدين.**

(٣٤) انظر: إدوارد سعيد، **الثقافة والإمبريالية**، ترجمة كمال أبو ديب، ط ٣ (بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٤).

(٣٥) William James, «The Moral Equivalent of War,»

وقد ألقى هذا الخطاب الأول في جامعة ستانفورد في عام ١٩٠٦. ونشر كمقال، في: «Representative Essays in Modern Thought,» edited by Harrison Ross Steeves, in 1913, <http://engl099-marks.wikispaces.umb.edu/file/view/James+Moral+Equivalent.pdf> (27 February 2016).

(٣٦) عبد الوهاب المسيري، **الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان** (دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٣)، ص ٨٨.

(٣٧) فريديريك نيتشه، **هكذا تكلم زرادشت**، ترجمة وتقديم محمد الناجي (الرباط: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٦)، ص١٣: «ولما صار زردشت وحيداً حدث نفسه قائلاً: «أيكون هذا القديس الشيخ في غابته غير عالم بأن الرب قد مات».

(٣٨) أوفيد (ببليوس أوفيديوس ناسو)، **مسخ الكائنات**، ترجمه وقدّم له ثروت عكاشة؛ راجعه على الأصل اللاتيني مجدي وهبه (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ص ٣٣ ـ ٣٦: يمكن تلخيص هذا الجزء من ملحمته في أن أول آدمي يتحول إلى حيوان هو ليكاوون وكانت تلك العقوبة على ما كان له من شرور وآثام. وعندها شرع العمالقة في هز عرش الآلهة إلا أن جوبتير كبير الآلهة ورب البشر استطاع أن يقضي على محاولتهم، وما لبث أن عقد العزم على إفناء العنصر البشري بأكمله قاصداً إنهاء عصر وبدء آخر.

(٣٩) هوميروس، **الأوذيسة**، ترجمة وإعداد دريني خشبة (القاهرة: مكتبة دار الكتب الأهلية؛ مطبعة الرسالة، ١٩٤٥)، ص ٥: «إلا أن نيبتون الجبار، إله البحار، الذي يضمر للبطل في أعماقه كل كراهة وكل بغضاء، والذي آلى أن يصب على رأسه كل تلك الأرزاء».

كسيزيف وبروميتوس؛ وخلاصة هذه الأساطير ونهايتها هما عبثية الآلهة التي لا حل لها إلا بالتمرد لا الخضوع على حد اعتقاد ألبر كامو[٤٠].

لقد رأت مدرسة فرانكفورت (ممثلة بكل من هوركايمر وأودرنو) بأن أصل العقل المادي الأداتي مضمر في الأساطير اليونانية القديمة وخصوصاً أسطورة أوديسيوس التي يطلب فيها البطل من جنوده أن يضعوا الشّمع في آذانهم لكي لا يسلبهم غناء الحوريات، في حين يطلب هو أن يقيَّد لكي يسمع الغناء ولا ينجذب إليه، مما يفضي إلى انتحار الحوريات بعد أن لم يُستجب لهم، وهكذا تحيل الأسطورة على أربعة أفكار:

ـ العلاقة الصّراعية بين الإنسان والطبيعة.

ـ فَقْد الاتصال بين الإنسان والطبيعة حتى يمكن الوصول إلى الهدف المرجو.

ـ التصور المادي للطبيعة أي أن تُعاش بالحواس الخمس فقط.

ـ موت الطبيعة بعد انكشاف سرّها.

الأرضية الفلسفية للحقبة الصناعية الغربية: القوة والمنفعة مدخلان للتعامل مع الطبيعة.

يكاد يُجمع أغلب الباحثين على ارتباط المدنية الأوروبية المعاصرة بالجذر الإغريقي والروماني. ومن بين العناصر التي ورثتها هذه المدنية موقفها من الإله، وهذا ما يسهل تفسير علاقة الصراع التي نتجت ما بين الإنسان والطبيعة عند هذه «الحضارة»، حتى وصل الأمر بويليام جيمس (James) أحد الفلاسفة الأمريكيين المشهورين إلى النداء بتجنيد «جيش من الشباب وتوجيهه لقهر الطبيعة»[٤١]. وقد كان سبقه إلى مثل ذلك الفيلسوف البريطاني فرانسيس بيكون (Bacon) الذي رأى أن من واجب العلم وهدفه الأول هو أن يُسَخَّر لقهر الطبيعة[٤٢].

إنه العداء نفسه لله تَكَوّن ضد الطبيعة، لماذا يا ترى؟

ج ـ مرحلة التأصيل الفلسفي للعلاقة مع البيئة، ما بين الصّراع والتّناغم

يمكن القول بأن حركة الدفاع عن البيئة بدأت منذ قرون مضت رداً على عصر التصنيع. ففي القرن التاسع عشر[٤٣]، تغنّى شعراء الرومانسية البريطانيون بجمال الطبيعة، بينما أشاد الكاتب

---

(٤٠) ألبير كامو، **أسطورة سيزيف**، نقلها إلى العربية أنيس زكي حسن (بيروت: مكتبة دار الحياة، ١٩٨٣).

(٤١) James, «The Moral Equivalent of War.» Ibid.

(٤٢) يدعو بيكون في كتابه **تقديم العلوم** لبناء «مجتمع يكون فيه أخيراً للعلم مكانه السديد بوصفه سيداً للأشياء». نقلاً عن: ويل ديورانت، **قصة الفلسفة**، ترجمة أحمد الشيباني (بيروت: منشورات المكتبة الأهلية، ١٩٦٥)، ص ٢٥٦.

ويصرح في كتابه **الأطلنطيد الجديدة** بأننا «لا نستطيع أن نأمر الطبيعة إلا بإطاعتنا لها: «فلنتعلم قوانين الطبيعة وعندئذ سنكون أسيادها، كما أننا نكون في حال جهلنا لها عبيداً أرقاء لها» (ص ٢٣٥).

(٤٣) ليلى اليعقوبي، «الحق في بيئة سليمة،» **مجلة جيل حقوق الإنسان**، العدد ٢ (مركز جيل البحث العلمي طرابلس ـ لبنان) (حزيران/يونيو ٢٠١٣)، ص ٤٩.

الأمريكي هنري دايفيد ثورو(*) بفضائل العودة إلى حياة أكثر بساطة تستلهم القيم التي تجود بها الطبيعة(٤٤). غير أن ذلك مثل اختلافاً في الرأي استمر لفترة طويلة في القرن العشرين.

لكن هذه المشاعر والنداءات بقيت شكلاً من أشكال الدعاوى الفاقدة للفعالية أو على الأقل نوعاً من التعبير عن الإحساس بالخطر لمجتمع انطلق نحو «مستقبل» افترضه وقرر الوصول إليه مهما كان الثمن. لقد أزاحت كلٌّ من أفكار «إرادة القوة» و«السيطرة على الطبيعة عن طريق العلم» و«الذرائعية» تلك الأفكار الحالمة بتكامل الإنسان وبيئته.

وإذا كانت الأفكار لا تنشأ فقط بسبب التأمل، بل تكون في الغالب نتيجة أزمة أو اختلال فإن الفلسفة الغربية وفي إطار نقد النموذج الغربي الموجّه للتنمية أخذت في إنتاج فلسفات أعادت الاعتبار للبيئة ودعت إلى احترامها رغم اختلاف مقترباتها.

(١) لا صوت يعلو فوق صوت التنمية: يرى وليم جيمس داعية البراغماتية أن التقدم ضروري لأن العالم ناقص، كما أنه لا وجود لما يسمى وحدة العالم بل هو مجموعة من الأجزاء تحضر في المصادفة بشكل مؤثر (نادى أبيقور بالفكرة نفسها) مما لا يبقي مبرراً للقول بوجود نوع من الحتمية والجبر، فالإنسان حر ومبدع ومسؤول عن التغيير والتقدم(٤٥). أما الحق فليس حقيقة موضوعية ثابتة أو هو جوهر أو ماهية محض متعالية، إنه القيمة النقدية للفكرة، إنها بتعبير أكثر فظاظة «إشاحة النظر عن الأشياء الأولى والمبادئ و'المقولات' والضرورات 'المزعومة' والتطلع نحو الأشياء الأخيرة والثمار والنتائج والوقائع»(٤٦).

ادعت الرؤية الكونية الغربية بأنها حركة للاستنارة الفكرية، لكن هذه الحركة، بحسب مدرسة فرانكفورت دائماً، هي فعل إسقاط لا فعل محاكاة «إذ تلغي الطبيعة تماماً وتعلن إمكانية السيطرة النهائية عليها من خلال تجريدها من خصائصها الضرورية (قداستها، حرمتها، أسرارها، غيبها)، وتفتيتها إلى ذرات منفصلة، وإدراكها من خلال مقولات واحدية مادية بسيطة، وإخضاعها للقياس والحساب والتحكم والسيطرة»(٤٧).

وبعد أن كانت وظيفة العلم تفسير العالم تفسيراً منطقياً بعيداً من الخرافة والأسطورة، صارت هذه الوظيفة السعي للسيطرة على الطبيعة وقهرها، وذلك بحسب الخلفية الذهنية والروحية المصرَّح

(*) هنري ديڤيد ثورو (Henry David Thoreau) (١٨١٧ ـ ١٨٦٢) كان كاتباً وشاعراً أمريكياً وكان محباً للطبيعة، مقاوماً للضرائب، ناقداً للتطور، مساحاً، مؤرخاً، فيلسوفاً، وأحد رواد الفلسفة المتعالية. اشتهر بكتابه **والدن** (Walden) <http://www.universalis.fr/encyclopedie/henry-david-thoreau>.

(٤٤) ديفيد هنري ثورو، **والدن**، ترجمة هالة صلاح الدين (القاهرة: دار العين، ٢٠١٣)، على سبيل المثال الفصلان المعنونان بالاقتصاد (ص ٧ ـ ٦٤) والقوانين الأسمى (ص ١٦٩ ـ ١٧٨).

(٤٥) حسن محمد الكحلاني، **فلسفة التقدم: دراسة في اتجاهات التقدم والقوى الفاعلة في التاريخ** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣)، ص٢٠٢.

(٤٦) المصدر نفسه، ص٨٧٨.

(٤٧) المسيري، **الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان**، ص ٨٨ ـ ٨٩.

بها من قبل فرنسيس بيكون عند محاولته بناء عالم جديد سماه «الأطلنطيد الجديدة»، وهي اللحظة التي شهدت انعطافة في النموذج الإرشادي الغربي تحولت معها العلاقة بين الإنسان ومحيطه إلى علاقة صراع وإثبات وجود[٤٨].

إن النظر في المقولات التأسيسية التي بنيت عليها النهضة الصناعية الأوروبية يُظهر بأن الإطار التفسيري المادي الذي قامت عليه يمتاز بجاذبية عالية يجعل من عملية تجاوزه في درجة عالية من الصعوبة[٤٩]. كما أن مفهوم التقدم أو النمو انتقل من خانة المطلب إلى خانة الأيقونة بحيث صار هدفاً في حد ذاته يملك قدسيته من أصل وجوده، ولا بد لتحصيله من تجاوز كل العقبات بما فيها الإنسان الذي اعتُبر مع بداية المرحلة الصناعية أسَّ الفعل والعقل البشريين لكنه تحول إلى مجرد جزء لا يتجزأ من الطبيعة فقط.

وبناء على ذلك يمكن الادعاء بأن المشكلة البيئية ليست مشكلة ناتجة من «خلل في التنفيذ» بل هي راجعة لأصل التصميم الموضوع من قبل مهندسي النموذج التنموي الغربي.

وفي هذا الإطار أنشأت العقلانية الأوروبية بناءً نظرياً قائماً على التنميط والاعتداد بالنفع المادي.

لقد صار من المقبول بداهةً القول بأن الحداثة ونمط العيش الغربي هو النمط الكوني الطبيعي الذي لا مناص من اتباعه إذا ما عقد العزم على الاتصاف بالتحضر أو التمدن، ولعل ألصق نشاط بميدان البيئة هو النشاط العمراني. وهكذا بات يُنظر إلى نمط البيت الأوروبي بوصفه البناءَ العصري بغض النظر عن الفوارق الجغرافية والثقافية والاجتماعية بين منطقة وأخرى في العالم، فتم تجاهل حقيقة تثبتها حتى التجمعات الحيوانية بأن الأساليب العمرانية «نتاج تفاعل بين عنصرين أساسيين: **الأول**، هو الثروات الطبيعية من المواد الخام المتوفرة في البيئة، **والثاني**، هو المناخ السائد في المنطقة»[٥٠].

وعليه، يجب استحضار الهدف من البناء العمراني إذا ما أريد تشييد مبان متوافقة مع البيئة، التي تبادلت التأثير مع المسكن، ذلك أن مشكلة التحكم المناخي وخلق جو مناسب لحياة الإنسان قديمة قدم الإنسانية. فقد حرص هذا الكائن على أن يتضمن بناءُ المأوى عنصرين رئيسيين هما: الحماية من المناخ؛ وإيجاد جو داخلي ملائم للراحة[٥١].

وكردٍّ فعل على ما لوحظ من اضطرابات كونية، ظهرت نظريات تُنادي بإعادة النظر في علاقة الإنسان ببيئته ليس على مستوى الفعل فقط بل على مستوى الفلسفة الموجهة، وهكذا ظهرت الفلسفات البيئية لتصويب تلك العلاقة من الصراع إلى الوفاق.

---

(٤٨) ديورانت، **قصة الفلسفة**، ص ٢٥٣.

(٤٩) المسيري، المصدر نفسه، ص٢٠.

(٥٠) يحيى وزيري، **العمارة الإسلامية والبيئة: الروافد التي شكلت التعمير الإسلامي**، عالم المعرفة؛ ٣٠٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، ٢٠٠٤)، ص ٨.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٩.

(٢) مرحلة البحث عن التوازن: إجماع على نقد الرؤية الغربية واختلاف في اقتراح الحلول: فيما يشبه عملية انتقال الأفكار من الهامش إلى المركز[٥٢]، تأخذ الأفكار المدافعة عن البيئة بنيةً أكثر تماسكاً وترابطاً منطقياً، إلى درجة أصبح من الممكن معها التحول إلى فلسفات مؤصلة ذات قدرة معتبرة على التفسير بل والتوجيه.

تقوم الفلسفات البيئية غالباً على افتراض «أن فهم أصول الأزمة البيئية الراهنة يمر عبر نقد هذه النظرة، وهذا يتطلب العودة إلى اللحظة الفلسفية التأسيسية للعصور الحديثة، أي بالضبط إلى ديكارت والقسمة الثنائية التي أقامها بين جوهرين: الأنا المفكر والمادة الممتدة[٥٣].

فرخت هذه الثنائية الأساسية ثنائيات وضعت الأنا مقابل العالم والإنسان مقابل الطبيعة والذات مقابل الموضوع. فإثبات الأنا لوجوده كجوهر مفكر متقوم بذاته عنى في الوقت نفسه فصلاً واستقلالاً له عن العالم أو الطبيعة، وهذا ما يشكل الخروج الثاني للإنسان عن الطبيعة بعد الخروج الأول الذي دفعته إليه قواه البيولوجية التي اكتسبها في سياق التطور[٥٤].

ولكن ينبغي التأكيد أنه بالرغم من نقد الفلسفة البيئية لكل من العقلانية والتنمية فهي ليست ضدهما على طول الخط أو رافضة لهما من الأساس، بل هي أشبه بدعوة لأنسنتهما وجعلهما يسترشدان بمبادئ الإيكولوجيا[٥٥].

يذكر مايكل زيمرمان في تقديمه كتاب **الفلسفة البيئية** أنه يمكن تقسيم هذه الفلسفة إلى ثلاثة حقول:

الأول، هو الأخلاق البيئية، التي تركز على الالتزام الأخلاقي والقانوني تجاه الكائنات الأخرى، وتجاه النطاق الحيوي ككل. إلى جانب ذلك، وبالتوازي معه، الالتزام الأخلاقي بين البشر بعضهم تجاه بعض.

حاولت الأخلاق البيئية أن تضع نموذجاً قياسياً إرشادياً يُحكم بناء عليه على أي تصرّف إذا كان محترِماً للبيئة أو منتهِكاً لها، وقد انطلق هذا النموذج من اعتبار مكون بيئي أوحد هو الاعتبار المعياري للمنظومة البيئية، هو المعيار الأخلاقي: «يكون الشيء صائباً عندما يميل إلى صون وتكامل وجمال المجتمع الحيوي. ويكون خاطئاً خلافاً لذلك»[٥٦]. لكن أليس في هذه الدعوة رغم جماليتها البلاغية فتحٌ لباب واسع لما يمكن تسميته «الفاشية البيئية»[٥٧].

---

(٥٢) جان ماري بيلت، **عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة**، عالم المعرفة؛ العدد ١٨٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، ١٩٩٤)، ص٢٥٠

(٥٣) شفيق رومية، «تقديم الترجمة العربية،» لكتاب: زيمرمان، محرر، **الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية**، ص ٩.

(٥٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١٠.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

(٥٦) ج. بايرد كاليكوت، «مقدمة الباب الأول الأخلاق البيئية،» في: زيمرمان، محرر، المصدر نفسه، ص٣٥.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.

يمكن الادعاء بأن الفلسفة البيئية ـ في أحد حقولها ـ مبنية على نقد للبنية الأخلاقية القائمة في مجملها، وإظهار تعارُض هذه البنية مع إمكان صوغ أخلاقية بيئية جديدة من داخلها. فالنظرة الغربية المهيمنة لا تنسجم مع أخلاقية بيئية؛ فالطبيعة وفقاً لها تُعدُّ ملكية حصرية للإنسان[٥٨].

ذلك أن نسخة الحرية الليبرالية تقوم على أن الإنسان يفعل ما يشاء، شريطة عدم إيذاء الآخرين أو إيذاء نفسه ـ وهو ما يسميه البعض «الشوڤينية البشرية الأساسية». إذاً الأخلاقية المعدَّلة عن الأخلاقية السائدة غير كافية، بل المطلوب هو أخلاقية جديدة.

الحقل **الثاني** هو الإيكولوجيا الجذرية، التي تتضمن، بدورها، جدلاً واسعاً بين الإيكولوجيا العميقة (Deep Ecology)، التي تنتقد مفهوم «المركزية البشرية» (Anthropocentrism) وتعتبره أساس الأزمة البيئية، وبين النسوية الإيكولوجية التي ترى أن البطريركية والتراتبية، التي ترى النساء والأطفال والطبيعة في منزلة أدنى، مترافقةً مع الهيمنة، هما مسبِّبا هذه الأزمة. يجمع بين هذين الاتجاهين نقدٌ واسع الطيف لمنتجنا الثقافي التاريخي والآني. بعبارة أخرى أليست «البيئة قضية نسوية» على حد تعبير روزماري رادفورد رويثر[٥٩].

يمكن تلخيص الخصائص الأساسية للدعوة النسوية الإيكولوجية في الأمور التالية:

ـ الارتباط بين مختلف أشكال الهيمنة غير المبررة على النساء وعلى الآخر البشري وعلى غير البشر من الحيوانات والنباتات والطبيعة.

ـ اعتبار فهم التّرابطات بين النّساء والطبيعة شأناً مهماً بالنسبة إلى كل من النسوية والمذهب البيئي والفلسفة البيئية.

ـ إن المشروع المركزي للنسوية الإيكولوجية يتمثل باستبدال بنى الهيمنة غير المبررة وإحلال بنى وممارسات عادلة حقاً محلها.

بتعبير آخر تدعي النسوية الإيكولوجية أن أساسها قائم في جلاء التّرابط بين النساء والطبيعة وتفكيكها عندما تكون مؤذية.

لكن أليست هذه النظريات عبارة عن رفض لواقع قائم على مجرد تخمينات قد تنتهي بالضرورة، وفي نهاية التحليل، إلى نقل مركز ثقل العلاقة من جهة إلى أخرى بدون حل جذري يقدم نموذجاً إرشادياً جديداً «خارج الصندوق».

ذلك أن افتراض مردّ الأزمة إلى الإيمان بمركزية الإنسان في البيئة أو أن الطبيعة الذكورية للمجتمع هو نوع من الافتراض الذي يحتاج إلى دليل. فعن أي إنسان يتم الحديث وهل يتساوى

---

(٥٨) ريتشارد سيلفان (روتلي)، «هل هناك حاجة لأخلاق جديدة بيئية؟،» في: زيمرمان، محرر، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣.

(٥٩) روزماري رادفورد رويثر ناشطة نسوية بيئية أمريكية أصدرت كتابا بعنوان **إمرأة جديدة/أرض جديدة** (١٩٧٥). انظر أيضاً: كارين ج. وارين، «مقدمة الباب الثالث النسوية الإكولوجية،» في: زيمرمان، محرر، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠.

الجميع في المشاركة في الأزمة البيئية؟ وبناء عليه، هل من العدل تحميلهم تبعاتها؟ لذلك يمكن القول بأن في هذا الادعاء نوعاً من التحلل من المسؤولية بالنسبة إلى الإنسان الغربي المسؤول أولاً على ما وصل إليه الوضع البيئي بفعل النموذج التنموي المنفصل عن القيمة والمعاني اللامادية.

كما أنه يجب التساؤل عما إذا كان مجرد نقل إدارة المجتمع من جنس إلى جنس أو افتراض التساوي بين الجنسين هو الحل الأنجع للأزمة البيئية؟ بعبارة أخرى، ما هي الضمانة التي قد يوفرها بناء إطار اجتماعي يراعي ما صار يعرف بـ «النوع الاجتماعي» في مجال السلامة البيئية.

فالنسوية أو نقد التمركز البشري، وإن كانا فلسفتين رافضتين لبناء اجتماعي قائم، لم يقدما أكثر من مركزية جديدة أو نمط علاقات قوة جديد في ظاهره قديم في جوهره، وذلك عند محاولتهما اقتراح نظام قيمي بديل. ألا يصح القول بناء على ذلك بأن الفلاسفة، بوصفهم كائنات بشرية ويخضعون لكل التصورات المسبقة في المجتمع الذي ينتمون إليه، «قد يفلحون أحياناً في الإفلات من قبضة الأيديولوجيا السائدة، لكنهم غالباً «ما يصبحون المدافعين الأكثر حذقاً عنها»[٦٠].

الحقل **الثالث** هو الإصلاحية البشريّة التمركز. والمنظِّرون لها يرون إمكان كبح الممارسات البشرية الجائرة بسنِّ تشريعات جديدة وتغيير السياسة العامة وما إلى ذلك، من دون الحاجة إلى «ثقافة ثورية» أو إلى تبدلات في النظرية الخلقية المتمركزة بشريّاً.

لعل النظر في هذه المدرسة يظهر بأنها المسيطرة على الفكر الرسمي العالمي، إذ تقوم على فكرة إصلاحية قائمة على الإبقاء على نفس التصورات والنموذج الإرشادي الذي قامت عليه التنمية الغربية. إنها بحث عن تقييد وتوجيه ووضع حد لممارسات خاطئة فقط.

لكن السؤال بشأن هذه المقاربة هو من الذي يضع المعايير؟ وما الحد المعقول للتنمية والاستهلاك؟ وعن أي مجتمع نتحدث بل عن أي إنسان نتحدث: هل هو المجتمع الدولي أم المجتمع الغربي؟ إلى غيرها من الأسئلة التي ستبقى مفتوحة بدون شك.

يمكن القول بعد هذه المحاولة التي رمت إلى استطلاع الفكر البشري بخصوص علاقة الإنسان بالبيئة أن هذا الموضوع شكل نقطة التقاء بين مختلف الحضارات البشرية والأفكار الفلسفية، بغض النظر عن زاوية الرؤية، كيف لا والبيئة هي الموئل والمجال والمنتهى، فقد كانت مجالاً للفعل وكانت كذلك حلبة للصراع.

لقد انعكس الاختلاف في الرؤية على مجال تنظيم الفعل البشري في علاقته ببيئته الطبيعية. وقد اتضح أن هنالك من أرجع أسباب الأزمة البيئية إلى انحراف الإنسان مع ما يستتبع ذلك من تأكيد للتوجيه الأخلاقي والديني، إلا أن الطبيعة البشرية أثبتت أن الإنسان لا يكف عن فعلٍ ولا يقدم على آخر إلا إذا كان تحت ضغط جزاء معين، وبهذا الاعتبار صار من اللازم تأكيد ضرورة وجود قواعد قانونية تنظم تصرفات البشر وتحددها بما يتناسب مع سلامة المحيط البيئي.

---

(٦٠) بيتر سينغر، «كل الحيوانات متساوية،» في: زيمرمان، محرر، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٣.

إن السؤال المشكك في مصير الإنسان من زاوية النموذج التنموي المعتمد، الذي رأت الأغلبية من المهتمين بأنه مؤدٍّ إلى الهاوية، لم يجد جواباً عملياً مفضياً إلى النتيجة التي تحل مشكلة البشرية. وللأسف لا يزال هذا الأمر بعيد المنال، حتى على المستوى النظري، ما دام يوجد البعض مَنْ لم ير «أفضل من قصة الاقتصاد الأمريكي لدحض الفكرة» القائلة «بأننا نهدر مواردنا في عمليات الكسب والإنفاق»[٦١].

وإذا كان تصور الإنسان لذاته وموقعه وعلاقته بغيره، أياً كان هذا الغير، هو الذي يحدد طبيعة تصرفاته وتعاملاته، فهل من الممكن الوصول إلى واقع يتم فيه ضبط سلوك الإنسان بإلزامه بالشعور بأن للكائنات الأخرى حقوقاً بعيداً من مدى نفعها له، وبأن العدالة تقتضي التفكير في الأجيال المقبلة؟ وهل يمكن إلزام أعضاء المجتمع الدولي بتقاسم المسؤوليات والنتائج تقاسماً عادلاً يتوافق مع حجم الأدوار والأحجام؟ ولكن ما دام الوضع البيئي قد وصل إلى مرحلة من الخطورة بحيث لم يعد من الحكمة الاستمرار في التفكير والتأمل فيه من قبل الفلاسفة والوعّاظ، فلا بد إذاً من تدخل المشرِّع لكي يضع بعضاً من القيود ويرسم حدوداً للتصرفات الإنسانية حتى يتوقف النزيف ويتم إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

كل هذه التّساؤلات تفضي إلى التّفكير في القانون البيئي الدولي من حيث ماهيته التي بها قوام ضرورته.

ثانياً: القانون الدولي البيئي: سؤال الماهية

بعد أن حاولنا الإجابة عن سؤال الضرورة بخصوص القانون الدولي البيئي وتوصلنا إلى رؤية مفادها أنه ضروري بشروط معينة، وهذا ما أظهرته التجربة الإنسانية ممثلة بالنصوص الدولية من معاهدات وبروتوكولات؛ يبقى السؤال المهم الآخر هو ذلك المتعلق بماهية هذا القانون.

سنعمل على الإجابة عن سؤال هوية القانون الدولي البيئي من خلال نقطتين هما: **أولاً**، طبيعة القانون الدولي البيئي؛ و**ثانياً**، استقلالية القانون الدولي البيئي.

قبل البدء في الإجابة عن هذين السؤالين لا بدّ من التنبيه إلى نقطة مهمة (على الأقل في نظري)، وهي طبيعة الفعل الإنساني المقترَف إزاء الطبيعة. لعل الملمح الأساسي بشأن تنظيم العلاقة بين الإنسان والطبيعة تكمن في الوحدة النهائية بين الذات والموضوع أو بين الفاعل والمفعول به[٦٢].

---

(٦١) جون ستيل جوردون، **إمبراطورية الثروة: التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية**، ترجمة محمد مجد باكير، عالم المعرفة؛ ٣٥٧، ٢ ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٨)، ج ١، ص ١٢.

(٦٢) توصل العلم إلى أدلة قاطعة على أن البشر هم سبب ارتفاع حرارة الأرض، وقد بدأت بالفعل التغيرات تصبح ملحوظة. فأربع عشرة سنة من أشد السنين الخمس عشرة حرارةً منذ بدء تسجيل درجات الحرارة قبل ١٣٠ عاماً تم تسجيلها منذ بداية القرن الحالي (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥). انظر: البنك الدولي: «عرض عام لتغير المناخ»، <http://www.albankaldawli.org/ar/topic/climatechange/overview>.

يجمع الإنسان بين ميزتين كونه فاعلاً في البيئة ومتأثراً بها في نهاية المطاف، سواء في ذلك أَنَظَرَ إليها بوصفها مجرد مكوّن من مكونات الوجود أو بوصفها هدفه الأساسي. أما الطبيعة فهي مصدر موارده وهي وسط الإنتاج وهي كذلك المجال الذي يتحقق فيه استعمال المنتجات النهائية بما يترتب عن ذلك من نفايات وبقايا. إن كل إنسان مسهم بشكل أو بآخر في التأثير في البيئة، ولا وجود لإنسان ليس له ولو قدم صغيرة مطبوعة على صفحة الطبيعة(*).

على هذا الأساس فمن أي جهة يمكن النظر إلى العلاقة بين الإنسان وبيئته، هل من حيث النفعية أم من حيث الأخلاق. تقوم **الأولى** على تقدير الربح والخسارة المحتملين من جراء تصرفه إزاءها، أما **الثانية** فأساسها الاعتراف بالحق الأصيل للبيئة في التقدير والاحترام.

يقتضي التكامل بين الإنسان والطبيعة تقدير الجوهر القانوني للحكم على التصرف الإنساني. فإذا كان من المحتمل لأي جريمة أو تنصل من التزام تعاقدي أن يجرّ جرّاً نفعاً على فاعله، فإن القيام بمثل هذه التصرفات تجاه البيئة لا يحقق النتيجة نفسها، فهو ينعكس على الذات في نهاية المطاف.

ولعل فهمَ طبيعة هذه العلاقة ييسر علينا البدء في عملية البحث عن طبيعة القانون المنظم لها.

١ ـ طبيعة القانون الدولي البيئي

هل القانون الدولي البيئي قانون بمعنى الكلمة أم هو مجرد توجيهات أخلاقية وإن اتخذ شكل القانون؟ ثم إن كان قانوناً فما هي طبيعته، وخصوصاً مع حضور مفهوم السيادة في القانون الدولي.

أ ـ قانون دولي بيئي ملزم؟

يجدر، في البدء، التذكير بالتعريف التقليدي للقانون بوصفه مجموعة من القواعد العامة المجردة التي تهدف إلى توجيه سلوك الأفراد وتكون في الغالب مصحوبة بجزاء. ومن نافلة القول أن السؤال حول القانون الدولي، من حيث هو قانون بالمعنى الحرفي لمفهوم القانون، لا يزال مطروحاً «حتى من جانب الباحثين القانونيين» وخصوصاً من حيث طبيعته الملزمة(٦٣).

ولعل إدراك الغاية من القانون ومصدره يبرر التساؤل عن مدى وجود قانون دولي بيئي؛ فغاية القانون متمثلة أساساً بتنظيم المجتمع وصيانة الحقوق الجماعية والفردية لأعضائه. أما مصدره الأساسي فهو المشرع بذريعة كونه تعبيراً عن الإرادة العامة للجماعة، وبناءً على ذلك فهو الذي

انظر أيضاً: تقرير «اخفضوا الحرارة ـ مواجهة الواقع المناخي الجديد،» <http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2014/11/21/000112742_20141121172704/Rendered/PDF/927040v10Arabic000Executive0Summary.pdf> (11 March 2016).

(*) البصمة الإيكولوجية (Ecological Footprint).

(٦٣) Anthony Aust, *Handbook of International Law*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010), p. 3.

يضع القواعد التي تحدد المراكز وتبين الحقوق وتحدد الالتزامات، صادراً في ذلك عن مصادر متعددة، منها التشريع والعرف وقواعد العدالة والاجتهاد القضائي والآراء الفقهية.

لكن بالرجوع إلى القانون الدولي بصفة عامة، يمكن طرح سؤالين، بل يتعلق الأمر بشبهتين:

الأولى، هل هناك مجتمع بين الدول أصلاً، لكي يتسنى الحديث عن قانون ينظمه أفراد هذا المجتمع تنال شرعية وضع القاعدة القانونية ومتابعة تنفيذها، وحتى إيقاع الجزاء على مخالفيها؟ **والثاني**، هل هناك سلطة قادرة على إلزام أعضاء هذا المجتمع بالامتثال لضوابط قانونية محددة[٦٤]؟

(١) الجماعة الدولية أو المجتمع الدولي؟ تتأسس الشبهة الأولى على أن تعبير الجماعة الدولية أو المجتمع الدولي هو أقرب إلى التمني الشاعري أكثر من كونه شيئاً متعيناً أو مفهوماً قانونياً متجسداً كامل العناصر.

لكن هذه الشبهة توشك على التبدد بفعل ما استقر عليه العمل الدولي من علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف قوامها التعاون والتضامن والتكامل والميل لحل النزاعات بشكل سلمي ما أمكن إلى ذلك سبيلاً، فهذه العناصر هي المفترضة في أي تجمُّع لكي يوسم بأنه مجتمع أو جماعة. وبالرجوع إلى القانون الدولي البيئي يتضح أن الإحساس بوجود جماعة دولية أشد حضوراً من باقي مجالات العلاقات الدولية، وذلك لسبب بسيط هو أن قضية البيئة قضية عابرة للحدود سواء المكانية أو الزمانية.

(٢) السلطة الدولية: يشكل عدم وجود سلطة تسن القواعد وتتابع تطبيقها ومدى احترامها، وما يستتبع ذلك من جزاء وعقوبات، الأساس الآخر للإشكال حول وجود قانون دولي. لكن عدم وجود جزاء مادي، لا يدل بتاتاً على عدم وجود قاعدة قانونية، بل يشير فقط إلى عدم اكتمالها أو عدم قدرتها على التأثير، الأمر الذي يجعلها قريبة من المواعظ والتوجيهات الأخلاقية. بعبارة أخرى هل الإلزام جزء من ماهية القانون أم هو لاحقٌ عليها؟

لقد رأى الوضعيون، من أمثال هارت وكلسن أن الطابع الإلزامي هو المميز للقاعدة القانونية، إذ لا يهم المضمون الأخلاقي أو النافع للقانون بل ما يهم هو ما يلزم فعله وما يعاقب على تركه، في حين يرى فريق آخر أن القانون متأثر بل ومملوء بالاعتبارات الأخلاقية، بل هو تجسيد للقيم العليا لكل مجتمع، فهذا رونالد دووركين يدعو إلى النظر إلى القانون بصفته قضية مبادئ عامة لا مجرد قواعد توضع بشكل آلي.

(٣) القانون الدولي البيئي بين المرونة والصلابة: إن الرأي الوضعي ممثلاً بهربرت هارت يرى أن هنالك ثلاثة معايير تميز القاعدة القانونية عن غيرها من قواعد السلوك وهي:

ـ الضغط الاجتماعي الممارَس على أفراد المجتمع لفرض الامتثال للضوابط القانونية.

---

(٦٤) إدريس العلوي العبدلاوي، **المدخل لدراسة القانون**، ط ٢ ([د. م.: د. ن.]، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٨.

ـ التضحية من أجل احترام القاعدة القانونية وغالباً ما تكون هذه التضحية بسبب الاعتقاد بأن المخالفة ذات ضرر أكبر من الموافقة؛

ـ الارتباط بشيء أسمى وهو الحفاظ على المجتمع.

على هذا الأساس يمكن الحكم بأن للقانون الدولي عامة والبيئي خاصة نصيباً من قوة الإلزام، بغض النظر عن إمكان إيقاع الجزاء من عدمه.

بعبارة أخرى، إذا كان مفهوم السيادة عائقاً أمام السريان الثابت والمستقر للقانون، فإن تطور المجتمع الدولي وافتراض العقلانية في تصرفات الدول يحتمان القبول بنوع من الإلزامية لهذا الفرع من القانون. بل إن مقارنة وتيرة مخالفة القانون الداخلي مع تلك التي تستهدف القانون الدولي تظهر أن الدول حريصة (ولو ظاهرياً) على احترام القانون حتى أكثر من الأفراد داخل المجتمعات الوطنية(٦٥).

عملت مجموعة من النصوص الدولية على إضفاء صبغة إلزامية على مقتضياتها(*) من خلال وضع تصور لآليات متابعة تنفيذ الأطراف التزاماتها، لكن سهولة التنصل من تلك الالتزامات لا تزال تضع تلك الصبغة محل شك.

وأقرّت العديد من النظم السياسية في دساتيرها بأن مصادقتها على النصوص الدولية تجعل هذه النصوص جزءاً لا يتجزأ من نظامها القانوني، فيكون خرقها خرقاً لنظامها القانوني، كما سيمنح هذا التصرف نوعاً من السلطة للقضاء الدولي لإلزامها في حال نشوب نزاع بينها وبين أحد أعضاء المجتمع الدولي(٦٦).

وبغض النظر عن كون الدول لا تزال تتمسك بالمفهوم التقليدي للسيادة من خلال وضعها هي القاعدة القانونية، وتنفيذها بإرادتها الحرة فيما يشبه عملية تقييد ذاتي للحرية، وهي مشكلة القانون الدولي بصفة عامة، فإن للقانون الدولي البيئي مشاكله الخاصة ممثلة بـ(٦٧):

(أ) الطابع المرن لقواعده: أثار موضوع العلاقة بين نمطَي القانون الصلب والمرن اختلافاً كبيراً بين مدارس القانون، بدءاً بوصفهما متناقضين إلى درجة النظر إليهما كبدائل مروراً بكون المرن مكملاً للصلب.

وهكذا اعتبر القانونيون الوضعيون أن القانون لا يكون إلا صلباً على أساس أن الطابع الإلزامي للقانون هو المائز الأساسي للقاعدة القانونية عن شبيهاتها من القواعد المنظمة للسلوك البشري.

---

(٦٥) طالب رشيد يادكار، **مبادئ القانون الدولي العام** (أربيل، العراق: مطبعة موكرياني، ٢٠٠٩)، ص٣٥.

(*) مثل المادة ١٧ من اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة والمادة ١٨ من بروتوكول كيوتو.

(٦٦) Christopher G. Weeramantry, «Introduction,» in: Shelton and Kiss, *Judicial Handbook on Environmental Law*, p. xx, <http://www.unep.org/delc/Portals/119/publications/Judicial-Handbook-Environmenal-Law.pdf>.

(٦٧) Bio Orou Nikki, «Le Principe des responsabilités communes mais différenciées en droit international de l'environnement: Applications et limites,» (Limoges, Master professionnel droit international et comparé de l'environnement 2010), p.49.

وفي حال وجود قواعد مرنة فهي نافعة لسبب واحد وهو تقوية القانون الصلب، ولا أدَل على ذلك من دور القواعد العرفية في علاقتها مع القواعد التشريعية المصاغة بشكل رسمي.

في حين يرى العقلانيون القانونيون أنه وإن كان هناك فرق بين هذين النمطين فإن للدولة إمكان الاختيار بين أحدهما بحسب السياق، إنهما بهذا الاعتبار متكاملان وليسا متضادَّين.

أما البنيويون القانونيون فيتمسكون بفكرة أن نظام المصالح الاجتماعي متصف بالتشابك، ودور كل من النمطين الصلب والمرن هو تسهيل تدبير هذه العلاقة المتشابكة. إن هذه المدرسة القانونية لا تخفي تفضيلها النمط المرن لكونه قادراً على تفعيل تشارك القواعد وتدعيمه الحس المشترك والهوية لدى مجموعة بشرية معينة[٦٨].

وحتى لا يبقى الموضوع في دائرة الجدل الفلسفي فقط لا بد من اعتماد نموذج يبين مدى الالتزام الدولي بالمقتضيات البيئية، وهو المتعلق بالتنصل منها.

(ب) التنصل من الالتزامات البيئية: لعل من بين أهم مظاهر القانون الدولي البيئي هو سهولة التنصل من التزاماته، وهي ظاهرة واضحة من خلال عدة شواهد تاريخية. ولا يمكن فهم خطورة هذه الظاهرة إلا إذا عرفنا آلية صياغة الالتزامات الدولية وبخاصة في ما يخص التزامات التنمية المستدامة والسلامة المناخية.

يمكن تصنيف الدول والجهات الفاعلة في إنتاج القاعدة القانونية الدولية إلى أربعة أصناف كبرى وهي:

دول الواجهة: وهي عادة تلك الدول التي لها مصلحة معينة في قضية بيئية محددة فتقوم بحشد أكبر قدر ممكن من أعضاء المنتظم الدولي لإصدار مقتضى قانوني ينظمها. غالباً ما تتم عملية الحشد بإدراج قضية بيئية في ملتقى دولي معين، أو بتكوين تحالفات إقليمية أو توجيه تحالفات قائمة أصلاً، أو بالتهديد أحياناً، كما يمكن أن تلجأ هذه الدول إلى تحمل التكاليف الخاصة بالترويج ومكافحة القضية محل البحث.

دول داعمة: لا تكون هذه الدول مبادرة كما أنها ليست معرضة وغالباً ما تكون في علاقة جيدة مع دول الصنف الأول فتدعمها.

دول مساومة: هي دول تضع موقفها محلاً للبيع والشراء أي أنها لا تمانع مبدئياً في الموافقة والدعم لكنها تحاول تحقيق مكاسب من وراء ذلك.

دول معارضة: هي دول لها حسابات مختلفة مع تلك التي لدى دول الواجهة، وقد تكون في توجه سياسي أو أيديولوجي مخالف، وهو ما يجعلها تعارض أي مبادرة من قبلها.

---

(٦٨) Gregory C. Shaffer and Mark A. Pollack, «Hard vs. Soft Law: Alternatives, Complements, and Antagonists in International Governance,» *Minnesota Law Review*, vol. 94, no. 3 (2010), pp.707-799, <http://www.minnesotalawreview.org/wp-content/uploads/2011/08/ShafferPollack_MLR.pdf>.

إن لكل دولة ما يدعمها في مجال الاكتشافات والنظريات القانونية، ذلك أن «الموضوعات البيئية تشتمل دائماً على قدر من عدم اليقين العلمي، مما قد يعقد الوصول إلى إبرام اتفاقيات أو صنع قرارات»، وذلك بأن تتذرع دولة معينة باختلاف التفسيرات العلمية بشأن وقائع بيئية إما لعدم الالتزام وإما للتحلل منه وإما للتلكؤ في الأخذ به[٦٩]، فالخبراء موجودون بكثرة ولعل منهم من ينتج تفسيرات بحسب الطلب. يقع التأثير في المشرِّعين في مجال البيئة وخصوصاً لدرجة إفراغ بعض النصوص من محتواها[٧٠]، ذلك أنه إذا كان خرق القانون محل عقاب، وإذا تعذر أيضاً الوقوف في وجه إصداره، فالحل الأمثل هو التأثير في لحظة إعداده.

تحولت الدولة من خلال المنظومة الغربية إلى كيان مقدس يحمل شرعيته في ذاته، وهذا ينعكس على تقديره لمصالحه والتهديدات الموجهة إليه، بحيث صار الانحراف عن الهدف النهائي المتمثل بمصلحة الدولة العليا «مبرراً كافياً لأن يُتهم مقترفه بالخيانة العظمى، في حين أن التعمق في هذا المصطلح يجده خلواً من أي مضمون أخلاقي متعالٍ»[٧١]. ولعل هذا من بين الأسباب التي جعلت عدة دول لا تجد غضاضة في التنصل من التزاماتها البيئية أو تتلكأ في تنفيذها أو تعرقل الوصول إلى إقرار نصوص تحد مما تعتبره هي مصلحتها العليا.

بالرجوع إلى بعض أهم الوثائق الدولية الخاصة بالمناخ، أي بروتوكول كيوتو لسنة ١٩٩٧، الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٥، واتفاق باريس لسنة ٢٠١٥ المقرر أن يدخل حيز التطبيق بحلول سنة ٢٠٢٠، يلاحَظ بحسب بعض المهتمين بالقانون الدولي البيئي أن كِلا النصين فاقدان الطابع الإلزامي ويمكن التنصل منهما بكل سهولة ولا سيّما من قبل الدول الصناعية القوية.

لقد نص بروتوكول كيوتو على بعض الإجراءات «العقابية»، لكن ذلك لم يحل دون انسحاب مجموعة من الدول منه، مثل كندا التي قال وزير البيئة لديها بيتر كنت «إن تكاليف وفاء كندا بالتزاماتها تبلغ ١٣,٦ مليار دولار، أي ١٦٠٠ دولار من كل عائلة كندية»[٧٢]. وكذلك روسيا وأستراليا، ناهيك بالولايات المتحدة الأمريكية التي لم تصادق عليه أصلاً.

---

(٦٩) صافية زيد المال، «حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي،» (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص القانون الدولي، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ٢٠١٣)، ص ١٤٢، و Weeramantry, «Introduction,» in: Shelton and Kiss, Ibid., p. xxi.

(٧٠) ليزا نيوتن، **نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو البيئة**، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، عالم المعرفة؛ ٣٢٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦)، ص ١٥١ ـ ١٨٦.

(٧١) عبد الوهاب المسيري، **دفاع عن الإنسان: دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣)، ص ١٨٣.

(٧٢) يذكر أن الحكومة الكندية السابقة كانت قد وقعت البروتوكول ولكن حكومة المحافظين لم ترحب به، ما يطرح السؤال من جديد حول كيفية عقد الاتفاقيات الدولية وكيفية تصديقها من البرلمانات واحترامها. انظر: حبيب معلوف، «التنصل من الالتزامات المناخية،» **آفاق البيئة والتنمية** (مجلة إلكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي)، العدد ٤٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، <http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue48/manber.php> (٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٦).

ولكن يلاحظ أن القالب الذي صب فيه إعلان باريس متمثل بصيغة «اتفاق» وهو ما اعتبره البعض بمنزلة معاهدة دولية[٧٣]، وهو ما قد يفتح الباب واسعاً أمام تعدد التأويلات ـ ولِم لا نحو موجة جديدة من التنصل ـ كلما اقتضت حاجة «النمو الاقتصادي» إلى ذلك.

من بين العلامات المميزة للقانون الدولي هي تلك الحرية الممنوحة للدول المصادقة على معاهدة معينة للانسحاب من تلك المعاهدة. لكن السؤال الذي لا بد من طرحه هو أن هناك تجربة في القانون الدولي للشغل تبين أن هناك مبادئ ملزمة حتى للدول التي لم توقع المعاهدات التي تنص على تلك المبادئ والمقتضيات[٧٤]، لذلك على منظمة الأمم المتحدة أن ترفع المبادئ المنظمة للبيئة إلى مصافّ المبادئ الأساسية. كما أن حرية الانسحاب كوسيلة لضمان الانضمام تحمل مفارقة ضخمة بينة للعيان بشكل يغني عن بحثها.

(٤) أثر طبيعة البيئة العابرة للزمان والمكان في طبيعة الالتزامات القانونية: قامت اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة[٧٥] على التسليم «بأن الملوثات العضوية الثابتة لها خاصيات سُمية، وتقاوم التحلل، وتتراكم أحيائياً وتنتقل من طريق الهواء والماء والأنواع المهاجرة، عبر الحدود الدولية وتستقر بعيداً من مكان إطلاقها حيث تتجمع في النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية».

الطبيعة المتطورة لموضوع المناخ والبيئة بصفة عامة تجعل أمر مواكبة التطور العلمي قانونياً أمراً صعباً لاختلاف المنطق الموجِّه لكليهما، بحيث إن العلم سريع التطور وهو كاشف لما هو كائن، في حين أن القانون متوقف على عدة أمور من بينها التمثيلية والتوافق بالإضافة إلى أنه يقوم على ما ينبغي أن يكون.

وهو ما يؤكد ضرورة وجود قانون دولي بيئي يحظى بقدر معتبر من الإلزام ولا يقف عند المعنى المغرق في الجمود والخاص بالسيادة والحدود.

---

(٧٣) هناك من برر عدم التصريح بمصطلح معاهدة بالرغبة التي لإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما (سابقاً) في تمريره بموجب أمر تنفيذي بسيط، لأن الدستور الأمريكي يفرض أغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ للمصادقة على المعاهدات، في الوقت الذي يسيطر الجمهوريون المعادون للالتزامات البيئية على هذا المجلس، مما يجعل من شبه المستحيل المصادقة عليه. انظر: Giulietta Gamberini, «COP21: Que signifie un «accord contraignant»?,» <http://www.latribune.fr/entreprises-finance/green-business/la-tribune-de-la-cop21/cop21-que-signifie-un-accord-contraignant-531561.html>.

(٧٤) منظمة العمل الدولية، إعلان منظمة العمل الدولية بشأن «المبادئ والحقوق الأساسية في العمل» ومتابعته الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والثمانين التي عقدت في جنيف وأعلن اختتامها في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٨، <http://www.un.org/ar/events/youthday/pdf/fund_princ_rights_declaration.pdf>.

(٧٥) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، «اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة،» (معتمدة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠١)، <http://www.un.org/ar/events/biodiversity2010/pdf/stockholm_conv.pdf>.

ب ـ الاستقلالية

يمكن تحديد معالم استقلالية القانون الدولي البيئي من خلال مبادئه المؤسسة، التي يمكن تقسيمها إلى صنفين كبيرين، هما: المبادئ الغائية والمبادئ التوجيهية.

(١) المبادئ الغائية للقانون الدولي البيئي: هناك مبدآن يؤسسان للقانون الدولي البيئي هما: العدالة البيئية (أو المناخية) والتنمية المستدامة.

(أ) العدالة البيئية (أو المناخية): يثير مفهوم العدالة البيئية تضارباً سواء لجهة تحديده أو لجهة نطاقه. وليس في الأمر غرابة، فقد شكل مفهوم العدالة أحد أبرز مجالات «الصراع» الفلسفية الخلقية منذ بداية التعقل الإنساني، ولعل مراجعة سريعة للحوارات الدائرة بين سقراط وخصومه من خلال كتاب **الجمهورية** لأفلاطون(٧٦) تبين أن هذا المفهوم صعب التحديد ولكل طرف حجج ولكل موقف مقتضيات قد يتحول القانون بناء عليها إلى مصدر للظلم بدل أن يكون رديفاً للعدل وهو ما أسماه البعض «الظلم القانوني»(٧٧).

(ب) اتجاهات مفهوم العدالة البيئية: يعد مفهوم العدالة من المفاهيم المعقدة والمتميزة بصعوبة تحديدها نظرياً، وكذا تعذر تحقيقها واقعاً بالشكل الأمثل. وهو مفهوم شامل والحكم بشأنه نسبي.

يعرف مفهوم العدالة كغيره من المفاهيم الفلسفية والأخلاقية، تضارباً بين مجموعة من الاتجاهات. ويمكن رد اتجاهات مفهوم العدالة البيئية إلى منظورين أساسيين(٧٨):

ـ المنظور الليبرالي القائم على مبادئ، منها: المسؤولية المشتركة، والاعتماد البيئي المتبادل، ومبادلة الديون بالاستثمار في الطبيعة.

ـ المنظور التنموي الذي يؤمن بالمسؤولية المشتركة لكن المتباينة للدول، وبالمسؤولية التاريخية للغرب من جهة؛ وأهمية استفادة الدول النامية من التكنولوجيا النظيفة، وحقها في التنمية الذاتية من جهة ثانية.

ولعل الواقع يؤكد أن هناك ترابطاً ما بين التغيرات المناخية وحقوق الإنسان بصفة عامة. ويزداد الواقع المظلم اتضاحاً إذا ما نظر إلى المس بحقوق الإنسان من زاوية الجنس، إذ تعد النساء أكبر ضحايا الاضطراب المناخي(٧٩).

---

(٧٦) أفلاطون، **الجمهورية**، تعريب حنا خباز (بيروت: دار القلم، [د. ت.])، ص ٧ ـ ٤١.

(٧٧) دينيس لويز، **فكرة القانون**، ترجمة سليم الصويص، عالم المعرفة؛ ٤٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١)، ص ١٢٠.

(٧٨) شكراني الحسين، ««العدالة المناخية».. نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية،» مجلة **رؤى استراتيجية** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، السنة ١، العدد ١ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، ص ٩٨ ـ ١٢٣.

(٧٩) إذا علم أن الفقراء هم الأكثر تحملاً لآثار التغير المناخي، فلا بد من التوضيح أن أغلب الفقراء هم من النساء حيث سبعون بالمئة منهن يعشن بأقل من دولار في اليوم كما أنهن لا يملكن أكثر من واحد بالمئة من الموارد في العالم، انظر: SÉNAT, «Rapport sur l'égalité entre hommes et femmes pour la justice climatique,» par Chantal Jouanno, =

بناء على ذلك تكتسي عملية الأخذ بوجهة نظر النساء والمهمشين بعين الاعتبار أثناء صياغة البرامج ووضع التشريعات ذات الصلة بالبيئة أهمية عالية. بل ذهب البعض إلى القول بأن جودة أي اتفاق رهينة «بمدى إدماج حقوق المرأة فيه»[٨٠].

لكن السؤال الذي يمكن طرحه هو: هل يمكن الحديث عن العدالة للغائبين أو غير الناطقين؟ فالأجيال المستقبلية أو الطبيعة لا تستطيع الدفاع عن نفسها أو أن تطالب بحقوقها أو أن تطالب بموقعها من نظام العدالة.

يمكن القول بأن نطاق مفهوم العدالة ومجاله يمتد بامتداد الفعالية الإنسانية، كما أن الحكم على التصرف الإنساني متوقف على المسافة التي تفصل بينه وبين قيمة العدالة.

(ج) نطاق العدالة البيئية: مع التشديد على الحق في البيئة الصحية بوصفه حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان[٨١]، تمتد قيمة العدالة بشأن البيئة من الكائن البشري في علاقته مع غيره من الأفراد الذين يعاصرونه، إلى كل عناصر الكون والمنظومة الطبيعية مروراً بغيره من الكائنات.

إنها، بهذا المنطلق، الدافع النظري والأخلاقي الذي يجعل الإنسان ملزَماً بتبني نظرة لذاته قائمة على أنه مجرد مسيّر وفاعل في الطبيعة وليس مالكاً لها يتصرف فيها كيفما شاء. وعلى أبعد تقدير حتى لو عُدَّ مالكاً فهو مجرد مالك صوري له حق الاستغلال لا حق التصرف المطلق.

تظهر النتيجة أن دور العدالة البيئية في توجيه مشروع التنمية، هو الدمج بين الرفاه والبقاء في أي نظام تنموي، ذلك أن توجيه الأولية لأحد هذين المطلبين هو نوع من الثنائية المغلوطة. بعبارة أخرى، إذا كان من الممكن الاستثمار للتنمية أفلا يمكن أيضاً الاستثمار مع توفير ظروف البقاء.

(٢) التنمية المستدامة: يمكن تعريف الاستدامة بكونها الشكل الذي يمكِّن من الاستمرار في استغلال الطبيعة بصورة غير محدودة دون تقويض نظامها البيولوجي[٨٢].

(أ) مفهوم التنمية المستدامة: لكن مفهوم التنمية المستدامة يستبطن تصوراً معيناً لمفهوم التنمية في حد ذاته، وهو فكرة التقدم الخطي الطولي إلى ما لا نهاية، بحيث يتعذر الوقوف عند نقطة معينة واحتسابها نهاية فعل النمو، لأن الوضع في هذه الحالة سيكون مخالفاً للمنطق الداخلي لفكرة

(Sénatrice), no. 45 Enregistré à la Présidence du Sénat (12 octobre 2015), p.10, <http://www.senat.fr/rap/r15-045/r15-0451.pdf>. =

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ١٦.

(٨١) ليلي اليعقوبي، «الحق في بيئة سليمة،» **مجلة جيل حقوق الإنسان** (مركز جيل البحث العلمي، طرابلس ـ لبنان)، العدد ٢ (حزيران/يونيو ٢٠١٢).

(٨٢) نيوتن، **نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو البيئة**، ص١٦.

التنمية، وكذلك للمصالح المفترضة لمن هم مشمولون بهذا المفهوم على الأقل، ويبقى مفهوم الاستدامة نوعاً من تلطيف أثر التنمية فقط.

إن التنمية عندما تحولت إلى أفق للفعل الإنساني احتاجت إلى معايير تحددها وتميزها من غيرها، فكان أن اتخذت مجموعة من المؤشرات، بُدِئ فيها بالناتج الداخلي الخام لكن سرعان ما أبان هذا المؤشر عن ضعف في الدليل على التحقق العيني للتنمية، فابتُدعت مجموعة متداخلة من المؤشرات أغلبها ذات طابع كيفي (التعليم والصحة والسكن...) لكنها هي أيضاً تحولت بفعل الزمان إلى معايير كمية بحتة(٨٣)، ولعل ذلك راجع إلى الميل نحو التنميط واستمرار حضور العقل المادي في التصور. لذلك يمكن القول بأن الفكر البشري لم يستطع بعد الخروج من الإطار الذهني الذي خطط من خلاله مشروعه المجتمعي والذي أفرز أزمة تلو أخرى. ولعل استمرار الأطر نفسها يحمل في طياته استمرار جوهر الأزمة نفسه وإن اختلفت مظاهرها أو تأخرت آثارها.

لكن هل يمكن القول مع أنديرا غاندي بأن الفقر هو «أسوأ أشكال التلوث»(٨٤)؟ (أو أن الفقر هو أكبر ملوث للبيئة). كما أنه لا توجد ضمانات من أن يتحول الدفاع عن البيئة والنداء من أجل التنمية المستدامة إلى أيقونة تخفي جدول أعمال مصاغاً من قبل القوى الفاعلة في المنظومة الدولية، قوامه إجهاض أي محاولة من قبل القوى الأخرى للمضي في طريق التطور الاقتصادي؛ ذلك لأن الفقراء هم الذين يدفعون فاتورة التطور الاقتصادي الغربي.

(ب) محاولة نقد التنمية المستدامة: هل القول بأن الطبيعة كانت محل احترام وكان الإنتاج يتم بشكل مستدام قول صحيح أم أنه مجرد أسطورة(٨٥)؟

لو افترضنا أن الإنسان كان كسائر الكائنات يأخذ ما يكفيه فقط من الطبيعة، بحيث يتم ذلك على أساس استغلال ما تجود به الطبيعة بمعدل ثابت، لكان من المعقول التساؤل عن العدد الإجمالي الممكن للبشر بلوغه. وبملاحظة مدة بقاء الجنس البشري وموارد الطبيعة يمكن الادعاء بأن هذا العدد ما كان ليتجاوز عُشر العدد الحالي، لكن السؤال الذي يطرح هو: ما هو السبب في بلوغ البشر هذا الحجم الذي هو عليه حالياً؟ بمعنى ألم يكن الإنسان معرضاً للنمو ببطء كالعديد من الكائنات أو لعله كان عرضة للانقراض.

يمكن العثور على جواب عن هذا السؤال من خلال الرجوع إلى اللحظة التي قرر فيها الإنسان الخروج من الخمول والقطع مع انتظار الطعام المقدم له والتوجه بدلاً من ذلك إلى الزراعة والرعي مع ما تبع ذلك من استقرار وتكوين مجتمعات ما لبثت تستصلح الأرض من طريق تجفيف أحواض أو قطع غابات، وإذا كان هذا العمل قد وفر ازدهاراً في الزراعة ونمواً مضطرداً في مستوى عيش

(٨٣) Alain François, «Développement, critique du concept,» <http://www.hypergeo.eu/spip.php?article 513#> (26 March 2016).

(٨٤) Geoffrey Lean, «En bref: La Pauvreté,» <http://www.ourplanet.com/imgversn/122/french/glance.html> (26 March 2016).

(٨٥) نيوتن، **نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو البيئة**، ص ١٧ ـ ١٨.

المجتمعات فقد أدى في المقابل إلى نضوب موارد مائية سواء بسبب الاستعمال المكثف للمياه أو قلة التساقطات بسبب تدمير الغابات.

«مع تحول الزراعة إلى ذلك التدبير المنظم لمزارع كبرى لتغذية إمبراطوريات، في العصور الرومانية، فإن رقعاً كبيرة بصورة متزايدة من العالم القديم (مثل شمال أفريقيا التي كانت تمثل سلة خبز الإمبراطورية) تحولت من غابات إلى حقول إلى صحار...

وتسارعت وتيرة الدمار في القرنين السابع عشر والثامن عشر مع زيادة العقلنة وبدايات تصنيع الزراعة؛ وتسارعت مرة أخرى مع الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عندما أعلن لأول مرة عن مبدأ حتمية الفعالية، ومن ثم تطبيقه بلا رحمة على كامل عملية تصنيع المنتجات التي نحتاجها» اليوم[٨٦].

غالباً ما يعيش الفقراء في تجمعات سكانية مكتظة أو قريبة من مجاري الأنهار التي تستعمل في الكثير من الأحيان لتصريف النفايات الصناعية، كما أن صعوبة الولوج للنظام الصحي المعاصر يدفع بهم إلى الطب البديل المعتمد على الأعشاب الطبية، مما يجعلهم أكبر ضحية لفقدان التنوع الحيوي.

إن واقع الحال بعد مرور نحو ربع قرن على ربط البيئة بالتنمية المستدامة يبين بأن كلا الهدفين لم يتحققا، فلا يزال العالم يشكو من التدهور السريع والمخيف للبيئة الطبيعية، كما لا تزال الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في ازدياد مضطرد، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي[٨٧]، فما الحل إذن، ربما يكون الحل في إعادة النظر في نمط التنمية المعتمد بل وأكثر من ذلك في معايير القوة المعتمدة[٨٨].

إذا كانت الغايات ذات طبيعة حاكمة للتصرفات، فإنها غير كافية لنظم الأفعال البشرية، إذ تحتاج هذه الأفعال إلى توجيهات تتكامل فيما بينها لكي تتحقق النتيجة المرجوة منها.

---

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٨.

(٨٧) زادت البطالة في العالم من ١٧٠ مليون عاطل من العمل عام ٢٠٠٧ إلى زهاء ٢٠٢ مليون عاطل من العمل عام ٢٠١٢، منهم قرابة ٧٥ مليوناً من الشابات والشباب. يعيش قرابة ٩٠٠ مليون عامل ـ عامل واحد من بين كل ثلاثة عمال ـ في مستوى دخل هو دون مستوى حد الفقر، وهو دولاران يومياً، ولا يتسنى القضاء على الفقر إلا من خلال فرص عمل مستقرة بأجر جيد. ثمة حاجة إلى ٤٧٠ مليون فرصة عمل عالمياً لصالح الداخلين حديثاً إلى سوق العمل في الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٣٠، انظر: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/economic-growth>.

كما يمكن الاطلاع على العلاقة ما بين مجمل أهداف الألفية من شغل وبيئة وصحة من خلال المصدر التالي: الجمعية العامة للأمم المتحدة، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،» وثيقة رقم: A/RES/70/1, <http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=A>.

(٨٨) لم يعد الخبراء العسكريون يكتفون بالحديث عن القدرة التدميرية لجيش ضد آخر بل أخذوا، منذ زمن بعيد نسبياً، في الحديث عن عدد مرات تدمير الأرض أو العدد الممكن من المرات لقتل كامل البشرية والذي صار يقدر بأربعة عشر ألف مرة، من الدرس الافتتاحي للعالم الفلكي الفيزيائي هيبرت ريفيز (Hubert Reeves) بعنوان «العلم والضمير»، على الرابط التالي: <http://www.sciencesetavenir.fr/grandsdebatssciences/20160418.OBS8748/video-l-integralite-de-la-conference-d-hubert-reeves-scienceconscience.html>.

٢ ـ المبادئ التوجيهية والتقنية للقانون الدولي البيئي

بقي القانون الدولي البيئي عبارة عن نصوص ووثائق إلى غاية إعلان ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢ حيث تم إقرار مجموعة من أساسها المسؤولية المشتركة الموزعة تناسبياً بين الدول، وقد تم إقرار مجموعة أخرى يمكن تسميتها المبادئ التقنية.

أ ـ المسؤولية المشتركة الموزعة تناسبياً بين الدول

سبقت الإشارة إلى المنظورين الموجهين لمفهوم العدالة البيئية، وقد توصلت «البشرية» إلى حل وسط هو إقرار ما يطلق عليه «المسؤولية المشتركة الموزعة تناسبياً بين الدول».

وقد فهم بأنه لها بعدان: **الأول** قانوني **والثاني** أخلاقي.

البعد القانوني: تتميز المسؤولية البيئية من باقي أنواع المسؤولية القانونية بكونها صعبة الإثبات، وبأن التعويض الذي يترتب عن إثباتها ليس من قبيل التعويض المكافئ أو حتى النافع لتسوية الأوضاع المختلة. إن أمام المسؤولية التقليدية صعوبات من قبيل تحديد أركانها ممثلة بالخطأ والضرر وعلاقة السببية وتحديد الفاعل المباشر وكذا زمان المخالفة ومكانها[٨٩]، وذلك باعتبار أن «الجريمة» البيئية فعل ممتد في الزمان والمكان وبمتدخلين متعددين وبمستويات متفاوتة في التأثير. لذلك وجب البحث عن نمط جديد للمسؤولية اصطلح عليه اسم مبدأ المسؤولية المشتركة الموزعة تناسبياً والذي أقره إعلان ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢ في المبدأ السابع منه.

لكن هل يمكن القول بأن لمبدأ المسؤولية المشتركة الموزعة تناسبياً بعد قانوني حقيقي؟

إذا ما رُجع إلى إعلان ريو الذي نص على هذا المبدأ من بين مجموعة أخرى، يمكن القول بأنه مجرد مبدأ عرفي، بغض النظر عن الشروط والظروف التي تساهم في نشوء العرف ومن ثم الاعتداد به[٩٠]، لا يزال في حاجة إلى التأكيد من خلال التشريع والاجتهاد القضائي الدوليين.

البعد الأخلاقي: لعل أهم ما يميز التعامل مع البيئة أنها قد تكون ضحية بدون قدرة على رد الفعل المباشر، كما أن موازين القوى المختلة لصالح القوى الكبرى تمكنها من نقل أعباء حماية البيئة إلى جهات ليس لها من الأمر شيء بل قد تكون ضحية هي أيضاً، لذلك وجب التشديد على البعد الأخلاقي لهذا المبدأ، ونقله أيضاً من الدعوات إلى الالتزامات، ولعل المشكلة الأساسية تكمن في الضمانات التي تحقق هذا الهدف.

---

(٨٩) محمد بواط، «فعالية نظام المسؤولية الدولية في حماية البيئة من التلوث،» **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ١٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، ص ١٧٥ ـ ١٦٩، <http://www.univ-chlef.dz/ratsh/RATSH_AR/la_revue_N_15/Article_Revue_Academique_N_15_2016/Science_eco_admin/Article_17.pdf>.

(٩٠) Kristin Bartenstein, «De Stockholm à Copenhague: Genèse et évolution des responsabilités communes mais différenciées dans le droit international de l'environnement,» *McGill Law Journal*, vol. 56, no. 1 (2010), <http://lawjournal.mcgill.ca/userfiles/other/794534-Bartenstein.pdf>.

إذا كان القانون الدولي العام استقر على مجموعة من المبادئ من قبيل احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذا الالتزام بحل الخلافات بالوسائل السلمية، إلى غيرها من الأسس التي تستهدف ضمان السلام والعدالة وحقوق الإنسان عالمياً، فإن للقانون الدولي البيئي مجموعته الخاصة من المبادئ الموجهة[٩١]، وهي المبادئ التي أُعلن عنها من خلال إعلان قمة ريو دي جانيرو لسنة ١٩٩٢[٩٢].

ب ـ المبادئ التوجيهية للقانون الدولي البيئي

تكتب مبادئ القانون البيئي أهميتها من حيث كونها عوامل تنشيط مسار نشوء هذا القانون، وذلك بوصفها المجلية للهدف من وجوده، كما أنها تستحث ظهور أطر قانونية جديدة لحل مشاكل البيئة. إضافة إلى ذلك فهي تحول القواعد الموجودة في اتجاه حماية بيئية أفضل، وتتويجاً لذلك ستدخل مرحلة أساسها تدوين هذا القانون[٩٣].

(١) مبدأ الملوث الدّافع (المدين) (principe du pollueur payeur)، اعتقاداً بأنه مسؤول عن ما يصدر من انبعاث للغازات المسببة للاحتباس الحراري، وللنفايات الناتجة من النشاط الإنساني في مختلف المجالات، لكن المهم هو ذلك الناتج من الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية. لقد اعتبر بعض الاقتصاديين إغفال إدخال تكاليف تلويث البيئة في تكاليف الإنتاج وتحميلها تبعاً لذلك المنتج بمنزلة إيذاء بلا سبب، وعليه يجب أن يتحمل عبئها كلاً أو بعضاً بحسب الحالات[٩٤]. ولعل أهم تطبيق لهذا المبدأ هو ما يعرف بـ«تسعير الكربون».

إنه مبني على أساس المخاطر وليس على الخطأ والضرر، وذلك انسجاماً مع قيمة العدالة التعويضية، لكن الأهم في هذا المبدأ هو الوظائف التي تمارَس من خلاله كالتنافس لخدمة البيئة والعلاج والوقاية و«العقاب» للمخالف[٩٥].

إلا أنه يلاحَظ على هذا المبدأ إمكان فتحه الباب أمام الملوثين ما داموا مدعوّين فقط لدفع مقابل فعلهم الملوِّث، وهو ما يفقده طبيعته الاحترازية. كما أنه قد يتهم بأنه يعتمد معايير صعبة التحديد، من مثل هوية الملوث النهائي ومن يتشارك المسؤولية وكذلك الحجم الذي يعدّ تلويثاً أم لا.

---

(٩١) «La Documentation Française: Essai sur la genèse des principes du droit de l'environnement: l'exemple du droit communautaire,» dans: Shelton and Kiss, *Judicial Handbook on Environmental Law*, pp. 19-22

(٩٢) «Nations Unies: Déclaration de rio sur l'environnement et le développement,» (Rio De Janeiro du 3 au 14 juin 1992), <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/sites/odyssee-developpement-durable/files/9/Declaration_de_Rio_1992_fr.pdf>.

(٩٣) «La Documentation Française: Essai sur la genèse des principes du droit de l'environnement: l'exemple du droit communautaire,» Ibid.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٨.

(٩٥) بواط، «فعالية نظام المسؤولية الدولية في حماية البيئة من التلوث،» ص ١٧٥ ـ ١٦٩.

ولعل أحد أهم الأسئلة التي يمكن طرحها بشأن هذا المبدأ هو ذاك المتعلق بمن يحدد الثمن وعلى أي أساس، فهل هناك سلطة مستقلة قادرة على تحديد ثمن الأثر البيئي للتصرفات الإنسانية، وعلى فرض وجود هذه السلطة فعلى أي أساس يمكنها فعل ذلك موضوعياً. هذا مع تأكيد صعوبة تطبيق هذا المبدأ على المستوى الدولي بسبب غياب سلطة فوق سلطة الدول، أما على المستوى الداخلي فيبقى الأمر أيسر من جهة سلطة الإلزام والمتابعة التي تملكها السلطة العمومية.

إلا أنه بالرغم من كل أوجه الضعف التي يمكن أن يتصف بها هذا المبدأ فلا غرابة في كونه مهماً، خصوصاً إذا ضُم إلى غيره من المبادئ، على الأقل لتلطيف الآثار المترتبة على البيئة من جراء الفعل الإنساني.

(٢) **مبدأ الوقاية** (Príncipe de prévention): ويُفهم منه تحسس مكامن الخطر المهدد للسلامة البيئية، وهو بهذا المنطلق يعبِّر عن كنه القانون البيئي الذي يهدف إلى حماية البيئة لا «إلى تنظيم عملية تدميرها»[٩٦].

(٣) مبدأ التصحيح (Príncipe de correction): يتكامل هذا المبدأ مع مبدأ الوقاية من حيث كونه يفرض قيوداً ذات طبيعة تقنية على ممارسي أنشطة من شأنها المس بسلامة البيئة، والمفترض في هذه القيود أن تكون ممكنة أو متاحة وفعالة من منطلقها شرط ألّا تكون مرهقة.

(٤) مبدأ الاحتياط (Principie de précaution): يهدف هذا المبدأ إلى توقع الأخطار حتى لو لم يكن تشخيصها مبنياً على معطيات علمية موثقة أو مثبتة، وهو بهذا الاعتبار قادر على إبعاد القضايا البيئية عن المناكفات السياسية التي تدعي صلة أو اعتماداً على العلم.

(٥) مبدأ الاندماج (Principe d'intégration): نظراً إلى كون التداخل سمة بارزة في التنمية المستدامة فيجب الانتباه إلى الأمور البيئية. وعلى هذا الأساس ينبغي إدماج التعامل مع قضايا البيئة لا احتسابها منعزلة تعالج بمفردها. بعبارة أخرى يجب استحضار أكبر عدد ممكن من الاعتبارات في التعامل البيئي.

في الختام يتضح من خلال ما تم سوقه بصدد معالم هوية القانون البيئي، سواء لجهة طبيعته أو استقلاليته، أننا أمام قانون بمعنى الكلمة. وإذا أشكل البعض على مدى تحقيق الغرض منه أو على كنه الالتزامات التي يقررها فهذا إشكال مردود من جانبين:

الأول، هو أن عَدَّ نص ما ملزِماً لا يتوقف على مدى الالتزام به ولكنه يتوقف على روح النص ومنطقه الداخلي، ومن هذه الزاوية فنصوص القانون البيئي محققة لهذا المعنى في أغلبيتها.

الثاني، هو المتعلق بتميزه عن غيره من مجالات القانون تميزاً من دون قطيعة، فهو وإن يعالج موضوعاً متشابك الحقول لكنه يملك عناصر تجعله مستقلاً في طبيعته.

---

(٩٦) «La Documentation Française: Essai sur la genèse des principes du droit de l'environnement: l'exemple du droit communautaire,» Ibid., p. 28.

وهكذا يظهر أن المشكلة الأساسية هي في الفكر والتوجه والمصالح التي تتحكم في الإنسان وليس في النص القانوني، لكن أليست هذه هي مشكلة القانون الكبرى في جميع فروعه.

خاتمة

إن ضرورة وجود قانون دولي بيئي تكمن في أن الإنسان مجرد مشارك في الكون وليس سيداً عليه. إنها مؤسسة على مدى إلحاحية تحديد حجم الإنسان في نظام الكون بعيداً من مركزية الإنسان، بل وحتى لاحترام البيئة عندما يبنى على مجرد المنفعة المحصَّلة للإنسان بفضل ذلك. لعل هذه هي الخلاصة «المؤقتة» للسفر الطويل الذي تمضي فيه البشرية منذ الخليقة إلى اليوم، وذلك لأن الإنسان باختلاف ميوله ونزعاته يحتاج أحياناً إلى من يحمله على فعل أشياء لا يرغب فيها لو خلّي بينه وبين إرادته.

ولعله من الصّواب القول «إنه من دواعي القلق أننا لم نعد نرى» المبدأ القائل بعدم الإيذاء و«معاملة الآخرين بما نريد أن يعاملونا به» من المبادئ الكبرى المعاصرة، كما لو كان «التقدم التقني يعفينا من التصرف وفقاً للمبادئ الأخلاقية»[٩٧]. وعلى هذا الأساس يبقى وضع قانون بيئي ملزم، ولو نظرياً، ضرورة لازمة لرفع الالتزامات الواقعة على الإنسان من درجة الأخلاق والمثل الفلسفية والدعوات المعنوية إلى درجة الواجبات القانونية.

لكن أفضل منهج لتحصيل احترام البيئة من جانب الإنسان هو تأسيسه على التّكامل ما بين مجمل الدوافع والبواعث المؤثرة في النفس الإنسانية من دين وأخلاق وقانون ومصلحة. ولا بد للإنسان من أن يعيد النظر في منهجه في إطار العدالة والإنصاف بالنسبة لكل إنسان ولكل دولة على حدة وفي إطار وحدة الجماعة البشرية.

على الغرب أن يقطع مع نظرته الخاصة التي يحكم بها الكون والتاريخ بأن معايير الحق والباطل، النفع والضر هي ما وصل إليها عقله؛ فلشعوب العالم الأخرى نظرة جديرة بالاحترام، ولا يجوز فقط السماح لها بأن تعبر عن نفسها على سبيل إتاحة الفرصة بل «للثانوني الحق في الكلام»[٩٨] والتقرير أيضاً على حد تعبير غاياتري سبيفاك.

---

(٩٧) جان ماري بيلت، **عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة**، عالم المعرفة؛ العدد ١٨٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤)، ص ٢٤٨.

(٩٨) Gayatri Chakravorty Spivak, «Can the Subaltern Speak?,» (originally published in Cary Nelson and Lawrence Grossberg's Marxism and the Interpretation of Culture 1988).

القسم الثاني

التنمية المستدامة وسوسيولوجيا البيئة

الفصل الثالث

الأمن البيئي والتنمية المستدامة: الآليات والتحديات

محمد العابدة(*)

مقدمة

أضحت مسألة الحفاظ على البيئة من التلوث من أهم القضايا التي تشغل بال المجتمع الدولي، في وقتنا المعاصر. فإدراك الإنسانية لما يمثله التلوث البيئي من خطر على تحقيق التنمية المستدامة من جهة أولى، وعلى الوجود البشري على وجه هذه البسيطة من جهة ثانية، جعل من قضية حماية البيئة والحفاظ عليها، بعداً استراتيجياً للمنتظم الدولي وللدول والحكومات لكونها عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

إن حماية البيئة لا يمكن أن تعد، فقط، سياسة من السياسات القطاعية للحكومات، يقتصر مضمونها على سن القوانين والنظم، بل على العكس من ذلك، يجب أن تتحول إلى رؤية استراتيجية تتضافر فيها وتتكامل مجهودات الفرد والجماعة والدول، وذلك، من خلال وضع استراتيجية شاملة تسعى إلى تحقيق تصالُح حضاري بين أجيال اليوم وبيئتهم، وجعلها (البيئة) محدداً حاسماً في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وإذا كان النقاش حول قضايا البيئة في المجتمع الدولي، وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، متسماً بالمحدودية، فإنه اليوم، وبعد تصاعد المخاطر البيئية وتكاثر النداءات حول حياة الإنسان فوق هذه البسيطة، وظهور مؤشرات عن اختلال التوازن الطبيعي فيها، أصبح أكثر إلحاحاً في طرح الأسئلة ومحاولة إيجاد الإجابات الموضوعية لها.

(*) أستاذ القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض.

هذه المعطيات تحفزنا على بناء فرضية حول العلاقة الموجودة بين مسألة الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

تتبين أهمية هذه الفرضية بسبب الإشكالات التي تشغل بال المهتمين بالمجال البيئي، وبالسبل العملية الكفيلة بالحفاظ عليها، والحد من مخاطر التلوث التي تؤثر سلباً في الحياة البشرية والكائنات الحية معاً. إن الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة تتمحور حول العلاقة بين مسألة الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة.

ولتفكيك هذه العلاقة العضوية بين المفهومين، سنحاول الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

ـ مفهوم الأمن البيئي وأبعاده ورهاناته ومداخله؟

ـ الأمن البيئي واستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة؟

ـ مقاربة الأمن البيئي: الآلية الواعدة لتأهيل البيئة والحفاظ عليها؟

أولاً: الأمن البيئي والتنمية المستدامة: المدلول والآليات

يواجه المنتظم الدولي اليوم خطراً جديداً يهدد كيانه، وأمنه على حد سواء، يتمثل بإشكالية التغير البيئي الذي يتحدد، على سبيل المثال لا الحصر، في قضيتي «استنزاف طبقة الأوزون» و«ارتفاع درجة حرارة الأرض»[1]. وما فتئ الخطر البيئي يتصاعد ويتضاعف بسرعة مفاجئة ومقلقة ليصبح على رأس جدول أعمال قادة العالم، حيث بدأوا يدركون العلاقة القائمة بين الإنسان والطبيعة، ومن ثم فإنهم مجبرون على أن يأخذوا بعين الاعتبار تأثير القرارات التي يصدرونها على البيئة.

(١) يتوقع ارتفاع درجة حرارة الأرض بحلول منتصف القرن ٢١ بمقدار ١,٥ إلى ٤,٥ درجة مئوية، وهو ما سيتسبب، من جهة، في ارتفاع مستوى سطح المحيطات والبحار ما بين نصف متر ومترين، ومن جهة ثانية، في تدمير المدن الساحلية، والهجرات العشوائية للسكان وخلق الملايين من اللاجئين البيئيين عبر العالم.

تآكل طبقة الأوزون، بسبب تسرب غاز فلوريد الكربون إلى الغلاف الجوي، وهي الطبقة التي تقوم بوظيفة حماية الكائنات الحية من الإشعاعات فوق البنفسجية التي تؤدي إلى زيادة نسبة الإصابات بسرطان الجلد، والتأثير أيضاً في جهاز المناعة بجسم الإنسان. انظر: حسين السعدي، **أساسيات علم البيئة والتلوث**، ط ٤ (عمّان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ٥٣ وما بعدها. انظر أيضاً: كمال بوغلة، **موسوعة الطالب: بحوث متنوعة في موارد مختلفة لجميع المستويات** (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٥٣ وما بعدها.

انظر أيضاً: سامي زعباط وعبد الحميد مرغين، «آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،» ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي الأول حول علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى ـ جيجل، الجزائر بتاريخ ٢٨ ـ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

إذاً، هناك صلة وطيدة بين المشاكل البيئية والمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإذا سلمت هذه الأخيرة، سلمت البيئة[٢].

في هذا المقام، يقول ميشيل هانسن (Hansenne) المدير العام لمكتب العمل الدولي، «إن الصعوبات الرئيسية في معالجة البيئة ليست تقنية بل سياسية واقتصادية واجتماعية»[٣].

لفهم إشكالات البيئة وقضاياها، ينبغي ربطها بالمنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أي أنه لن يكون هناك أمن بيئي، إلا في إطار استقرار سياسي وتطور سوسيو ـ اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار المعطيين الثقافي والحضاري للمجتمعات. فما هو إذاً مدلول الأمن البيئي والتنمية؟ وما هي العلاقة الرابطة بينهما؟

١ ـ الأمن البيئي والتنمية المستديمة: المفهوم والمدلول

أ ـ مفهوم الأمن البيئي

تستوجب عملية تحديد مفهوم الأمن البيئي الإحاطة بالمدلول اللغوي لكلمة «أمن» الذي يعني الأمان والأمانة، أي آمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف[٤].

إن معنى آمن، كما جاء في **لسان العرب**، هو نقيض الخوف: آمن فلان يأمن أمناً وأماناً فهو أمين، حيث يقول الله تعالى: في كتابه العزيز ﴿**وآمنهم من خوف**﴾[٥].

إن الأمن يمثل إحدى ركائز سلم الحاجات، لدى الإنسان. والأمن أنواع: الأمن السياسي والأمن الاجتماعي والأمن الصناعي والأمن الغذائي وصولاً إلى الأمن البيئي الذي يعد تلك التصرفات الإيجابية التي يقوم بها الإنسان فرداً كان أو جماعة، التي لا تؤدي إلى حدوث انعكاسات سلبية على البيئة، يمكن أن تتسبب في تلويثها أو إتلاف عناصرها، أو في تدمير منظومتها إن على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

إذاً يُقصد بالأمن البيئي، تلك الآليات السياسية والتقنية والسلوكية، التي تسعى إلى الحفاظ على سلامة البيئة ومواردها ومنظومتها في الحاضر والمستقبل، كما يقصد به المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية حاجاته من دون التأثير في المخزون الطبيعي.

---

(٢) انظر: أنيسة أكحل لعيون، **الأمن على اختلاف أبعاده: الغذائي ـ البيئي ـ الإنساني** (الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، ٢٠١٢)، ص ٩٩.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٩٩ وما بعدها.

(٤) انظر: إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق عبد الغفور عطار (القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي، ١٩٥٦)، ج ٥، ص ٢٠٧١.

(٥) **القرآن الكريم**، «سورة قريش،» الآية ٤.

حدد **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** أبعاداً للتهديدات الأساسية التي تواجه الفرد، المتعلقة بمدلول الأمن الإنساني بشكل عام، والتي يمكن تصنيفها في النقط التالية[٦]:

١ ـ الأمن الاقتصادي: أي ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل شخص.

٢ ـ الأمن الغذائي: أي توفير الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.

٣ ـ الأمن الصحي: أي توفير الرعاية الصحية لكل إنسان ولو في حدودها الدنيا.

٤ ـ الأمن البيئي (وهو موضوع دراستنا): أي حماية الفرد من الكوارث الطبيعية، والحفاظ على البيئة من تصرفات الإنسان غير السليمة.

٥ ـ الأمن الشخصي: أي حماية الإنسان من العنف المادي.

٦ ـ الأمن المجتمعي: أي ضمان العلاقات الاجتماعية التقليدية، وحماية المجتمع من العنف العرقي أو الطائفي.

٧ ـ الأمن السياسي أو الحقوقي: أي ضمان العيش الآمن للفرد في مجتمع آمن يضمن التمتع بحقوق الإنسان ويرقيها.

اعتمد التقرير الأممي، المشار إليه أعلاه، على مفهوم الأمن البيئي، وبالرغم من أنه لم يحدد مدلوله، إذ اقتصر على الأركان المادية التي تحقق الأمن البيئي، فقد اعتبره أحد العوامل الرئيسية التي تهدد البشرية. وعليه، يعد مفهوم الأمن البيئي من أهم مفاهيم الأمن المعتمدة، فهو لا يقل قيمة عن مكونات الأمن الأخرى، بل قد يعلو على غيره من المفاهيم، إذ إن تهديد الأمن البيئي لا ينعكس على شخص أو مجموعة أشخاص، وإنما قد يمس البشرية جمعاء[٧].

يتناول مفهوم الأمن البيئي قضيتين أساسيتين:

الأولى، هي الظروف والعوامل البيئية التي تكون سبباً في الحروب والصراعات، سواء كانت عرقية أو إقليمية أو دولية أو بسبب الموارد الطبيعية.

الثانية، تتجلى في الانعكاس السلبي للتدهور البيئي على التنمية المستدامة (رفاهية الأمم والمجتمعات).

إن التقدم التكنولوجي والعلمي الذي يشهده العالم يشير إلى العلاقة الوطيدة، علاقة التأثير والتأثر، بين البيئة والتنمية، وفي ذات الآن يشير إلى علاقة الاختلاف أو التعارض بين مصالح البيئة وأهداف التنمية. فهذه العلاقة (الصلة والتباين) أعطت لموضوع البيئة والتنمية مرتبة متقدمة في

---

(٦) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٤)، ص ٢٤.

(٧) Abdeljaouad Jorio, «Le Développement durable: Une Réponse à la problématique environnementale: Cycle préparatoire au cycle supérieur en gestion administrative,» *Dossier pedagogique* (fevrier2001), p. 137.

اهتمامات المنتظم الدولي[٨]. لذلك، فإن أكثر ما يهدد الأمن البيئي، في وقتنا المعاصر، هو اختلال العلاقة الجدلية (من علاقة صلة وتناغم إلى علاقة تباين واختلاف) بين البيئة والتنمية.

ب ـ مفهوم التنمية المستدامة

التنمية في الأصل هي نتيجة تحويل الإمكانيات الطبيعية (مكونات وتراكيب وبنيات جيولوجية...) إلى ثروات، وإلى سلع وخدمات تقابل متطلبات وحاجات الناس. يعتمد هذا التحويل على قدرات الإنسان البدنية والمعرفية والذهنية، وما يستخدمه من وسائل تكنولوجية وتقنية وعلمية. إذاً، التنمية، بأسلوب أو بآخر، هي الإضرار بالإمكانيات الطبيعية للبيئة، وهي أيضاً، تحوّلٌ سلبيٌّ في البيئة يهدد توازنها وتناسقها، ويضاعف من تصدع مكوناتها وانهيارها.

بناء على هذه الوضعية، ظهرت أهمية **التنمية المستدامة** كمدلول جديد، حيث تعرف بأنها «التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجياتها»[٩].

التنمية المستدامة، حسب التعريف الاقتصادي، هي «الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها»[١٠].

تعرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) في تقريرها المعنون **مستقبلنا المشترك**[١١] التنمية المستديمة، حسب تعريف وضعته في سنة ١٩٨٧، بأنها «تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة»[١٢] وتدعو إلى ضرورة وجود طريق جديد للتنمية، طريق يُديم تقدم الإنسانية، لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولاً إلى المستقبل البعيد.

بناء على ما ذُكر، إن الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة هو تلبية كل حاجات ومتطلبات الإنسانية، على المديين المتوسط والبعيد، مع الحفاظ على الموارد البشرية والطبيعية، وحماية البيئة من التدهور، وهو أمر لن يتحقق من دون تحقيق التوازن بين التنمية السوسيواقتصادية، وحسن حوكمة الموارد وحماية البيئة.

---

(٨) أكحل لعيون، **الأمن على اختلاف أبعاده: الغذائي ـ البيئي ـ الإنساني**، ص ١٠٠ وما بعدها.

(٩) البيئة العالمية، برنامج التعليم البيئي، مركز علوم صحة البيئة والمهنية، جامعة بيرزيت، <http://home.birzeit.edu/bzut/enviro.education.doc>

انظر أيضاً: عماد الدين عدلي، «التنمية المستدامة للصحاري،» <http://www.doye.org/desert.doc> (consulté le 5/1/2016).

(١٠) محمد عبد الله المغربي، «البيئة والتنمية المستدامة،» المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، <http://www.hr discussion.com> (consulté le 5/1/2016).

(١١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف؛ مراجعة علي حسين حجاج، عالم المعرفة، ١٤٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩).

(١٢) المصدر نفسه.

الشكل الرقم (٣ ـ ١)

أهداف التنمية المستدامة الستة التي حددتها منظمة الأمم المتحدة

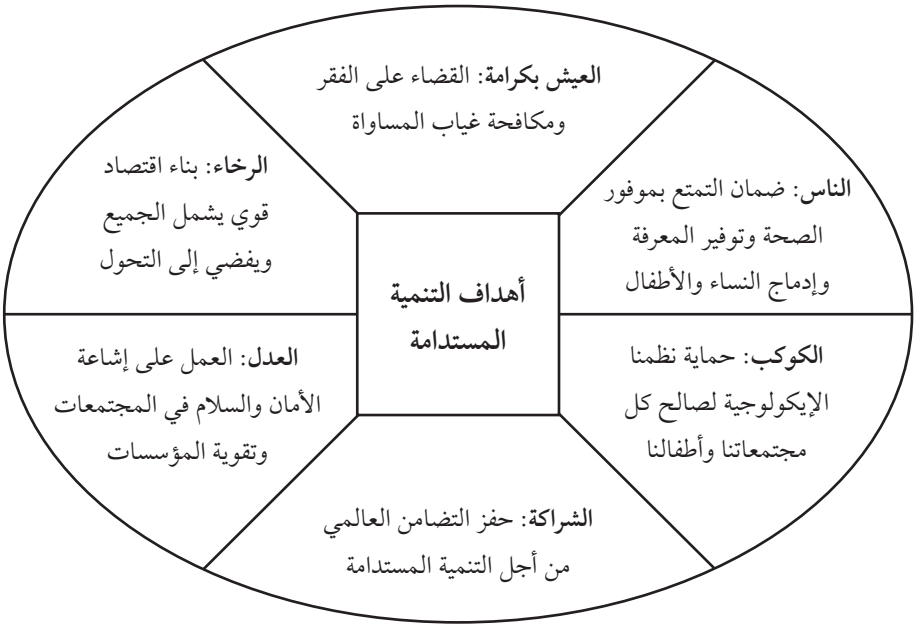

المصدر: تركيب شخصي. انظر أهداف التنمية المستدامة حسب منظمة الأمم المتحدة على الرابط التالي: <http:// www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals> (consulté le 30/10/2015).

وعموماً، «فإن التنمية المستدامة هي التي تلبي متطلبات الحاضر دون التفريط في تأمين متطلبات أجيال المستقبل».

لقد تبنت منظمة الأمم المتحدة هذا التعريف، حيث أوصت كل الهيئات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بالتنمية باستعمال مدلول **التنمية المستدامة** في كل مخططاتها الهادفة إلى مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وذلك عبر[١٣]:

أ ـ مساندة الجماعات والدول الأشد فقراً حتى لا يترك لهم خيار تدمير البيئة لتأمين شروط المعيشة.

ب ـ تشجيع التنمية المعتمدة على الذات في حدود قدرات الموارد المتاحة.

ج ـ تشجيع التنمية التي تحافظ على نوعية البيئة وإنتاجيتها على المدى البعيد.

د ـ مراعاة الصحة العامة والتكنولوجيا الملائمة والاكتفاء الذاتي في الغذاء والمسكن الملائم.

هـ ـ تشجيع المبادرات الجماعية لأن الإنسان هو المورد الأول والهدف الأخير للتنمية.

(١٣) مفهوم التنمية المستدامة، <http://www.env-pro.org/concept.htm> (consulté le 30/10/2015).

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإن التساؤلات التي يمكن طرحها ترتبط بمدى تحقيق التنمية بالحفاظ على مكونات البيئة؟ وهل بإمكان الإنسانية المحافظة على البيئة بلا أمن بيئي؟

٢ ـ الأمن البيئي والتنمية المستدامة؛ أي علاقة؟

لتبيان الصلة الوطيدة بين الأمن البيئي والتنمية، ينبغي التعليل عن وجود العلاقة الرياضية المتعدية بين كل من البيئة والتنمية المستدامة والأمن.

أ ـ حماية البيئة كمدخل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة[١٤]:

الشكل الرقم (٣ ـ ٢)

العلاقة التفاعلية بين التنمية المستدامة والبيئة والأمن

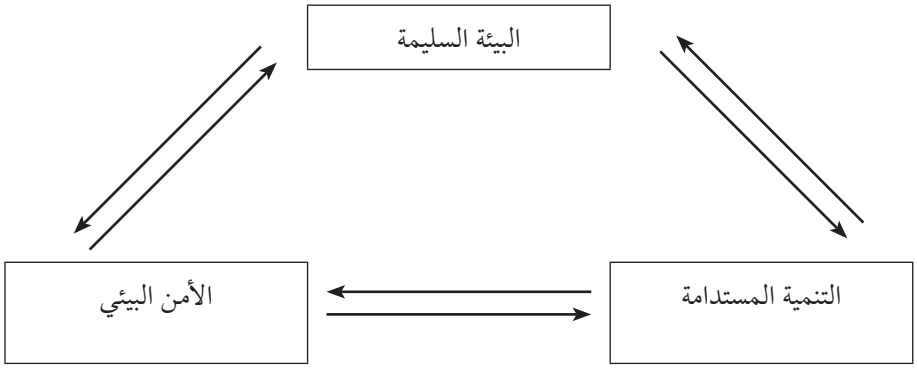

المصدر: تركيب شخصي. انظر أيضاً: Michel Frédérick, «La Sécurité environnementale: éléments de definition,» Etudes internationales, vol. 24, no. 4 (1993), p. 753.

إن مصطلحي البيئة والتنمية المستدامة مصطلحان متلازمان، إذ إن التنمية الحقيقية لا تتم إلا في بيئة سليمة، وهو معطى تم تأكيده من لدن العديد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة[١٥]:

(١) إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ما بين ٩ نيسان/أبريل و٢ أيار/مايو ١٩٧٤، لإعلان خطة عمل حول إقامة نظام اقتصادي جديد مبني على أساس العدالة والمساواة في السيادة والتضامن والتعاون بين الدول للقضاء على الهوة الشاسعة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وضمان النمو الاقتصادي والاجتماعي على المديين المتوسط والبعيد.

(١٤) جمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة، <http://www.env-pro.org/concept.htm> (consulté le 21/2/2016).

(١٥) أكحل لعيون، **الأمن على اختلاف أبعاده: الغذائي ـ البيئي ـ الإنساني**، ص ١٠٠ ـ ١٠٥، وعبد العزيز مخيمر، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٢٤.

(٢) إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، وذلك، بهدف تهيئة الظروف الملائمة لتشييد النظام الاقتصادي الجديد، المتمثلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية وحماية البيئة والحفاظ عليها، إدراكاً للصلة الوطيدة بين الجهود الدولية لحماية البيئة والجهود الدولية للتنمية الاقتصادية العالمية[١٦].

(٣) أصدرت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا لأهداف سلمية (Commission de la science et de la technologie au service du développement) (في دورتها الحادية عشرة في نيويورك ١٤ ـ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١) تقريراً أكدت من خلاله أهمية القضايا البيئية، بالرغم من تلك الانعكاسات الناتجة من أنواع عديدة من الأنشطة الاقتصادية، بما فيها الإنتاج والاستهلاك الزراعي والصناعي.

د ـ إصدار المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية سنة ١٩٧٢ قراراً يرتبط بمشاركة المنظمة في حماية البيئة وتحسين البيئة في علاقتها بالعمل، كما أكد هذا القرار معادلة مفادها «ليس كل من يساهم في تحقيق التنمية يكون ضاراً للبيئة». ولأهمية هذا القرار نشير إلى مضامينه:

- دعم إجراءات التفتيش وتطبيق عقوبات ملائمة على المخالفين للقواعد البيئية والصحية.
- تحفيز السياسات الهادفة إلى تطوير البيئة.
- تعزيز برامج الإعلام والتعليم المهني والعمالي لإدراك المخاطر التي تهدد صحة العامل وبيئة العمل وتهيئة تدابير حمايتها.

هـ ـ يعتبر الفقر، حسب تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، سبباً ونتيجة حتمية للمشكلات العالمية للبيئة، حيث دعا منظمة العمل الدولية إلى دعم الأعمال أو الأنشطة ذات الصلة بموضوع البيئة.

(٤) قيام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) سنة ١٩٧٥ بنشر برنامج دولي للتعليم البيئي، يتم تنفيذه بالتنسيق مع الهيئات المتخصصة الحكومية وغير الحكومية. كما أعدت اليونسكو برنامجاً لعلوم الأرض بغاية التعرف إلى البيئة الجيولوجية واستعمال المعارف الجيولوجية في خدمة البيئة والتنمية.

(٥) أشار مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية (استوكهولم، ١٩٧٢) إلى أن البيئة السليمة والتنمية هي الركائز الأساسية لحقوق الإنسان، حيث للإنسان الحق في الحرية والمساواة وظروف معيشية مناسبة في بيئة تسمح بالحياة الكريمة (إمكان تحقيق تنمية اقتصادية مع المحافظة على البيئة في آن واحد)، إذ تم التشديد على الصلة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، وذلك باعتبار أن حق الإنسان في التنمية المستدامة لن يتحقق إذا لم يقترن بتوفير بيئة صالحة وصحية

(١٦) 2381 (xxix) Charter of Economic Rights and Duties of State <doc-dds-ny.un.org/doc>.

يتم تدعيمها وحمايتها ببرامج حكيمة وهادفة للتنمية الشاملة. غير أن التساؤل المشروع، في هذا الصدد، يتمثل بمن يكفل حق الشعوب في بيئة سليمة وتنمية مستدامة وشاملة؟

ب ـ المدخل الأمني كبعد استراتيجي لحماية البيئة[١٧]

لم يعد يقتصر مفهوم الأمن، بعد الحرب العالمية الثانية وبعد التغيرات السريعة والمتراكمة التي عرفها المنتظم الدولي (التقدم التقني، المنافسة الاقتصادية، التدفق البشري والمادي... إلخ) على الأمن العسكري والاستراتيجي، وإنما تعدى ذلك، إلى وجود مفاهيم جديدة كمفهوم الأمن البيئي.

وعليه، وانطلاقاً من تفاعل البعدين البيئي والأمني، فإن قضايا تلوث المياه الصالحة للشرب، وانقراض بعض أنواع الكائنات الحية، وتدمير الغابات... إلخ؛ أدت إلى نشوب اضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية، باتت تهدد، ليس أمن الدول فقط بل الأمن الدولي ككل.

إذاً، لماذا أدى تدهور البيئة إلى «انعدام» الأمن؟ وكيف يعتبر عدم الاهتمام بالأمن الاستراتيجي أو الإخلال به، عاملاً رئيسياً في تدمير البيئة؟ وهو ما سنعمل على مقاربته في محورين أساسيين[١٨]:

(١) التدمير البيئي كعامل لغياب الأمن: إذا كان بمقدور أي دولة وبإمكاناتها الذاتية المتوافرة، التصدي، كرد فعل بعدي للأخطار التي تهدد كيانها (عسكرية كانت أو غير عسكرية، داخلية أو خارجية) فإن الأخطار البيئية الصادرة من جهات خارجية، لم تعد تحت سيطرة أي جهة (الأفراد، الدول، المنتظم الدولي). لذا، يفترض من جهة، وفيما يتعلق بالأخطار البيئية، القيام بتدابير وقائية قبلية، ومن جهة ثانية، وفيما يتعلق بالأخطار العسكرية المدمرة للبيئة (كالحروب، والتجارب النووية)، القيام بتدابير وقائية قبلية وإجراءات لاحقة (تقييم السياسات)، قصد توفير الأمن في منظورَيه البيئي والعسكري معاً.

فمن تجليات تدمير البيئة ارتفاع درجات الحرارة وتقلص طبقة الأوزون وتلوث الهواء وأعماق البحار، الأمر الذي أدى إلى تهديد الأمن الداخلي والخارجي للدول. وهكذا، وقعت الاضطرابات في عدد كبير من دول العالم (أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية) كان لها انعكاسات سياسية واقتصادية شكلت خطراً على الأمن القومي والدولي.

وبناء على هذه الحصيلة البيئية العالمية، ينبغي على حكومات الدول القيام بتغيير مواقفها الأمنية فبدل السباق نحو التسلح الأفيد لها الإنفاق على حماية البيئة[١٩].

---

(١٧) أكحل لعيون، **الأمن على اختلاف أبعاده: الغذائي ـ البيئي ـ الإنساني**، ص ١٠٦ ـ ١٠٩.

(١٨) Maria J. Trombetta, «Environmental Security and Climate Change: Analyzing the Discourse,» *Cambridge Review of International Affairs* vol.21 no. 4 (2008), p. 585.

(١٩) الأمم المتحدة «مفاهيم الأمن» تقرير الأمين العام A/40/553، نيويورك، إدارة شؤون السلاح (١٩٨٦).

(٢) غياب الأمن كعامل لتدهور البيئة: تعتبر التوترات التي شهدها العالم، حول مصادر الطاقة والمياه والمواد الأولية، سواءٌ في الشرق الأوسط أو باقي دول العالم الثالث (كفيتنام ورواندا والصومال)، مصدراً أساسياً من مصادر تدمير البيئة [٢٠].

وعلى الرغم من إيجاد الدول بدائل عن المصادر الطبيعية غير المتجددة، فلا يزال الإنسان في أمسّ الحاجة إلى الموارد الطبيعية. على سبيل المثال لا الحصر، إذا كان الإنسان لم يستعمل الأسلحة النووية منذ سنة ١٩٤٥ فهو لا يزال يقوم بتجارب علمية، لها انعكاسات سلبية على المجال البيئي:

- استغلال المفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية.
- الاستخدام غير المشروع للمواد المشعة لأهداف علمية وطبية وصناعية وزراعية.
- حوادث المفاعلات النووية (كحادثة تشرنوبيل، ١٩٨٦).

كما تستغل الدول المصادر الطبيعية، كالماء مثلاً، كآليات ضغط سياسية وعسكرية واستراتيجية، نشير في هذا الصدد إلى أهم الأمثلة في النقط التالية:

ـ استغلال إسرائيل ورقة المياه إبان مفاوضات السلام مع كل من الأردن وسورية وفلسطين، طمعاً في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك ونهر الفرات.

ـ الخلافات السياسية القائمة بين كل من السودان وإثيوبيا ومصر حول كيفية تدبير مياه النيل.

ـ استخدام تركيا ثرواتها المائية كورقة ضغط لمشاركتها في السوق الشرق الأوسطية.

إن تشخيصنا للعلاقات الموجودة بين البيئة والتنمية والأمن، يبين بالملموس استغلال أغلبية دول المعمور لوسائل لم تسهم إلا في تدمير البيئة، وغياب الأمن البيئي سيجعل الهوة في بعدها البيئي تتسع بين الدول المتقدمة (صناعياً) والدول النامية.

ثانياً: الأمن البيئي: المتطلبات والتحديات

وضعت الإشكالات البيئية المتفاقمة المنتظم الدولي أمام إلزامية تكثيف المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل حماية البيئة وتطويقها من التدهور مما يستوجب إجراءات ناجعة:

١ ـ متطلبات الأمن البيئي

هناك متطلبات كثيرة تسهم بطريقة أو بأخرى في الحفاظ على البيئة يكون الإنسان محورها، سواءٌ على مستوى الفرد، أو الجماعة أو الدولة.

---

(٢٠) استعملت الأسلحة الكيميائية والبكتيورولوجية في كل من العراق والفيتنام؛ تلوث المياه والتربة بسبب رمي الجثث في الوديان إبان حرب رواندا الأهلية؛ رمي النفايات السامة الواردة من بعض الدول المصنعة في الصومال.

الشكل الرقم (٣ ـ ٣)

مسؤولية الإنسان فرداً أو جماعة أو منتظماً دولياً في الحفاظ على بيئته

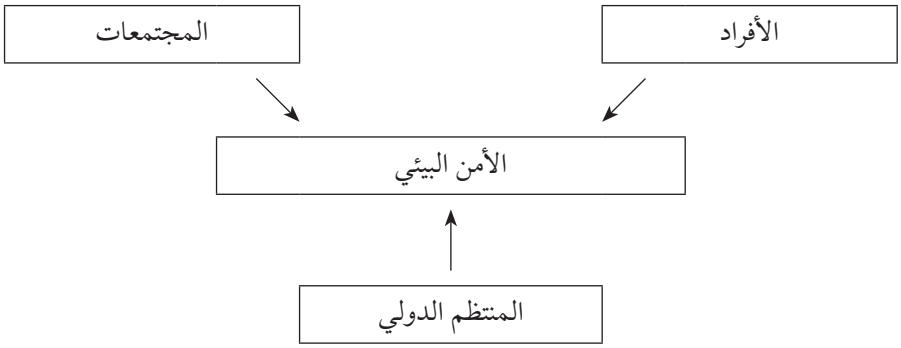

المصدر: تركيب شخصي. تَمّ وضع هذا النموذج لتبيان مسؤولية الإنسان التاريخية في حماية البيئة.

أ ـ الإنسان والأمن البيئي

للإنسان دور حيوي في خدمة المسألة البيئية، لأن النظام البيئي وما يتوافر عليه من مكونات أمانة في عنقه، كما أن البيئة تعد الوسط المناسب لحياته وممارسة أنشطته؛ لذا، وبسبب تفاقم المشاكل البيئية، لا بد من تبيان وظيفة الفرد في حماية المجال البيئي، وذلك من خلال[٢١]:

ـ عدم الإسراف في استعمال السيارات وفي استخدام الماء.

ـ المشاركة في زيادة المناطق الخضر في المدن والقرى.

ـ دور الأسر في تحسيس الأطفال، رجال ونساء الغد، بمفهوم البيئة وإشكالياتها الراهنة والمستقبلية، كتربيتهم على الاهتمام بنظافة الملبس والمسكن والمدرسة والحي، والمدينة، والتحسيس بأهمية الزيادة في المناطق الخضر.

ـ التوعية البيئية آلية بيداغوجية للحفاظ على البيئة، مثل بلورة الركائز العلمية والمنهجية لمفهوم التربية لدى الأفراد باختلاف أعمارهم ومواقعهم، من أجل تحسيسهم بضرورة وإلحاحية الحفاظ على البيئة.

ـ استخدام جميع المؤسسات الدينية والإعلامية والثقافية قصد تنمية الحس الديني والوطني، ومعرفة أن حماية البيئة هي واجب ديني قبل أن تكون واجباً وطنياً وإنسانياً.

(٢١) عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، **الأمن البيئي** (الرياض: جامعة الملك سعود، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠١)، ص ١٠ ـ ١٣.

ب ـ الحكومات والأمن البيئي

عندما أدركت حكومات دول العالم بالوضعية المزرية التي تعيشها البيئة، وظهور العديد من الإشكالات الصحية والاجتماعية، عملت على وضع سياسات حكومية بيئية، حيت تضاعفت القطاعات الوزارية المكلفة بالبيئة، وتعددت النصوص القانونية والتشريعية والتنظيمية. وبناء على ذلك، عملت القطاعات الحكومية جاهدة على إيجاد حلول عملية للحفاظ على البيئة، وذلك من خلال[٢٢]:

- تدخل الوزارات المعنية بوضع أنظمة خاصة للتخطيط الصناعي والإداري والصحي.
- التنسيق بين وزارات التعليم والبيئة والتنمية المجالية، لوضع اللبنات العلمية الأساسية للحفاظ على البيئة وتحقيق مدلول الأمن البيئي على المستوى الوطني.
- تبني وزارة الاتصال والإعلام سياسة إعلامية بيئية، مفادها توعية المواطن بالمخاطر التي باتت تهدد البيئة (في السهل، والجبل، والبحر... إلخ) والحلول الوقائية الكفيلة بحمايتها.
- ضرورة تفعيل الجماعات الترابية للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل[٢٣]، للحفاظ على البيئة وحمايتها، وذلك، بالتشديد على دور الأفراد والمؤسسات الصحية والصناعية المحلية بضرورة الإذعان للأنظمة البيئية، مع تطبيق العقوبات في حق المخالفين. ومنح الجوائز لفائدة العاملين على خدمة البيئة على المستويين الوطني والمحلي.

ج ـ المنتظم الدولي والأمن البيئي[٢٤]

حينما أصبحت آثار التدهور البيئي عابرة للسيادات الوطنية، تضاعفت الإشكالات البيئية على المستوى الدولي. أصبح من الضروري (خاصة في إطار عدم وجود سلطة فوق وطنية تتكلف بوضع حلول ناجعة لقضايا البيئة)، التوفيق بين التصورات والطموحات المختلفة للأمم لفائدة البيئة والإنسان.

وعليه، سعت دول العالم لوضع سياسات تهتم بـ:

(١) العمل على تقنين دولي للمجال البيئي: وذلك بوضع اتفاقيات عديدة للحفاظ على البيئة.

ـ **١٩٠٢**: اتفاقية حماية الطيور والأراضي الصالحة للزراعة والضرورية للفلاحة.

ـ **١٩٠٩**: اتفاقية بين كندا والولايات المتحدة وبريطانيا حول حماية الماء والهواء من التلوث.

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٣ وما بعدها.

(٢٣) قانون تنظيمي رقم ١١١,١٤ يتعلق بالجهات، قانون تنظيمي رقم ١١٢,١٤ يتعلق بالعمالات والأقاليم، قانون تنظيمي رقم ١١٣,١٤ يتعلق بالجماعات (ج.ر عدد ٦٣٨٠ بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٥).

(٢٤) Hans Günter Brauch, «International Security, Peace, Development and Environment: Four Phases of Research on Environment and Security,» *Encyclopedia of Life Support Systems* (EOLSS), <http://www.eolss.net/sample-chapters/c14/el-39b-03.pdf>.

ـ **١٩٣٠**: الاهتمام بقضايا ومشاكل الأرض.

ـ **١٩٤٠**: عقد عدة اتفاقيات حول البيئة.

ـ **١٩٥٠**: العمل على حماية البحار من التلوث.

ـ **١٩٦٠**: العمل على تقنين دولي في المجال العسكري (اتفاقية موسكو)، والدعوة لحماية الفضاء والأرض والماء.

ـ عرفت سنة ١٩٦٨ بسبب تكاثر الإنذارات من لدن الرأي العام تحركاً جاداً حول قضايا البيئة من لدن:

(أ) **المجلس الأوروبي** الذي انبثق منه «الإعلان حول النضال ضد التلوث الجوي» و«العهد الأوروبي للماء».

(ب) منظمة الأمم المتحدة: في هذا الصدد، وضعت الجمعية العامة توصية رقم ٢٣٩٨ يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ حول المجال الإنساني، كتمهيد لأعمال مؤتمر استوكهولم لعام ١٩٧٢، الذي يعد تاريخ ميلاد القانون الدولي للبيئة.

لقد تم الاهتمام بإشكالات البيئة من لدن:

- مؤتمر استوكهولم لسنة ١٩٧٢ الذي أصدر:

ـ الإعلان حول البيئة الإنسانية.

ـ مخطط العمل من أجل البيئة.

- الميثاق العالمي للطبيعة سنة ١٩٨٢ الذي نص على أن الإنسانية هي جزء من الكون.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لعام ١٩٨٣ بهدف اقتراح استراتيجيات للبيئة بغاية الوصول إلى تحقيق «تنمية مستدامة».
- قمة الأرض في ريو دي جانيرو لسنة ١٩٩٢ التي جاءت كنتيجة لتوافق دولي بغية تحريك «الدبلوماسية الخضراء»، حيث أسفرت القمة عن:

ـ إعلان «ريو» بشأن البيئة والتنمية.

ـ اتفاقية التغيرات المناخية.

ـ اتفاقية التنوع البيولوجي.

ـ مفكرة القرن ٢١ (Agenda).

ـ إنشاء لجنة التنمية المستدامة لمتابعة قرارات مؤتمر ريو.

(٢) التنسيق الدولي من أجل:

- إيجاد حلول ناجعة للتقليص من التغيرات البيئية وبالتالي حماية بيئة كوكبنا، وذلك عبر:

- انعقاد مؤتمر عالمي بشأن المناخ بتاريخ ١٩٧٩.
- إحداث الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في سنة ١٩٨٨.
- افتتاح التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة ١٩٩٢.
- البدء في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة ١٩٩٤.
- إنشاء أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لدعم العمل بموجب الاتفاقية سنة ١٩٩٦.
- البدء في اتخاذ إجراءات اعتماد بروتوكول كيوتو رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في مؤتمر الأطراف الثالث.
- اعتماد اتفاقات مراكش في مؤتمر الأطراف السابع (COP 7) سنة ٢٠٠١ وهي اتفاقات تورد بالتفصيل قواعد تنفيذ بروتوكول كيوتو، وتحدد آليات جديدة للتمويل والتخطيط المتعلقين بالتكيف، وتنشئ إطاراً لنقل التكنولوجيا.
- صياغة اتفاق كوبنهاغن في مؤتمر الأطراف، النسخة الرقم ١٥، سنة ٢٠٠٩، حيث قطعت البلدان تعهدات باتخاذ إجراءات لخفض الانبعاثات.

وبشكل عام، إذا كانت هذه الاتفاقيات لم تحقق المراد منها بنسبة مقبولة، فإنها، على الأقل، دشنت خطة طريق ينبغي تنفيذها لإيجاد حلول أمنية واستراتيجية لقضايا البيئة.

إن العالم اليوم في أمس الحاجة إلى هيئة دولية فعالة لا تسعى فقط إلى صيانة الأمن والسلم العالميين، وإنما إلى ضمان حق الإنسان في هواء نقي للاستنشاق، وماء صالح للشرب، وحقه أيضاً في الحماية من مخاطر الغازات السامة والإشعاعات النووية، وهي حقوق لا يمكن التمتع بها بدون قرارات جريئة، واستبدال المنافسة والتسابق بالتضامن والتعاون.

٢ ـ تحديات الأمن البيئي

يمكن حماية البيئة في حالة التطبيق السليم لسياسات الأمن البيئي، كما يمكن الإضرار بها عند التقصير في هذه السياسات أو في حالة عدم تنفيذها تنفيذاً عقلانياً. وتتوزع التحديات البيئية إلى صنفين: تحديات وطنية وتحديات دولية.

أ ـ التحديات البيئية على المستوى الوطني (المغرب نموذجاً)

إن الموقع الجغرافي للمغرب يجعله في صميم الإشكالية المرتبطة بالتغيرات المناخية، فهو يقع في غرب القارة الإفريقية وينفتح على واجهتين بحريتين، ويتضمن سلاسل جبلية تؤوي نظماً بيئية تعد من النظم الأكثر هشاشة، وتغطي الصحراء جزءاً مهماً من ترابه.

يسهم هذا الموقع الجغرافي في ظهور خلل مناخي يعانيه المغرب؛ فهذا الأخير ينتمي إلى منطقة مناخية ما فتئت تعرقل جهود التنمية الاقتصادية التي ترتكز على الفلاحة بشكل أساسي. وهو أمر قد يؤثر سلباً في الأمن الغذائي اللازم للبلاد التي تعرف نمواً ديمغرافياً سريعاً.

إن المعطيات المناخية الوطنية المتوافرة منذ حوالى قرن من الزمان، بالإضافة إلى أن المغرب ينتمي إلى البيئة المتوسطية، تبيِّن بجلاء تقلص التساقطات وتقارب فترات الجفاف.

إن الأخطار المحتملة للاحترار المناخي قد تهدد بشكل مباشر الإنتاج الفلاحي ومصادر عيش وصحة الساكنة في المناطق المهددة.

في هذا الصدد، أكد مؤشر مؤسسة «جيرمان ووتش» (German Watch) أن المغرب بات معرضاً بشدة للكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ حيث حل في المركز ١٤ في سنة ٢٠١٤، بينما قبل ٢٠ سنة مضت، كان يحتل المركز ٨٤ عالمياً.

وإذا كان، حسب هذه المعطيات، عدد ضحايا المناخ بين سنتي ١٩٩٥ و٢٠١٤ لا يتجاوز نحو ٣٣ وفاة، فإنه في سنة ٢٠١٤ وصل عدد الضحايا إلى ٥٣ وفاة، كما كانت الخسائر المادية ١٧٠ مليون دولار لتصل سنة ٢٠١٤ إلى ٧٠٨ ملايين دولار.

وفيما يتعلق بمظاهر تدهور البيئة المغربية نشير إلى بعضها في الآتي:

- ملوثات الهواء ناتجة من المحطات الحرارية ومن الصناعة ووسائل النقل ومن الكتل الأحيائية.
- انقراض الغابات بما يقدر بـ ٣١ ألف هكتار من الغابات سنوياً.
- تلوث مياه البحر والأنهار بملفوظات التجمعات الحضرية وملفوظات الصناعة.
- التزايد الملموس لملوحة مياه الفرشات المائية في المناطق الساحلية.
- يكلف تدهور البيئة حوالى ٨,٢ بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٩٢ وهي نسبة في ارتفاع مضطرد.

وبالرغم من قلة مساهمته في الاحترار المناخي، فإن المغرب، قد شرع منذ مدة في إنجاز عدة برامج وأنشطة للوفاء بالتزاماته الدولية في مجال البيئة، ويمكن الإشارة إلى أهم المشاريع المتعلقة بالتحولات المناخية في النقط التالية[٢٥]:

ـ يقوم المغرب بتنسيق مشروع مغاربي يتعلق بدعم القدرات التقنية والمؤسساتية للاستجابة لأحكام الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.

ـ في سنة ١٩٨٢ تم إحداث مركز لتنمية الطاقات المتجددة.

---

(٢٥) «تقرير المغرب في اجتماع كيوطو لأطراف الاتفاقيات الأممية حول التغيرات المناخية،» **مجلة شؤون مغربية**، العدد (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ٢٧ ـ ٢٩.

ـ برنامج الكهربة القروية اللاممركزة، ويشمل ١٢٠ قرية، وهو برنامج أسهم في خفض الانبعاثات التي تفوق ٣٩٠ طناً من ثاني أُكسيد الكربون، وقد تصل إلى ١٠٠٠ طن سنوياً.

ـ برنامج الكهربة من طريق الطاقة الشمسية الذي شرع في إنجازه سنة ١٩٩٢، حيث أسهم في إبراز الأهمية التقنية والمردودية الاقتصادية للطاقة الشمسية.

ـ إحداث محطات الطاقة الريحية بمدن شمال المملكة (تطوان، طنجة) التي ستنتج على التوالي ٥٠ ميغاوات و٣ ميغاوات، حيث ستسهم في خفض استهلاك الطاقة الحرارية، وبالتالي تقليص الغازات الدفيئة.

ـ إدخال الغاز الطبيعي تدريجياً لتعويض الطاقات الأحفورية الأخرى.

ـ اعتماد قانون للسير يهدف إلى تقليص انبعاثات السيارات وبالتالي الغازات الدفيئة.

ـ إنجاز بعض المشاريع ذات الصلة بامتصاص ثاني أُكسيد الكربون من خلال تبني تقنيات جديدة ومن أهمها:

• برنامج تهيئة الأحواض المائية، ويهدف إلى معالجة ٢٠٠ ألف هكتار من حافات الأحواض من خلال غرس الأشجار والأعشاب.

• البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى توسيع رقعة تراثنا الغابي إلى ٥٠ ألف هكتار سنوياً وتحسين نوعية ٨ ملايين هكتار من الأراضي الرعوية.

ب ـ التحديات البيئية على المستوى الدولي

إن التحديات التي يتعرض لها أمن الإنسان نتيجة التحولات البيئية، تحديات لم يسبق لها نظير، فهي تتميز بكونها عالمية المجال ونظامية المنشأ، المتمثلة في: [٢٦]

(١) تآكل طبقة الأوزون ولهذه الطبقة وظيفة حماية الكائنات الحية من الإشعاعات فوق البنفسجية، وهي تتآكل بسبب تسرب غاز فلوريد الكربون الذي يستعمل في الثلاجات والمكيفات. إن انخفاض ١ بالمئة من طبقة الأوزون يقابلها زيادة ٢ بالمئة من الأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى الأرض. كما أن الأبحاث العلمية أوضحت أن ٩٠ بالمئة من الموارد المتسببة في تآكل طبقة الأوزون تستهلك من لدن ٢٠ بالمئة من سكان الأرض غالبيتهم من الدول المتقدمة[٢٧].

(٢) ارتفاع درجة حرارة الأرض: يتوقع، علمياً، في أفق منتصف القرن ٢١، ارتفاع درجة حرارة العالم بمقدار ١,٥ إلى ٤,٥ درجة مئوية، وهو ما سيتسبب في ذوبان الثلوج، وارتفاع مستوى البحار

(٢٦) انظر حسين السعدي، **أساسيات علم البيئة والتلوث** (عمّان: دار اليازوري العلمية، ٢٠٠٩)، ص٥٤.
(٢٧) زعباط ومرغين، «آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر».

والمحيطات ما بين نصف المتر إلى المترين. وبالتالي تآكل الشواطئ وتدمير المدن الساحلية وتشريد أعداد كبيرة من الناس وخلق الملايين من اللاجئين البيئيين عبر العالم[٢٨].

(٣) تدمير الغابات الاستوائية: إن تدمير الغابات شكل من الأشكال الرئيسية للتصحر، كما أن مساحتها عبر العالم انخفضت في القرن ٢٠ بمعدل ٣,٥ بالمئة. وفيما يتعلق بالغابات الاستوائية، وبعدما كانت تغطي ما مجموعه ١٦ مليون كلم مربع، فإنها اليوم تقلصت مساحتها إلى ما دون النصف[٢٩].

تلكم كانت أهم التحديات التي تواجه البيئة العالمية، فما هي يا ترى أهم المداخل لتحقيق الأمن البيئي؟

ثالثاً: مداخل من أجل تحقيق الأمن البيئي

هناك مداخل عديدة قد تسهم بطريقة أو بأخرى في تحقيق الأمن البيئي، ومن أجل تطويق بيئتنا العالمية من التدهور والتلاشي، ينبغي وضع خطط ناجعة لحمايتها وإصلاح أضرارها، من أهمها:

١ ـ التفعيل الصارم للاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

أ ـ بالرغم من مصادقة عدد كبير من الدول، خاصة الجنوبية منها، على المعاهدات الدولية لحماية البيئة، فإن تنفيذها الفعلي لمقتضياتها وأحكامها يظل متسماً بالنقص وعدم الفعالية، وذلك نتيجة:

(١) عدم اعتماد نصوص تطبيقية داخلية تعمل على تحديد آليات تطبيق هذه الاتفاقيات من لدن الفاعلين والمختصين في مجال حماية البيئة.

(٢) انعدام أو قلة توفر الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ أحكام المعاهدات الدولية.

ب ـ غياب الطابع الزجري لمختلف بنود هذه الاتفاقيات (خاصة تلك المتصلة بتدابير حماية البيئة البحرية).

ج ـ محدودية الاهتمام بمبدأَي التنصيص على المسؤولية الدولية وكيفية إصلاح الأضرار في أهم المعاهدات الدولية البيئية.

إذاً، من أجل التفعيل الصارم لهاته الاتفاقيات الدولية بهدف صيانة البيئة الدولية وحمايتها، يلزم البحث عن التدابير الناجعة لإعطاء قواعد القانون الدولي البيئي قوة النفاذ الذاتي والصفة الإلزامية.

---

(٢٨) السعدي، المصدر نفسه، ص ٥٥ وما بعدها.

(٢٩) عادل الشيخ حسين، **البيئة: مشكلات وحلول** (عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ١٠٧.

٢ ـ التحول التدريجي من اقتصاد التنمية إلى اقتصاد التنمية المستدامة

ويكون ذلك بـ[٣٠]:

أ ـ تعبئة صانعي القرار على المستويين الوطني والدولي لوضع التدابير الاستعجالية لحماية البيئة (مراقبة تلوث الهواء، بناء محطات معالجة المياه، تنظيف الأماكن المخصصة للنفايات السامة..).

ب ـ الفعالية في فك الارتباط بين الإنسان واستعمالاته العشوائية للطاقة من خلال التحكم العلمي في الطاقة وتشجيع استخدام مصادر طاقة جديدة (الطاقة الشمسية، الريحية...).

ج ـ الاهتمام بصناعات تقليص وتدوير النفايات (نفايات منزلية، صناعية، صحية...).

د ـ وضع خارطة طريق لتحقيق الأمن البيئي، وذلك بـ:

(١) حماية الأنظمة البيولوجية الرئيسية (الأراضي الزراعية، الغابات، مياه الصيد البحري) لحماية الكائن الحي.

(٢) الملاءمة بين التزايد الديمغرافي والأنساق الإيكولوجية والنمو الاقتصادي.

(٣) وضع الأسس العلمية الكفيلة بضمان علاقة جدلية مستقرة بين الإنسان والبيئة والتنمية الاقتصادية[٣١].

هـ ـ التشجيع على استخدام آليات قانونية وسلوكية وتحفيزية، لإعادة توجيه السلوك الاقتصادي من اقتصاد التنمية إلى اقتصاد التنمية المستدامة، من ناحية، وبناء منظومة اقتصادية إيكولوجية وطنية ودولية صديقة للبيئة من ناحية ثانية.

و ـ فرض الضرائب الخضراء (على المستويين الوطني والدولي) على المسؤولين عن تدمير البيئة أو إلحاق الأضرار بمكوناتها.

ز ـ التحفيز على مساهمة كل الوحدات السكانية (الأسر، المدن... إلخ) في الحفاظ على البيئة وترميم الأضرار التي لحقت بها.

في هذا الصدد، نورد بعض الأمثلة عن المجهودات المبذولة من لدن المملكة المغربية لتحقيق الأمن البيئي:

---

(٣٠) Gilles Martin, *Le Droit de l'environement: De la responsabilité civile pour faits de pollution au droit à l'environement, droit et économie de l'environement* (Trévaux: Publications périodiques spécialisées, 1978), p. 105.

(٣١) قانون إطار رقم ٩٩,١٢ بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة (ج.ر عدد ٦٢٤٠ بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤).

نوع الآلية	مضمون الآلية
آليات دستورية وقانونية	ـ دستور المملكة المغربية لسنة ٢٠١١ (الفصول ٣١، ٣٥، ١٥١). ـ قانون رقم ٩٥ ـ ١٠، قانون الطاقات المتجددة رقم ١٣ ـ ٠٩، قانون الوكالة الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية رقم ١٦ ـ ٠٩، القانون رقم ٥٧ ـ ٠٩ المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية.
معاهدات واتفاقيات دولية	ـ في سنة ٢٠١٠ تمت المصادقة على المذكرة المنظمة للمبادئ التوجيهية للبرنامج البيئي للأمم المتحدة بشأن وضع التشريعات الوطنية المتعلقة بالحصول على المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية. ـ في سنة ٢٠١١ تمت المصادقة على قانون حماية الشريط الساحلي الذي من شأنه حل مسألة التعمير المتنامي للساحل عبر وضع قواعد جديدة تؤمن توازناً طبيعياً وبيئياً وعمرانياً...
آليات تنسيق دول شمال/جنوب	إطلاق الملك المغربي محمد السادس والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند مبادرة بيئية عنوانها: «نداء طنجة»، وذلك، من أجل: ـ حث المجتمع الدولي على إيجاد إجابات فعالة لإشكالية التغير المناخي. ـ دعوة الدول المتقدمة إلى تحديد حجم الدعم المالي الحالي الذي تقدمه من أجل المحافظة على البيئة، وكذلك الدعم المالي الذي تعتزم تقديمه خلال الأعوام المقبلة في أفق رصد ١٠٠ مليار دولار سنوياً، ابتداءً من سنة ٢٠٢٠ لفائدة المبادرات الهادفة إلى الحد من التحولات المناخية في الدول النامية.
آليات مؤسساتية	ـ إنشاء مرصد وطني ومراصد جهوية حول البيئة. ـ مشروع المحطة الشمسية لتوليد الطاقة الشمسية الذي سيوفر، في أفق ٢٠٢٠، قدرة إنتاجية تصل إلى ٢٠٠ ميغاوات. ـ شيْد المحطة الشمسية بعين بني مطهر (شرق المغرب) سنة ٢٠١٠. ـ تأسيس المدينة الخضراء محمد السادس بضواحي ابن جرير (ضواحي مدينة مراكش) تتوافر على حزام أخضر (أربعة كيلومترات، مكسوة بخمسين ألف شجرة على مساحة ٨٠ هكتاراً). ـ عملت مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، منذ انضمامها إلى المؤسسة الدولية للتربية على البيئة (F.E.E)، على: تنفيذ بعض البرامج (اللواء الأزرق للشواطئ، المدارس الإيكولوجية المخصص للمؤسسات التعليمية الابتدائية، صحافيون شباب من أجل البيئة في مؤسسات التعليم الثانوي... إلخ).

خاتمة

يمكن التشديد، في ختام هذا الفصل المختصر لمختلف تمظهرات العلاقة الجدلية بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة، على أهمية استحضار البعد البيئي أثناء وضع أي سياسة أو استراتيجية أمنية كانت، أو تنموية سواءٌ على المستوى المحلي/الإقليمي، أو على المستوى الدولي.

فالبيئة هي من أولوية الأولويات التي ينبغي حمايتها والحفاظ عليها. وذلك للحيلولة دون انتقال عالمنا من مرحلة السلم والاستقرار إلى مرحلة «اللاسلم» أو «اللااستقرار».

بناء على ذلك، فقد شكلت البيئة، ولا تزال، أحد الموضوعات الرئيسة في دراسة الأمن الدولي، حيث أضحت السبب المباشر في ولادة حقول معرفية جديدة (القانون الدولي البيئي، القانون الإداري البيئي... إلخ) تسعى لتشخيص الأزمة البيئية ووضع حلول ناجعة لها.

لا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق من دون الحفاظ على البيئة والاهتمام بقضاياها ومعالجة إشكالاتها المستعصية، وهو هدف يمكن بلوغه من خلال:

ـ اعتماد اتفاقيات دولية ملزمة بغاية حث الدول الكبرى على احترام البيئة.

ـ وضع نظام روحي عالمي (بمشاركة مختلف الديانات السماوية) غايته التوعية بضرورة الحفاظ على البيئة وحمايتها.

ـ اعتماد مقاربة دولية شمولية تسعى للموازنة والتوفيق بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

ـ الأخذ بعين الاعتبار وبكل جدية وفعالية، أثناء تلبية الحاجات الملحة للبشرية، التهديدات والمخاطر البيئية.

ـ دعوة منظمة الأمم المتحدة إلى تبني قرارات دولية تسهم في حفظ الأمن البيئي العالمي.

ـ إصلاح وتقوية منظمة الأمم المتحدة ومدها بجميع الوسائل لقيامها بوظيفتها الأساسية المتمثلة بحفظ السلم والأمن العالميين.

ـ وضع سياسة ترابية عالمية وعادلة على شاكلة مخطط مارشال الأوروبي لبناء عالم جديد، يرتكز على مبدأ التوزيع العادل للثروات والتقنية والخدمات، في أفق تحقيق تنمية دولية مستديمة ومندمجة.

الفصل الرابع

في سبيل الفهم السوسيولوجي للأسس العلمية والرهانات المجتمعية للتنمية المستدامة

عبد الله القرطبي(*)

مقدمة

انطلاقاً من التّعريف الذي أُعطي لـ «التنمية المستدامة» فهي تسمح للأجيال الحالية أن تستجيب لحاجاتها، من دون المساس بقدرات الأجيال اللاحقة للاستجابة لرغباتهم. في هذا الإطار فإن الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي للتنمية يستدعي مسألة «الاستدامة الاجتماعية»، ويقتضي من الاستراتيجيات التنموية ـ على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها ـ أن لا تؤدي إلى اختلالات مجتمعية من شأنها أن ترهن إمكان تحسين وتطور مستوى العيش لدى الأجيال الحالية واللاحقة.

يستند مفهوم «الاستدامة الاجتماعية» الذي نتحدث عنه، في هذا المقال، إلى أربعة مبادئ مترابطة فيما بينها جدلياً:

ـ **مبدأ الولوج إلى الخيرات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والصحية**، لضمان مستوى لائق للعيش الكريم لأغلبية أفراد المجتمع.

ـ **مبدأ تدعيم وتطوير القدرات** ـ الفردية أو الجماعية ـ على اختلافها من تعليم ومهارات وكفايات للاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ـ **مبدأ العدالة الاجتماعية** أو تكافؤ الفرص في الولوج وتدعيم القدرات.

ـ **مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار** من خلال ترسيخ ثقافة الديمقراطية وقيمها في المجتمع.

(*) أستاذ باحث في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض.

تستلزم «الاستدامة الاجتماعية» تضافر وتداخل هذه المبادئ الأربعة على المستوى الاجتماعي الملموس؛ وبقدر ما تغيب أو تضعف هذه المبادئ الأربعة، لا يمكن الحديث البتة عن تنمية مستدامة. وعلى هذا الأساس يمكن الحديث أيضاً عن الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية للأجيال الحالية واللاحقة.

لقد استَمد مفهوم «التنمية المستدامة» ـ في الثمانينيات من القرن العشرين ـ مشروعيته العلمية من المؤسسات الدولية، التي فرضته وروّجته في المحافل الدولية من جهة **أولى**، ثم إن تداوله من طرف وسائل الإعلام الدولية والوطنية أعطاه دلالة متفقاً عليها إعلامياً من جهة **ثانية**. ولكن يتضمن المفهوم ذاته من الغموض والالتباس ما يجعلنا نتساءل عن مدى فعاليته علمياً وأكاديمياً[1]. وللتوضيح فإن تساؤلنا حول مفهوم «التنمية المستدامة»؛ لا يعني الشك في إمكان نفاذ الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد، أو ظاهرة الانحباس الحراري أو مظاهر التلوث المختلفة، أو في ضرورة ربط التنمية بالبيئة، كل هذه الأشياء بقدر ما يقر المرء بجدواها بقدر ما تدعونا إلى التفكير في الأسس العلمية التي انبنى عليها هذا المفهوم، والمتطلبات المجتمعية التي أعطت له المشروعية العلمية والعملية.

نود، إذاً، في هذا المقال إبراز بعض الأسس الفلسفية والإبستيمولوجية لمفهوم «التنمية المستدامة» في المبحث الأول، ونقترح تحليل تداعياته المجتمعية من خلال مناقشة «التنمية المستدامة» بين العقيدة الاستهلاكية والرهان البيئي في المبحث الثاني. وأخيراً سنحاول في المبحث الثالث الانتقال من مجال «استدامة» الطبيعة وعناصرها إلى استدامة البناء الاجتماعي المتماسك والمعرّض باستمرار للتفكك والهشاشة، من خلال تفشي مظاهر الأمية والفقر والإقصاء الاجتماعي التي تنخر عرى المجتمعات التقليدية. بمعنى آخر، إن أي تنمية يجب أن تتجه إلى خدمة الإنسان وتحريره واستثمار طاقاته الذاتية والسعي إلى سعادته والتقليل من مشاكله وهمومه المجتمعية؛ من فقر وجهل واضطهاد وتهميش... إلخ، وليس التركيز على تنمية تستند إلى «النمو القاتل» وإعادة إنتاج نمط عيش تتحول فيه كل من الطبيعة والإنسان إلى مجرد «سلعة» قابلة للتحويل والاستهلاك[2].

سنحاول الوقوف عند الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للتنمية، وذلك بالتركيز على مفهوم محوري هو «الاستدامة الاجتماعية»، التي تُبرز بجلاء الأبعاد الاجتماعية لكل مشروع تنموي، وترتكز في الوقت ذاته على مبادئ أساسية من مثل «الحق في الولوج إلى الخيرات الاقتصادية ومختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية»، ثم «دعم وتطوير القدرات الفردية والجماعية»؛ وهذان

(١) نوظف في هذا المقال المفاهيم الأساسية La Durabilité Sociale وL'accessibilité وLes Capacités ونترجمها تباعاً على الشكل التالي الاستدامة الاجتماعية والولوجية والقدرات وسنوضح لاحقاً المضامين التي نعطيها وأبعادها الإجرائية التي تمكننا من رصد أو استقراء الواقع الاجتماعي الحالي.

(٢) Michel Beaud, «Face à la croissance mortifère quel développement durable?,» *Revue Tiers Monde*, vol. 35, no. 137 (janvier-mars 1994), pp. 131-148.

المبدآن لا يمكن أن يتحققا إلا إذا توافر للأفراد والجماعات مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص داخل المجتمع.

أخيراً، إن أجرأة هذه المبادئ الثلاثة، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال مبدأ إمكان المشاركة الفعلية ـ أي وجود قيم الديمقراطية ـ في اتخاذ القرارات سواء على المستوى الفردي أو الجماعي فيما يخص أي مشروع تنموي يذكر.

أولاً: التنمية المستدامة: بين التأصيل النظري والرهانات السياسية

غداة الحرب العالمية الثانية وفي استقلال معظم دول العالم الثالث، طرحت فكرة النمو الاقتصادي كشرط ضروري للتنمية. وأضحت «عقيدة» النمو هي الخطاب المهيمن وقتئذ (Rostow, Hirschman, Perroux). لكن تغيُّر الخطاب التنموي مع مطلع الثمانينيات، بحيث اتجهت بعض النظريات في الدول المتطورة (في الشمال)، إلى التحذير من الحدود النسقية للسيرورة العالمية المتبعة في مجال التنمية الاقتصادية وانعكاسها على الموارد الطبيعية[٣] (نادي روما ١٩٦٨ وتقرير ميدوس ١٩٧٢ (Meadows) اللذان أسهما في ظهور وعي جماعي بضرورة ربط التنمية الاقتصادية بمتطلبات البيئة)[٤]. وفي سنة ١٩٨٤ تأسست في الأمم المتحدة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (CMED)، التي نتج من أعمالها تقرير برنتلاند الشهير (Brundtland Report)؛ الذي رفع بدوره شعار «التنمية المستدامة».وفي سنة ١٩٧٢ اجتمعت قمة «استوكهولم» للحديث عن الإنسان وعلاقته بالبيئة، وتم التركيز على مظاهر التلوث والحد من استنزاف الموارد الطبيعية، كما اقترح وقتئذ الكاتب العام للقمة العالمية للبيئة موريس سترونغ (Strong) استراتيجية جديدة تتعلق بـ Ecodéveloppement؛ وفي السياق التاريخي نفسه تم الحديث عن «مجتمع واحد» على المستوى الكوني، وظهر مفهوم جديد من القمة ذاتها في «استوكهولم» يدعى «الإيكولوجيا السياسية» على المستوى الدولي.

لقد ظهر إذاً مفهوم «التنمية المستدامة» في سياق سياسي/أممي، يرتبط بالمؤسسات الدولية وطبيعة تصورها للنمو الاقتصادي، على أساس أن «التنمية المستدامة» هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الآنية من دون أن تمس قدرات الأجيال اللاحقة للاستجابة بدورهم إلى حاجاتهم (Brundtland Report). وتم تداول هذا التعريف على نطاق واسع من خلال تقرير برنتلاند الذي شكل المرجعية للقمة العالمية للبيئة في ريو دي جانيرو في سنة ١٩٩٢.

---

(٣) Serge Latouche, «Développement durable: Un Concept alibi main invisible et mainmise sur la nature,» *Revue Tiers Monde*, vol. 35, no. 137 (janvier-mars 1994), pp. 77-94.

(٤) يحمل تقرير ميدوس (Meadows) اسمَي أهم مؤلفيه دونيلا ميدوس ودينس ميدوس (Donella Meadows et Denis Meadows) وتتألف النسخة الفرنسية لهذا التقرير من جزأين متمايزين: حيث تقدم جانين ديلوناي (Janine Delaunay) عرضاً عن نادي روما وفي الجزء الثاني يتم تحليل حدود النمو الاقتصادي.

إن الملتقى الدولي حول البيئة والتنمية يعدّ دليلاً على انتشار وتداول مفهوم «التنمية المستدامة». أما فيما يتعلق بالمخاطر البيئية الفعلية أو المتوقعة التي قد تحصل للإنسانية من جراء الاستهلاك الشّرِه للموارد الطبيعية على اختلافها، فلا يسعنا إلا أن نرتاح لهذا الوعي البيئي الذي برز مؤخراً. لكنَ مفهوم «الاستدامة» ظل على مدى عقدين من الزمن مفهوماً «ملتبساً» وأثار جدلاً في أوساط الجامعيين. فالمعنى المتضمن في تقرير برنتلاند يظل مفهوماً غامضاً ومعقداً، وتعددت الدلالات التي أعطيت لهذا المفهوم من بلد إلى آخر(٥)؛ فالمفهوم تم تداوله بكثرة في الصحافة ولا سيَّما الصحافة الاقتصادية(٦)، إلا أنه من الصعوبة الاتفاق على مفهوم متداول على مستوى الكوني لارتباطه برهانات وتصورات مختلفة حسب كل مجتمع على حدة، وبالتالي يظل مفهوم التنمية «المستدامة» مفهوماً نسبياً حسب المجتمعات ورهاناتها التنموية(٧).

تستند التنمية إلى تصور فلسفي تقليدي تمتد جذوره في الأصول الدينية للحضارة الغربية؛ وقد اتخذ هذا التصور، لاحقاً، بعداً عقلانياً عند كل من ديكارت وماكس فيبر وغيرهما من المفكرين العقلانيين. ويرى هذا التصور الفلسفي أن الطبيعة عبارة عن «فرس جامح» أو شرس يجب ترويضه أو «تدجينه» بغية الاستفادة منه؛ من هنا أضحت كل التصورات الفلسفية المتداولة تركز على أوجه الصراع والقوة تجاه الطبيعة وعناصرها، على أنها «خصم عنيد» وليس شريكاً يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار(٨)، كما استطاعت العلوم الطبيعية، في القرن التاسع عشر، تحقيق برنامج فرنسيس بيكون القائل بأن: «المعرفة قوة» وأنه يجب على البشرية أن تتقدم نحو السيطرة على الطبيعة من طريق اكتشاف قوانينها العليا. وبفضل تطور الرياضيات استطاعت العلوم الطبيعية أن تبرهن على أن الحركات في الفضاء الخارجي تخضع لقوانين الحركة. وأثبتت هذه العلوم أن لديها القدرة على اكتشاف قوانين الطبيعة، وأن التغيرات بداخل الطبيعة يمكن تمثلها بواسطة الحركة. كما أكدت هذه العلوم أن علل التغيرات أصبحت في متناول إرادة الإنسان؛ وعلى أية حال، لقد أصبح علم الطبيعة نموذجاً للعلوم ـ بما فيها العلوم الاجتماعية ـ وقد ساعد هذا العلم الإنسان على تحقيق سيادته على العالم الطبيعي الذي يعيش فيه وإخضاعه لقواه.

على المستوى الاقتصادي ـ السياسي، وبالخصوص الاقتصاد الليبرالي الذي يستند إليه الاقتصاد الرأسمالي، هناك تصور تقليدي يفترض أن ثمة انسجاماً طبيعياً بين مختلف المصالح الاقتصادية، وكأن ثمة «يداً خفية» تسهر على النظام الطبيعي بمختلف خيراته والذي تمت إقامته بعناية إلهية، حيث تستبعد هذه «اليد الخفية» النزاعات والتناقضات التي قد تحصل بين المصالح الاقتصادية، بين أرباب العمل والعمال، بين الدول المتقدمة صناعياً وبين الدول السائرة في طريق النمو وبين

(٥) Charles-Henri d'Arcimoles, Pascal Bello et Geneviève Férone, *Le Développement durable: Des enjeux stratégiques pour l'entreprise* (Paris: Editions d'Organisation, 2003), pp. 177-186, et Lourdes Arizpe et Fernanda Paz, «Culture et durabilité,» *Revue Tiers Monde*, vol. 33, no. 130 (avril-juin 1992), pp. 339-354.

(٦) D'Arcimoles, Bello et Férone, Ibid., pp. 177-186.

(٧) Beaud, «Face à la croissance mortifère quel développement durable?,» pp. 131-148.

(٨) Latouche, «Développement durable: Un Concept alibi main invisible et mainmise sur la nature».

دول الشمال ودول الجنوب. وفي هذا الصدد يطرح السؤال الآتي: هل تستطيع هذه «اليد الخفية» أن تقضي على تناقض المصالح بين الناس والطبيعة؟ قد تدعي «التنمية المستدامة» ـ بوصفها آخر «ملهاة أيديولوجية» للغرب ـ الإجابة عن هذا التناقض القائم بين الطبيعة والإنسان. إن الذي يعطي القوة والصدقية للأسطورة الغربية الكبيرة حول اتساق وانسجام المصالح الاقتصادية بين الشعوب، هي كونها تصدر من أسطورة أخرى: وتتلخص في الاعتقاد في كون أن الإنسان قدر له أن يصبح السيد والممتلك للطبيعة. إن الهيمنة على الطبيعة واعتبارها خصماً راديكالياً للنوع الإنساني هو الذي شكل أساس أسطورة المصلحة المشتركة بين الناس والذي يشكل بدوره منطلقاً لأيديولوجيا التنمية[٩].

يرى العديد من الباحثين أن مفهوم «التنمية المستدامة» هو أحد المفاهيم التي تم ابتكارها، من أجل إدخال قسط من «الحلم» ضمن واقع التطور الاقتصادي اللامتكافئ بين المجتمعات (الغنية/ الفقيرة). ويعتبر هذا التضخم في المفاهيم ـ ذات الصلة بالتنمية ـ إذا ما أضفناه إلى مفهوم «التنمية المستدامة» نوعاً من المواجهة أو التجنب للأوجه السلبية للتطور الاقتصادي. ومن أجل فهم الحكم التشاؤمي حول طبيعة ومصداقية «تنمية مستدامة» واستخلاص النتائج المترتبة عنه، يجب أن نقطع مع تلك الاستراتيجيات المغرضة أو الدجّالة ومواجهة الحقائق كما هي في الواقع.

إن «العقيدة التنموية» (Développementaliste) تعبر عن منطق «اقتصادوي» محض. وليس ثمة مستوى للتحليل يأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار كما يطالب به البيئيون (مناصرو البيئة). إن الطبيعة كما يراها الاقتصاديون، هي بمنزلة «أم» تتأرجح بين البخل والتبذير، لكن تبقى «أُمّاً» بلا رحمة مع ذريتها؛ وهذا دليل على إتلاف عناصر الطبيعة وتبذيرها بلا هوادة. وبناءً عليه فإن «التنمية المستدامة» ليست في هذه الظروف تصالحاً بين «أمٍّ» جاحد و«ابن بار» ولكن على العكس من ذلك، إنها بمثابة فخ، أضحت فيه هذه «الأم» (أي الطبيعة) سجينة لاستنزاف من قبل ابنها (أي الإنسان) الذي يظل في ذات الوقت جحوداً وبخيلاً ومبذراً أو متلفاً، ووفق مجموعة من الأطروحات تظل «التنمية المستدامة» هي عبارة عن «حلم مرصع بالنوايا الحسنة»[١٠]. والأمثلة التي تعطي مصداقية للانسجام القائم بين التنمية والبيئة كثيرة، لكن يجب ألّا نتوهم كثيراً، لأنه في واقع الأمر، إن الذي يتم الحفاظ عليه ليس هو البيئة بل بالعكس التنمية الاقتصادية؛ وهنا يكمن الفخ الحقيقي.

إن تعريف «التنمية المستدامة» كما تم تقديمها في تقرير برنتلاند لا تأخذ بعين الاعتبار إلا فكرة الاستمرارية أو الاستدامة. ويتعلق الأمر بالفعل، بسيرورة التغير التي يتم من خلالها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتغيرات التقنية والمؤسساتية التي توجد في انسجام وتدعم الحاضر والمستقبل للأفراد والجماعات. ويصر الاقتصاديون على هذا التعريف، نظير ميشال بو (Beaud) الذي قال: «إن التنمية المستدامة تعني أنماط إنتاج ونمط حياة واقتطاعات ضئيلة جداً للمواد غير

(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه.

القابلة للتجديد ضمن سيرورة الطبيعة». أما الاقتصادي الإنكليزي دايفيد بيريس (Perce) فيعتقد أنه «يجب على كل جيل أن يترك للجيل الذي يليه مخزوناً من رأس المال الثابت، إذ بدونه لن تصبح التنمية مستدامة على الإطلاق؛ وبالتالي سيتم إفقار كل جيل لاحق من طرف الجيل السابق»[١١].

إن خاصية الاستدامة لا تحيلنا على خصائص التنمية الحقيقية، كما هي في الواقع الاجتماعي الملموس، بل إلى سيرورة إعادة الإنتاج الرأسمالي؛ الذي يسعى إلى تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للاستهلاك، بمن فيها الطبيعة والإنسان ذاته كعامل للإنتاج والاستهلاك. إن سيرورة إعادة الإنتاج التقليدية التي خبرتها المجتمعات التاريخية بصفة إجمالية إلى حدود القرن الثامن عشر تتميز بكونها تستند إلى مبادئ استدامة الطبيعة وعناصرها. ويمكن إلى حدود الآن، عند بعض المسنين في دول العالم الثالث، اكتشاف «خبراء» بصدد هذه السيرورة لإعادة الإنتاج المستدامة. لقد حافظ كل من الصناع التقليديين والفلاحين على المعارف والمهارات التقليدية، التي ورثوها عن أجدادهم والتي تضمن لهم التعايش في انسجام تام مع بيئتهم. ولم يكونوا في أي لحظة «نهّابين» أو متلفين للطبيعة. وفي القرن السابع عشر تم إصدار قوانين لحساب الغابات؛ التي يتم بموجبها تنظيم استعمال الأخشاب بغية ضمان استمرارية تجددها، وذلك لن يتأتى إلا بالاهتمام بغرس الأشجار مثل أشجار البلوط التي نعتبرها دائماً المزوِّد الرئيسي للسفن بالأعمدة منذ أكثر من ثلاثمئة سنة؛ ويكشف كولبرت (Colbert) وهو «خبير» في التنمية المستدامة، أن هذه القياسات تسير على عكس المنطق التجاري، هذه هي التنمية التي دعوا إليها. يجب أن يقال هذا عن كل الفلاحين الذين غرسوا أشجار الزيتون والتين ولم يجنوا منها الثمار أبداً. لكنهم فعلوا ذلك من أجل الأجيال اللاحقة، دون الاعتماد في ذلك على أي تنظيم «عقلاني»، لكن بكل بساطة لأن آباءهم وأجدادهم وأسلافهم كانوا يفعلون الشيء نفسه. أليست هذه تقاليد ثقافية توارثتها الأجيال عبر التاريخ للحفاظ على الطبيعة وعناصرها، نحاول حالياً أن نسميها بلغتنا المعاصرة «استدامة»[١٢]؟

إن المعنى التاريخي وممارسة التنمية في علاقتها مع برنامج الحداثة والفلسفة الوضعية والعقلانية الأداتية، شكلت النقيض الأساسي لخاصية الاستدامة. وبالفعل كان يتعلق الأمر بالاشتغال والرفع من قيم الإنتاج والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية إلى الحد الأقصى. وكانت كل من المبادئ الليبرالية للسوق والرأسمالية و«اليد الخفية» والتوافق بين المصالح تقدمان على أن كل شيء يتم بأحسن حال، فلماذا إذاً القلق على البيئة؟ إن العقيدة الليبرالية/الرأسمالية تعتقد أن التنمية المستدامة تتطابق مع المشروع المجتمعي؛ الذي يستند إلى النمو الاقتصادي المتواصل، وهذا التصور السياسي العام يشكل بدوره الإطار الذي تتجسد فيه الغالبية العظمى من أولئك الذين يسعون إلى تحقيق تنمية مستدامة. وتتصف هذه الأغلبية بكونها محافظة لكونها تدعي الحفاظ على شيء أساسي ألا وهو «المنافسة التجارية»، والتوجه الليبرالي الجديد الذي يطمس التمايز

(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه.

التقليدي بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية؛ بحيث تظل الدولة في حد ذاتها عبارة عن سوق سياسي مفتوح للمنافسة.

ما الذي ينبغي التركيز عليه هو «عبارة عن سوق»، بوصفه مجال المنافسة بين مقاولين منتجين للخيرات الاقتصادية وبين مستهلكين يطلبون بدورهم خيرات معينة؛ وعلى هذا الأساس فإن السوق يضمن أن كل منتوج يستجيب لحاجات معينة. كما ينقسم السوق إلى سوق اقتصادي من أجل الخيرات الخاصة وإلى سوق سياسي من أجل الخيرات العمومية. وتعدّ القيادة السياسية بمنزلة «مقاولين سياسيين» الذين يتموضعون في سوق العرض حيث سيسعى كل قائد سياسي على حدة إلى استقطاب أصوات المواطنين معاهداً إياهم أن يوفر لهم خيرات أو خدمات من طرف الدولة[١٣].

يجب، إذاً، الحفاظ على المؤسسات التي يستند إليها كلا السوقين (الاقتصادي والسياسي)، فمن ناحية أولى يجب تكريس حقوق الملكية بصرامة ولا سيّما فيما يخص الموارد الطبيعية، ومن ناحية ثانية يجب الحفاظ على انتخابات حرة (سوق الأصوات). وبناء عليه سيتم الحصول على نمو في الخيرات الاقتصادية والعمومية. وما دامت المنافسة قائمة على أسس سليمة فإن النمو الاقتصادي/السياسي سيستفيد منه كل المواطنين حسب هذه العقيدة الليبرالية؛ وبالتالي يمكننا الحديث وقتئذ عن التنمية المستدامة. إن الاستدامة تفرض ذاتها بمنطق الأشياء إذا تركت حرية المنافسة للسوق الاقتصادي والسياسي طبعاً[١٤].

إن الجدال حول مفهوم التنمية ليس مسألة اصطلاحات وحسب؛ فشئنا أم أبينا لا يمكننا إلا أن نقوم بتنمية، كيفما كانت دائماً، أي تنمية يتم من خلالها «تغريب العالم» (Occidentalisation du monde) وحرب اقتصادية واستنزاف شرس للطبيعة. وما دمنا نواصل العمل ضد التأثيرات والأضرار البيئية للتنمية، وذلك تحت لافتة التنمية ذاتها، فإننا سنشجع عن قصد أو غير قصد غطرسة الاقتصاديين ـ الليبراليين أو الليبراليين الجدد ـ الذين يستطيعون استقطاب تلك المطالب البيئية وتوظيفها ضد أصحابها الأصليين[١٥]، إن الغموض بصدد المطالب البيئية يظهر بجلاء وبصفة دائمة حتى في تقرير برنتلاند. ليست الطبيعة هي التي أُريدَ لها أن تكون «مستدامة» ولكن بالضبط التنمية الاقتصادية. وهذا ما تم التصريح به في التقرير: من أجل أن تتحقق التنمية في العالم بأسره لا بد للبلدان الغنية من أن تلتزم نمطاً للعيش يحترم الحدود البيئية للكرة الأرضية. ولكن بعد عدة صفحات يسترسل التقرير: «وأخذاً بعين الاعتبار نسب التطور الديمغرافي، هذا يقتضي من الإنتاج الصناعي أن يرتفع من خمسة إلى عشرة حتى يتم اللحاق بمستوى الاستهلاك عند الدول المتقدمة لذات المنتجات الصناعية».

---

(١٣) Bernard Billaudot et Ghislaine Destais, «Les Analyses de la durabilité en économie: Fondements théoriques et implications normatives,» *Cahier de Recherche*, no. 1 (mai 2009), pp. 4-5.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.

(١٥) Beaud, «Face à la croissance mortifère quel développement durable?».

ويبين هذا التقرير في مجمله أن الهدف الأساسي لا يتجلى في التقليل من الترف الاقتصادي والتبذير عند الدول الغنية، سواء وجدت في الشمال أو في الجنوب، بل على العكس إحداث قفزة خارقة من شأنها أن تضمن في نفس الوقت «الزبدة»، أي النمو الاقتصادي و«ثمن الزبدة»، أي البيئة وكذلك «الفائض عن الزبدة»، أي الاستجابة للحاجات الأساسية وكذلك «ثمن فائض الزبدة»، أي التطلعات الحالية والمستقبلية لكل الأفراد»[١٦]. وماذا تعني في الأخير التنمية المستدامة، غير ضمان استمرار وانتشار النموذج الغربي للتنمية بطريقة شمولية وإلى ما لا نهاية؟ وفي هذا الصدد قال موريس سترونغ الكاتب العام لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (CNUED) «إن نموذج التنمية الذي يؤدي إلى تدمير الموارد الطبيعية، غير قابل للاستمرار، وبالتالي إننا مدعوون لتغييره» (١٩٩٢) وهذا التصريح جاء ردّاً على التصريح الذي أطلقه آنذاك جورج بوش مدافعاً عن نمط العيش ومستوى الاستهلاك الذي يتداوله سكان الولايات الأمريكية المتحدة، حيث قال «إن مستوى معيشتنا غير قابل للتفاوض»[١٧]. وماذا تعني في الأخير التنمية المستدامة، غير ضمان استمرار وانتشار النموذج الغربي للتنمية بطرق شمولية على المستوى الكوني؟

وفي السياق إياه أشار الباحث برونك (Pronk) إلى استحالة تطابق هذا النموذج الغربي/ الرأسمالي مع متطلبات التنمية المستدامة، حيث قال «إذا كانت مجموعة الموارد الطبيعية الموجودة على الكرة الأرضية محدودة وآيلة إلى النفاد؛ وإذا كان العالم الثالث يمتلك شيئاً قليلاً من هذه الموارد الطبيعية في حين أن الغرب يمتلك منها الكثير، وبعبارة أخرى، من أجل أن يوفر لكل فرد في العالم الثالث المستوى المعيشي نفسه الذي تحظى به المجتمعات الغنية في الشمال يجب استخراج عشرات الأضعاف من الطاقة المنجمية أو الأحفورية ويجب استخراج مئتي ضعف من الموارد الطبيعية، وهذا بطبيعة الحال يظل مستحيلاً. لذا يجب إعادة النظر في نمط العيش عند المجتمعات الغنية» (ترجمة بتصرف).

لقد أدخل التقدم المستمر للعلوم والتقنيات والتقسيم العقلاني للعمل الصناعي في الحياة الاجتماعية، بُعدَ التغير المستمر وتفكك العادات والثقافة التقليدية. وفي الوقت نفسه أدخل التقسيم الاجتماعي للعمل انقسامات سياسية عميقة، وبُعداً جديداً يتمثل بالصراعات الاجتماعية والأزمات التي ستنتشر في القرنين التاسع عشر والعشرين. إن هذين المظهرين الأساسيين، اللذين يضاف إليهما النمو الديمغرافي، والتمركز الحضري والتطور الهائل لوسائل الاتصال والإعلام، تطبع بصورة حاسمة الحداثة كتصور مثالي أو «أسطوري»، وكممارسة اجتماعية ونمط حياة قائمة ودائمة، والذاتية المتحركة، والتوتر والأزمة. إنها الفترة التي أخذ فيها المجتمع الحديث يفكر في ذاته من حيث هو كذلك، وأخذ يتأمل ذاته من خلال ألفاظ الحداثة، وهكذا أصبحت الحداثة قيمة متعالية،

(١٦) Latouche, «Développement durable: Un Concept alibi main invisible et mainmise sur la nature».

(١٧) المصدر نفسه.

ونموذجاً ثقافياً وأخلاقياً و«أسطورة» مرجعية حاضرة في كل مكان، ومن ثم أضحت غلافاً جزئياً للبنى والتناقضات التاريخية التي ولدتها.

إن التطور الهائل؛ وبخاصة للعلوم والتقنيات والتطور العقلاني والنسقي لوسائل الإنتاج، ولطرق تسييرها وتنظيمها، يسم الحداثة على أنها عصر الإنتاجية: تكثيف العمل الإنساني والسيطرة الإنسانية على الطبيعة، اللذان اختُزلا معاً إلى مجرد قوى منتجة وإلى خطاطات الفعالية والمردودية القصوى. وذلك هو القاسم المشترك بين كل المجتمعات الحديثة المستهلكة للطاقة وللموارد الطبيعية بشراهة. وإذا لم تستطع إحداث تغيير واضح في معالم الحياة، لأنها تترك علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية بدون تغيير، فإنها على الأقل عدلت ظروف الحياة بين جيل وآخر. وهي تحدث اليوم تحولات عميقة في الحداثة: الانتقال من حضارة العمل والتقدم إلى حضارة الاستهلاك. إلا أن هذا التحول ليس جذرياً: فهي لا تغير من الغائية الإنتاجية ومن تقسيم الزمن إلى آنات، ومن الضغوط التنبُّئية والإجرائية التي تظل هي الإحداثيات الأساسية للقيم المعاصرة للمجتمع الإنتاجي/ الاستهلاكي. وفي الجدول الرقم (٤ ـ ١) نقترح خطاطة وصفية للمواقف السياسية تجاه التنمية المستدامة وتداعياتها المجتمعية.

إن مفهوم الحداثة المتكون تدريجياً من خلال هذه السيرورة التاريخية الطويلة يحمل في طياته التقلبات المعقدة التي أفرزته، وهي تعني في آن واحد واقعاً تقنياً ـ اقتصادياً، وبناءً قانونياً ـ سياسياً وحالة نفسية ـ ثقافية ـ فعلى المستوى التقني ـ الاقتصادي، تحدد «الحداثة» نوع العلاقة مع الطبيعة الذي يحث عليه البحث المنظم للإنتاجية. ويرى ريمون آرون (Aron) أن «ثمة تحديداً واحداً اليوم، هو الشائع والبديهي، يتناول الحداثة بوصفها معرفة علمية محققة تساعد على تنظيم الإنتاج عقلانياً؛ وذلك في سبيل إنتاجية تبلغ حدها الأقصى». إن تحويل البيئة الطبيعية هو أساس تغيير شروط الحياة المتعاقبة من جيل إلى آخر. في العصر الحديث لم تعد الطبيعة رحم كل نظام اجتماعي وأخلاقي، لم تعد انعكاساً ولا مقياساً للانسجام الأزلي، إنها مستودع القوى المنتجة التي يتصرف بها البشر، ويعطونها قيمة من خلال عمل مكثف وفعال أكثر فأكثر. ما عاد الإنسان يتموضع في الطبيعة بل في مواجهتها. وما عاد يعد نفسه عنصراً من عناصرها، بل سيداً عليها متابعاً من خلال عمله مهمة «الخلق» نفسها.

إن تقسيم العمل الذي تفترضه متطلبات الإنتاج غيرت تماماً العلاقة التي يقيمها المجتمع مع الوقت. هذا الوقت الذي لم يعد محسوباً بإيقاع الأشغال والأعياد المتطابقة مع دورات الطبيعة، بل سار مقسماً ومقدراً وفقاً للمتطلبات الوظيفية للعقلية الإنتاجية. ويلاحظ جان بودريار أيضاً أن العصر الحديث إذا ما قيس بالتوافق السحري والديني والرمزي للمجتمع التقليدي يتميز بظهور الفرد بوعيه المستقل، ونفسيته، ونزاعاته الشخصية، ومصلحته الخاصة، وحتى بلاوعيه، وباستلابه (وهو الذي تستولي عليه أكثر فأكثر شبكة وسائل الإعلام، والمنظمات والمؤسسات)، وتجريده وخسارة هويته في العمل وفي وقت الفراغ، وفي عدم القدرة على التوصيل الذي يسعى إلى التعويض عنه نظام «شخصنة» كامل من خلال الموضوعات والإشارات.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

المواقف السياسية تجاه التنمية المستدامة وتداعياتها المجتمعية

المواقف السياسية	المجال الاقتصادي		المجال السياسي		المجال الاجتماعي	الاستدامة
	المؤسسات	دورها	المؤسسات	دورها		
المواقف السياسية الليبرالية الجديدة	حق الملكية الخاصة سوق اقتصادي مفتوح يتميز بالمنافسة (يجب الحفاظ عليها لضمان الاستدامة)	السعي إلى ضمان ما يتم إنتاجه، يجب أن يستجيب لحاجات معينة	انتخابات حرة لحكومات ضمن سوق سياسي مفتوح على المنافسة بين مصوتين يطلبون خيرات أو خدمات عمومية وبين مرشحين يتعهدون بالاستجابة لذات الحاجيات	إنتاج الخيرات العمومية المتعهدة	إذا لم تكن المنافسة معاقة فإن النمو سيستفيد منه كل أفراد المجتمع وينتج عن هذه المنافسة تنمية اقتصادية واجتماعية	استدامة النمو إذا لم تحل دونها قلة الموارد أو مشاكل التلوث
				الاتجاه الليبرالي		
				ضمان الخدمات	يظل البعد الاجتماعي مغيباً في مفهوم الاستدامة	إن منطق السوق الحرة وآليات اشتغالها هي التي تضمن الاستدامة
				الاتجاه الليبرالي مع تدخل الدولة		
				تدخل الدولة في إعادة تنظيم السوق لكن دون المساس بحرية الاختيارات الأساسية		يجب على الدولة أن تتدخل لضمان الاستدامة
المواقف النقدية	ضرورة إصلاح السوق أو التخلي عن نمط الإنتاج الرأسمالي لضمان الاستدامة	ضرورة ضمان إنتاج خيرات وخدمات للجميع	إعطاء أهمية للمرافق العمومية	تصورات مختلفة	مركزية مفهوم الاستدامة الاجتماعية	ضرورة تغيير المؤسسات السماح للأجيال اللاحقة من الاستفادة من التطور الذي تستفيد منه الأجيال الآنية
المواقف الراديكالية (القطيعة)	ضرورة تثوير المؤسسات والقطيعة مع نمط الإنتاج الرأسمالي	ضرورة إيجاد مؤسسات للاستجابة للحاجات الضرورية	ضرورة إصلاح المؤسسات السياسية	ضرورة إقامة ديمقراطية تشاركية		ضرورة التوجه إلى «اللانمو» La décroissance ولا سيَّما في الدول الغنية

المصدر: Bernard Billaudot et Ghislaine Destais, «Les Analyses de la durabilité en économie: Fondements théoriques et implications normatives,» Cahier de Recherche, no. 1 (mai 2009).

ثانياً: التنمية الاقتصادية والرهان البيئي

تشكل الأزمة البيئية الناتجة من التطور الاقتصادي والتنمية الرأسمالية خطراً على الشعوب. ونعرف العديد من المآسي في الأمازون: حرائق وحشية وإتلاف الغابات بطريقة وحشية أيضاً واستنزاف للمعادن بطريقة وحشية وتنمية وحشية كانت نتيجتها القضاء نهائياً على قبائل الهنود، والقضاء أيضاً على أنواع نادرة من النباتات والحيوانات وأخيراً نتائج خطيرة على **مستوى التوازن البيئي** (Ecosystèmes)[١٨]. وهكذا فإن الآلاف من الأنواع النباتية والحيوانية يتم انقراضها أو القضاء عليها سنوياً، ويتم تحويل ستة ملايين من الهكتارات من غابات الأمازون لحساب كبار مربي الأبقار وبعض الفلاحين الصغار. وعلى مستوى الكرة الأرضية يتم سنوياً إتلاف ما بين اثني عشر وسبعة عشر مليوناً من الهكتارات من المناطق الغابية التي تشكل الرئة الحية للبشرية، والتي تنتج الأوكسجين للأرض، أي ما يقرب من واحد بالمئة من مساحة الكرة الأرضية أو ما يعادل ثلث بلد فرنسا. وتهددنا إلى جانب هذه الكوارث المحققة والتي لا يمكن إصلاحها، تلوثات بيئية عامة، كظاهرة «الانحباس الحراري».

ويتجلى **المستوى الثاني** في الحفاظ على البيئة، حيث تبين في العشرينيات الأخيرة أن التدخل في نظام «الأنثروبوجيني» (Anthropogénique)، وفي نظام الحياة في الكرة الأرضية و«محيط الكائنات الحية» (La Biosphère) أدى إلى مستوى عال من النتائج الخطرة التي لا يمكن إصلاحها. لقد أضحت حياة النوع الإنساني مهددة إلى الحد الذي لا يمكن فيه تجاهل أو استبعاد التأثيرات البيئية الناتجة من أفعالنا ومن دون أن نلتفت إليها بجدية.

ويهتم **المستوى الثالث** بالفعالية الاقتصادية بوصفها فعالية أداتية ليس إلّا، غير أن هذا لا يعني التقليل من أهميتها. وفي واقع الأمر يجدر بنا أن نموضع الاقتصادي ونقيس فعاليته في ارتباطه بالمعايير الماكرو ـ اجتماعية» وليس فقط في ارتباطه بالمردودية «الميكرو ـ اقتصادية». إن أحد الأهداف الأساسية للسياسات العمومية يتجلى في كونها تحاول أن تجعل القرارات الجزئية في الاقتصادات المزدوجة تتطابق إلى حد ما مع المعايير «الماكرو ـ اجتماعية». ويعدّ **المستوى الرابع** ذا طبيعة ثقافية. وبالتالي يجب أن تكون الحلول المقترحة مقبولة ثقافياً، وهنا تكمن الصعوبة التي يواجهها «الساهرون على التنمية» حيث يتحتم عليهم اقتراح التغيير ضمن الاستمرارية الثقافية وعدم فرض نماذج خارجية، وفي ذات الوقت رفض الانغلاق في تقاليد جامدة. وأخيراً هناك **المستوى الإقليمي** وضرورة البحث عن توازنات مجالية جديدة. إن النشاطات الإنسانية نفسها لها تأثيرات في البيئة والمجتمع تختلف حسب موقعها بالتحديد. إن التخطيط الاجتماعي ـ الاقتصادي وإعداد المجال الترابي (أو الإقليمي) يجب أن يتم التفكير فيهما بشكل متوازن. البيئة كانت تتموضع دائماً خارج دائرة التبادلات التجارية؛ وليست ثمة آلية تواجه أو تصد عملية استنزافها، وكانت لكل من

(١٨) Abdellatif Benachennou, «Environnement et développement,» *Revue Tiers Monde*, vol. 33, no. 130 (avril-juin 1992), pp. 243-272.

المنافسة والسوق ـ اللذين يوفران لنا الغذاء والكساء وخلافهما من الحاجات الضرورية ـ في أحسن الظروف انعكاسات خطيرة على البيئة، فهل هناك شيء يقف دون استنزاف الموارد الطبيعية ولا سيَّما أن مجانية هذه الأخيرة كانت تسمح بخفض تكاليف الإنتاج[١٩].

من أجل إدخال عنصر البيئة ضمن «العقلانية الاقتصادية» على الاقتصاديين أن يحددوا لها ثمناً؛ بمعنى آخر ترجمة قيمتها نقدياً. وهذه المحاولة قد تمت بالفعل من خلال طرح مفهوم «القيمة الخارجية» (Coût externe ou déséconomie externe). ويتعلق الأمر بـ «الثمن الاجتماعي» المترتب عن نشاط عامل، لكن دون أن يتم أخذه بعين الاعتبار في عملية الإنتاج مباشرة. والأمثلة في هذا الصدد كثيرة؛ منها مثلاً ذلك المصنع الذي يلوث النهر، وبسبب هذا التلوث يصبح المستفيدون من النهر مجبرين على تطهير مياهه، أو إزالة الضرر الذي لحق به. وفي المقابل ثمة «اقتصاديات خارجية» positives (économies externes ou externalités) لكن للأسف فإن هذه الصناعات «التطهيرية» بدأت تقل مع التطور في حين أن المضاعفات السلبية للصناعة الملوثة بدأت تتطور بصفة مقلقة جداً[٢٠].

البيئة أو بالضبط (الإيكوسفير) Ecosphère ـ بمعنى الوسط المتفاعل والمتشكل من التبادلات الوظيفية بين الهواء (الغلاف الجوي)، والماء (الغلاف الأرضمائي)، والعالم المعدني، والعالم الحي (العالم الأحيائي) ـ يظهر حالياً على أنه مهدد في توازناته الأساسية نتيجة التوسع الهائل في النشاط الصناعي الذي طبع القرن العشرين. إن المشكل البيئي الأكبر هو ذلك المتعلق بالنفايات التي لا تخضع لإعادة التصنيع، بمعنى تلك المواد التي تنتج خلال سيرورة التحويل الإنتاجية بحيث لا تستطيع الاندماج مع الآليات الخاصة بالتنظيم الذاتي للبيئة؛ فكل إخلال بتركيبة العناصر الخاصة بالنظام البيئي تنتج لنا ما نسميه «التلوث»؛ الذي يمكن التمييز فيه بين التلوث الجزئي والتلوث الكلي، حسب خطورة الأضرار التي تلحق بالدورات الطبيعية والاختلال في التوازنات التي تترتب عن ذلك. على سبيل التوضيح، فإن التلوث الكلي يرتبط باستهلاك الطاقات الباطنية أو الجوفية (من بترول وغاز طبيعي)[٢١].

هناك مصادر طاقية أخرى متوافرة، قد تكون أقل إضراراً بتركيبة الغلاف الجوي؛ ونذكر منها الطاقة الكهرومائية والانشطار النووي، إلا أن الطاقة «الكهرومائية» ليست بالضرورة مجردة من الأضرار، كالإضرار بالمواقع الطبيعية، وأخطار تصدع السدود وغيرها، زد على ذلك أنها لا تشكل بالنسبة إلى عدة مناطق سوى طاقة مكملة في سياق صناعي متطور. أما فيما يخص الانشطار النووي فهو يضم ثلاثة أنواع من الأخطار، إن المراكز النووية تشكل خطراً كبيراً للساكنة المحيطة

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) Abdellatif Benachennou, «Défis, Savoirs, Décisions dans le context du développement durable,» *Revue du Tiers Monde*, vol. 33, no. 130 (avril-juin 1992), pp. 373-392.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٧٣ ـ ٣٩٢؛ Latouche, «Développement durable: Un Concept alibi main invisible et mainmise sur la nature,» et Beaud, «Face à la croissance mortifère quel développement durable?».

بها وللدورات البيولوجية التابعة للمناطق المجاورة؛ هذا بخصوص الأشعة النووية التي تستطيع الذهاب حتى آلاف الكيلومترات من مصدر بعث تلك المواد الخطيرة. ومن جهة أخرى هناك تخزين النفايات التي لها نشاط إشعاعي والتي تشكل ـ لعدة قرون ـ مصدراً دائماً لتلويث محتمل للبيئة. كما أن تكاثر المراكز النووية وما ينجم عن ذلك من إلقاء النفايات في البحار أو نقل المواد الخطرة تجاه المناطق المحرومة ـ التي لا تؤدي إلا دفع الخطر إلى هناك، حيث لا توجد تلك الضمانات التي تقدم سياقاً تكنولوجياً على مستوى مراقبة أخطاره ـ يجسد تلك التهديدات المتمثلة بتكاثر هذه المراكز خارج إطار أي تنظيم أو تقنين دولي. إن الآراء المذكورة فيما يخص ارتفاع حرارة الأرض من طريق احتراق المواد الباطنية، تعتمد على فرضيات معقولة بخصوص معدلات النمو السكاني والاقتصادي الحالية لمختلف الدول الصناعية والتي ترتبط بنظيراتها في الدول السائرة في طريق النمو[٢٢].

إضافة إلى هذا التلوث الكبير الذي يمتد على نطاق واسع ومن شأنه أن يقضي على الحياة على الأرض، يمكن الإشارة إلى التلوث المحلي المرتبط بالتحولات الطبيعية من جراء الصناعة، التي قد تظهر على أنها أضرار محلية وبسيطة؛ كتلوث الهواء في التكتلات الصناعية الكبرى، وظهور التكتلات الحضرية العملاقة والقضاء على المساحات الخضراء... إلخ، التي لا يمكن مواجهتها أو إصلاحها. وقد يتعلق الأمر في بعض الحالات بإنشاء تكتلات صناعية أو سياحية كبرى على حساب مواقع طبيعية، أو هلاك مجالات غابيّة من طرف أمطار «حمضية» وانقراض عدد هائل من الأنواع الحيوانية. ويتوقع بعض المؤلفين، خلال السنوات العشرين المقبلة، انقراض عشرين بالمئة من الأنواع، أي ما يوازي العدد الذي انقرض خلال الستين مليون سنة الماضية[٢٣].

ويؤدي التطور التقني في عصرنا هذا الدور الحاسم في تأجيج هذه الوضعية البيئية الخطرة جداً، حيث أضحت التقنيات الدقيقة التي نتجت من الاكتشافات العلمية والمتعلقة ببنية المادة العضوية وغير العضوية، قادرة على تحرير كميات مهمة من الطاقة والمواد المشعة، وهي بدورها قادرة على التأثير في بنية الكائنات ومراقبة تطور النوع بما فيها النوع الإنساني، وأخيراً الاستجابة للعوائق الخارجية وذلك من خلال تغيير داخلي للجينات الوراثية (Patrimoine génétique).

إن المشكلة التي تطرحها هذه التكنولوجيا الجديدة مزدوجة؛ فعلى مستوى غايتها، يطرح السؤال الآتي: ما هي حدود تشجيع ممارسة تحويلات جنينية أو تحويلات لطاقة عالية، وفي أية ظروف يمكن ذلك؟ هذا مع العلم أن ثمة مخاطرة متوقعة بالفعل. لقد عالجنا حالة الطاقة الذرية سابقاً وسنركز حالياً على حالة التكنولوجيا الحيوية (biotechnologie) بـ «التنوع البيولوجي» (biodiversité)

(٢٢) Benachennou, «Défis, Savoirs, Décisions dans le context du développement durable».
انظر أيضاً: Calliope Beaud, Michel Beaud et Mohamed Larbi Bouguerra, dirs., *L'Etat de l'environnement dans le monde* (Paris: Editions La Découverte, 1993).

(٢٣) Latouche, Ibid.
انظر أيضاً: Arizpe et Paz, «Culture et durabilité,» pp. 339-352.

وطرق ووسائل لحمايتها. وتحدد أهمية هذه المخاطر بالقدر الذي تفتحه التكنولوجيا الحيوية كآفاق في مختلف الميادين، كالصناعات الزراعية والغذائية الكيميائية والصيدلية والأبحاث الطبية. إن التطورات الحالية التي عرفتها التكنولوجيا الحيوية من خلال تجربة تفرقة الجينات سنة ١٩٧٣. تشكل في حد ذاتها ثورة حقيقية على مستوى العلاقات التي تربط الإنسان بالطبيعة. لقد استطاعت الأبحاث العلمية حول الأجنة أن تدخل في النباتات خصائص وراثية جديدة، من بينها مقاومة المبيدات للنباتات المضرة والحشرات، كما سمحت هذه التحويلات على مستوى الجينات أن توفر بهائم أكثر لحومة وأقل شحماً وأبقاراً تنتج حليباً بغزارة[٢٤]. وهذا يعني ضمنياً أن الإنسان أصبح قادراً بواسطة التطور العلمي/التكنولوجي أن لا يكتفي بالسيطرة على الطبيعة بل التدخل في تركيبتها العضوية وتحويلها وفق استراتيجية الرفع من مردودية الإنتاج والسعي إلى التراكم في الربح. وقصة الأبقار «المجنونة» خير دليل على الجشع الاقتصادي.

لقد عرفت التكنولوجيا انتشاراً دولياً مكثفاً خلال السنوات الـ ٢٥ الأخيرة، كما عرفت الخريطة الصناعية والفلاحية للعالم تغيراً جذرياً، لكن إذا استثنينا بعض الحالات القليلة لم تسفر هذه التحولات على النتائج المرجوة على مستوى التنمية المستدامة وتقليص ظاهرة الفقر. لقد تم الخلط في عدة حالات بين التحولات التكنولوجية والتنمية. كما لاحظنا أن بعض الدول لا تستعمل بالقدر الكافي إمكاناتها المعرفية والتقنية وقدراتها الصناعية، وذلك نتيجة اتباعها سياسات غير منسجمة ومحكمة تجاه التكنولوجيا. وثمة بلدان أخرى تتسارع في إقامة مشاريع كبرى لا علاقة لها باستراتيجية اقتصادية كلية ومنسجمة، بل على العكس أدت في معظم الأحيان إلى تأثيرات سلبية في البيئة.

بناء عليه، يطرح السؤال الآتي: ألا تشكل بعض التكنولوجيات المصدرة إلى المجتمعات السائرة في طريق النمو عائقاً ضد تنميتها العلمية؟ من الأهمية بمكان أن يطرح هذا السؤال لأسباب عديدة، ومن جملتها توافر الموارد الخارجية. وعلى العموم فإن أغلب الدول السائرة في طريق النمو لم تستطع امتلاك مراقبة تكنولوجيا الاختراع والإنجاز وتوظيف وسائل الإنتاج؛ ففي أفريقيا وفي جنوب الصحراء الكبرى، وعلى الخصوص في بعض البلدان العربية، أدت وفرة الرساميل إلى تبني خيارات رأسمالية، بدون ارتباط معقول مع أهداف ووسائل هذه الدول. وفي ما يتعلق بالصراع ضد الفقر والضبط الاجتماعي للمعرفة، قد نتفق جميعاً على أن الصراع ضد الفقر يشكل أحد تحديات السياسات التنموية، وتأخذ الفروق الضخمة في الدخل في البلد الواحد أو بين الدول بعداً هائلاً. كما أن حجم المعارف العلمية أو التقنية التي يجب تحريكها من أجل القضاء على الفقر تبقى غير كافية. هذا مع العلم أنه في الوقت الذي تم توظيف هذه المعارف وفي الوقت الذي تغيرت خريطة التكنولوجيا في العالم، لم يتراجع الفقر بطريقة ملموسة ولم يتم المحافظة على البيئة أيضاً[٢٥].

(٢٤) Benachennou, «Défis, Savoirs, Décisions dans le context du développement durable».

(٢٥) المصدر نفسه.

عموماً، الاستدامة الناجحة لا تقف عند توفير الموارد الطبيعية والخيرات الاقتصادية، بل تتعدى ذلك إلى خلق تنمية اجتماعية تهدف إلى تحسين مستوى التعليم، والصحة وتوفير فرص الشغل، ولا يمكن ذلك إلا بخلق تكوين جيد وكفاءات قادرة على الولوج في المجتمع والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، وبالتالي يبقى الإنسان هو جوهر التنمية والمستهدف الرئيسي بها. وهذا ما يؤكد أهمية الحرص على تنمية الفكر والقدرة البشرية. ومع أن الاستدامة عادة ما ترتبط بالبيئة فإن الأبعاد الاجتماعية والثقافية مهمة أيضاً، وبخاصة فيما يتعلق بقيم المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية والمنظومة التربوية والتعليمية. من هنا نتفق على ضرورة أن يكون الاقتصاد في خدمة الجانب الاجتماعي لا أن تكون هناك قطيعة بين الاثنين وبالتالي ظهور تنافر فيما بينهما. وبذلك تكون التنمية الاقتصادية مقدمة للانتقال من حالة التخلف الاقتصادي بكل أبعاده إلى حالة التقدم الاقتصادي بمفهومه الشامل، إذّاك يختلف مفهوم التنمية المستدامة عن مفهوم النمو الاقتصادي، حيث إنها تنطوي على إجراءات معينة وتعمل على تحولات جوهرية في النظام الاقتصادي والبناء الاجتماعي والنسق الثقافي لتشمل ـ أي التحولات ـ جميع أبعاد المجتمع.

ثالثاً: التنمية بين «الاستدامة الاجتماعية» وإعادة الإنتاج للبناء الاجتماعي للمجتمع

في ظل التحول الذي حصل في توظيف مفاهيم التطور والنمو والحداثة والتحديث، عرف مفهوم «التنمية» ذاته تغييرات مهمة أغنت دلالاته، ففي البداية اقترنت التنمية في مختلف توظيفاتها بالنمو الاقتصادي، حيث اتفقت مختلف الاتجاهات الفكرية على اختزال التنمية في مستوى اقتصادي محض. لكن كان من الضروري الرجوع إلى منطلقات واضحة وبديهية، ولا سيّما أنه تم اكتشاف عدة مستويات للتنمية وبالتالي فإن عدة نعوت أضيفت إلى كلمة التنمية.

اقترن إذاً مفهوم التنمية منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين وإلى حد الآن بعدة نعوت، وكأن مفهوم «التنمية» غير كافٍ وحده للتعبير عن واقع الحال الاجتماعي وإمكان تجاوزه، فأضيفت إليه تارة صفة «الاقتصادية» وتارة «الاجتماعية» وتارة «الثقافية» وتارة «الإنسانية» وأحياناً «المحلية» أو «الجهوية» أو «المجالية» أو «الترابية»، ويضاف إلى هذا السجل الطويل صفة «الاستدامة». وحالياً نتحدث عن تنمية مستدامة بيئياً، قادرة على الاستمرار وممكن إطالة أمدها (ويمكن التعبير عنها بالكلمة «Ecodéveloppement»). وكل هذه الأشكال من التنمية يشكل الإنسان محورها الأساس، أو كما تعبِّر عنها الوكالة الدولية للتنمية بـ «التنمية البشرية»؛ وكأن التنمية لا يمكنها أن تكون كذلك.

وفي هذا الصدد يمكن القول إنه عندما تنخفض عادة قيمة عملة ما يتم حذف صفرين أو ثلاثة من رقمها. وقد حان الوقت لفعل ذلك بالنسبة إلى التنمية، وأن نقوم «بثورة دلالية» وذلك من خلال الرجوع إلى كلمة «التنمية» بدون نعت أو صفة مضافة، ولكن شريطة أن يتم تعريفها ـ أي التنمية ـ كمفهوم متعدد التخصصات العلمية. ولسنا بحاجة إلى سرد كم هائل من التعريفات التي أعطيت

للتنمية. إن التنمية هي قبل كل شيء سيرورة تحررية للفرد من قيود الجهل والفقر والاستبداد بالمعنى الحقيقي للكلمة. بمعنى آخر، هي إزالة كل العقبات المؤسساتية والسياسية والثقافية لتطوير وتكامل شخصية كل أفراد المجتمع. كما يجب الإقرار بخاصية التنمية بوصفها سيرورة تحويلية، فضلاً عن إدراكها بأنها سيرورة للتأهيل الاجتماعي. وانطلاقاً من هذا يمكن الحديث عن إمكان تنمية مجتمع ما على أساس ثلاثة عناصر:

١ ـ القدرة على التفكير في إقامة مشروع تنموي يشمل المجتمع برمته.

٢ ـ وجود بنى سياسية وإدارية قادرة على تنفيذ المشروع والسهر عليه بكل شفافية وتحت المراقبة الديمقراطية للمجتمع.

٣ ـ وجود جهاز للإنتاج يستطيع أن يوفر للبلد القدرة على مواجهة ضغوط النظام الاقتصادي العالمي. كما يجب التعامل مع التنمية على أنها سيرورة منفتحة على التاريخ وليست «محطة» نهائية مرغوب فيها ومطلوبة لذاتها[٢٦].

إن قضية التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة هي قضية مجتمعية (sociétale) ككل، نتعرف من خلالها **أولاً**؛ على العوائق «المعرفية» التي من خلالها نفكر وننتج مفاهيمنا وتصوراتنا حول «التنمية المستدامة»، **وثانياً**؛ نتعرف على العوائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحول دون تطور المجتمع وتحديثه في شموليته[٢٧]. وفي ضوئها يتعرف المجتمع إلى تاريخه السوسيو ـ اقتصادي؛ ومن خلالها تناقش إمكاناته المادية وموارده الطبيعية الحالية والمستقبلية؛ وبواسطتها يتم تناول كل الأنساق الاجتماعية: تربوية وثقافية واقتصادية وقانونية، فضلاً عن تعرضها لدراسة الأنماط المجتمعية الكبرى الريفية والحضرية؛ وتحفز الباحثين على تطوير بعض الأطر التصورية أو التعريفات المحددة لنماذج التنمية والسياسات الإنمائية. إن فهم ظاهرة «التنمية المستدامة» لا يزال بحاجة إلى تصور جديد في مجتمعاتنا العربية عبر نوع من الدراسات السوسيولوجية التحليلية النقدية. ونعتقد أن الخطوة الأولى في هذا السبيل، هي توضيح الأهداف والمبررات السياسية الكامنة وراء معظم «النماذج» التنموية المطروحة في سوق التداول العملي والنظري. كل ذلك من أجل الوصول إلى مقاربة سوسيولوجية تؤكد العناصر البنائية للتنمية مستندة في ذلك إلى فهم

---

(٢٦) إن تبنينا للتنمية على أساس أنها سيرورة منفتحة على التاريخ يستبعد ضمنياً الحديث عن النموذج الذي يجب محاكاته من قبيل الخطوات أو المراحل الخمس التي تحدث عنها «روستو»؛ فالتنمية ترتبط **أولاً** بانتظار المجتمع ومختلف الفاعلين **وثانياً** بتمثل كل جيل على حدة للتنمية التي يريدها.

(٢٧) Yves Goussault, «Où en est la sociologie du développement?,» *Revue du Tiers Monde*, vol. 23, no. 90 (avril-juin 1982), pp. 237-243.

لقد تحدث أندريه فرانك (André Gunder Frank) منذ أكثر من خمسة عقود عن «تخلف السوسيولوجيا» فيما يتعلق بموضوع «سوسيولوجيا التنمية»؛ ولا يتعلق الأمر بطبيعة الحال انتقاد السوسيولوجيا بقدر ما يتعلق بقراءة تحليلية نقدية لنظريات التنمية التي كانت مهيمنة وقتئذ في مجال التنمية. وبالتالي إن قراءة فرانك ما زالت تتميز بالإجرائية العلمية والنجاعة الاجتماعية. انظر: Jacques Lombard, «La Sociologie et le développement,» *Revue du Tiers Monde*, vol. 23, no. 90 (avril-juin 1982), pp. 241-251.

حقيقي لتاريخ وجود مجتمعات «متقدمة» و«مصنعة» و«ديمقراطية» جنباً إلى جنب مع مجتمعات تتسم من جهة بالفشل والارتباك في جل مشاريعها التنموية، وتتسم من جهة أخرى إما بالاستبداد وإما بعدم الاستقرار السياسي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد نظرية سوسيولوجية خاصة بالتنمية المستدامة، وإنما هناك نظريات تتعلق بالظواهر والتفاعلات المجتمعية؛ فالتنمية عملية تحول تتجسد جزئياً من خلال الملاحظة المتكررة بأن التنمية تتطلب إحداث تحولات نوعية في البناء الاجتماعي للمجتمع، ولكن ليس كل تغير اجتماعي هو بالضرورة تنمية؛ فالاهتمام بالتنمية أو التحديث لم يعد قضايا تشغل رجال الصناعة أو الاقتصاد أو النخبة السياسية على اختلاف مشاربها؛ بل أصبح يمثل ميداناً يتعاظم شأنه في حقل الدراسات السوسيولوجية، إما لكونه الامتداد الطبيعي لدراسات التغير الاجتماعي أو الثقافي أو لكونه يثير من الناحية العلمية قضايا عديدة تتعلق بإصلاحات قطاعية مختلفة ومتعددة (التعليم والصحة والاقتصاد والقضاء...).

بناء على ما سبق ذكره من ملاحظات، يمكن القول إن التنمية المستدامة هي التفعيل العلمي والمخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تصور معين لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة مجتمعية غير مرغوب فيها ـ كالفقر والجهل والتهميش، والاستبداد... إلخ ـ إلى حالة مجتمعية مرغوب فيها ـ كضرورة الحصول على التعلم والصحة والشغل، وانتشار قيم المواطنة والديمقراطية... إلخ. وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغييراً أساسياً في البناء الاجتماعي، بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلاً في الأدوار والمراكز الاجتماعية، وتقليصاً للفوارق الطبقية. تهدف التنمية إلى استثارة مجموعة من عمليات التغيير المخطط، وهي لذلك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغير الاجتماعي من حيث اتجاهه وشدته وعمقه، وبأهداف المجتمع النابعة من سياسة تصنع شكل النظام الاجتماعي والاقتصادي، وبطبيعة المشاكل القائمة وتوافر الإمكانات المتعددة الأنواع القادرة على مواجهتها، وبمستوى الطموح المتمثل بتطلع واقعي مستند إلى إرادة تنموية إيجابية واضحة.

تتطلب سوسيولوجيا التنمية المستدامة إذاً، تحقيق الفهم المعمق لعدد من الموضوعات مثل التاريخ والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والتدرج الطبقي الاجتماعي وأنساق الأنشطة المختلفة، وأدوار الناس ومراكزهم وضوابط السلوك وقضايا عديدة، حيث تسعى السوسيولوجيا إلى فهمها وضبطها علمياً؛ لهذا لا يهتم المدخل السوسيولوجي بالعمليات التنموية في حد ذاتها، وإنما يهتم بالتنمية البشرية من خلال تغيير ملائم وهادف لأبعادها المختلفة. كما يرى الباحث السوسيولوجي أن منظوره يمكن أن يحقق تكامل التناول الصحيح للتنمية، ويظهر قصور المداخل التقليدية والاقتصادية بالخصوص ـ نظير «مراحل النمو عند روستو (Rostow) مثلاً ـ ذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا كانت مطلباً أساسياً أو مبدأً لمساندة التنمية الشاملة، فإنها تعتمد على عدد من المتغيرات الطبيعية والاجتماعية مثل الاتجاه نحو التجديد والاستعداد لاستخدام وتطبيق نتائج

العلوم الاجتماعية والطبيعية وتبلور قيم الرفاهية في حياة المجتمع في الوقت الذي يسعى فيه من أجل التقدم المادي.

ترتبط التنمية من حيث أهدافها وتصوراتها بالإطار الأيديولوجي للمجتمع، ويظهر ذلك بوضوح من الاتجاه العام الذي تنطلق منه نظريات التغير الاجتماعي. وفي هذا الصدد يمكن أن نذكّر بالاتجاهات الثلاثة التقليدية التي سيطرت على طبيعة التنمية منذ عدة عقود من الزمن:

ـ **الاتجاه المحافظ**؛ الذي يرفض البعد التاريخي في دراسة الواقع الاجتماعي، ومن ثم لا يربط ربطاً واضحاً بين النمو الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي، ويرتبط بهذا الاتجاه المنظور «البراغماتي» الذي يرفض التحليل الديالكتيكي للواقع الاجتماعي. ويرى أن الواقع الاجتماعي الممكن هو الواقع القائم. وهذا الاتجاه يسود في معظم المجتمعات العربية الإسلامية إلا بعض الاستثناءات، حيث تغيب «الاستدامة الاجتماعية» ويميل الاتجاه إلى إعادة إنتاج النظام الاجتماعي على علّاته، من فقر وجهل وتهميش اجتماعي... إلخ.

ـ **الاتجاه الوضعي**؛ الذي يرى أنصاره أن التنمية تتحقق من خلال تعديلات وظيفية دون مساس بتكامل النسق الاجتماعي القائم واستمراريته، وهذا حال المجتمعات المغاربية، وبالخصوص المجتمع المغربي الذي عرف منذ استقلاله نماذج تنموية قطاعية متتابعة ومتجددة لكن لا تستند على نظرة شمولية.

ـ **الاتجاه «الراديكالي»**؛ الذي ينطلق من تصورات تقوم أساساً على تغيير الأساس المادي للمجتمع، مع ما يستتبع ذلك من تغييرات مصاحبة في نظم المجتمع. وبالتالي يكون طريق «التنمية المستدامة» هو التغيير الشامل لبناء المجتمع، الذي تفرضه حتمية التاريخ. وهذا حال معظم مجتمعات أمريكا اللاتينية.

لقد حققت التنمية الاقتصادية تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، إلا أن التنظيم الاقتصادي في علاقته بتغير البناء الاجتماعي لم يحظَ حتى الآن باهتمام واضح، كما أن هناك اعترافاً ـ تحت تأثير التحليلات الماركسية ـ بالتفاعل الحتمي بين التغير الاجتماعي البنائي، وبين التنمية الاقتصادية من خلال النظر إلى الرأسمالية كنسق اجتماعي واقتصادي تبدو العلاقة فيه واضحة بين الطبقات الاجتماعية وتنظيم الإنتاج، ولهذا فإن المطلوب تحديد الإطار والأساليب التي يمكن أن تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية في خط متوازن مع التنمية الاجتماعية.

ويلاحظ أن كثيراً من الباحثين في مجال سوسيولوجيا التنمية، يميلون إلى تغليب مسألة التنمية الاقتصادية كمنطلق أساسي لتغيير المجتمع النامي، والانتقال به من «التقليدية» إلى «التحديث»؛ هذا الميل الذي أدى إلى الوقوع في أخطاء تركزت كلها حول تبسيط مسألة التنمية الاقتصادية أو النظر إليها بوصفها نمطاً فريداً من العمليات الأساسية في التغيير الشامل. ولكن تزايد الاهتمام بالتنمية الشاملة للمجتمعات النامية واستمرار المشاكل التي يطرحها التغير قد أدى إلى الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية ليست بسيطة ولا فريدة. ومن أجل هذا ظهرت في السنين الأخيرة محاولات

جادة لتفسير التنمية المستدامة من منظور سوسيولوجي أو تحديد الأهداف الاجتماعية العليا من التنمية الشاملة واعتبار «الاستدامة الاجتماعية» إحدى الوسائل الهامة للوصول إلى هذه الأهداف، بل إن الأمر قد يمتد إلى إطار آخر في سوسيولوجيا التنمية عندما تبين أن نجاح مخططات التنمية يرتبط ببناء القوة في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى اعتناق التحليلات السوسيولوجية. وربما يعطينا هذا الاتجاه الجديد لمعالجة قضايا التنمية فكرة واضحة عن أن العملية التنموية الشاملة للمجتمع لا بد من أن تصب فيها كل اهتمامات ومجهودات العلوم المختلفة: علم الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم النفس الاجتماعي... إلخ. إذاً عندما نستخدم مفهوم «التنمية المستدامة» يكون من المناسب أن نضمنه أربعة مبادئ مترابطة جدلياً فيما بينها: مبدأ الولوجية (l'accessibilité)، مبدأ دعم وتطوير القدرات (Les Capacités)، ومبدأ تكافؤ الفرص (l'égalité des chances)، ومبدأ المشاركة في اتخاذ القرار (La Participation).

١ ـ دعم وتطوير القدرات التعليمية

يجب أن نشير إلى أن التحضر من حيث عدد السكان المتراكم أو الكثافة في مدن المجتمعات السائرة في النمو ليس دليلاً على وجود «الحضرية» (l'urbanité) بمعناها السوسيولوجي الدقيق، بل إنه يلاحَظ أن انخفاض نسبة المتعلمين بالقياس إلى عدد السكان، قد أدى إلى انتشار الأمية في المجالات الحضرية، لكن وسائل الإعلام الحديثة يمكن استخدامها وتوظيفها للتحفيز على القراءة والكتابة ونشر ثقافة واعية وواعدة؛ إلا أن هناك اعتقاداً يكاد يكون عاماً بأن انتشار التعليم وتدعيم التنوير من بين العوامل المعجلة للتنمية الاقتصادية لأنها تخلق عند المواطنين إرادة التغيير وتساند مقومات التجديد. ومن الغريب أن كثيراً من المجتمعات النامية ـ ومن ضمنها المغرب ـ تعاني الآن نتيجة لعدم الربط الواعي بين مختلف مستويات التعليم وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائضاً في المتعلمين تعليماً جامعياً.

كما أشرنا من قبل، فإن التنمية هي التفعيل العلمي والمخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تصور معيَّن لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها تتميز بالجهل والأمية سواء التكوين إلى حالة اجتماعية تتسم بدعم القدرات التعليمية للأفراد وتأهيلهم للانخراط في الحياة العملية. وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغييراً أساسياً في البناء الاجتماعي، بما يتضمنه من مؤسسات تعليمية مختلفة الأهداف وتعديلاً في البرامج التعليمية والترشيد العقلاني للمنظومة التعليمية والتكوينية.

تهدف التنمية إلى استثارة مجموعة من عمليات التغيير المخطط، وهي لذلك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغير الثقافي الذي يستند إلى قيم الحداثة والعقلانية وتحرر الفرد من قيود الفكر الغيبي و«تدجين العقول». كما يرتبط التغير بأهداف المجتمع التابعة من أيديولوجيا تصنع شكل النظام التربوي

والاجتماعي والاقتصادي، وبطبيعة المشاكل القائمة وتوافر الإمكانات المتعددة الأنواع القادرة على مواجهتها، وبمستوى الطموح المتمثل بتطلع واقعي مستند إلى القدرة على تنمية إيجابية واضحة.

تتطلب سوسيولوجيا التنمية تحقيق الفهم المعمق لعدد من الموضوعات التي ترتبط بالمؤسسات التعليمية والبرامج التربوية، في ترابطها الوثيق بالتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والتدرج الطبقي الاجتماعي، وأنساق الأنشطة المختلفة وأدوار الناس ومراكزهم وضوابط السلوك، وقضايا عديدة يجب أن يستحضرها الباحث السوسيولوجي؛ لهذا لا يهتم المدخل السوسيولوجي بالعمليات التنموية في حد ذاتها، وإنما يهتم بالتنمية البشرية من خلال تغيير ملائم وهادف لأبعادها المختلفة.

٢ ـ البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يجب أن يستند تعريف التنمية المستدامة إلى المبادئ المتضمنة في الاستدامة، ونعني بها الولوج إلى مجموعة الخيرات والخدمات، وتطوير وتقوية كل القدرات على اختلافها، والتوزيع المنصف للموارد المتاحة والمتوارثة بين جيل وآخر. وعلى أساس هذه المبادئ يقتضي مفهوم الاستدامة تطوراً منتظماً ومصاحباً ومحافظاً على المكتسبات فيما يتعلق بالاستجابة للحاجات وتطوير القدرات المتاحة للأفراد. إن التنمية بطبيعتها تعكس تغيرات بنيوية تمس البناء الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع في شموليته. وفي هذا السياق فإن الحديث عن الاستدامة الاجتماعية يستلزم إبراز وتحليل المستويات التي تتجسد فيها ذات الاستدامة. فما هي أبعاد استدامة التنمية؟

ـ الاستدامة الاقتصادية التي تتجسد في النمو المضطرد الذي يتم من تلقاء ذاته، وتستند هذه الاستدامة إلى المبادئ الماكرو ـ اقتصادية (توزان الميزانية التوازن في ميزان الأداءات التحكم في التضخم...إلخ) وكذا مراقبة الاستثمارات (المساعدات المالية وضبط معدلات الاستثمارات القطاعية وضبط مستوى الإنتاجية ومعدلات الاستهلاك والادخار)، التي تسعى عموماً إلى الرفع من ترشيد النمو، والحيلولة دون تكاليف المديونية التي تثقل كاهل الأجيال اللاحقة.

ـ الاستدامة البيئية التي تركز على الحد من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد كاقتصادات الطاقة والحفاظ على رأس المال الطبيعي للأجيال اللاحقة. وعلى هذا الأساس تم التفكير في مجموعة من ضوابط السلوك تجاه استغلال الموارد الطبيعية (مبادئ هارتويك).

ـ لكن الاستدامة الاجتماعية ظلت مغيبة ولا يتم الخوض فيها إلا عندما يتعلق الأمر بالفقر والإقصاء الاجتماعي، ولكن دون ربطهما بإشكالية التنمية المستدامة طبعاً. وقد يعزى هذا الغياب إلى صعوبة تحديد الاستدامة الاجتماعية التي تم استبعادها من النقاش والتحليل. إن مفهوم الاستدامة الاجتماعية يتطلب تحليل التفاعلات القائمة بين المستويات الثلاثة: البيئة والاقتصاد والمجتمع. بمعنى آخر، من أجل صياغة مفهوم إجرائي للاستدامة الاجتماعية يجب الاهتمام ليس فقط بآثار الخيارات الاقتصادية على المستوى الاجتماعي ولكن الوقوف بالدرجة الأولى

عند الخيارات (أو القرارات) الاجتماعية وتداعياتها على مستوى البناء الاجتماعي للمجتمع في شموليته.

يمكن للسياسات الاقتصادية، حتى وإن استندت إلى الاقتصادات المستدامة، أن تؤدي إلى نتائج اجتماعية سلبية، على شكل فوارق اجتماعية مثل الإقصاء الاجتماعي وإضعاف الهويات المحلية وتحطيم التماسك الاجتماعي، وهو ما يحول دون تنمية مستدامة. وقد ينطبق الشيء نفسه فيما يتعلق بالبعد البيئي، بحيث تؤدي بعض سياسات حماية البيئة إلى التقليل من مناصب الشغل أو المداخل، ولا سيَّما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد. وتصبح الاستدامة في كل حالة على حدة وظيفة للشروط المؤسسة من طرف الأبعاد الأخرى للتنمية.

٣ ـ دعم القدرات وتطويرها كدعامة للاستدامة الاجتماعية

تستند مقاربة التنمية المستدامة انطلاقاً من مفهوم «القدرات» (Les Capacités) في أعمال سين (١٩٨٧) الذي اقترح مجموعة من وسائل التحليل والقياس المكيفة لدراسة الاستدامة الاجتماعية. وللحصول على مستوى عيش لائق يجب أن يكون في قدرة الفرد أن يوظف كل إمكاناته لتحقيق بعض الإنجازات: القدرة على التنقل؛ الحصول على سكن لائق؛ أن يكون بصحة وعافية حسنة وأن يتناول تغذية متوازنة؛ أن يُعترف به اجتماعياً ويكون في الوقت ذاته محترماً، وأن يكون في وسعه المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية... إلخ. وهذه الإنجازات لا يمكن أن تتحقق للفرد إلا إذا توافرت له القدرات الكافية للفعل والحصول على الحالات التي أشرنا إليها من قبل.

يرتبط تشكيل هذه القدرات لدى الفرد بثلاثة عوامل: الخيرات والإمكانات المتوافرة لديه التي تتضمن بدورها توافر رأس المال الفعلي والعلاقات الاجتماعية ونظام القيم المتوافرة لدى الفرد. إن الفرد الذي يفتقر إلى هذه القدرات سيصعب عليه تحويل هذه الإمكانات إلى قدرات محددة لتطوير ذاته. ثم هناك عامل ثالث يتجلى في الفرص الاجتماعية المتاحة. على سبيل المثال إذا كانت التقاليد الاجتماعية تحول دون اشتغال المرأة في مناصب شغل معينة، فإن مستواها التعليمي الجامعي هنا بكونه قدرة على العمل ـ لا ينفعها طبعاً في المجتمع المحافظ. وكلما ارتفعت الفوارق الجنسية ـ وما تقتضي من أشكال تحريمية ـ حالت دون تحقيق المرأة ذاتَها وتطوير قدراتها. وهكذا نستنتج أن المميزات الشخصية والفرص الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في تحويل الإمكانات المتوافرة إلى قدرات شخصية يمكن استثمارها من جديد.

إن دعم قدرات الفرد وتطويرها يزيدان إمكانات تحقيق مستوى معين للعيش وتطويره بصفة عامة. وإذا ما نظرنا إلى الفرد من زاوية نظر خارجية عنه، فإننا سندرك ارتفاعاً لمستوى عيشه من خلال حصوله على دخل مالي قار. ومن خلال تحسين ظروف العيش بتوافره على مستوى تعليمي وصحة وسكن وتغذية متوازنة... إلخ. أو من خلال حصوله على موارد اقتصادية إضافية (بقعة

أرضية تجهيزات منزلية... إلخ) كما يتم تطوير علاقاته الاجتماعية من خلال مشاركته في اتخاذ القرار وأنماط التعبير الثقافي وتغيير أفق الانتظار لدى الفرد. ومفاد القول إن دعم وتطوير قدرات الفرد ينعكس إيجاباً على مستوى عيشه، ومركزه الاجتماعي وفرص حراكه الاجتماعي في المجتمع.

٤ ـ ضعف القدرات وسيرورة الفقر

في إطار حديثنا عن الاستدامة الاجتماعية، يجب أن نحلل مفهوم الفقر من زاوية جديدة، تستند إلى مفاهيم الولوج والقدرات. إن التعريفات المعتادة التي تقابل بين الفقر المالي والفقر في ظروف العيش، أو بين الفقر المطلق والفقر النسبي، أو بين الفقر الموضوعي والفقر الذاتي... إلخ، لا يمكن تجاوزها. إنها تتداخل فيما بينها وتمكننا من استيعاب ظاهرة الفقر في علاقتها الجدلية بمفاهيم الولوجية والقدرات. إن أول معيار يجب أخذه بعين الاعتبار في حديثنا عن الاستدامة الاجتماعية يستند إلى مفهوم «الولوجية». فعلى المستوى الاجتماعي المعيش، يَنتج الفقر من عدم قدرة الفرد أو الجماعة على الولوج (أو صعوبة الولوج) إلى بعض الخيرات الاقتصادية: سواء تعلق الأمر بالخيرات التجارية أو السلعية أو الخدماتية أو التعليمية أو الثقافية... إلخ؛ إن الفقر هنا يجسد ضعف القدرات أو غيابها: ضعف في الدخل المالي وغياب الشغل/التوظيف وغياب أنشطة مدرّة للدخل المالي وغياب موارد اقتصادية أخرى، أرض فلاحية أو سائل إنتاج، هذا فضلاً عن انتشار السكن «غير اللائق» ومحدودية تجهيزاته وغياب روابط اجتماعية معتبرة وعدم الاعتراف بالهوية الاجتماعية والثقافية... إلخ.

يعتبر الفقر، إذن، في إطار «إمكانيات الولوج»، التمييز الأول الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عندما نود الحديث عن الاستدامة الاجتماعية. إن هذا الربط الجدلي بين ظاهرة الفقر وضعف أو غياب «إمكانات الولوج» إلى التعليم لكسب مهارة معينة أو إلى الشغل، هو الذي يسمح لنا باستيعاب الفقر المالي، لأن غياب دخل مادي مستقر ينتج من غياب الشغل أو عدم الولوج إلى منصب شغل؛ ويمكن أن نبدي الملاحظة نفسها فيما يتعلق بالفقر في ظروف العيش حيث يترتب عن عدم القدرة إلى الولوج إلى خيرات أو خدمات معينة؛ كغياب سكن لائق أو غياب التجهيزات الضرورية من ماء شروب وكهرباء وتطهير للمياه العادمة؛ وصعوبة الولوج إلى خدمات صحية وتعليمية. وعموماً يمكن اعتبار الإقصاء الاجتماعي من تمظهرات عدم الولوج النسقي لمجموعة من الخيرات أو الخدمات (كالخيرات الاستهلاكية والخدمات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والقيم الثقافية... إلخ) وكلما احتدت صعوبة الولوج إلى هذه الخيرات أو الخدمات إلا وازداد الفقر واشتدت وطأته. فالفقر ينشأ إذاً من غياب للحقوق سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية ناهيك بالتعليمية بالدرجة الأساس.

كما يحول عدم القدرة على الولوج إلى التعليم والشغل ـ على سبيل المثال ـ دون تراكم للإمكانات الموجودة لدى الفرد. من دون مورد مدرٍّ للأجرة لا يمكن تشكيل موارد مدخرة

لاستثمارها في اقتناء تجهيزات منزلية أو بناء منزل. ومن دون نجاح مستمر في الدراسة والتكوين (أو التكوين المستمر) لا يمكن الحصول على شهادة معينة؛ ومن دون شغل قار لا يمكن امتلاك مهارات ولا تجربة؛ ومن دون القدرة على الولوج إلى خدمات صحية مستمرة لا يمكن إطالة مدى الحياة والحديث عن صحة جيدة. تبرهن كل هذه الأمثلة على أن عدم القدرة أو الصعوبة في الولوج تقتضي استحالة الحصول على الإمكانات الضرورية لتشكيل وتطوير القدرات لدى الفرد أو الجماعة. وبالتالي ينتج من كل هذا ضعف في القدرات حيث يصبح الأفراد في وضعية اجتماعية تتميز بالهشاشة. وتتجسد هشاشة الأفراد إزاء المخاطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية في غياب قدرات كافية، ما قد يؤدي بهم إلى الانزلاق في أحضان الفقر والإقصاء الاجتماعي. وفي نهاية المطاف ونظراً إلى عدم القدرة على تحويل هذه القدرات من جيل إلى آخر فإن بعض الفئات الاجتماعية لن تبارح مكانها من الفقر والإقصاء الاجتماعي، أو بمعنى آخر سيتم «توريث» أو «استدامة» الفقر من جيل إلى آخر. وسيظهر «الفقر في القدرات» كمستوى ثانٍ وأساسي للتمايز الاجتماعي ضمن منظور الاستدامة الاجتماعية.

٥ ـ الفوارق الاجتماعية والاستدامة الاجتماعية

يعدّ مشكل تكافؤ الفرص المعيار الثالث للاستدامة الاجتماعية؛ إن البحث عن «الإنصاف» في المجتمع يروم تنظيم الفوارق الاجتماعية والحد منها، من خلال سياسات لتوزيع الخيرات والخدمات أو إعادة توزيعها. وفي سياق حديثنا عن الاستدامة الاجتماعية فإننا نعني بالفوارق الاجتماعية، تلك الفوارق في الإمكانات والقدرات لدى الأفراد والجماعات، للولوج إلى الخيرات والخدمات الاجتماعية المختلفة. إن الأمر يتعلق بالفوارق في الولوج إلى الخيرات والخدمات والفوارق في القدرات، حينما يتعلق الأمر بالاختلافات في السيرورات التي يتم من خلالها تكوين أو تشكيل القدرات للأفراد أو الجماعات. وفي هذه الحالة الأخيرة تندمج الاختلافات في التباعد الذي يوجد في الإمكانات والمميزات الشخصية وكذا الفرص الاجتماعية المتاحة لدى الأفراد.

من بين هذه الفوارق هناك فوارق اقتصادية، ويتعلق الأمر بالدخل المالي وبتحسين ظروف العيش أو بحيازة رأس مال تحت أشكال مختلفة. في حين يظل الجزء الأكبر من هذه الفوارق غير مادي، يرتبط بالاندماج الاجتماعي وبالاعتراف الثقافي وبالسلطة وبالقيم المشتركة، وكل هذه المظاهر لها صدى على مستوى الاستدامة الاجتماعية وكذلك على مستوى الأجيال المختلفة. وإذا كانت الفوارق بين الأجيال تحد من ظاهرة الفقر، وتؤدي إلى صراعات اجتماعية وإقصاء اجتماعي، فإن الفوارق ذاتها بين الأجيال تجسد الفوارق بين جيل وآخر.

وهكذا نلاحظ أن المبادئ الثلاثة: الولوج والقدرات وتكافؤ الفرص، تتكامل فيما بينها من أجل ضمان الاستدامة الاجتماعية. وأن التمسك بهذه المبادئ الثلاثة يحصِّن المكتسبات الاجتماعية داخل الجيل نفسه، وفيما بين الأجيال. وإذا لم يتم احترام أحد هذه المبادئ الثلاثة لا يمكن الحديث

عن تنمية مستدامة بالفعل. وفي الواقع الاجتماعي المعيش، إذا لم يكن هناك إمكان للولوج إلى الخيرات والخدمات الاجتماعية الضرورية للجميع فإن جزءاً من الفئات الاجتماعية ستقصى بطبيعة الحال. كما أنها تصبح عاجزة عن تطوير قدراتها التعليمية أو المهاراتية، وبالتالي يتم تقليص فرص التكافؤ بين الأفراد داخل الجيل نفسه. وعندما لا يتم تدعيم القدرات المتوافرة فإن الوضعية الهشة للأفراد تزداد سوءاً، وإذا تحققت مخاطر الفقر فإن وضعية الفقر والإقصاء الاجتماعي ستستفحل لا محالة.

كما أن إمكان انتقال القدرات من جيل إلى آخر سيضعف بدوره، وهذا يترتب عنه بطبيعة الحال أضرار مختلفة بالنسبة إلى الأجيال اللاحقة. فخلال ـ هاتين ـ العشريتين الأخيرتين تم ترسيخ منظومة تربوية متفككة ومرتبكة، أنتجت لنا أطراً تربوية على مستوى الحال، وقد سعت هذه الأطر بدورها إلى إعادة إنتاجها منتجين بذلك فقراً ثقافياً وهشاشة معرفية وبالتالي فإن الأجيال المقبلة لن تجد إلا منظومة تربوية متهالكة، لا تؤهلها لتطوير وتنمية قدراتها إلا «بقدرة قادر».فالاستدامة في المجال التربوي تعني ضرورة وجود منظومة تربوية تستند على قيم البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير القدرات المعرفية/العلمية للأجيال الحالية، من تلاميذ وطلبة، بغية تطويرها لخلق منظومة تعليمية قوية ومتماسكة للأجيال اللاحقة. وما ينطبق على المنظومة التربوية يمكن تعميمه على باقي القطاعات الأخرى الحيوية كالاقتصاد والشغل والصحة، لأن ثمة ترابطاً جدلياً بين هذه القطاعات الحيوية كما أشرنا من قبل إلى ذلك. كما أن غياب تكافؤ الفرص داخل الجيل الواحد أو بين الأجيال سيؤدي حتماً إلى المزيد من التفقير والتهميش الاجتماعيين الذين يؤديان بدورهما إلى الصراع الاجتماعي وبروز مظاهر الاختلالات الوظيفية في المجتمع.

بناء على الملاحظات السابقة يمكن الحديث عن تنمية مستدامة ضمن مفاهيم اجتماعية تستند إلى سياسات عمومية ـ سواء منها البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ـ لا تؤدي إلى اختلالات وظيفية اجتماعية كما هو الشأن بالنسبة إلى تقويض إمكان دعم وتطوير مستوى العيش، لدى الأغلبية من السكان الحاليين أو الأجيال اللاحقة. بمعنى آخر، إن تنمية مستدامة اجتماعياً تقتضي القضاء على الفقر بكل أشكاله المختلفة بإمكان الولوج إلى الخيرات والخدمات الاجتماعية الضرورية أو بالأحرى الحقوق الطبيعية للأفراد في التعليم والصحة والشغل...إلخ، وكذا تطوير القدرات من خلال دعمها وتطويرها وأخيراً تنظيم الأشكال المرتبطة بالفوارق والهشاشة.

إن الاستدامة الاجتماعية كأساس للتنمية تَعُدُّ القضاء على الفقر والتهميش من الأولويات التي تهتم بها في السياسة الإنمائية؛ لكن السياسات العمومية ـ في المجتمع المغربي على سبيل المثال ـ تظل متمحورة على النمو الاقتصادي ورفع مستوى الدخل الفردي كشرط ضروري للقضاء على الفقر والإقصاء، وبالتالي يتم التركيز على العوامل المسهمة في نمو الرأسمال الطبيعي أو الرأسمالي البشري والرأسمال الاجتماعي. لكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار رأس المال التعليمي ورأس المال الصحي بالنسبة إلى الأفراد المعنيين، ما يعكس في الواقع تراكماً للمنظومة التربوية المتبعة

والتجربة المهنية والمتابعة الصحية ونظام التغذية. وقد يترتب عن هذا حصول الفرد على شهادة معينة أو تكوين محدد وتوفير وضعية صحية مرتاحة وأمد حياة طويل نسبياً. وهذه الآثار يمكن قياسها انطلاقاً من مستوى الدخل المستخلص طبعاً للفرد؛ لكن في الوقت ذاته من خلال القرارات المتعلقة بنمط العيش والاستهلاك والادخار... إلخ.

وعلى الضد من هذا، إن كل وضعية اجتماعية تتميز بالفقر والهشاشة المهنية تحد من إمكان الولوج إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وبالتالي تحطم أو تحد من إمكان تشكيل وتطوير رأس المال البشري سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. يعتبر إذاً مفهوم رأس المال الاجتماعي من المفاهيم القديمة نسبياً في السوسيولوجيا وتم استعماله في الاقتصاد؛ ويرتكز على وجود علاقات اجتماعية تسمح بالحصول فردياً أو جماعياً ـ على فوائد مهمة. وقد يتعلق الأمر على سبيل المثال، بعلاقات عائلية أو بعلاقات الجوار أو علاقات الانتماء إلى شبكات أو جمعيات أو يتعلق الأمر بالمشاركة في قيم أو معايير جماعية؛ كالثقة في النفس أو قيم تقدير الذات... إلخ، وقد تتخذ الفوائد التي تتمخض عن هذا شكل تحويلات نقدية أو عينية، أو اكتساب قروض أو الحصول على المعلومات أو الحصول على الشغل... إلخ. ويعدّ رأس المال الاجتماعي دعامة لتشكل رأس المال البشري وانتقاله من جيل إلى آخر. لكن تعريفه الواسع وتأثيره الإيجابي (والسلبي في الوقت ذاته) وصعوبات قياسه تجعل منه مفهوماً غامضاً وبالتالي يجب أن نتوخى الحذر في استعمالاته الإجرائية.

لقد ركزت عدة دراسات ميدانية على إبراز العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وتقليص ظاهرة الفقر. فالمجتمعات التي عرفت معدلات للنمو الاقتصادي مرتفعة استطاعت التقليص من الفقر. وعلى العكس من هذا، ظل الفقر على مستواه، أو زاد، في المجتمعات التي لم تسجل نمواً معتبَراً. لكن بعض الدول، على الرغم من النمو الاقتصادي الذي سجلته، ظلت معدلات الفقر فيها مرتفعة، بينما استطاعت دول أخرى التقليص من الفقر على الرغم من النمو الاقتصادي المتواضع الذي عرفته. وقد تمنح الفوارق الاجتماعية بعض التفسيرات، لكن طريقة التفاعل بين مختلف أشكال الفقر، كالفقر المالي أو الفقر في ظروف العيش هي المرجحة في التفسير طبعاً. إن تحفيز المؤسسات للرفع من الإنتاجية وخلق مناصب شغل وأنشطة مدرة للدخل تروم الحد من الفقر المالي؛ أما الأنشطة التي تتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية والتجهيزات الضرورية من ماء صالح للشرب وكهرباء وصرف صحي فتسعى إلى الحد من الفقر في ظروف العيش. كل هذه الخطوات تسعى بدورها إلى تقليص «الفقر في الولوج» وأوجه الإقصاء الاجتماعي التي تنجم عن الفقر عموماً.

بناءً على ما سبق يمكننا القول بضرورة الأخذ بعين الاعتبار، في التحليل الاقتصادي، مجموعة من المتغيرات التي ليست بالضرورة ذات طابع اقتصادي لكن لها تأثير واضح على المستوى

الاقتصادي؛ وقد تعدّ المتغيرات ذاتها غير الاقتصادية عوامل مفسرة للفقر كالعلاقات الاجتماعية والثقافة والهويات والاختيارات السياسية... إلخ.

إن التقليص من الفقر المادي لا يضمن بأية حال الاستدامة الاجتماعية كما طرحناها سابقاً؛ وفي الواقع قد ينتج من السياسات التي تحارب الفقر مضاعفات خطيرة كالهشاشة والفوارق الاجتماعية، فمن جهة أولى، يحدث نمو في معدلات الهشاشة للأفراد نتيجة التغييرات التي طرأت على مستوى بنية قدراتهم؛ ومن جهة ثانية، فإن نمو الفوارق الاجتماعية قد يحد من تقليص الفقر ويشكل في الآن عينه عائقاً للتنمية. على سبيل المثال يمكن القول إن كل فرد يسعى إلى توظيف قدراته، على الرغم من الضغوط الاقتصادية، للوصول إلى مستوى العيش اللائق به. وإن حرمان الفرد من هذه القدرات التي يعدها طبيعية بالنسبة إليه، ستصبح «فقراً في القدرات» (La Pauvreté des capacités)؛ وقد تتخذ القدرات أشكالاً متعددة ومختلفة (اقتصادية واجتماعية ومالية... إلخ) فالدخل المالي لا يشكل إلا أحد هذه المكونات بطبيعة الحال.

بناء على كل الملاحظات التي اقترحناها سابقاً يمكن القول إن التنمية المستدامة تتيح للأجيال الحالية الاستجابة لحاجاتهم الضرورية، وذلك من دون المساس بقدرات الأجيال اللاحقة للاستجابة لحاجاتهم بدورها. وفي هذا السياق يستدعي البعد الاجتماعي بطبيعته مسألة الاستدامة الاجتماعية، ويقتضي من السياسات التنموية أن تسعى إلى تطوير إمكانات «الولوج» و«القدرات» لدى الأفراد أو الجماعات، وتروم الرفع من مستوى العيش للأجيال الآنية وبعدئذ اللاحقة. فالاستدامة الاجتماعية تستند إلى ثلاثة مبادئ مترابطة فيما بينها عضوياً: حق الجميع في الولوج إلى الخيرات والخدمات الصحية وبالخصوص التعليمية أو التأهيلية، ثم ضرورة دعم قدرات الأفراد أو الجماعات وتطويرها، وأخيراً ضرورة توفير تكافؤ الفرص أو تحقيق العدالة الاجتماعية لكل الأفراد فيما يتعلق بالإمكانات المادية أو اللامادية المتوافرة حالياً أو المنقولة للأجيال اللاحقة.

٦ ـ مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار وانتشار قيم الديمقراطية

يتبين بوضوح مما سبق أن التنمية الاقتصادية ليست إلا ناحية واحدة في التغيير الاجتماعي المعقد التركيب الذي تعرفه المجتمعات، وهو ما يجعلنا نشير إلى أن مصطلح التحديث القريب من مصطلح التنمية الاقتصادية، يمكن أن يستخدم بوصفه أكثر استيعاباً وشمولاً، لأنه يقتضي أن التغيرات الاقتصادية والإيكولوجية تنتشر في كل اتجاه خلال النسيج الكلي الثقافي والاجتماعي. وفي أي مجتمع يجب أن نتوقع تغيرات جوهرية في هذه المجالات. ففي النطاق السياسي مثلاً تحل الأحزاب والمنظمات النقابية والأجهزة البيروقراطية محل السلطة المخزنية أو القبلية أو القروية؛ وفي مجال التعليم نلاحظ أن المجتمع في محاولاته خفض نسبة الأمية يزيد من مستوى المهارات الاقتصادية والإنتاجية. ويمكن أن نقول في هذا الصدد أيضاً إن الأنساق العلمانية للاعتقاد في المجال الديني تحل محل التصورات الدينية التقليدية، كما تفقد الأنساق القرابية الممتدة الأسس

التي تستند إليها والتي فرضت استمرارها عبر مراحل تاريخية طويلة؛ وفي وقت اشتدت فيه كثافة التنقل الاجتماعي والجغرافي، وهو ما يؤثر في طبيعة التدرج الطبقي واحتمال تزايد ظهور الأنساق التدرجية بمستوياتها الرأسية والأفقية.

إن الارتباط المتزايد اليوم بين التنمية الاقتصادية والسياسة، الذي نبع أصلاً من مشكلة «التحديث السياسي» في المجتمعات السائرة في طريق النمو، وعلى الخصوص في المجتمعات العربية، هو الذي يجعل الاهتمام بالعلاقة بينهما مطروحاً على نطاق واسع. لقد أثيرت في علم الاجتماع السياسي مسألة ارتباط «التحديث الاقتصادي» بـ «التحديث السياسي» وفقاً للمعنى المحدد للنموذج الديمقراطي. لكننا هنا سنحاول أن نستكشف بشيء من الوضوح طبيعة العلاقة أو الارتباط بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبين ظهور النسق السياسي الديمقراطي. ويعرّف ليبست النسق السياسي الديمقراطي بأنه النسق السياسي الذي يعمل باستمرار على توفير فرص منتظمة لتغير الأجهزة الحكومية، أو إيجاد الميكانيزمات الاجتماعية التي تسمح لأكبر عدد ممكن من المواطنين أن يؤثروا في عملية اتخاذ القرارات المهمة من خلال إجراء اختيار بين المتنافسين لشغل الأوضاع السياسية.

وفي هذا الصدد يلاحظ أن ليبست يهتم أساساً بالشروط الاجتماعية، التي تعمل على مساندة النظم الديمقراطية أكثر من اهتمامه بالقواعد أو الأحكام السياسية النوعية، التي تعمل على بقائها والمحافظة عليها. وتتمثل نقطة البدء في التحليل عند ليبست بمحاولته تصنيف مجتمعات أمريكا اللاتينية، التي درسها من خلال مقومات عامة تكشف عن ثقافات سياسية متمايزة، إلى مجتمعات أكثر ديمقراطية وأخرى أقل ديمقراطية، على أساس أن الديمقراطية ترتبط فيها مجموعة مركبة من الخصائص التي يمكن قياسها وترتيبها بطرق مختلفة.

ترتبط الديمقراطية كممارسة اجتماعية بدرجة التطور الاقتصادي في المجتمع. ويلاحظ أن أهم ما يتضمنه هذا التعميم هو كون المجتمع الذي يحقق مستويات عالية من المعيشة ويقلل إلى حد كبير من الفقر الحقيقي للأفراد، هو المجتمع الذي يستطيع أن يحقق شروط المشاركة الذكية والفعالة في العمليات الديمقراطية من منظور الغالبية العظمى من الأفراد. كما يحقق شروط المقاومة الفعالة لأشكال «الديماغوجية». ويرى «ليبست» أن المجتمع الذي يتكون من أغلبية فقيرة أو معدمة وأقلية أو نخبة مترفة، فإن النسق السياسي فيه يميل إلى أن يأخذ الطابع الأوليغارشي والاستبدادي. ولقد اختبر ليبست إمبيريقياً الافتراض السابق باستخدام مؤشرات مختلفة للتطور الاقتصادي، مثل الثروة (أو التراكم الاقتصادي) والتصنيع والتحضر والتعليم...إلخ، ومقارنتها على مستوى البلاد التي صنفها من قبل إلى بلاد أكثر ديمقراطية وتوصل إلى أنه في كل حالة، ظهر أن متوسط الثروة ودرجات التحضر والتصنيع ومستوى التعليم سجل معدلات مرتفعة في البلاد الأكثر ديمقراطية.

إن الديمقراطية والتنمية مفهومان متكاملان يدعم كل منهما الآخر، وإن ما يزيد في قوة الصلة بينهما أنها تنبع من تطلعات الأفراد والشعوب ومن حقوقهم المشروعة؛ فالتاريخ يُظهر أن التجارب التي جرى فيها الفصل بين الديمقراطية والتنمية انتهت في أغلب الأحيان إلى الفشل. وعلى النقيض من ذلك، فإن الربط بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية يسهم في ترسيخهما معاً بصورة دائمة[٢٨]، والواقع، إذا صح، أن تعزيز الديمقراطية السياسية لا يكتمل إلا باتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية مواتية للتنمية؛ كذلك فإن أي استراتيجية تنموية تتطلب أن تكون قابلة للتنفيذ وأن تستمد مشروعيتها وعناصر قوتها من المشاركة الديمقراطية فيها.

إن الوعي بواقع التأخر المعرفي والتكنولوجي والاقتصادي، لا يستتبع عادة في المجتمعات السائرة في طريق النمو ـ وبالخصوص المجتمعات العربية ـ إلا بإصلاحات جزئية مفروضة من فوق. فيهمّ معظم النخب السياسية في المجتمعات العربية تثبيت مواقعها الاجتماعية، ولا يهمها إلا الحصول على القوة الشرائية لابتياع السلع الحديثة ـ من سيارات فخمة وأدوات إلكترو ـ منزلية متطورة وأنماط استهلاكية تفاخرية مختلفة ـ أكثر كثيراً من همّ الالتزام بمنهج شامل لتغيير اجتماعي وسياسي قد يلغي مصادر سلطتها. لذلك تبث هذه النخب السياسية والانتلجنسيا المحيطة بها أيديولوجيا «تلعب» بصورة مزيفة وعقيمة، على التناقض بين «التقليد» و«الحداثة». وهي تخلق بهذه الطريقة أشكال التعبير الأيديولوجية، التي تسمح باستيعاب الصراعات الاجتماعية كافة التي تولدها السياسات «التحديثية» لهذه النخب السياسية. وعندما تستقيل النخب السياسية والثقافية من مهماتها الطبيعية في تطوير المجتمع وتعزيز قدراته على البقاء المستقل، ولو نسبياً، تجاه المجتمعات المتقدمة صناعياً واقتصادياً، حينئذ يعود السواد الأعظم من الشعب بفطرته إلى التمسك بالتراث والقيم الماضوية، وينخرط في التجديد «المظاهري» الذي لا فائدة له فيه، أو التنمية الفوقية المنفذة بالوكالة التي تعمل على إعادة إنتاج نفس البنى الاجتماعية والفوارق الاجتماعية والتي تنحصر فوائدها بالنخب السياسية وتلقي أعبائها على عاتق الشعب.

(٢٨) تقرير الفريق الدولي المعني بالتنمية والديمقراطية المنبثق عن منظمة اليونسكو سنة ١٩٩٨ (IPDD) عنوان التقرير «العلاقة بين الديمقراطية والتنمية» ص ٥ ـ ١٤.

الفصل الخامس

سوسيولوجيا البيئة: التشكل والتطور

زياني أبو القاسم(*)

مقدمة

إذا كان ارتباط ميلاد السوسيولوجيا بالثورة الصناعية في أوروبا وما تمخض عنها من أثار اجتماعية تمثلت بتفكك بنى المجتمع التقليدية وبروز الفرد كفاعل أساسي في الحركية المجتمعية، فإن المسألة البيئية أبانت عن النذُر الأولى لمشكلة استمرار الحياة البشرية على وجه الأرض منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي لتتأكد مع بداية القرن الحادي والعشرين بسبب التأثير السلبي لحضارة الإنسان في التوازن البيئي(١). هذا التأثير السلبي، الذي صار بنيوياً، سينعكس على نمط التعامل الإنساني من جديد مع الطبيعة، لكونه أصبح يهدد وجوده. بهذا ستدخل المشكلة البيئية ضمن المجالات الاجتماعية، بحيث تأكد تأثيرها في التنظيم المجتمعي والفعل الاجتماعي: في المجال الصحي والحركية المجتمعية والتنظيم الصناعي وإنتاج المخاطر والمجال الفلاحي والحضري إلى حد أنه بدأ يعيد هيكلة علاقات السلطة بين المجتمعات والدول.

بالرغم من إشارة مؤسسي علم الاجتماع وبعض فروع العلوم الاجتماعية الأخرى إلى دور العامل الطبيعي في التنظيم الاجتماعي، فإنهم لم يولوا له ذلك الدور المؤثر إلا إشارة(٢)، إذ بقي هؤلاء حبيسي البراديغم الاجتماعي والفصل التام على المستوى الإبستمولوجي بين العلوم الطبيعية

(*) أستاذ السوسيولوجيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض ـ مراكش.

(١) Rob White, *Controversies in Environmental Sociology* (New York: Cambridge University Press, 2004), p. 1.

(٢) Jacqueline Candau et Nathalie Lewis, «Un regard particulier sur les postulats sociologiques de Marx et de Durkheim à l'heure de la sociologie de l'environnement,» dans: Rémi Barbier [et al.], dirs., *Manuel de sociologie de l'environnement* (Laval: Presses de l'Université Laval, 2012), pp. 67 and 71.

والعلوم الإنسانية. هذا التقليد العلمي سيحافظ عليه الباحثون في علم الاجتماع إلى حدود نهاية السبعينيات. غير أن سطوع وتأكُّد التأثير والتأثر بين الفعل البشري والعامل البيئي داخل جميع الحقول العلمية وعلى المستويات كافة المحلية والوطنية والدولية منها، دفع ببعض الباحثين في علم الاجتماع إلى إعادة النظر في الباراديغمات السابقة، وتأسيس أدوات معرفية جديدة تتلاءم مع ما فرضته نتائج العولمة والحداثة على المعطى الطبيعي والبيئي.

بعد أن تم البدء بالتأسيس البراديغماتي لسوسيولوجيا البيئة؛ انشغلت، في الوقت ذاته، بالتساؤل حول الروابط التي جمعت بين المشكلة البيئية والظواهر الاجتماعية. انطلقت في ذلك بمساءلة الحداثة والعولمة من خلال استحضار تأثير وأثر صيرورة العولمة ونموذج المجتمع الاستهلاكي في المعطى البيئي، وخصوصاً بعد الثورة الصناعية وانتشار النموذج الرأسمالي. وسنتطرق بعده إلى طبيعة ذلك «التفاعل» أو «التأثير المتبادل» عبر الكشف عن الآليات التي من خلالها سعى وما زال يسعى الفرد والمجتمع للتأقلم والمحافظة على البيئة، إذ اهتمت سوسيولوجيا البيئة بدراسة الحركات الاجتماعية البيئية وأنماط التمثلات والمواقف والسلوكات اتجاه البيئة من دون إغفال السياسات العمومية والحلول المؤسساتية. استندت سوسيولوجيا البيئة في دراسة موضوعاتها إلى مقاربات متنوعة، منها ما هو ملائم لدراسة الأفعال الاجتماعية كالمدرسة السلوكية، ومنها ما هو مناسب لبيان الصيرورات المجتمعية الطويلة والمقارنة كالمقاربة السوسيو ـ أنثروبولوجية، ومنها ما يهتم بدراسة بنى السلطة والنفوذ والتأثير كمقاربة علم الاجتماع السياسي.

أولاً: الإشكالات النظرية لبروز موضوع البيئة كحقل للبحث الاجتماعي

اقترنت البيئة كموضوع للبحث داخل الحقل العلمي ضمن العلوم الطبيعية؛ أي بمعنى عزلها عن مجال الثقافة. لكن مع تزايد تأثير الإنسان في مجاله البيئي وتأثره بهذا الأخير استدعى الأخذ بعين الاعتبار هذا التداخل أو التفاعل بين الإنسان والبيئة لأن المشكلات البيئية صارت تطرح إشكالات مجتمعية. كذلك استدعى اختلاف مستويات التأثير والتأثر بين الإنسان والبيئة ضرورة إعطاء الأهمية للبعد العالمي، لأن الإضرار بالبيئة لا ينتج تأثيره محلياً على الفاعل فقط بل تمتد إلى الإنسانية في شموليتها. وعليه فإنه حينما حاولت السوسيولوجيا أن تدرس البيئة كموضوع وجدت ضالّتها في السوسيولوجية القروية كمنطلق لدراسة علاقة الإنسان بالطبيعة لتوسع مجالها لتتناول بعد ذلك البعد الكلي المتجسد في الإطار العالمي.

١ ـ من المشكلات الطبيعية إلى الإشكالات المجتمعية

أصبحت المشكلات البيئية، منذ أن صارت من الإشكالات التي يهتم بها الحقل العلمي، تُعَدّ من مجال اختصاص علوم الطبيعة، لأن هذه العلوم اهتمت في بادئ الأمر بالتغيرات التي طرأت

على البيئة عبر مختلف الحقب الجيولوجية والبيولوجية الطويلة المدى، محاولة فهم وتفسير تلك التغيرات. كما سعت فيما بعد، إلى دراسة دور تدخل الفعل البشري وأثره في البيئة، بتجاوزها البعد الفيزيائي[٣]. وانتقلت باهتماماتها، في خطوة أكثر عمقاً، إلى قياس مدى تأثير العوامل التكنولوجية والبشرية في مختلف الجوانب البيئية: من تغيرات مناخية وتدهور للنوع البيولوجي وتراجع لمخزون الموارد الطبيعية وتكاثر للمخاطر على الإنسان والطبيعة[٤]. ولكن بالرغم من إدماج الاهتمام بالحقل البيئي ضمن مجال علوم الطبيعة، اعتباراً لتقسيم الحقول المعرفية بين ما يهتم بالإنسان وبين ما يهتم بالطبيعة؛ نظراً إلى اختلاف تناولهما للمواضيع لا من ناحية المنطلقات الإبستمولوجية ولا من حيث المناهج المتبعة. إلا أن مؤسسي علم الاجتماع، قد تفطنوا لتأثير الجانب الطبيعي في الإنسان وتأثر الأول بفعل الثاني، وإن لم يعطوه الأهمية الكافية[٥] اتساقاً مع الحدود التي كانت قيد التشكُل بين مختلف العلوم وانقياداً للأطر الإبستمولوجية السائدة وتمشياً ما كانت تقتضيه المتطلبات الاجتماعية.

عندما طفت المشكلة البيئية على المستوى الاجتماعي وفرضت نفسها بقوة على الكائن البشري، أخذ بعض الباحثين الاجتماعيين على عاتقهم مهمة جعل المعطى الطبيعي (البيئة) كعامل أساسي ومتغير مؤثر في الظواهر الاجتماعية.

أ ـ السوسيولوجيا والبراديغم الاجتماعي عند المؤسسين

كان هَمُّ رواد السوسيولوجيا تأسيس علم يهتم بالمجتمع ويتميز من باقي العلوم التي سبقته في تأسيس موضوعها ومنهجها. إن كلاً من إميل دوركهايم وماكس فيبر قد أوليا اهتماماً كبيراً لوضع الإطارات البراديغمية لعلم الاجتماع: فقد ركز **الأول** على ضرورة تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال مكونها الاجتماعي «تشييء الظاهرة الاجتماعية»[٦]، أما **الثاني** فقد أكد أهمية إعطاء الأولوية للفعل عند الفاعل الاجتماعي[٧].وقد بقي هذا البراديغم موجهاً لكل ميادين علم الاجتماع لمدة طويلة. لكن استفحال المشكلة البيئية في العقود الأخيرة، وفشل علوم الطبيعة والتقنية في تقديم الحلول الناجعة لها نظراً إلى التأثير السلبي المتزايد للفعل البشري فيها، وكذلك الانعكاسات السلبية لتفاقم التوازن البيئي على الإنسان بالنتيجة، جعل علماء الاجتماع يعيدون النظر في البراديغم الاجتماعي بإدماج البعد الطبيعي في التحليل الاجتماعي للظاهرة البيئية[٨]. لذلك عُدت المسألة البيئية إشكالية لا يمكن فهمها أو التعامل مع تأثيراتها المجتمعية إلا باستحضار البعدين الطبيعي

(٣) Jean-Paul Deléage, «Extension du champ de l'écologie,» *Ecologie and politique*, vol. 2, no. 33 (2006), pp. 201-202.

(٤) Salvador Juan, *La Transition écologique* (Paris: Erès, 2011), p. 13.

(٥) Philippe Boudas, «L'Environnement, domaine sociologique: La Sociologie française au risque de l'environnement,» (Thèse Université Victor Segalen, Bordeaux II, 2008), p. 49.

(٦) Durkheim Emile, *Les Règles de la méthode sociologique* (Paris: Presses universitaires de France, 1983).

(٧) Max Weber, *Economie et société* (Paris: Pocket, 1995).

(٨) Moscovici Serge, *Essai sur l'histoire humaine de la nature* (Paris: Flammarion, 1977).

والاجتماعي معاً[٩]. على سبيل المثال، ترتب عن تزايد الطلب على المواد الأولية الأحفورية لتلبية حاجات الاقتصاد الصناعي العالمي (الجانب الاجتماعي) احتباس حراري (الجانب الطبيعي) وهو ما تسبب كذلك في تغيرات مناخية كبيرة (الجانب الطبيعي) التي أثرت بدورها في طبيعة استقرار المجتمعات وطريقة استهلاكها ونماذج تعاملها مع المخاطر الناتجة من تلك التغيرات (الجانب الاجتماعي).

وقد بادر بعض رواد سوسيولوجيا البيئة الأمريكيين، وفي مقدمهم ريلي دونلاب (Riley Dunlap) ووليام كاتون (William Catton)، إلى نقد البراديغم الاجتماعي أي **براديغم الاستثناء الإنساني** (Human Exceptionalism Paradigm-HEP) المبني على المبادئ الأربعة التالية:

(١) البعد الثقافي هو الذي يجعل الكائن البشري كائناً استثنائياً على غيره من الكائنات الحية.

(٢) الثقافة في تحول دائم، وتغيرها أسرع من تبدل الجوانب البيولوجية.

(٣) اختلافات الكائن البشري نتاج مجتمعي أكثر مما هي عناصر طبيعية، وتغيرها أو إلغاؤها خاضعان للدينامية المجتمعية.

(٤) وأخيراً، يسمح التراكم الثقافي بالتطور الدائم، كما يعطي للكائن البشري القوة لحل كل المشاكل الاجتماعية[١٠].

ونظراً إلى كون هذا البراديغم لا يستقيم وما يتطلبه تحليل الظواهر البيئية، اقترح هذان الباحثان براديغماً جديداً يجعل من البعد البيئي بعداً أساسياً في التحليل السوسيولوجي وأطلقا عليه **البراديغم الإيكولوجي الجديد** (New Ecological Paradigm-NEP)، وهو يستند إلى العناصر الأساسية التالية:

(١) يمتاز الكائن البشري بخصائص حصرية (الثقافة، التقنية... إلخ)، لكنه يظل مشاركاً وبطريقة ترابطية مع بقية الكائنات في النظام الإيكولوجي العام؛

(٢) تتأثر الظواهر الإنسانية ليس فقط بالعوامل الاجتماعية والثقافية، بل تخضع كذلك للعلاقات السببية أو التأثيرات أو ردود الأفعال المعقدة داخل نظام الطبيعة؛ بمعنى أن أفعال الإنسان لها نتائج عديدة غير متوقعة.

(٣) يعيش الكائن البشري في بيئة بيوفيزيائية محدودة تفرض على أفعاله قيوداً فيزيائية وبيولوجية كبيرة.

---

(٩) Bernard Picon, «La Sociologie de l'environnement, l'héritage d'un questionnement sur les rapports nature-société,» dans: Barbier [et al.], dirs., *Manuel de sociologie de l'environnement*, p. 18.

(١٠) Dunlap Riley and Catton William, «Environmental Sociology: A New Paradigm,» *The American Sociologist*, vol. 13, no. 1 (1978), pp. 42-43.

(٤) بالرغم من قوة الابتكار عند الكائن البشري، إلى درجة اعتقاده بلامحدوديتها، لكن محدودية الموفور الإيكولوجي لا يمكن تجاوزها أو إلغاؤها[١١].

وهكذا تكون سوسيولوجيا البيئة قد أسست قاعدتها البراديغمية الجديدة بإدماج المعطى الطبيعي في التحليل الاجتماعي لظواهر البيئية.

ب ـ الإبستمولوجيا وتقسيم الحقول العلمية

من المميزات الأساسية للعلوم الحديثة التزامها بتحديد مجالات تخصصها: أي مجال اشتغالها وبيان طرق تناولها لموضوعاتها، إذ نجد أن تقسيم العمل العلمي تأسس على الفصل بين علوم الطبيعة وعلوم الإنسان. وهذا التقسيم كان له انعكاسات على استقلالية الأسس الإبستمولوجية التي سوف تستند إليها مختلف الحقول العلمية وطبيعة جوانبها المؤسساتية وسياقات تطوراتها اللاحقة[١٢].

فالسوسيولوجيا في بدايتها حصرت مجال اهتماماتها على دراسة وتحليل وتفسير كل ما هو مجتمعي استناداً إلى البعد الاجتماعي. لكن تفاقم المشكلة البيئية، نظراً إلى ارتباطها بحقول معرفية مختلفة، بما تستوجبه من استحضار لآفاق معرفية متعددة بعيدة من مجال تفكير الباحث الاجتماعي المحدود بتخصصه. وهذا ما سيفرض على البحث السوسيولوجي في بداية ١٩٧٠ البدء في صياغة أسس إبستمولوجية ومفاهيم ونظريات وبراديغمات تأخذ في الحسبان تداخل البُعدين الثقافي والطبيعي[١٣] وتتجاوز التقسيم الكلاسيكي للعلوم. في الوقت ذاته، كان قصور العلوم الطبيعية جلياً في اقتراح حلول مستدامة للمشكلة البيئية المتزايدة في التفاقم بالاقتصار على بعدها الطبيعي[١٤]. وأمام عجز الحقول العلمية، كل على حدة، سواء منها تلك التي تتناول بالموضوع الطبيعة أو تلك التي تنطلق من الإنسان في اهتماماتها بالمشكلة البيئية، لكون كل منها اقتصر في تحليله للظاهرة البيئية على الاستناد إلى المنطلقات الإبستمولوجية الخاصة واحتراماً لمجال اختصاص كل حقل معرفي على حدة. ولتجاوز هذا الإخفاق، لجأت مختلف هذه التخصصات إلى التخلي عن تلك التقسيمات بالاعتماد على التحليل المتعدد التخصصات (Interdisciplinarité) وابتكار مقاربات جديدة مؤسسة على منطلقات إبستمولوجية تتلاءم وطبيعة الموضوع البيئي[١٥].

---

(١١) Catton William and Dunlap Riley, «A New Ecological Paradigm for Post-exuberant Sociology,» *American Behavioral Scientist*, vol. 24, no. 1 (1980), p. 34.

(١٢) Marcel Jollivet, «Prologue: Éléments de théorie pour une recherche interdisciplinaire sur lesinterfaces natures/sociétés,» dans: Dominique Hervé et Francis Laloë, *Modélisation de l'environnement: Entre natures et sociétés*, coll. «Indisciplines» (Paris: Editions Quæ, 2009), p. 12.

(١٣) Pieter Leroy, «La Sociologie de l'environnement en Europe: Evolution, champs d'action et ambivalences,» *Natures Sciences Sociétés*, vol. 9, no. 1 (2001), p. 30.

(١٤) Jean-Paul Deléage, «Extension du champ de l'écologie,» *Ecologie et politique*, vol. 2, no. 33 (2006), p. 201.

(١٥) Harald Heinrichs and Matthias Gross, «New Trends and Interdisciplinary Challenges in Environmental Sociology,» in: Harald Heinrichs and Matthias Gross, *Environmental Sociology, European Perspectives and Interdisciplinary Challenges* (New York: Springer, 2009), p. 1.

٢ ـ من الظواهر القروية إلى المخاطر العالمية

شكل الإنسان منذ وجوده على الكرة الأرضية جزءاً من مجالها، إلى حد أن اعتُبر حلقة فقط في مسلسل التطور الطبيعي لها[١٦]. ولحقب طويلة، ظل استعماله للطبيعة متسماً بالتناغم مع متطلبات الاستدامة وضمان الاستمرارية والديمومة للكل. لكن عصرنة الإنسان لأدوات استغلاله للموارد الطبيعية واستعماله لتكنولوجيا إنتاجية متطورة وضعتا التوازن الطبيعي موضع خطر، إن على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.

أ ـ السوسيولوجيا القروية والارتباط بالطبيعة

أعطت السوسيولوجيا القروية الأهمية الكبرى للعلاقة بين الإنسان القروي ومجاله الطبيعي، إذ رصدت التحولات والتغيرات التي طرأت على طبيعة تلك الروابط[١٧]. وبالرغم من أن البراديغم المؤسس للسوسيولوجيا القروية يقوم على أساس العلاقة بين منطقة جغرافية محدودة ومجموعة منتجة ونظام حياة خاص، فقد كان لتطبيقاته العملية اتجاهان مختلفان: **الأول**، أعطى الاهتمام للمسألة القروية، وذلك بالتطرق إلى تقييم خصوصيتها في سياق تحديث جميع قطاعات الإنتاج؛ أما **الثاني**، فحلل التجمعات القروية الصغيرة، معطياً بذلك الأولوية لوضعياتها في سياق اندماجها في المجتمع بكامله[١٨]. وكلا الاتجاهين تطرق إلى طبيعة تعامله مع الطبيعة، وإنْ بشكل هامشي، في سياق التحولات العامة. ولدراسة هذه التحولات، قاربت السوسيولوجيا القروية هذا الموضوع من منطلق نوعية علاقة الإنسان القروي بالطبيعة؛ فخلصت إلى نتيجة مفادها أن الفلاح التقليدي (Paysan) الذي كان يستغل ويستعمل عناصر الطبيعة في سياق وحدود محلية صرفة منذ العهود القديمة صار فلاحاً عصرياً (agriculteur) لا يمثل إلا حلقة ضمن سلسلة الإنتاج الصناعي[١٩]، كما لخصها بإتقان موريس هالبواش: «بالرغم من تفرقهم [الفلاحون]، ينتمون إلى نفس الفئة الاقتصادية كالعمال في المعمل الذين تؤول إليهم منتجات أرضيهم، كالعمال يصير عملهم كذلك بدون قيمة ما إن تتوقف الآلات عن الدوران»[٢٠] . فالفلاحة، في **الحالة الأولى**، ركزت أساساً على الأسواق المحلية مستعملة أساليب متحكماً فيها خلال جميع مراحلها من طرف الفلاح. وهي بالفعل حولت البيئة، لكنها لم تدمرها في مستوياتها الثلاثة: الموارد، التنوع البيولوجي والمناخ. أما في المرحلة

---

(١٦) تشارلز داروين، **أصل الأنواع**، ترجمة مجدى محمود المليجي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٢)

(١٧) Henri Mendras, *Sociologie de la campagne française* (Paris: Presses universitaires de France, 1965).

(١٨) Jean-Paul Billaud, «La Sociologie rurale et environnement: Renouveau ou dépassement,» dans: Barbier [et al.], dirs., *Manuel de sociologie de l'environnement*, p. 100.

(١٩) Henri Mendras, *La Fin des paysans* (Paris: SEDEIS, 1967).

(٢٠) Maurice Halbwachs, «La Classe ouvrière et les niveaux de vie: Recherches sur la hiérarchie des besoins dans les sociétés industrielles contemporaines,» (Thèse de doctorat présentée à la Faculté des lettres de l'Université de Paris, 1913), <http://classiques.uqac.ca/classiques/Halbwachs_maurice/classe_ouvriere/livre_1/classe_ouvriere_livre_1.pdf> (consulté le 10/4/2016).

الثانية (مرحلة تصنيع الفلاحة)، فقد تعرضت البيئة لتفاقم مضطرد إلى أن وصلت إلى ما هو عليه الحال آنياً[٢١].

كما كان لطغيان الساكنة الحضرية في المجتمعات الغربية، بعد إدماج المنظومة الفلاحية في نمط الإنتاج الصناعي، أن غيرت السوسيولوجيا القروية نظرتها نحو المجال وطبيعة علاقة الإنسان والمجتمع به[٢٢]، بحيث درست في بداية الأمر مسلسل إفراغ البوادي من ساكنتها في مقابل استئثار الفلاحة التصنيعية بالمجال القروي، وكشفت كيف أن منطق رفع الإنتاج هو المهيكل للمجال الفلاحي في **المرحلة الأولى** للتحديث القروي[٢٣]. أما في **المرحلة الثانية**، التي بدأت مع منتصف السبعينيات، مع ظهور الوعي الإيكولوجي، فستعطي بعداً جديداً للبادية بحيث صارت مجالاً للسكن عوضاً من الإنتاج[٢٤] أي ما اصطُلح عليه بـ «تمدين الأرياف». كما عرفت أيضاً اتجاهاً جديداً نحو إعادة الاعتبار للموروث الثقافي والطبيعي للقرى والمنتجات المحلية المتطابقة مع منطق الاستدامة[٢٥].

ب ـ تدهور البيئة ومخاطرها العالمية

أدى تسارع التأثير السلبي لفعل الإنسان في محيطه الطبيعي إلى تدهور التوازن الطبيعي وبالنتيجة تكاثر الكوارث وتعاظم خطرها واتساع مجال مخاطرها البيئية، إذ اتخذ تدهور البيئة، بسبب الفعل البشري، أبعاداً متعددة، بحيث شمل التغيرات المناخية بسبب النفث المفرط للنشاط الصناعي للغازات المؤثرة في طبقة الأوزون (ارتفاع درجة حرارة الأرض، الأمطار الحمضية، حالات فترات الجفاف المتكررة، كثرة الأعاصير... إلخ)، ومساس بالتنوع البيولوجي (اندثار العديد من أنواع النباتات، وانقراض الكثير من الفصائل الحيوانية، وتراجع التنوع البحري) وتراجع لمخزون الموارد الطبيعية الناتج من الاستغلال الزائد للموارد، وتكاثر للمخاطر على الإنسان والطبيعة نتيجة لآثار الثورة العلمية والتكنولوجية في البيئة (الكوارث النووية، الكوارث الكيميائية، مشاكل الصحة العمومية... إلخ)[٢٦]. إجمالاً يمكن القول بأن التحديث الصناعي والتطور العلمي الذي بدأ مع الثورة الصناعية، قد نقل دائرة تحويل الإنسان للطبيعة من المجال المحلي المحدود والمتحكم فيه إلى دائرة المجال العالمي المتعدد المخاطر والخارج عن السيطرة عليه.

---

(٢١) Juan, *La Transition écologique*, p. 26.

(٢٢) Chantal Aspe et Marie Jacqué, *Environnement et société: Une analyse sociologique de la question de l'environnementale* (Paris: Editions Quae, 2012), pp. 15-16.

(٢٣) Marc Mormont, «Globalisations et écologisations des campagnes,» *Etudes rurales*, vol. 1, no. 183 (2009), p. 144.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٢٥) Aspe et Jacqué, Ibid., p. 21.

(٢٦) رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني **البيئة ومشكلاتها**، عالم المعرفة؛ ٢٢ (الكويت: المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، ١٩٧٩)

لفهم هذا المسار من الناحية السوسيولوجية، نجد أن العديد من الباحثين قدموا مقاربات متعددة تنبني على أسس نقدية مختلفة. فهذه مقاربة ألان تورين (Alain Touraine) اتخذت منحى نقد الرأسمالية من خلال دراسته للحركات الاجتماعية البيئية عموماً والحركات المناهضة للطاقة النووية على وجه الخصوص للدلالة على قوة الاحتجاج المجتمعي على نموذجها الإنتاجي، إذ أكد أن احتجاج الحركات المناهضة للأسلحة النووية ينضوي في سياق مجموع الاحتجاجات، مثل الحركات المدافعة عن المستهلك التي وضعت موضع السؤال السلطة التكنوقراطية ودعت إلى ضرورة توجيه الطلب الاجتماعي لأجهزة الإنتاج والإدارة بما ينسجم مع مفهوم جديد للصحة، بحيث لا توجهه فقط الأطر التقنية الطبية أو العلاجات داخل المستشفى. كما أصرّت هذه الحركات على الدفاع عن حرية الإعلام ضد احتكار الدولة للبث الإذاعي والتلفزيوني. وأسهمت، كذلك، حركات النساء في الثورة ضد الهيمنة الذكورية، أي ضد القوة والحرب والمال. على كل هذه الجبهات كان الصراع خاصاً وعاماً في ذات الوقت في اتجاه التغيير الثقافي وإعادة صياغة الأطر المحددة للصراع الاجتماعي داخل النظام الرأسمالي[٢٧].

أما مقاربة أولريش بيك (Ulrich Beck) وإن كانت تشترك في نقدها النظام الرأسمالي مع أطروحة تورين، إلا أنها مؤسسة على الانتقال من مجتمع مبني على توزيع الثروات إلى مجتمع يستند إلى منطق توزيع المخاطر[٢٨]؛ بمعنى أن المجتمعات الحديثة أصبحت «مصانع للخطر» فهي تنتج أخطاراً من الممكن أن تدمر الحياة على الأرض، وهذه المخاطر أصبحت عالمية وشاملة وغير ممكن التحكم فيها. وكل هذا، أنتج لنا مجتمعات يطبعها الخوف حول مصير الإنسان. وبالتالي فالصراعات الاجتماعية المعاصرة أصبحت مرتبطة بهذه المخاطر التي لا يمكن حلها في إطار المؤسسات الرأسمالية، لأن مؤسساته لم تقطع مع منطق خلق المنافع غير القابلة للإشباع. وعليه فإن أولريش بيك يرى أن «المخاطر كالثروات كلاهما يخضع للتوزيع، ففي الحالة الأولى كما الثانية تولِّد هذه التوزيعات مواقف تعرض للمخاطرة أو موقف طبقي. إلا أن الأمر يتعلق بمواد طبيعية مختلفة جذرياً، كما أن توزيعها يولِّد صراعات تختلف جذرياً أيضاً. في حالة الثروات الاجتماعية يكون الأمر مرتبطاً بخيرات الاستهلاك، بعائدات، بسهولة الوصول إلى التعلّم، إلى الإرث... إلخ، وكلها أشياء ناقصة يجدر التحصّل عليها. في الحالة التي تشغلنا، تشكّل المخاطر منتجًا ملحقاً بالتحديث الناجم عن وفرة يجدر عرقلتها. يكمن الهدف إما بحذفها أو نفيها أو تأويلها بشكل مختلف. من هنا نجد نفسنا، وبدل الحصول على منطق تملّك إيجابي أمام منطق توزيع سلبي يقوم على الإقصاء، منطق التحاشي، النفي وإعادة التأويل»[٢٩].

---

(٢٧) Alain Touraine, «Le Sens d'une lutte,» dans: Alain Touraine et Zsuzsa Hegedus, *La Prophétie anti-nucléaire* (Paris: Seuil, 1980), p. 373.

(٢٨) أولريش بيك، **مجتمع المخاطرة**، ترجمة جورج كتورة وإلهام الشعراني (بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠٠٩)، ص ٣٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٥٣.

أما مقاربة رونالد إنغلهارت (Ronald Inglehart)، وتسمى ما بعد المادية (Post-matérialisme) أو ما بعد التحديث (Post-modernisation)، فقد عرفت نجاحاً كبيراً في المجال السياسي قبل أن يتم الاعتماد عليها في ميدان السوسيولوجيا. وترى أن الاهتمام البيئي للمجتمعات المعاصرة من خلال الحركات المدافعة عن البيئة والمواقف الصديقة للبيئة ليست مرتبطة بشكل مباشر بالتأثيرات السلبية للمجتمع الصناعي عليها، بل تمر عبر استحضار متغير وسيط أساسي هو: قيم ما بعد التحديث[٣٠]. تتمثل هذه القيم أساساً بالانتقال من مشروعية المؤسسة إلى مشروعية الفرد، بحيث صارت الحرية الفردية قيمة مجتمعية لا يمكن تجاوزها، كما صاحب ذلك رفض تام لكل المؤسسات، وخصوصاً الاقتصادية والأمنية التي كانت عماد الحداثة الصناعية. وبذلك صار الباب مشرعاً لظهور تطلعات سياسية واتجاهات في الرأي وحركات اجتماعية جديدة تتجاوز الأفق الاقتصادي: حركات السلام، الدفاع عن حقوق المرأة، محاربة العنصرية، وطبعاً الحركات المدافعة عن البيئة. إذاً، كيف يفسر إنغلهارت هذا التغير الكبير من قيم المجتمع المادية السابقة إلى قيم ما بعد الحداثة الحالية[٣١]؟ إنه يقترح تفسيرين متكاملين: **الأول** يستند إلى مفهوم الندرة و**الثاني** يعتمد مفهوم التنشئة الاجتماعية. فمن جهة، صار مجتمع ما بعد الحرب العالمية الثانية، في الغرب خصوصاً، مجتمع الوفرة والاستهلاك[٣٢]، وهو ما يعني أن الأفراد قد أشْبعوا متطلبات المأكل والأمن المادي واتجهوا نحو قيم المحافظة على البيئة والبحث عن جودة عيش سليمة. ومن جهة أخرى، تميزت التنشئة الاجتماعية التي صاحبت هذا المجتمع بالاهتمام بقيم المحافظة على البيئة، وخصوصاً بالنسبة إلى الأجيال الصاعدة، داخل الأسرة وفي المدرسة والجامعة، لأن المرحلة سادت فيها توجهات للتعبئة المعرفية المدافعة عن الطبيعة لدى النخب أولاً وبعد ذلك اتسعت لتشمل كل الفئات الاجتماعية. بالرغم من الانتقادات الموجَّهة إلى هذه المقاربة لعدم التطابق بين منطلقاتها النظرية والنتائج الإمبيريقية، إلا أنها أثبتت عبر أبحاث متعددة لاستقراء الرأي، وجود ترابط بين قيم ما بعد الحداثة والتوجه البيئي داخل المجتمعات الغربية[٣٣].

ثانياً: الحداثة والعولمة أساس لفرض الإشكالات البيئية كموضوع سوسيولوجي

كان لتسارع حركة التاريخ بفعل تغيُّر في طبيعة علاقة الإنسان بالبيئة، أن عرفت كل المجتمعات ديناميات وتحولات كبرى وإن اختلفت في سرعتها وحدّتها، وخصوصاً بعد الثورة الصناعية والتأسيس لمجتمعات الحداثة. هذه الصيرورة المتسارعة كشفت عن اختلالات متعددة في

(٣٠) Jean-Paul Bozonnet, «La Sensibilité écologique,» dans: Barbier [et al.], dirs., *Manuel de sociologie de l'environnement*, p. 158.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٣٢) Jean Boudrillard, *La Société de consommation, ses mythes ses structures* (Paris: Denoel, 1970).

(٣٣) Bozonnet, Ibid., p. 160.

علاقة الإنسان ببيئته؛ فطبيعة التنظيم المجتمعي أنتج لنا ظواهر سلوكية مؤثرة في التوازنات البيئية؛ فالمجتمع الاستهلاكي وتسارع وتعمق العولمة أنتج لنا المشكلة البيئية على المستوى المجتمعي، لكونها أصبحت تهديداً وجودياً للإنسان يجب التعامل معه بجدية، من خلال إعادة النظر في هذه التوجهات.

١ ـ مجتمع الاستهلاك والمشكلة البيئية

إذا اتبعت الإنسانية النموذج المجتمعي الغربي لما بعد الحرب العالمية الثانية في الاستهلاك فإنها بذلك تخطو خطوات ثابتة ومتسارعة نحو الاندثار والهلاك. فالنموذج الرأسمالي حسب آلان شنايير نموذج مؤسس على «حلقة مفرغة للإنتاج»[٣٤]، لكونه يسعى إلى التوسع الدائم بالتركيز على النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة استهلاك الموارد والنفايات والملوثات (على حد سواء من قبل الإنتاج والاستهلاك). وبالتالي، وفقاً لهذا المنظور، فهذا النموذج، بحكم طبيعته غير محافظ على البيئة ولا يضمن الاستدامة[٣٥]. كان الانتقاد لاذعاً لهذا النموذج كذلك من طرف سيرج لاتوش نظراً إلى اعتماده على التراكم غير المحدود، وبالتالي يصبح النمو الاقتصادي لازِمتَهُ الدائمة. وبالتالي تصبح هذه المجتمعات محكوماً عليها بأن تنتج وتستهلك بلا حدود وقيود متجاوزة في ذلك منطق الحاجة المعقولة. وكل هذا ينتج تناقضات اجتماعية كما أنه غير مستدام بيئياً[٣٦]. فالاستهلاك في هذا النموذج قائم على استهلاك يولد آخر، وليس لتلبية الحاجات المعقولة، وفي كل هذا استنزاف للموارد المحدودة وتشجيع على نموذج إنتاجي قائم على صناعة مواد بأمد صلاحية مقررة سلفاً وتزايد مهول للنفايات[٣٧].

بالرغم من الانتقادات السابقة، ذات البعد التنظيري العام والموجهة لمجتمع الاستهلاك، إلا أنه يبدو عصياً على التغيير؛ بل إن انتصاراته عبر العالم منذ الحرب العالمية الثانية في تزايد مستمر. وفي السنوات الأخيرة ظهرت هناك محاولات جديدة وكثيرة لإصلاحه بدءاً بالحركات الاجتماعية الرائدة في حماية البيئة والمناهضة للعولمة. هذه المحاولات هي نقطة الانطلاق لالتزام الفرد بوعي لتغيير طريقة استهلاكه وتنظيم حياته اليومية على النمط السابق. وما يعطي لهذه الشبكة من المبادرات زخماً عالمياً هو ارتفاع استخدام وسائل الاتصال الحديثة، التي فتحت العديد من الفرص لتمرير انتقادات ومقترحات لاتخاذ إجراءات عملية على مستويات متعددة ومترابطة

(٣٤) Allan Schnaiberg, *The Environment, from Surplus to Scarcity* (New York: Oxford University Press, 1980), p. 227.

(٣٥) Leslie King and Deborah McCarthy, *Environmental Sociology: From Analysis to Action* (New York: Rowman and Littlefield Publishers, 2019), p. 10.

(٣٦) Serge Latouche, *Le Pari de la décroissance* (Paris: Fayard/pluriel, 2010), pp. 40-41.

(٣٧) Serge Latouche, *Bon pour la casse: Les Déraisons de l'obsolescence programmée* (Paris: Les Liens qui Libèrent, 2012)

ومتكاملة (الفرد، المحلي والعالمي)، ولم يكن هذا الزخم ممكن التصور قبل سنوات قليلة على الإطلاق[٣٨].

إن مجتمع الاستهلاك، بحكم طبيعته، هو على خلاف مع الجهود الرامية إلى تنظيف أو تحسين البيئة وللحفاظ على الاستدامة الطبيعية والبشرية. وقد طالبت قمة الأرض بريو ١٩٩٢ بضرورة تحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة فيه، لأنها ليست نماذج مستدامة في الزمن ولا صالحة للتعميم على باقي المجتمعات الأخرى[٣٩].

٢ ـ العولمة وتسارع تفاقم المشكلة البيئية

تعتبر العولمة نتاج التطورات التي حصلت في المجال التكنولوجي والاتصالات والتغيرات السياسية والاقتصادية التي كثفت وسرّعت حركية التبادل المالي والسلعي وحركية البشر واتساع مجال الانفتاح بين الثقافات عبر العالم. فالنموذج الرأسمالي للإنتاج، بعد الانهيار السياسي لنظام الاقتصاد الموجه الاشتراكي، صار متجاوزاً للحدود، إلى حد أن العالم كله أصبح أفقه للإنتاج والاستهلاك[٤٠]. وبالنتيجة تمخض عن إضرار بالبيئة على المستوى العالمي.

إن مسلسل العولمة بدأ بتكتلات اقتصادية جهوية، خصوصاً الاقتصادات الرأسمالية، مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. لكنه سيعرف تسارعاً مهماً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، إلى درجة أن معظم الدول سارت في سياقه، إذ صار النموذج الاستهلاكي الغربي نموذجاً منشوداً على المستوى العالمي، نظراً إلى تأثيره الإيجابي في رفع مستوى الرفاه الاجتماعي. وفي المقابل، كانت له تبعاته السلبية التي تمثلت بتعاظم الأخطار البيئية التي أصبحت تهدد مستقبل الوجود البشري. ففي بداية السبعينيات من القرن الماضي، بدأ الاهتمام بالحفاظ على البيئة يتكون لدى الرأي العام الغربي[٤١]. وهذا ما جعل الدول الغربية تخطو خطوات في اتجاه المحافظة عليها لكن عبر الأطر القانونية الوطنية أو الجهوية، من دون الأخذ بعين الاعتبار البعد العالمي للظاهرة.

وبعد ذلك اتجهت العولمة في مسارات متشعّبة بسبب الابتكارات الجديدة في نظم الاتصالات العالمية وأنظمة النقل الحديثة، وظهور بنى تحتية متطورة في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع، كل هذا منح رأس المال الصناعي قابلية الحركة جغرافياً بشكل سريع وشاسع للاستفادة من مناخ الأعمال

(٣٨) Michelle Dobré, «Frugalité et dé-consommation, enjeux sociologique de la réforme écologique des modes de vie,» dans: Michelle Dobré et Salvador Juan, *Consommer autrement, la réforme écologique des modes de vie* (Paris: L'Harmattan, 2009), p. 297.

(٣٩) Patrick Mardellat, «Qualité de vie et consommation soutenable: Une perspective pratique,» *Développement durable et territoires* [En ligne], vol. 1, no. 3 (décembre 2010), mis en ligne le 6 juin 2010, <http://developpementdurable.revues.org/8429> (consulté le 8 mai 2016).

(٤٠) أنتوني غدنز بمساعدة كارين بيردسال، **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥)، ص ١١٦.

(٤١) Yannick Mahrane et Marianna Fenzi, «De la nature à la biosphère: L'Invention politique de l'environnement global, 1945-1972,» *Vingtième Siècle: Revue d'histoire*, vol. 1, no. 113 (2012), p. 127.

المناسب عبر العالم. وينطبق هذا المسار على دول الجنوب عموماً ودول شرق آسيا خصوصاً، لما وفرته من يد عاملة رخيصة وموارد طبيعية وفيرة، وإمدادات للطاقة ومزايا ضريبية، إضافة إلى أنظمة ضعيفة لحماية البيئة. في هذا السياق، يكون النموذج الرأسمالي قد أدخل هذه البلدان في الحلقة المفرغة للإنتاج لكن بأضرار مضاعفة، بحيث صارت له مصادر جديدة للإنتاج وأسواق واسعة للاستهلاك. في حين تم إفقار هذه البلدان في اتجاهين: بتحويل أرباح تلك الشركات إلى البلدان المتقدمة من جهة أولى؛ وترك التلوث البيئي والنفايات السامة واستنزاف الثروات الطبيعية وراءها، من جهة ثانية[٤٢].

وعليه، فالعولمة عبر تعميقها لتدخل الإنسان في المجال الطبيعي من خلال الاستهلاك المفرط للطاقات الأحفورية واجتثاث الغابات وتسارع وتيرة التمدن والإفراط في صيد الأسماك وإنتاج النفايات، جعلت من التغيرات المناخية واحدة من التحديات العالمية الأكثر أهمية للإنسانية إثارة للجدل[٤٣]، إذ نجد بأن المشكلة البيئية، بعد قمة الأرض ١٩٩٢ بالبرازيل، طغت على النقاشات العمومية الوطنية والدولية منذ ذلك التاريخ[٤٤].

ثالثاً: اهتمامات سوسيولوجيا البيئة

اهتمت سوسيولوجيا البيئة بالحركات الاجتماعية البيئية من منطلق التطرق لمسألة تشكل موضوع البيئة كميدان ضمن ميادين لعلم الاجتماع، إذ كان لهذه الحركات الاجتماعية الدور الكبير في بناء المسألة البيئية كموضوع اجتماعي.

١ ـ الحركات الاجتماعية: البيئيون كفاعل اجتماعي

كان لظهور المشكلة البيئية على المستوى المجتمعي، إن على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، في سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠، من خلال حدوث العديد من الكوارث البيئية، حيث ظهرت اتجاهات فكرية تدعو إلى الحفاظ على البيئة. ولقد سعت من أجل تحقيق ذلك الهدف إلى العمل على تغيير النموذج الإنتاجي والاستهلاكي للحضارة الغربية. تجسَد ذلك واقعياً عبر تكاثر الحركات الاجتماعية التي عملت على جعل الهاجس البيئي محركاً لفعلها الاجتماعي. لكن السؤال الذي طرح آنذاك هو: هل كان لزاماً أن تظهر أشكال جديدة للتنظيم الاجتماعي للدفاع عن الطبيعة ضد هجوم الإنسان أو أن ظهورها كان نتيجة التحولات والتغيرات التي طالت المجتمعات الحديثة؟

(٤٢) Daniel Faber, «The Unifair Trade-off: Globalisation and the Export of Ecological Hazards,» in: King and McCarthy, *Environmental Sociology: From Analysis to Action*, p. 181.

(٤٣) UNESCO, *World Social Science Report 2013: Changing Global Environments*, Report 2013 (Paris: UNESCO Publishing, 2013), p. 33.

(٤٤) Joseph Stiglitz, *Un autre monde, contre le fanatisme du Marché* (Paris: Fayard, 2006), p. 288.

طرح السلوك الجماعي الجديد ذو البعد الاحتجاجي الذي ظهر مع بداية الستينيات مشكلات نظرية ومعرفية للباحثين الاجتماعيين، لكون الأطر النظرية للسوسيولوجيا لم تكن قمينة لفهم هذا «الفعل الجماعي المنظم»[٤٥]، لكون تلك الحركات استعملت أساليب غير تقليدية للتموقع داخل لعبة الفعل السياسي والاجتماعي[٤٦]. فهي لم تكن تهدف الوصول إلى السلطة، بل وقفت لتحتج على النموذج المجتمعي الرأسمالي الذي يشكل تهديداً وجودياً للبيئة وبالتالي على الإنسان، بعيداً من البعد التوزيعي الاقتصادي للنموذج الاجتماعي الذي كان يشكل لب الصراع قبل ذلك[٤٧]. فمنذ ظهور الحركة الاجتماعية المدافعة عن البيئة، والتوجهات التي تحكم وجهات نظرها نحو هذه المشكلة يطبعها الاختلاف حول السبل الكفيلة بحلها أو الحد من تأثيراتها في الحياة البشرية وإن اتفقت حول الأسباب[٤٨]، إذ انقسمت عموماً إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: الاتجاه الإيكولوجي (Écologiste)، الذي يدعو إلى ضرورة التخلي عن النموذج الرأسمالي للإنتاج والاستهلاك المبنيين على النمو الاقتصادي الدائم، لأن الآثار السلبية التي نالت النظام البيئي بسببه لا رجعة فيها. ووسائله في ذلك تكمن في الدعوة إلى اعتبار الركود الاقتصادي مكوناً أساسياً للحل، إضافة إلى إعادة صياغة البناء المؤسساتي للمجتمع بالتركيز على المستوى المحلي، وضرورة إعادة النظر في التقسيم الاقتصادي المفرط للعمل[٤٩].

الاتجاه الثاني: الاتجاه البيئي (Environnementaliste)، الذي لم يعد راديكالياً في دعوته، لأنه لم يضع موضع السؤال النظام الرأسمالي، بل شدد على أهمية محاربة التبعات البيئية له أو بالأحرى الحد منها فقط. وقد حصرته أدواته من أجل الوصول إلى تلك النتائج في التشديد على الابتكار التكنولوجي والتطور العلمي اللذين سيسمحان بالحد من تبذير الطاقة وعقلنة استغلال الموارد الطبيعية دون المس بالنموذج التنموي الاقتصادي والبنى المؤسساتية للمجتمعات الرأسمالية[٥٠].

٢ ـ تمثلات ومواقف، وسلوك الأفراد في مجالات الاستهلاك، السكن والحركية

يعدّ الحفاظ على البيئة سلوكاً يومياً راسخاً أو عرضياً نابعاً من تمثلات ومواقف اتجاه تدهور البيئة. لكن التصرفات الملائمة للبيئة أو الضارة بها تتأسس على مواقف وتمثلات تجد أساساً لها في

(٤٥) Michel Séguin, «L'Emergence de mouvements sociaux de l'environnement dans l'enjeu des déchets solides à Montréal,» (Thèse de doctorat en sociologie à la faculté des arts et des sciences de l'université de Montréal, 1998), <http://www.collectionscanada.gc.ca/obj/s4/f2/dsk2/tape15/PQDD_0025/NQ33085.pdf> (consulté le 14/5/2016).

(٤٦) Erik Neveu, *Sociologie des mouvements sociaux* (Paris: La Découverte, 2011), p. 16.

(٤٧) Aspe et Jacqué, *Environnement et société: Une analyse sociologique de la question de l'environnementale*, p. 24.

(٤٨) Marc-Antoine Barré, *Le Maintien de l'engagement militant au sein du mouvement écologique, le cas d'un groupe d'écologie sociale* (Laval: Presses de l'Université Laval, 2009), p. 7, <http://www.theses.ulaval.ca/2009/26427/26427.pdf> (consulté le 15/5/2016).

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٨.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.

الثقافة الاستهلاكية للمواطنين. وعليه، فإن اهتمام سوسيولوجيا البيئة بدراستها لهذه الظواهر يكشف لنا كيف يمكن للفعل الفردي أو للثقافة الاستهلاكية أن يكونا متأثرين أو مؤثرين في الحفاظ على التوازن البيئي أو التسريع من وتيرة تدهوره. منذ أن أصبحت المشكلة البيئية مشكلة مجتمعية، أسهم النقاش العمومي (وسائل الإعلام، الحركات الاجتماعية، الهيئات الدولية، السياسات العمومية) في ظهور مواقف وترسخ لسلوكات محافظة على البيئة إن على مستوى العادات الغذائية أو وسائل النقل أو السكن أو النفايات المنزلية[٥١]، بحيث صار نقد النموذج الاستهلاكي خطاباً رسمياً في العديد من المجتمعات وداعياً إلى انتهاج نموذج «استهلاكي مستدام»[٥٢]. وهذا النموذج يعتمد على نمط استهلاك واستعمال للمواد أو للخدمات التي تشبع الحاجات الأساسية للأفراد وتمنح جودة عيش عالية ومقللة في الوقت نفسه من آثاره السلبية في البيئة بما يعطي للأجيال المقبلة الفرصة نفسها في جودة عيش عالية[٥٣]. لكون حل المشاكل البيئية الكبرى يبدأ بالتطرق إلى ضرورة تغيير أنماط العيش المهلكة لها مستحضرين مسألة الاستهلاك والإنتاج كمنطلق استباقي وليس الوقوف عند الحل العلاجي[٥٤]؛ فالاستهلاك المستدام نابع من مواقف مسؤولة تتضمن:

ـ الامتناع عن الاستهلاك إن كان الأمر يتعلق بإشباع الحاجات غير الضرورية (كما يمكن وضع موضع السؤال مفهوم الضرورية في بعض الحالات).

ـ الخفض من الاستهلاك.

ـ اقتناء أو استعمال مواد أو خدمات مستدامة اجتماعياً وبيئياً.

ـ شراء أو استخدام بدائل للسلع أو الخدمات التي لا تحافظ على البيئة[٥٥].

لكن هذا الخطاب المعياري، وإن كان نظرياً يشكل جزءاً كبيراً من الحل للمعضلة البيئية، فإنه على أرض الواقع يصطدم بالمقاومات اليومية للمستهلك[٥٦] المحافظة على العادات الاجتماعية والخضوع للإكراهات الاقتصادية والسياقات السياسية، وكذا ضبابية الفهم لمفهوم الاستدامة، كما يجعل التمثلات عنده متعددة ومتناقضة بحيث يجعل السلوك متذبذباً ومتناقضاً، إذ نجد أن طغيان مفهوم التنمية الاقتصادية عالمياً يناقض مجهود الحد من الاستهلاك، وكذلك ربط الرفع من الاستهلاك بارتفاع مستوى الرفاه، بالإضافة إلى اتجاه جل المجتمعات على المستوى العالمي إلى تقليد النموذج الاستهلاكي الغربي. كما أن تعمق مسلسل العولمة أدى إلى خفض الأسعار، الأمر الذي انعكس سلباً على خفض الاستهلاك، زد على ذلك أن جعل المستهلك المسؤول الوحيد

(٥١) L'Organisation de coopération et de développement économiques [OCDE], *Vers des comportements plus environnementaux: Vu d'ensemble de l'enquête* 2011 (Paris: Editions OCDE, 2014), p. 63.

(٥٢) United Nations, *Report of the World Summit on Sustainable development, Johannesburg, Afrique du Sud, 26 août - 4 septembre 2002* (New York: United Nations Publications, 2002), p. 15.

(٥٣) Anne Marchand, Pierre de Coninck et Stuart Walker, «La Consommation responsable: Perspectives nouvelles dans la conception des produits,» *Nouvelles pratiques sociales,* vol. 18, no. 1 (2005), p. 43.

(٥٤) Juan, *La Transition écologique*, p.41.

(٥٥) Marchand, Coninck et Walker, Ibid., p. 44.

(٥٦) Claude Javeau, *Sociologie de la vie quotidienne* (Paris: Presses universitaires de France, 2011), p. 100.

عن الخيارات البيئية ليس خياراً واقعياً لأنه فعل عابر ومحدود. وفي الأخير إن السياسات الخاصة بالاستهلاك المستدام اعتمدت وسائل ناقصة الفاعلية والنجاعة وسعت إلى أهداف فضفاضة[٥٧]. إن الذي يعطي الموضوع التمثلات والمواقف التي يستند إليها السلوك الاستهلاكي، ليس بُعده الفردي في التحليل ولكن البعد الاجتماعي النقدي الذي طورته الحركات الاجتماعية اتجاه النموذج الاستهلاكي الغربي واتجاه البعد التقني لحصر الحفاظ على البيئة ليس فقط من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية ثنائية الإنتاج والاستهلاك[٥٨].

٣ ـ السياسات العمومية والحلول المؤسساتية

لقد وضع الفاعلون غير الرسميين المحليون (الحركات الاجتماعية البيئية) والهيئات الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، استوكهولم ١٩٧٢) والمنظمات غير الحكومية العالمية (منظمة السلام الأخضر، الصندوق العالمي للطبيعة، WWW)، في بداية ١٩٧٠، المشكلة البيئية على الأجندة السياسية والاجتماعية بوصفها الموضوعات المؤثرة اجتماعياً والاستراتيجية مجتمعياً على المستويين الوطني والعالمي[٥٩]. فقد أسهموا بهذا العمل في تشكيل وعي بيئي داخل الرأي العام الوطني (الدول المتقدمة على وجه الخصوص) والعالمي[٦٠]، وزادت وسائل الإعلام من تعميقه بأن جعلته ضمن الخطاب اليومي في المجال العمومي. وفي السياق التاريخي نفسه، نجد أن معظم الدول المتقدمة قد سارعت إلى توجيه الوعي بالمشكلة البيئية وتأطير صياغة الحلول للمشكلة من خلال بلورتها والسعي إلى البحث عن حلها مؤسساتياً.

وبالرغم من كون المشكلة البيئية واقعاً موضوعياً (الإيكولوجية العلمية) [٦١]، إلا أن الجدل حولها ما زال موضوع نقاش حتى اليوم ـ وإن أصبح هامشياً[٦٢] ـ إلا أن بناءها اجتماعياً خضع وسيظل خاضعاً أيضاً لمنطق الصراع أو/و التوافق بين الفاعلين الاجتماعيين[٦٣] بمن فيهم العلماء[٦٤]. لقد ظهرت تلك المشكلة في المجال السياسي والاجتماعي، إن على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني أو العالمي، في سياق واحد وإن اختلفت الاتجاهات السياسية للحلول

(٥٧) Edwin Zaccai, «Contradictions de la consommation durable, les obstacles à une diminutions significative d'impacts écologiques sous l'impulsion des consommateurs,» dans: Michelle Dobré et Salvador Juan, *Consommer autrement, la réforme écologique des modes de vie* (Paris: L'Harmattan, 2009), pp. 15-22.

(٥٨) Aspe et Jacqué, *Environnement et société: Une analyse sociologique de la question de l'environnementale*, p. 243.

(٥٩) Donella Meadows and Jorgen Randers, *The Limits to Growth* (New York: Universe Books, 1972).

(٦٠) Guillaume Sainteny, «L'Emergence complexe et chaotique de l'écologisme en France,» dans: Barbier [et al.], dirs., *Manuel de sociologie de l'environnement*, p. 133.

(٦١) Marc Mormont, «Globalisations et écologisations des campagnes,» *Etudes rurales,* vol. 1, no. 183 (2009), p. 183.

(٦٢) Claude Allègre, *L'Imposture climatique ou la fausse écologie* (Paris: Plon, 2010), et Rémy Prud'homme, *L'Idéologie du réchauffement, science molle et doctrine* (Paris: L'Artilleur/Toucan, 2015).

(٦٣) John Hannigan, *Environmental Sociology* (New York: Routledge, 2006), p. 63.

(٦٤) Boudas, «L'Environnement, domaine sociologique: La Sociologie française au risque de l'environnement,» p. 364.

المقترحة لها أو على الأقل الحد من تداعياتها على الإنسان. في هذا الصدد نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أنشأت في عام ١٩٧٠ الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة، كما تم إحداث وزارة خاصة بالبيئة بفرنسا في عام ١٩٧١، على سبيل المثال، كحلول مؤسساتية لتوجيه السياسات العمومية في مجال البيئة. كما وُصف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية (استوكهولم ١٩٧٢)، بمنزلة لحظة إيقاظ للضمير الإنساني ودعوة عالمية لصياغة سياسات من أجل العمل على الحفاظ على البيئة، حيث أكد في فقرته السادسة أنه: «بلغنا نقطة تاريخية تحتم علينا أن نصوغ إجراءاتنا في العالم أجمع متوخين أشد الحرص بشأن عواقبها البيئية. فربما أدى بنا الجهل أو اللامبالاة إلى إلحاق ضرر جسيم لا يمكن علاجه ببيئة الأرض التي هي عماد حياتنا ورفاهيتنا. وعلى الضد من ذلك، يمكن من خلال المعرفة الأكمل وتوخي الحكمة في العمل، أن نحقق لأنفسنا ولذريتنا حياة أفضل في بيئة أكثر تواؤماً مع حاجات البشر وآمالهم... إن صون البيئة البشرية وتحسينها لأجيال الحاضر والمستقبل أصبح هدفاً لا سبيل لبني الإنسان إلا تحقيقه»[٦٥].

ليست هذه الإجابات العمومية إلا استجابات لحركية مجتمعية كانت قد تشكلت في سياقات وطنية متعددة، كرد فعل عن فشل نمط الإنتاج المبني على النمو الاقتصادي اللامتناهي. كما أنه على المستويات الوطنية، نجد أن صياغة وتوجيه وتنفيذ هذه السياسات قد خضعت طوال العقود الأربعة الأخيرة، لمد وجزر بحسب تأرجح موازين القوى بين المدافعين عن النموذج الاقتصادي الاستهلاكي المبني على النمو والحركات الاجتماعية المدافعة عن البيئة. لكن يمكن القول بأن إدماج البعد البيئي في السياسات العمومية قد صار من البديهيات، من خلال احترام بعض المبادئ المؤسسة للتنمية المستدامة: أولوية مبدأ الحيطة والحذر[٦٦] (Principe de précaution) ومبدأ الأداء للملوِّث (Principe du pollueur-payeur)[٦٧].

رابعاً: المقاربة السوسيولوجية للظواهر البيئية

قاربت السوسيولوجيا الظواهر البيئية استناداً إلى منطلقات متعددة، نظراً إلى اختلاف منطلقاتها النظرية والإبيبستيمية: فهناك من اعتمد المقاربة السلوكية ومن ركز على البعد السوسيو ـ أنثروبولوجي وهنا من استعمل المقاربة السوسيو ـ سياسية.

(٦٥) Déclaration finale de la Conférence des Nations Unies sur l'environnement à Stockholm du 16 juin 1972,<http://www.un.org/ar/globalissues/environment> (consulté le 5/6/2016).

(٦٦) Hervé Devillé, *Economie et politiques de l'environnement: principe de précaution, critères de soutenabilité* (Paris: L'Harmattan, 2010), p. 53.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

١ ـ مساهمة المدرسة السلوكية

تبرز أهمية المقاربة السلوكية في تحليل وكشف تأثير وتأثر تمثلات وسلوك الأفراد في تعاملهم مع الظواهر البيئية؛ فهناك من ينطلق من البعد التجميعي للسلوكات والمواقف والتمثلات من خلال دراسة تطور إيلاء الاهتمام بالمسألة البيئية من طرف الرأي العام[٦٨] مستندين في ذلك إلى نظريات علم النفس الاجتماعي، وهناك من يعتمد المقاربة المبنية على نماذج الفعل الاجتماعي للفرد الذي يعمل لمصلحة البيئة أو مدافعاً عنها.

تستند المقاربة التجميعية للرأي العام على المعرفة اللحظية (La Photographie de l'opinion)[٦٩] أو المتابعة الزمنية لثبات أو تغير السلوكات والمواقف والتمثلات التي تقاس من طريق استقراءات الرأي المتطابقة مع القواعد العلمية[٧٠]. في الحالة التي تخص المجال البيئي أو المسألة البيئة كأولوية مجتمعية كونها تقيس مجمل التمثلات المكونة حوله أو المواقف متخذة اتجاهه أو السلوكيات المتبعة إزاءه، فقد بدأ تحليلها بترتيبها على سُلم الأولويات المجتمعية ومتابعة تقدمها أو تراجعها عليه وكذا تطوره مع مرور الزمن. نجد أن ظهورها في هذه الاستقراءات يعود إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي. فالاستقراء الدوري للرأي في أوروبا الذي بدأ ١٩٧٣ (Eurobaromètres) والاستقراء العالمي للأبحاث الميدانية الاجتماعية (The International Social Survey Programme) إضافة إلى العديد من الاستقراءات الوطنية قد منحت الباحثين، منذ ذلك الحين، إمكان رصد أهمية المسألة البيئية داخل المجتمعات المدروسة[٧١]. لكن ما يعاب على هذه الاستقراءات هو كون المؤشرات الدالة على تلك التمثلات أو المواقف أو السلوكيات تظل مرتبطة بسياقات ظرفية أو أجندات سياسية أو إعلامية بحيث يجعل منها مادة خصبة للجدال السياسي والأيديولوجي أكثر منها أساساً لتحديد مجال أهمية المسألة البيئية في المجتمعات كحقل للبحث السوسيولوجي.

أما المقاربة التي تستند إلى نموذج الفعل الاجتماعي فإن النماذج التي قدمها الباحثان الأمريكيان مايرون بيريتز غليزر وبنينا مغدال غليزر فقد صنفت إلى أربعة هي[٧٢]:

أ ـ شجاعة أفعال الأشخاص العاديين

هذا النموذج من الأفراد يواجه العديد من المصاعب، حيث يستثمرون الكثير من الوقت والجهد في سعيهم للدفاع والمحافظة على البيئة. فهم يتعرضون في ذلك لانتقادات جمة ويكونون محط

(٦٨) Denis Duclos et Hélène Y. Meynaud, *Les Sondages d'opinion* (Paris: La Découverte, 2007). P. 20.
(٦٩) Roland Cayrol, «Du bon usage des sondages,» *Pouvoirs*, vol. 2, no. 33 (1985), p. 8.
(٧٠) Nicole Berthier, *Les Techniques d'enquête en sciences sociales* (Paris: Armand Colin, 2012). P. 12.
(٧١) Bozonnet, «La Sensibilité écologique,» pp. 149-150.
(٧٢) Myron Peretz Glazer and Penina Migdal Glazer, «On the Trail of Courageous Behavior,» in: King and MaCarthy, *Environmental Sociology: From Analysis to Action*, p. 438.

هجمات قد تمس بصدقيتهم أو كفاءتهم أو نزاهتهم أو يصبحون عرضة للمضايقات والتهديدات الجسدية. وفي عملهم هذا، عليهم تحدي كل المؤسسات والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المقاومة للتوجه البيئي أو التخلي عن العديد من العلاقات الاجتماعية للتصدي لانعدام المسؤولية التنظيمية، وفي بعض الحالات المسؤولية الأخلاقية في الحفاظ على البيئة[٧٣] (مثال: المناضلون البيئيون الذين تصدوا لمحاولة بناء مطار ثانٍ قرب مدينة نانت الفرنسية).

ب ـ الأفراد من ذوي رأس المال الاجتماعي

يمتلك هؤلاء الأفراد رأس مالٍ اجتماعياً كبيراً نظراً إلى مكانتهم الاجتماعية أو إلى موقعهم الاجتماعي كمسؤولين محليين أو كخبراء في المجال البيئي. فهم كانوا سبّاقين لحمل مشعل حماية البيئة من خلال التنبيه إلى مخاطر تدهورها أو القيام بمبادرات محلية لغاية الحفاظ عليها. وبعد ذلك أعطيت لهذه المبادرات بعداً رمزياً فأصبحت نماذج تُتبع أو أمثلة تُحاكى[٧٤].

ج ـ المناضلون البيئيون من داخل المؤسسات بصفة مستترة

هذا النوع من الأفراد يقدمون على فضح أو تسريب معلومات تكشف عن ممارسات أو أفعال مضرة بالبيئة بشكل مجهول، لكون تلك الأفعال أو المعلومات تعَدّ من أسرار المؤسسة أو قد تكون محرمة قانوناً. وبتالي يسهم هذا النوع من الأفعال في تحريك أو تأليب الرأي العام ضد المؤسسة المضرة بالبيئة[٧٥].

د ـ فعالية الفعل اليومي

هو فعل يقوم به أفراد بسطاء، بحيث إنه ليس استباقياً ولا وقائياً، بل هو رد فعل مناهض أو استنكاري لسياسة أو مشروع يخل بالتوازن البيئي أو له تأثير سلبي في الساكنة المحلية. يبدأ هذا الفعل إما بمبادرة فرد واحد أو بمجموعة صغيرة من الأفراد، يتسع ليشمل شرائح واسعة من المجتمع، نظراً إلى كون الأضرار المحدقة أو الناتجة من ذلك المشروع تمسّهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة (الاحتجاجات التي تظهر في المناطق التي تسعى الدول فيها إلى بناء مفاعلات نووية)[٧٦].

٢ ـ المقاربة السوسيو ـ أنثروبولوجية

إن علاقة الإنسان بالطبيعة هي، في جزء منها، ذات بُعد ثقافي. فالإنسان المعاصر أصبح فرداً مكتسباً لبعض الاستقلالية في التصرف واتخاذ القرار بما يتوافق مع آرائه ومصالحه وإن

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠.
(٧٤) المصدر نفسه، ص ٤٤٣.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ٤٤٨.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ٤٤٦.

كانت مخالفة للرأي السائد. فأسلوب العيش البسيط مثلاً صار طريقة في التفكير والتعامل، ويكشف عن ذهنية ووجود إطارات ثقافية تحدد التعامل مع الطبيعة. وفي ذلك إثبات للانخراط العميق والتفكير الواثق والوعي الكلي بالمشاكل البيئية، ضداً على حضارة التقدم والتنمية الاقتصادية والتحكم في الطبيعة[٧٧]. ولكن هذا النموذج ليس وحيداً، بل هناك نماذج متعددة وهو ما بيَّنته بعض المقاربات الأنثروبولوجية عند تحليلها لعلاقة الإنسان بالطبيعة، فنجد منها:

أ ـ المقاربة الإيكولوجية الثقافية (l'Ecologie culturelle)

صاغ الأنثروبولوجي الأمريكي جوليان ستوارد (Julian Steward) مقاربة إيكولوجية ثقافية (l'Ecologie culturelle) حيث حاول أن يبين وجود العلاقة السببية بين المجالات الجغرافية والوقائع الاجتماعية، من خلال عزل العناصر الثابتة في المورفولوجيا والوظائف الاجتماعية لسكان ينتمون إلى أنظمة ثقافية مختلفة ولكنها خاضعة لظروف بيئية مماثلة ومحاولة تفسير التغيرات الاجتماعية الملاحظة استناداً إلى التكيف التنظيمي للمجتمع تحت ضغط البيئة[٧٨]. لكن مقاربته تعرضت لانتقاد شديد، لكونها مؤسسة على الحتمية الإيكولوجية والتفسير الأحادي[٧٩].

ب ـ مقاربة ثنائية الطبيعة

تنبني مقاربة ثنائية الطبيعة (Les Deux natures) لكلود ليفي ستروس (Claude Lévi-Srauss)، على التقسيم الثنائي للطبيعة، فهو من جهة يرى أن الطبيعة تتشكل من الأساس المادي الذي على المجتمعات أن تتأقلم معه، ولكن هذا الجانب لا يدخل مجال تخصص الأنثروبولوجيا البنيوية، بل هو من اختصاص كل من الاثنولوجيا والتاريخ والتكنولوجيا الثقافية (La Technologie culturelle). ويؤكد أن الطبيعة البيولوجية للإنسان ترهن العمليات الفكرية التي تعطي للثقافة بعدها الواقعي، [...]، ولكن لا يعطي أهمية للتنظيم التقني والمؤسساتي لتلك التدفقات المادية ويولي أهمية كبرى لنظرية المعرفة. بالرغم من هذه المفارقة، فإن ليفي ستراوس يرفض كل تعارض بين المادة والفكر مستعيضاً بلعبة التأثير المتزامن والمتكامل والحتمي لهما[٨٠].

---

(٧٧) Stéphanie Chanvallon, «Anthropologie des relations de l'Homme à la Nature: La Nature vécue entre peur destructrice et communion intime,» (Thèse en Anthropologie et ethnologie, Université Rennes II, 2009), p. 469.

(٧٨) Philippe Descola, *L'Ecologie des autres, l'anthropologie et la question de la nature* (Versailles: Editions Quae, 2011), pp. 18-19.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٤.

ج ـ مقاربة البيئة كخطاب عابر للثقافات

رأت الأنثروبولوجية كاي ميلتون (Kay Milton) في مقاربتها «البيئة كخطاب عابر للثقافات» (Trans-culrural Discourse)، أن البيئة، أو بالأحرى الخطاب البيئي، تتخطى الثقافة بوصفها تعبيراً عن الخصوصيات المجتمعية. فهي بذلك تعتمد في تحليلها على مفهوم الخطاب في النظرية الاجتماعية؛ أي اعتباره عملية تدل على المكنون الاجتماعي المعبر عنه من خلال قنوات التواصل والمصاغ في قالب منظم للمعرفة. وفي السياق الأنثروبولوجي يحمل الخطاب بعداً ثقافياً، بمعنى مجموع المعايير والقيم والتصورات التي يشكل من خلالها، المنتمون إلى ثقافة معينة، فهمهم للعالم. ولكن التأثيرات المعاصرة لوسائل الاتصال والإعلام حرر بعض الظواهر، وخصوصاً البيئية، من الخصوصيات الثقافية ومحدوديتها لتجعل منها خطابات تعبر الثقافات المختلفة[٨١].

يمكن القول استناداً إلى المقاربات التي تمت مناقشتها في الحديث عن أنثروبولوجيا البيئة، وإن كانت جزئية، أنها تتأرجح حسب تعبير فيليب دسكولا بين الدراسة الطبيعية للإنسان والدراسة الإنسانية للطبيعة في سياق انتشاره فوق الأرض[٨٢].

٣ ـ علم الاجتماع السياسي والمسألة البيئية

إن ظهور البيئة كمشكلة مجتمعية في المجال العمومي جعلتها تخضع لمجموعة من التجاذبات والاستقطابات الاجتماعية والسياسية، لما تعكسه من مصالح وأهداف ورؤى متعارضة أو متناقضة أو متباينة ـ وقد تكون متوافقة في بعض الأحيان ـ بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين. نجد أن تعدد طرق تحديد وتأطير وتبرير وتعميم السياسات العمومية[٨٣] الخاصة بها تخضع أو تعكس موازين القوى داخل النسق الاجتماعي والسياسي. وهكذا تكون المسألة البيئية قد دخلت مجال التفاوض السياسي بين مختلف الفاعلين السياسيين. وعليه فإن صياغة أي قرارات أو تنفيذ أي سياسات لتدبير المشكلة البيئية تستدعي التعامل مع رأي المواطنين والاحتكام إلى القواعد المؤسساتية داخل أجهزة الدولة[٨٤]. وتؤدي أساليب التواصل السياسي بين صانعي القرار والمواطنين دوراً كبيراً في صياغة أو توجيه أو إقناع الرأي العام بما يخدم السياسات البيئية المتبعة[٨٥].

---

(٨١) Kay Milton, *Environmentalism the View from Anthropology* (London: Routledge, 2005), pp. 7-8.

(٨٢) Philippe Descola, «L'Anthropologie de la nature,» *Annales: Histoire, Sciences Sociales*, vol. 1, no. 57 (2002), p. 10.

(٨٣) Neveu, *Sociologie des mouvements sociaux*.

(٨٤) W. Michele Simmons, *Participation and Power, Civic Discourse in Environmental Policy Decisions* (Albany, NY: State University of New York, 2007), p. 2.

(٨٥) Sherry Devereaux Ferguson, *Researching the Public Opinion Environment: Theories and Methods* (Thousand Oaks: Sage Publications, 2000), p. 8.

خاتمة

إن كل محاولة للكتابة عن التأصيل النظري لسوسيولوجيا البيئة كميدان من ميادين علم الاجتماع ما زال قيد التشكل والتطور، محاولة مفتوحة على آفاق ما زالت غير مكتملة المعالم وغير واضحة في نسقها العام، يمكن مراجعتها وتطويرها في كل حين. لكن تسارع المشكلة البيئية وآنيتها المجتمعية سواءٌ على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي قد دفعت العديد من الباحثين إلى الاهتمام بدراسة مجالات التفاعل بين الاجتماعي والبيئي وربطه بكل مستويات التحليل الاجتماعي، انطلاقاً من الفرد وسلوكه، إلى المجتمع وأولوياته والدولة وسياستها واستراتجياتها التنموية. ومن أجل ذلك حاول هؤلاء الباحثون إيجاد مناهج جديدة تأخذ بعين الاعتبار المعطى البيئي ليس كمجال يتحكم فيه الإنسان، بل بوصفه نسقاً يؤثر ويتأثر بالفعل البشري.

القسم الثالث

التغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر

الفصل السادس

التأثيرات الاقتصادية للتغيرات المناخية

زياد مخامرة(*)

مقدمة

أصبحت ظاهرةُ التغيّر المُناخي حقيقةً واقعةً تُعانيها المجتمعاتُ البشريّة كلّ يوم وتتلمسّها من خلال الآثار اليوميّة الناتجةِ منها في مختلف مجالات الحياة، حيث أصبحت ظواهر التغيّر المُناخي في العالم والمتمثلة بزيادة تركيز ثاني أُكسيد الكربون بقيمةٍ بلغت أكثر من جزأين من المليون لغاية عام ٢٠١٥، وارتفاع درجة الحرارة في قاع المحيطاتِ، وتراجع مساحة الجبال الجليدية وانصهار الثلوج الذي أدى إلى ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار جاوز ٣٠ سم لغاية عام ٢٠١٥. نلاحظ أن هناك ارتفاعاً في وتيرة التغيّرات المناخية وتزايد حدوث مثل هذه الظواهر في المستقبل، واستمرار تأثيرها في البيئة الطبيعية والاقتصادية للإنسان بشكل عام، وبشكل خاص الآثار الناتجة من ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ٢ ـ ٣ درجات مئوية.

هناك الكثير من الدراسات والشواهد العلميّة التي تناولت موضوع التغيّرات المُناخية والاحتباس الحراريّ والنشاطات السكانيّة المتعلقة بها، والتي تؤكدُ أن ظاهرةَ التغيّر المُناخي أصبحت قضيّةً جديّةً وآنيّة تعانيها المجتمعاتُ البشريّة كافةً، من خلال التأثير في مفاصل مهمّة، كالمصادر الرئيسة لغازات الاحتباس الحراري والتي لها أهمية عظمى على الصعيد العالمي في ما يتعلّق بتوليد الطاقة الكهربائية والنقل، والاعتداء على الأراضي الزراعية واستنزاف الغابات.

بالرغم من الدراسات العلمية المتعددة المتعلقة بالتغيّر المناخي إلا أنه تبقى هناك درجةٌ من عدم الدقة أو اليقين المتعلقة بطبيعة التأثيرات بعيدة المدى للتغيّرات المُناخية، ولكن ترك القضية

(*) أستاذ مشارك في قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية.

كما هي من دون أي فعل قد يقودنا إلى وضع خطرٍ ومعقّدٍ؛ إذ تشيرُ معظم الدراسات الحديثة إلى أن بعض التأثيرات الناتجة هي أخطر مما كان متوقعاً لها. وأن بعضَ التأثيراتِ الكائنةِ هي تأثيراتٌ دائمة وتؤدي إلى تسارعِ الاحتباس الحراريّ وتؤدي إلى الانصهار في المناطق الجليدية، وإنتاج كميات كبيرة من غاز الميثان، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة المقدرة مسبقاً.

مشكلةُ التغيّر المُناخي هي مشكلةٌ عالميةٌ والتأثيرات الناتجة منها تؤثر في المناخ العالمي؛ لذلك فإن التدخل الفعال للحد من آثار التغير المناخي يتطلب تعاوناً دولياً ضد هذه الأخطار لأنه ليس هناك دولة خالية من التأثير المترتب عليه. ويختلف مقدار التأثير من دولة إلى أخرى، ولكن التأثيرات الكبيرة السلبية هي التي تؤثرُ في الدول النامية والفقيرة التي تعَدّ أكثر حساسية للتغيّرات المُناخية من الدول الغنية. وتشير التقديرات الحديثة إلى أنه حتى مع انخفاض مستوى الانبعاثاتِ في العقود الثلاثة المقبلة فإن التأثير في درجات الحرارة العالميّة سيبقى مرتفعاً. في هذا الإطار تسيطر الدولَ الغنيّة على المرتبة الأولى من الانبعاثات، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية. كذلك فإن الانبعاثات من الدول الفقيرة، أو الصاعدة، وبخاصة الصين، ستزداد بوتيرة متسارعة في المستقبل. ومن دون اتخاذ إجراءات التخفيف، فإن انبعاثات الكربون ستزداد بشكل كبير، لذلك فإن التعاون بين الدول الفقيرة والغنيّة مهم جدّاً لتخفيف الأثر الناتج من الانبعاثات.

أولاً: أسباب التغيّر المناخيّ وعواقبه

التغيّر المُناخي قضيّة أساسية تواجه صانعي القرار والسياسيين على مستوى العالم، فمن وجهة نظر الاقتصاد التحليلي فإن انبعاثات الغازات تمثّلُ تهديداً بيئياً وإفراطاً في استعمال الموارد المتاحة؛ فشواهدُ ومؤشرات التغيّر المُناخي تنتشر من الغلاف الغازيّ إلى قاعِ المحيطاتِ. وقد جُمعت هذه الشواهدُ من خلالِ دراساتٍ علميةٍ متعددةٍ باستخدام تقنياتٍ متقدمةٍ كالأقمار الصناعية أو كدراسة التغيّر في خصائص النظام الطبيعيّ. وتدلُّ هذه الشواهد على أن درجة حرارة الأرض ازدادت بشكلٍ متواصلٍ خلالَ العقودِ الخمسة الماضية وأن النشاط الإنساني هو سبب هذه الزيادة.

بدأ ارتفاع درجة حرارة النظام العالمي بوتيرة مطّردة منذ عام ١٩٥٠ حيث حدثت عدة تغيّرات غير مسبوقة في درجات الحرارة خلال العقود الماضية، وتمثلت هذه التغيرات بارتفاع درجة حرارة الغلاف الغازيّ والمحيطات، وتناقص مساحة الأراضي المغطاة بالثلوج، وارتفاع مستوى البحر وزيادة تركيز الغازات الدفيئة، حسب تقرير التغيّر المناخي للجنة الحكومية الدولية[1]. وعزا تقرير الـ IPCC التغيرات المُناخية إلى النشاط البشريّ حيثُ يُتوقَعُ أن تزداد درجات الحرارة ما بين ١,٥ و٤,٨ درجة مئوية حتى عام ٢١٠٠.

(١) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), *Climate Change 2013: The Physical Science Basis* (Summary for Policymakers, 2013), <http://ipcc.ch>.

بسبب طبيعة الغازات الدفيئة فإن إيقاف الزيادة المتوقعة للانبعاثات في الغلاف الغازي يتطلب خفضاً في الانبعاثات إلى الحد الذي يساوي القدرة الامتصاصية للنظام الطبيعي. ويُذكرُ في هذا الإطار أن القدرة الحاليّة المتوقعة للنظام الحيوي لامتصاص الانبعاثات تتراوح بين ٢٠ و٥٠ بالمئة من انبعاثات الكربون الحالية، وهذا يعني أن هناك حاجة لخفض نسبة الانبعاثات بين ٥٠ و٨٠ بالمئة، وهذا بدوره سيولّد تحدياتٍ كبيرةً جداً للمجتمعات البشرية في المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية.

من المتوقع أن يستمرّ التزايد في انبعاثات الكربون في العقود المقبلة، إذ يُقدر أن يزداد انبعاث ثاني أُكسيد الكربون بنسبة ٧١ بالمئة بين أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٣٥ على مستوى العالم. يمكن أن يصح هذا الافتراض بحالة عدم اتخاذ أي إجراء لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة. بالرغم من أن انبعاثات الكربون، وحسب ما هو متوقّع، من الممكن أن تتزايد بشكلٍ سريع في الدولِ الناميةِ، إلا أن نسبة الانبعاثات المقدرة لكلِّ شخصٍ في عام ٢٠٣٥ ستبقَى أكبر كثيراً فيً الدول الصناعيّة مقارنةً بها بالدول الناميّة، حيث ستكون هذه النسبة أكبر بستة أضعاف في الدول الصناعيّة مقارنة بما هي عليه في عام ٢٠١٣؛ لذلك فإن عدم التوازن بنسبة الانبعاثات عالمياً يشكّل قضية حساسة ومهمة، ويجب أن تُفرد لها مساحات في النقاشات السياسية الخاصّة بالتغيّرات المُناخية.

قدّر تقرير اللجنة الحكومية الدولية للتغير المُناخي (IPCC) تطور انبعاثات الغازات وتأثيرها على المستوى العالمي في العقود الخمسة القادمة وأعطى تقديرات وسط إلى عالي لحدوث التغيرات التالية في تلك الفترة:

- **قارة أفريقيا:** ستتأثر بشكل أكبر بالجفاف الشديد في بعض المناطق مع تأثيراتٍ سلبيةٍ على المستوى الإقليمي والمستوى الوطني والمستوى المحلي إضافة إلى قضية الأمن الغذائي. وأُشيرَ في هذا الصدد إلى أن بعض المناطق ستتأثر بحدوث الفيضانات التي يصاحبها انتشار أمراض مُعدية ما سيؤدي إلى ارتفاع في نسبة الوفيات.

- **قارة آسيا:** ستتأثرُ قارة آسيا بظروفٍ مشابهةٍ لقارة إفريقيا من حيث زيادة خطر الجفاف وتأثيراته المتعلقة بنقص المياه والغذاء، بينما ستتأثر المناطق الساحلية بزيادة الفيضانات وارتفاع مستوى البحر التي ستؤدي إلى تدمير البنية التحتية للمدن الساحلية.

- **قارة أوروبا:** ستتأثر أوروبا بتكرار حدوث الفيضانات وارتفاع مستوى البحر ونقصان كمية المياه المتاحة، خاصة في جنوب القارة، إضافة إلى تزايد حدوث موجات الحرارة الشاذة التي ستؤثر في مستوى الصحة والإنتاجية ومستوى إنتاج الغذاء ونوعية الهواء.

- **قارة أستراليا وأوقيانوسيا:** ستتأثر قارة أستراليا وأوقيانوسيا بشكلٍ كبير بتكرار الفيضانات وستحدث تغيّرات مهمة في التركيب الطبيعي للمحيطات، وستختفي بعضٍ الجزر الموجودة في المحيط الهندي بسبب ارتفاع مستوى البحر.

• **قارة وسط وجنوب أمريكا:** ستتأثر بتناقص الموارد المائية المُتاحة في المناطق الجافة في قارة وسط وجنوب أمريكا، بينما ستتأثر المناطق المدنية والعمرانية بالفيضانات، ولا سيَّما المناطق المنخفضة، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض إنتاج الغذاء وتدنّي نوعيته.

• **قارة أمريكا الشمالية:** ستتأثر بتكرار عالٍ من الأعاصير والفيضانات وبخاصة في المناطق المدنية والساحلية، إضافة إلى التأثير في النظام الصحي والاجتماعي بها، بينما سيتأثر الغرب الأمريكي بالجفاف، وهو ما سيؤدي إلى خسارة كبيرة في الأنظمة الحيوية في المنطقة. وأيضاً سيتناقص التنوع الحيوي في جميع المحيطات، وسيتأثر توزيع الأسماك بها نتيجة التغيّر في درجات حرارتها.

١ ـ الطبيعة الاقتصادية للتغيّر المُناخي

يتضمنُ التغيّر المُناخي كمعظم المشاكل البيئية الأخرى تأثير عوامل خارجية متعددة، مثل ظاهرة الانبعاثات الغازية التي تؤثر في قطاعاتٍ اقتصادية أخرى من دون أن يكون لها تأثير في المصدرِ المسؤولِ عن الانبعاثات؛ لذلك فإن موضوع اقتصادات التغيّر المُناخي هو موضوع معقد وشائك. ركّزت الدراسات المتعلقة باقتصادات التغيّرات المُناخية على نمذجة أو محاكاة آثار نمو الانبعاثات وتفحّص الجدوى الاقتصادية للخيارات التكنولوجية، وحساب التكلفة الاجتماعية للكربون... إلخ. من القضايا المهمة التي أُثيرت للتعاون الدولي في هذا المجال هي وجوب التركيز على تحليل حاجة الدول إلى وجود تقييم لسياسات التغيّرات المُناخية الخاصة بها، إضافة إلى وجوب أن تكون هذه السياسات متزامنة مع تحليل كيفية تأسيس وتطوير آلية عمل دولي ممنهج في هذا الاتجاه مع الوصول إلى اتفاقية عالمية بهذا الخصوص.

٢ ـ التغيّر المُناخي والنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي والتغيّر المُناخي هما تعبيران مرتبطان بشكلٍ وثيقٍ بعضهما ببعض؛ فعلى سبيل المثال إن مدى تأثر مسار انبعاثات الغازات على المدى القريب والبعيد مرتبط بمقدار النمو الاقتصادي. ويعدّ مسار انبعاث الغازات الحالي مساراً خطراً، حيث يُتوقع أن تزداد مصادر الطاقة المُسبِّبة للانبعاث بمقدار يزيد على٢ بالمئة خلال السنوات الثلاثين المقبلة، إذا استمر الوضع الحالي كما هو دون اتخاذ إجراءات للحد من هذه الظاهرة. وتشيرُ معظم الدراسات إلى أن التركيز الحالي للغازات هو نتيجة تراكم انبعاثاتٍ سابقةٍ أنتجتها الدول الغنيّة، لأن هذه الدول هي المصدر الرئيس للانبعاثات وأساس المشكلة. ويتم التركيز حالياً على الدول النامية أكثر من الدول الغنيّة لأن تأثيرات التغيّرات المُناخية أشدّ خطورة على هذه الدول من غيرها من الدول الغنيّة، إضافة إلى أن نمو الانبعاثات المستقبلية للدول النامية سيزداد، لذلك إذا كان عليها أن تؤدي دوراً في القرارِ الدولي فإن على جميع الدول أن توافق وتطبق مبدأ عدالة الطلب؛ وذلك بإيجاد طريقة لمعالجة هذه التغيرات المناخية بطريقة لا تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وبحيث تقلل من نسبة الفقر

في تلك الدول. وبالوقت إياه على جميع الدول أن تتفهم تطور العلاقة بين التدهور البيئي والنمو الاقتصادي في ضوء عدم السيطرة على انبعاثات الغازات عالمياً.

الشكل الرقم (٦ ـ ١)

الانبعاثات لبعض الدول لعام ٢٠٠٢ والمنعكسة عام ٢٠٢٥

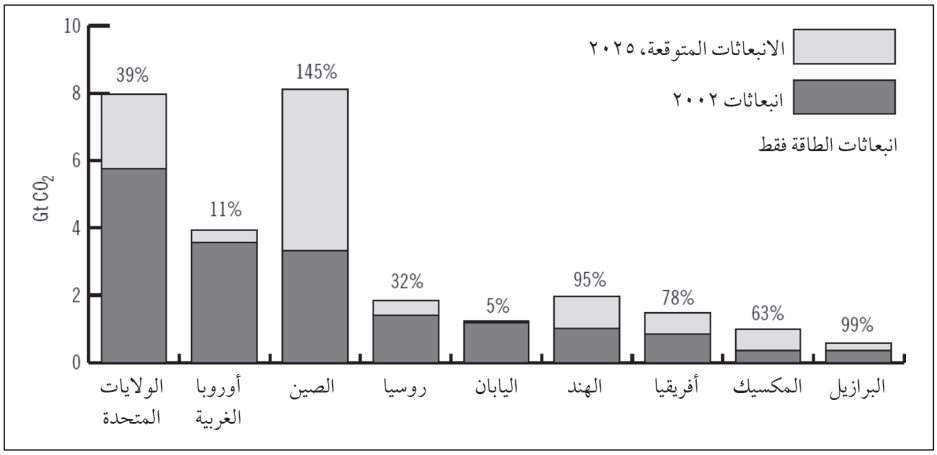

المصدر: World Resources Institute, CAIT Energy Information Administration Reference Scenario, Energy emissions only.

ثانياً: الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية

هناك العديد من الآثار الاقتصادية المتوقعة للتغيّرات المُناخية على المستوى العالمي، ولكن سيتم التركيز على قطاعات المياه والغذاء والصحة والأرض، والبنية التحتية.

المياه: سوف تعاني المناطق الجافة والمناطق قليلة الأمطار انخفاضاً واضحاً في معدل الهطولات المطرية بمقدار قد يصل إلى ٣٠ بالمئة، وبخاصةً في مناطق البحر الأبيض المتوسط، وجنوب قارتي أفريقيا وأمريكا، إضافة إلى اشتداد الجفاف وتكراره بشكل أكبر وذلك في جنوب إفريقيا وأوروبا.

الغذاء: سوف يزداد إنتاج الغذاء في مناطق خطوط العرض العليا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، سيبيريا، أستراليا وبعض مناطق الصين. حيث يُتوقع أن يزيد إنتاج القمح والشعير بمقدار ٢٠ بالمئة، أما في مناطق الدول النامية فسوف يتناقص إنتاج الغذاء بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٥ بالمئة في دول الشرق الأوسط، أفريقيا، وأمريكا الوسطى.

الصحة: زيادة درجات الحرارة ستؤدي إلى زيادة حدوث الأمراض البكتيرية، الملاريا وسوء التغذية، وخصوصاً في دول غرب آسيا وشبه القارة الهندية بسبب ارتفاع درجات الحرارة في تلك المناطق.

المناطق الساحلية: ارتفاع مستوى سطح البحر سيؤدي إلى تأثر عدد كبير من الشواطئ والمدن والدول الساحلية وغرقها وتشريد سكانها. ومن أهم هذه الدول والمدن هي بنغلادش، مصر، نيويورك، وطوكيو...إلخ.

البنية التحتية: ستتأثر البنية التحتية في الدول بسبب حدوث العواصفِ والأعاصير وارتفاع مستوى سطح البحر، حيث تعادل هذه الخسائر مجتمعة ما قيمته ٩٠ بالمئة من قيمة الخسائر الناتجة من التغيّر المُناخي في العالم. وتشمل الآثار الاقتصادية المترتبة على التغيّرات المُناخية في الدول النامية تدهور الدخل الزراعي، ما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر في هذه الدول وزيادة الخسائر الناتجة من مظاهر التغيّر المُناخي بما قد يصل إلى ١٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره سيودي إلى زيادة حدة الفقر في هذه الدول. يذكر أن الدول النامية هي أكثر الدول المتأثرة اقتصادياً بشكل أساسي من التغيّرات المناخية.

١ ـ دراسات التكاليف والعوائد

حاول بعض الاقتصاديين أن يضع تحليل التغيّرات المُناخية في إطار تحليل التكاليف والعوائد، بينما انتقد البعض الآخر من الاقتصاديين هذا المنهج في محاولة لوضع قيمةٍ محسوبةٍ لقضايا اجتماعية وسياحية وبيئية قد يضعُها في إطارٍ ماديّ. في تطبيق نظرية تحليل التكاليف والعوائد يجب أن نوازن بين عواقب زيادة انبعاثات الكربون مقابل تكلفة سياسات وإجراءات العمل الحالية الرامية إلى خفض انبعاثات ثاني أُكسيد الكربون، ومن الجدير بالذكر أنه بدون تدخل سياسي وتعاون بين الدولِ يُتوقع أن تستمر انبعاثات الكربون بوتيرة عالية كما تم توضيحه سابقاً. لذلك فإن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراء سياسي فوري وفاعل لخفض تركيز ثاني أُكسيد الكربون أو إبقاء التركيز كما هو من دون زيادة على أقل تقدير.

إن اتخاذ قرار سياسي فاعل لمنع التغيّر المُناخي سيجعل الجدوى أو العوائد الاقتصادية مساوية لقيمة الضرر الذي يمكن تجنبه. لذلك يجب أن توضع هذه العوائد على كفّة المقارنة مع التكلفة المصاحبة لاتخاذ القرار السياسي. ولخفض انبعاثات الكربون، يجب علينا أن نقلل من استخدام الوقود الأحفوري، وإحلال مصادر طاقة أخرى يمكن أن تكون أكثر تكلفة. بشكل عام، النماذج الاقتصادية المستخدمة لتوقع هذا الإحلال تشير إلى تقليل نمو الناتج الاقتصادي الكلي. وقد استعملت اللجنة الحكومية الدولية للتغير المُناخي (IPCC) نماذج اقتصادية خاصة لتقدير تكلفة سياسات التخفيف في الاستهلاك على مستوى العالم. وأثبتت النتائج أنه كلما تأخرت الفترة الزمنية لاتخاذ إجراءات التخفيف، زادت تكلفة التخفيف على المديين المتوسط والبعيد.

يقيّم الاقتصاديون التكلفة والعوائد المستقبلية باستخدام معدّل الخصم، ومن هذا المنطلق تُقدر التكلفة والعوائد المستقبلية بقيمة أقل مقارنة بالتكلفة والعوائد الحالية، وذلك باعتماد معدل الخصم المستخدم.

٢ ـ تحليل تأثير التغير المناخي على المدى الطويل

توصّلت الدراسات الاقتصادية المتعلقة بتحليل تكلفةِ التغيّر المُناخي وعوائده إلى نتائج مختلفة بشأن سياسة التغيّرات المُناخية؛ فحسب وليام نوردهاوس تتضمن السياسة الاقتصادية المُثلى لتقليل التغيّر المُناخي تحقيق الانبعاثات بمعدل متوسط في المستقبل القريب، ويتبعها خفوض أكبر في المستقبل المتوسط والبعيد. وقد توصلت معظم الدراسات اللاحقة إلى النتيجة نفسها التي توصَّل إليها نوردهاوس حتى جاء تقرير نيكولاس شتيرن عام ٢٠٠٦ فأظهر **أول اختلاف**، الذي أوصى باتخاذ إجراءات فورية وحادة في هذا الإطار؛ حيث أشار التقرير إلى أن التغيّرات المُناخية هي خطر عالمي وفعلي ويتطلب استجابة فورية على مستوى العالم. قيّم هذا التقرير شواهد متعددة من تأثير التغيّر المناخي في التكلفة الاقتصادية واستعمال تقنيات مختلفة لتقييم التكلفة والخطر. وتوصلت الدراسة من خلال مراجعة جميع الاحتمالات إلى نتيجة بسيطة مفادها أن العوائد المتأتية من العمل السريع والفعّال لمجابهة تأثيرات التغير المناخي تفوق كثيراً التكلفة الاقتصادية للبقاء دون إجراء.

في دراسة شتيرن استُخدمت طريقة اقتصادية معيارية، حيث أُعطي وزن أكبر للتأثيرات الإيكولوجية طويلة المدى، واستخدام معدل خصم منخفض يصل إلى ١,٤ بالمئة ليوازن بين التكلفة الحالية والمستقبلية، ومع ذلك فإن تكلفة الإجراءات الشديدة تظهر أنها أعلى كثيراً من العوائد لعقود عديدة، بينما استخدام معدل خصم معياري بين ٥ ـ ١٠ بالمئة له تأثير في خفض تكلفة الأضرار بعيدة المدى إلى درجة غير مهمة.

هناك **اختلاف آخر** بين الدراستين يتعلق بالنظرة إلى عدم الدقة، حيث أعطى منهج شتيرن وزناً أعلى لعدم الدقة، ولكنه اقترح تأثيرات كارثية. وهذا يعكس تطبيق مبدأ تحذيري من العواقب، إذا كان واحد من المخرجات ذات تأثير كارثي؛ وحتى إذا ظهر أنه غير ذلك، يتطلب اتخاذ إجراءات صارمة لتجنبه هذا المبدأ الذي أصبح يُستخدم بشكل واسع في دراسات إدارة المخاطر البيئية، وهو مبدأ مهم للتغيرات المُناخية العالمية بسبب وجود عددٍ من الأخطار الكامنة غير المعروفة والمرتبطة بزيادة تراكم انبعاثات غازات البيت الزجاجي.

الاختلاف الثالث يتعلق بطبيعة تقييم التكاليف الاقتصادية المترتبة على اتخاذ عمل أو إجراء للتخفيف من تأثيرات التغيّر المُناخي. سيكون للإجراءات المتخذة لمنع التغيّرات المُناخية تأثير في الناتج الاقتصادي الكلي، ومعدل الاستهلاك، ومعدل العمالة، وهذا يفسر مماطلة الحكومات المختلفة لاتخاذ إجراءات جديّة وشديدة لخفض انبعاثات ثاني أُكسيد الكربون بشكل ملموس وواضح.

ثالثاً: الاستجابة السياسية للتغيّرات المُناخية

هناك نوعان من الإجراءات التي يمكن أن تُستخدم لمعالجةِ التغيّرات المُناخية، النوع **الأول** إجراءات التخفيف، أو إجراءات وقائية، التي تميل لتقليل أو لتخفيف تأثير البيت الزجاجي، والنوع

الثاني إجراءات التأقلم التي تتعلق بالنتائج المترتبة على تأثير البيت الزجاجي وتحاول أن تتعايش مع هذا التأثير.

١ ـ سياسات التخفيف من آثار التغير المناخي

تتركز مصادر الانبعاثات الرئيسة لغازات الاحتباس الحراري حول نشاطات توليد الطاقة، الزراعة، والصناعة... إلخ. ومن تلك الأنشطة يعدّ نشاط الطاقة من أسرع مصادر الانبعاثات نموّاً حيثُ من المتوقع أن تزيد هذه الانبعاثات الناتجة من هذا النشاط نحو أربعة أضعاف لغاية عام ٢٠٥٠ مقارنة مع كمياتها المقدّرة بـ ٢٢ بالمئة لعام ٢٠٠٢. أما النشاطات الأخرى فإن إسهاماتها في إنتاج الغازات أقل تأثيراً من قطاع الطاقة. ومن تلك النشاطات قطاع الزراعة، قطاع النقل، وقطاع الصناعة. ومن ذلك نلاحظ أن دور قطاع الطاقة رئيسي في انبعاث الغازات الدفيئة، لذلك فإن التركيز يجب أن ينصّب على إيجاد مصادر بديلة للطاقة غير كربونية كأحد الحلول الأساسية لسياسات التخفيف من آثار التغّير المُناخي. من هذا المنطلق هناك ثلاثة أُسس رئيسة لسياسات التخفيف من الآثار الناتجة من التغيّرات المُناخية، وهي: تسعير الكربون؛ الابتكار التقني؛ تغيير أطر القيود الاقتصادية.

أ ـ تسعير الكربون

تعتمد هذه الأسس على حساب القيمة الاجتماعية للكربون حيث يُستخدم عنصر الكربون كأساس لمختلف سياسات التخفيف من حدة المشكلة، ويتم ذلك من خلال إيجاد سوق عالمي للكربون. وهذا الإجراء رفع فعلياً معدلات تداول الكربون عدة أضعاف وضعها لعام ٢٠٠٥، وبذلك يمكن أن يسمح بالسيطرة على الانبعاثات في الدول ويضمن اندماج سياسات مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري ضمن الآليات الاقتصادية.

ب ـ الابتكار التقني

يشمل الابتكار التقني تطوير تقنيات أنشطة توليد الطاقة وقطاع النقل والصناعة والعمليات الزراعية وتدوير النفايات، وتكمن المعضلة الكبرى في هذا المجال في تحقيق تطور حقيقي وعملي في أنظمة النقل والتي لا تعتمد على الوقود الأحفوري. وهنا لا بد للحكومات من التدخل الفعّال في تعزيز هذه الجهود وتسريع وتيرتها.

ج ـ تغيير أُطر القيود الاقتصادية

إن الإجراءات الاقتصادية والتقنية المطلوبة للتخفيف من حدة الظاهرة سوف تنقل المجتمعات الإنسانية إلى بيئة اقتصادية غير معهودة، لذلك سيترتب على الحكومات أن تبدأ ببرنامج تحول هيكلي للبنية الاقتصادية الداخلية للدول.

الشكل الرقم (٦ ـ ٢)

انبعاثات الغازات الدفيئة وانعكاساتها حتى عام ٢٠٥٠

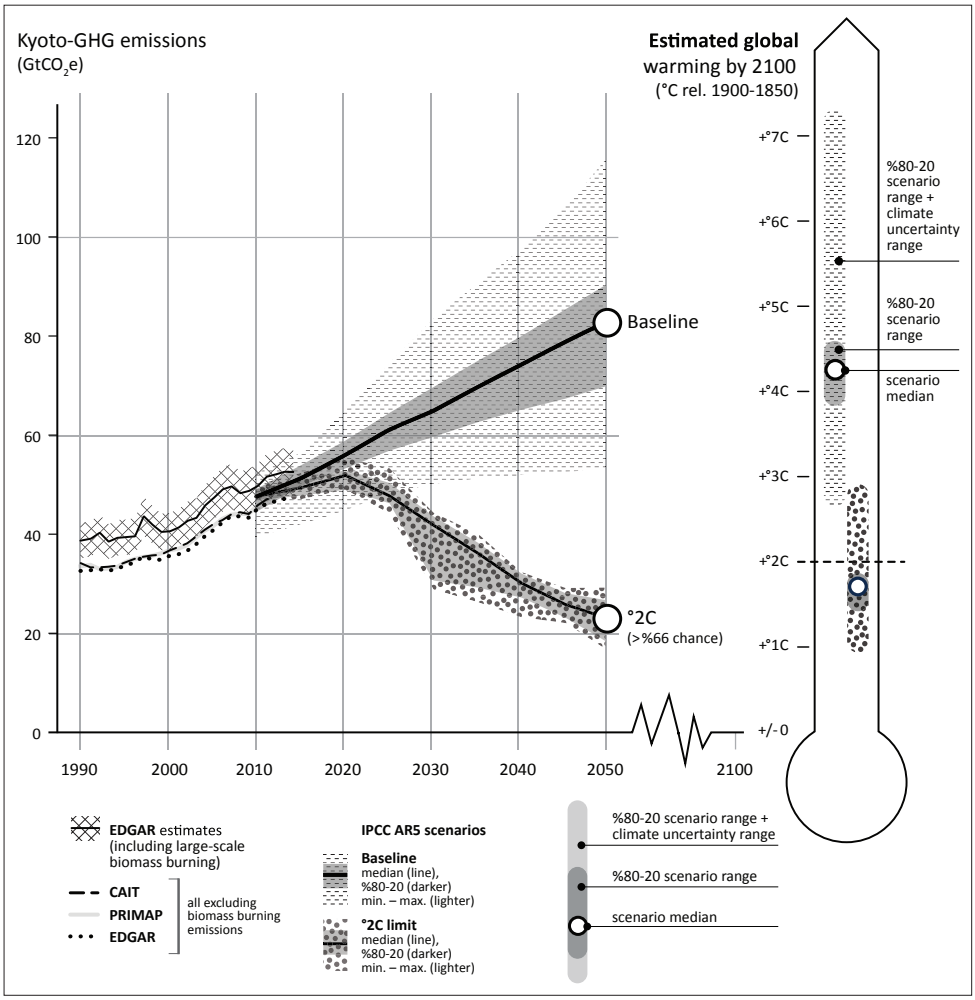

المصدر: United Nations Environmental Programme [UNEP], The Emissions Gap Report, 2015 (Geneva: UNEP, 2015).

٢ ـ خيارات التخفيف

كما رأينا، فإن التغيّر المُناخي يرتبط بانبعاثات غازات البيت الزجاجي الناتجة من القطاعات المختلفة، لذلك فإن تنفيذ سياسات التخفيف غالباً ما تحتاج إلى آلية عمل تشمل جميع المجالات التي يدخل فيها قطاع الطاقة. وتشمل إجراءات التخفيف ما يلي:

• خفض انبعاثات البيت الزجاجي بواسطة خفض مستوى النشاطات الاقتصادية المنتجة للانبعاثات أو من خلال التحول إلى بدائل طاقة أكثر فاعلية ومصادر الطاقة المتجددة التي تتيح المستوى نفسه من النشاط الاقتصادي على مستويات منخفضة من تركيز ثاني أُكسيد الكربون.

• تحسين مستهلكات الكربون من خلال الحفاظ على الغابات وتوسيع زراعتها، واستخدام التقنيات الزراعية لخزن الكربون، حيث تختزن الغابات والتربة الكربون وتعيد تدوير ثاني أُكسيد الكربون من خلال تحويله إلى الأوكسجين. هذه الإجراءات لها دور ملموس على انبعاث غاز ثاني أُكسيد الكربون الصافي.

احتمالات نجاح سياسات التخفيف يشكل استهلاك الوقود الأحفوري في العالم المصدر الأساسي لثلثي انبعاثات الغازات الناتجة، لذلك فإن خفض الانبعاثات من هذه المصادر يعتمد بشكل كبير على التغّير في الربط بين النشاطات الاقتصادية وكثافة استخدام الطاقة من جهة وبين كثافة الطاقة وإنتاج الكربون من جهة أخرى.

تشمل خطوات خفض الطاقة اللازمة لكل وحدة إنتاج ووحدة دخل، تطبيق معيار نسبة خلق النشاطات الاقتصادية وزيادة فعالية الطاقة لكل وحدة إنتاج. لذلك فإن خفض مستوى الكربون لكل وحدة إنتاج يعتمد بشكل كلي على تطور التكنولوجيا في مجالات استخدام الطاقة. ويذكر في هذا الإطار أن العديد من وسائل الإنتاج الموجودة حالياً هي وسائل أقل تطوراً في إنتاج الكربون، لذلك فإن على رُوّاد تطوير قطاع التكنولوجيا التركيز على إنتاج تقنيات حديثة لتقليل استهلاك الطاقة وزيادة كفاءة الاستهلاك؛ وذلك يمكن أن يؤدي إلى اكتشافات مبتكرة في هذا المجال. الإطاران السياسي والإداري لابتكار وتطوير تكنولوجيا جديدة من خلال السوق هما مصلحة أساسية، وفي هذا الإطار يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً في تطوير أو ابتكار العديد من وسائل التكنولوجيا المناسبة لذلك.

يحتاج تصميم وتنفيذ السياسات الخاصة بالحد من التغيّرات الُمناخية إلى فهم الطريقة التي تعمل بها آلية سوق الوقود الأحفوري الحالية. وتتضمن الأدوات الرئيسة لصياغة سياسات تشجيعية في هذا الإطار فرض الضرائب، حرية التجارة، الملكية الفكرية، وسن التشريعات الأزمة. للأدوات الثلاثة المذكورة سابقا دور في سياسات الطاقة والبيئة في معظم الدول المتقدمة ولذلك يجب علينا أن نشخِّص كيف يمكن أن ندعم استخدامها الفعال بطريقة تودي إلى تقديم الأساس الموثوق والبيئة المناسبة لتطبيقها في السوق.

في هذا الإطار، يجب أن نتفحص إمكان تنفيذ الخيارات الُمصاغة بطريقة تؤدي إلى تمرين المعلومات، المناقشات، والتعليم. وهذا هو العنصر الأساسي في عدة سياسات تتضمن التأثيرات الجانبية في قطاعات التدوير، حماية المياه، المشروبات، والتدخين، إضافة إلى الجانب الرسمي فيما يتعلق بمدى التطور التقني في نمط إنتاج الطاقة واستهلاكها، وتحرّي ما إذا كان يمكن تحقيق هذه الأهداف بطريقة تؤدي إلى سرعة الابتكار التقني؛ عدم إضعاف النمو الاقتصادي؛ وإبقاء القدرة

على التنافس بين الصناعات وفتح الباب للاقتصاد الكلي على خيارات اقتصادية وتكنولوجية متعددة. غالباً ما تكون إدارة قضايا النمو، التعديل والمنافسة أكثر نجاحاً إذا كان هناك تعاون جماعي بين عدة دول في هذا المجال للتنفيذ الاقتصادي في الفترة الزمنية.

٣ ـ سياسات التأقلم

هي عملية تعايش النظام البشريّ مع الطبيعة، أو استجابة للتغيّرات الطبيعية المتوقعة للمُناخ أو الآثار الناتجة منها من أجلَ تقليل الأضرار أو استكشاف فرصٍ لفوائد مختلفة. هناك العديد من التأثيرات التي تواكب التغيّر المُناخي ولا تُجدِي معها سياسات التخفيف، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر أو ارتفاع درجة الحرارة، الأمر الذي يؤدي إلى وجوبِ دمج سياسات التكيّف وسياسات التخفيف معاً كخيار استراتيجي واحد ويمكن إدارة عملية التكيّف من خلال مستويين هما بناء القدرات البشرية ووضع المعايير المناسبة لقياس مدى فهم المخاطر المتوقعة والقدرة على وضع التدابير المناسبة لمواجهتها. وتشمل إجراءات التأقلم:

- تشييد مُنشآت البنية التحتية لحماية السواحل من ارتفاع مستوى البحر والأحداث المُناخية الشاذة مثل الأعاصير.
- تغيير النمط الزراعي للتأقلم مع التغيّرات المُناخية في مناطق إيكولوجية مختلفة من العالم، وإعادة توطين السكان بعيداً من المناطق الساحلية المتأثرة.
- انتشار المؤسسات المختلفة القادرة على تلبية حاجات الإنسان الماديّة والاقتصادية للردِّ على الكوارث المرتبطة بالمُناخ.

هناك نهج اقتصادي متبع لسياسات التأقلم يقترح أن يُطبق مبدأ تحليل التكاليف الفاعلة لكل خيار أو إجراء يتم تبنّيه لكل من الإجراءات المذكورة. فتطبيق هذا المبدأ يؤدي إلى تفادي العديد من التناقضات المرتبطة بتحليل التكاليف والعوائد. بينما يتبنى تطبيق مبدأ تحليل التكاليف الفاعلة قبول الأهداف كما تم تحديدها من قبل المجتمع، ويستخدم تقنيات اقتصادية لتقييم أكثر الطرق فعالية للوصول إلى الهدف المنشود. وبشكل عام يفضل علماء الاقتصاد المنهج الذي يعمل مع آلية السوق للوصول إلى الأهداف.

تحاول المناهج الموجهة اقتصادياً تطبيق الامتيازات بطريقة تؤدي إلى ظهور سلوك الأفراد والشركات لتأخذ بعين الاعتبار التكاليف والعوائد الاقتصادية. وفي حين ركزت معظم النماذج الاقتصادية على سياسات التخفيف، أصبح هناك شواهد ملموسة بأن سياسات التخفيف بحاجة إلى دعمها أو تزويدها بسياسات التأقلم حتى تستطيع تحقيق أهدافها. وفي هذا الإطار صنّفت اللجنة الحكومية الدولية للتغير المُناخي (IPCC) حاجات التأقلم إلى سبعة قطاعات رئيسية هي المياه، الزراعة، البنية التحتية، صحة الإنسان، السياحة، النقل والطاقة.

رابعاً: السياسات المناخية في البلدان العربية

لا يمكن المنطقة العربية التأثير بدرجة كبيرة في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة، بالرغم من ارتفاع إسهامها من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية من ٤,٥ بالمئة إلى ٦,٤ بالمئة عام ٢٠٠٥، إلا أن معدل الانبعاث فيها للفرد وكثافة الانبعاث في الناتج المحلي الإجمالي هما الأدنى عالمياً. وبالتالي فإن الإجراءات التكيّفية لا يمكن أن تعالج الوضع إذا لم تُحقق الدول التي تحتل المكانة الكبرى في نسبة انبعاثات غازات الدفيئة انخفاضاً كبيراً.

يعدّ قطاع المياه المتغير الأساسي في معادلة تغيّر المناخ، حيث يحتمل أن تفقد ما يقرب ٢٥ بالمئة من إمدادات المياه المتجددة نتيجة لتغير المناخ، ومن هنا جاءت أهمية التركيز على التكيّف بالقطاع الزراعي لأنه يستخدم ٨٠ بالمئة من الإمدادات المتاحة بحيث يتم استخدام المياه بالزراعة بكفاءة واستخدام الكميات التي يتم توفيرها من ترشيد الاستهلاك في قطاعات أخرى. ولكن السياسة المرتبطة بالقطاع الزراعي تواجه تحدياً مكوناً من شقين: **الأول** هو توضيح الاستراتيجية الزراعية والتي تتضمن كفاءة في استخدام المياه والمحاصيل مرتفعة التكلفة؛ و**الثاني** مساعدة صغار المنتجين القرويين على البقاء.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية الزراعة المراعية للموارد كنمط من أنماط التكيّف، حيث توجد استراتيجيات للزراعة البعلية والمصاحبة لتربية الحيوانات، إذ استعرض أرجيه توماس من المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) احتمالات الزراعة المراعية للموارد، ويتضمن هذا: الزراعة دون حرث الأرض؛ الري الإضافي في الأوقات الحرجة في موسم النمو؛ توقيت الحرث المنقّح وعينات المحاصيل المنقّحة (التبديل بين البقول والحبوب الخشنة)؛ الرعي المخطط؛ جمع المياه؛ وزراعة الأدغال كأحواض للكربون.

ومن أنماط التكيّف التحكم بالمياه الجوفية، حيث يمثل ارتفاع استهلاك المياه الجوفية وانتشار الآبار الخاصة وغير المرخصة وغير المراقبة تهديداً للزراعة المستدامة في المنطقة، وبالتالي وكخطوة رئيسة للتكيّف يمكن تشغيل موظفين في جرد وترخيص ومراقبة الآبار الخاصة والتي تعدّ مهمة ليست باليسيرة بالمنطقة العربية.

إن الوطن العربي يواجه المشكلات المشار إليها، وقد تُرِكت للموارد البشرية للتعامل معها، ولكنها لم تُحلّ بسبب غياب الإرادة السياسية. من هنا يتعيّن على الدولة أن تقود زمام المبادرة، وتنكب عن الدور الرئيسي برسم السياسة البيئية والسياسة المتعلّقة بالاستجابة للتغيّر المُناخي، آخذة بالاعتبار أن هذه السياسات ينبغي أن تستند إلى تقويم المجتمعات المحلية وإلى آراء ومعطيات تأتي إلى مجتمعات محلية ذات تغذية راجعة ومدخلات من المستخدم النهائي للسياسة.

تشترك البلدان العربية إلى حدّ كبير بنسب التعرّض للتغيّر المُناخي، ولكن من الناحية الاقتصادية فإن الدول المحيطية التي تمثّل الدول الزراعية الرعوية في الوطن العربي وما تحويه من فقراء ريفيين

مقيمين تكون الأكثر حساسية للتأثر من حيث استنفاد مستودعات المياه الجوفية، والتصحّر وتهجير السكّان بفعل التأثيرات المُناخية. أما البلدان العربية المُصدِّرة للنفط فإن مدى تأثر القطاع الزراعي ضئيل جداً، لأن المنظومة الزراعية لا تؤثر في ميزانها الاقتصادي.

إن الكثير من الإجراءات التكيفية التي تصاحب التغيّر المُناخي التي تعدّ صديقة للبيئة قد تكون مجدية أيضاً من الناحية الاقتصادية، فمثلاً إجراءات كفاءة الوقود تكون مفيدة لمستوردي الوقود الأحفوري، واللجوء إلى مصادر الطاقة المتجددة يكون مفيداً لمصدّري الوقود الأحفوري. كما يُشار أيضاً إلى أن إصدار تراخيص التجارة الإقليمية في الكربون ترتكز على منطق اقتصادي قوي ومحفِّز. ومن المهم الإشارة إلى أن الاهتمام بالمُزارع العربي هو ضرورة وليس خيار إذا أردنا لقطاع الزراعة أن يستمر. أمّا بالنسبة إلى قطاع المياه فقد ظهرت تدابير كثيرة لتعزيز ترشيد استهلاك المياه، من بينها التعاون العابر للحدود.

بالنسبة إلى وضع السياسات في معظم البلدان العربية، فإن الصفة التي يمكن أن نطلقها على هذه العملية هي أنها «غير واضحة»، فمن الصعب أن نفهم ماهية التفاعل بين الرأي العام، وجماعات الضغط، والهيئات التشريعية، والسلطات التنفيذية، والجهات الدولية الفاعلة التي تضع الأجندات وتصوغ السياسات وتطبّقها. إن ضغوط جماعات المصالح والمجتمعات المعرفية أو الرأي العام أو المؤسسات الأمنية والعسكرية في المنطقة العربية للتأثير في صناعة القرار السياسي بهدف الدفاع عن قضايا البيئة، إما أنها غير موجودة، وإما غير مؤثرة. وبسبب ضعف المساءلة فإن السلطات السياسية في المنطقة العربية كان لديها القدرة على اتخاذ إجراءات غير مألوفة في عمليّة التكيّف، ولكن من المستبعد أن تقوم السلطة السياسية بمثل هذا الإجراء غير المألوف رغم قدرتها على القيام به. وقد أشارت الاستجابات السياسية سابقاً إلى أن التهديدات التي تتعرض لها الدول لإيجاد التمويل أو الدعم المالي مهمة بالنسبة إلى صانع القرار السياسي أكثر من التهديدات المنبثقة من مسائل الرفاه الاجتماعي.

مثلاً، بالنسبة إلى دور جماعات الضغط والمصالح، فنظراً إلى الطبيعة السياسية للبلدان العربية، تميل جماعات الضغط الرسمية وغير الرسمية إلى التأثير في السياسة بعد أن يتم إعلانها. وإن طرائق الضغط المتوقعة على اتخاذ القرار محصورة بفئة قليلة فقط في داخل الدولة، وقد تتجاهل جماعات الضغط الفعلية بعض السياسات أو تحاول التأثير فيها بما يصبّ في مصلحتها. يتخذ التأثير الفعلي شكل تداول الاستثناءات والإعفاءات، إضافة إلى تجاهل السياسات ودفع عقوبات بسيطة.

أمّا فيما يخصّ المجتمعات المعرفية فإن مُبرر وجودها يعود إلى متابعة مجموعة من الأهداف البيئية وبناء القدرات والخبرات الوطنية، ويتم الحكم على أدائها بمدى النجاح، الذي أنجزته. حيث يمكن ملاحظة مدى الدور الذي يؤديه المجتمع المعرفي المترسّخ عند الاطّلاع على أي منشور يُعنى بتغيّر المناخ بالشرق الأوسط. ويتبيّن هذا الدور من خلال مصادر مساعدة وتمويل متعدد وثنائي، وبالاشتراك مع الجهات الفاعلة في قضايا البيئة، ومع المنظمات غير الحكومية سواء

المحلية أو الدولية. ولا يخفى على أحد أن وجود بذرة لمجتمع معرفي قد تساعد على التأثير في باقي أفراد المجتمع وتحويله الفرد إلى خبير بقضايا البيئة والموارد والنفوذ اللازم لانتزاع المبادرات السياسية من أجل الاستجابة للتغيّرات المُناخية.

من المهم إدراك أن وجود نسبة من المؤيدين للسياسات التي تضع التغيّر المُناخي في أدنى أولوياتها، يعود إلى انخفاض الوعي العام المتعلّق بالقضايا البيئية، ولكن هناك أملاً في أن يؤدي الرأي العام المستنير دوراً إيجابياً لتغيير التوجه العام نحو الضغط على صانع القرار السياسي لتغيير أولوياته ووضع موضوع التغيّر المُناخي على أجندته. إن الرأي العام المستنير قد يساعد على تغيير التوجّه العام من خلال إقناع الأفراد بتغيير عاداتهم الخاصة بطرق تخدم التكيّف والتخفيف، ومن خلال جعل أفراد المجتمع أكثر تقبّلاً للسياسات المعنية بالحماية البيئية ولتدابير التكيّف ومن خلال فرض ضغط عام على صانع القرار السياسي لاتخاذ التدابير المناسبة التي تخدم التكيّف مع التغيّر المُناخي.

أمّا القطاع الأمني والعسكري في الوطن العربي فلا يمكن تقييم مقدار الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات في فرض بعض السياسات التي تُعنى بالتكيّف. رغم أنه في بعض الدول المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية، أسهم القطاع العسكري في فرض سياسات بيئية محلية؛ فمثلاً في عام ٢٠٠٣ رأى مسؤولو وزارة الدفاع أن لتغيّر المُناخ تأثيراً مباشراً وسلبياً في الأمن الأمريكي. وهذا يشكّل مثالاً يمكن للبلدان العربية الاقتداء به، حيث يمكن أن تعتبر الهجرات الجماعية أو انهيار الإنتاج الزراعي أو زيادة تحميل شبكات الطاقة من المواضيع المؤثرة في الأمن، وبالتالي يمكن أن يتم دمج القطاع الأمن ي والعسكري في صفّ مُناصري حماية البيئة.

بالنسبة لجماعات أصحاب المصالح التقليدية، فإن هذه الجماعات التي لديها بعض الترابط من غير المحتمل أن تقود المعركة من أجل سياسات التكيّف، حيث تشير الأمثلة القليلة التي لدينا أنه سيحدث تأييد للسياسة عندما يصرّ أصحاب المصالح عليها أو تعارض بعض السياسات التي قد تكون ضارة ببعض أصحاب المصالح، وكمثال مصغّر على تكتلات المصالح التقليدية ما حدث في الأردن عام ٢٠٠٨ حيث أُصدرت استراتيجية جديدة للمياه الوطنية تمتد إلى عام ٢٠٢٢، وكان المهم في هذه الاستراتيجية هو إقصاء الزراعة إلى المرتبة الثالثة في أولويات استخدام المياه، بعد الإنسان والحاجات غير الزراعية، ولم تتطلب هذه الاستراتيجية مناقشة مجلس النواب أو موافقته، فقد كانت قانوناً تنفيذياً، وبالتالي يمكن اعتبارها مثالاً لاستخدام النفوذ للقيام بمبادرات جريئة.

لقد انتشرت في المنطقة العربية أعراض سلبية لتغيّر المُناخ على مدار عقود انقضت. وقد عُدّ النموّ السكّاني والفقر سببين رئيسين للأعراض المصاحبة لتغيّر المُناخ. من هنا تأتي أهمية وضع سياسات طويلة الأمد بغرض الاستجابة الفاعلة للتغيّر المُناخي، آخذين بالاعتبار الاهتمام بالعمالة الماهرة وبالموارد والخبرات الضرورية لدعمهم، حيث تشكّل العمالة الماهرة محوراً أساسياً ضمن السياسات طويلة الأمد التي توضع للاستجابة للتغيّرات المُناخية. إن الجهود الساعية إلى

تطبيق السياسة القائمة أو تدعيمها لاستجابة أفضل للتغيّرات المُناخية لا تشكّل تهديداً للأنظمة السياسية بشكّل عام، وهذا يؤدي إلى انتفاء الحافز لدى الأنظمة السياسية لتبنّي هذه السياسات. لقد كان صانع القرار السياسي أكثر استجابة للضغوط الخارجية من المكونات الداخلية للمواثيق الاجتماعية، حيث كانت التهديدات المرتبطة بالتخلف عن إيفاء الدين، والتصنيفات الائتمانية المنخفضة، والاستثمار الأجنبي الخاص من العوامل المساعدة على توجيه صانع القرار السياسي لاتخاذ سياسة دون أخرى.

من المهم معرفة أن الأنظمة العربية في مواجهتها للأزمات الاقتصادية كانت تستخدم سياسات مؤلمة لمعالجة أزماتها الاقتصادية، وقد أدّى ذلك إلى إفراغ العقود الاجتماعية القائمة من مضمونها، فبعض الأصول العامّة تحوّلت إلى ملكية خاصّة، وتمّ التسامح بقبول بعض التحرر السياسي المحدود كوسيلة لامتصاص الغضب الاجتماعي. إن تغيّر المناخ سيسفر عن تأثيرات قد تكون سلبية وقد تؤدي إلى التأثير السلبي في أفراد المجتمع، وقد تكون هذه التأثيرات كبيرة ومفاجئة وغير معتادة، وربما تؤدي إلى إشعال الشارع؛ ولكن حتى عند هذا الوضع المتأزم تبقى السلطة السياسية غير متنبهة لضرورة تغيير المسار.

خلاصة

يُعَدّ تغيُّر المُناخ قضية بيئية مهمّة ومشكلة عالميّة طويلة الأجل، تنطوي على تفاعلات معقدة لها تداعيات سياسية، اجتماعية، بيئية واقتصادية بالدرجةِ الأولى. ويُعزى السبب الرئيسي لظاهرة التغيّرات المُناخية المستمرة إلى النشاط البشريّ وسوءِ استغلاله للموارد الطبيعية المُتاحة، الذي أدّى إلى اختلال التوازن البيئي والاقتصادي للمجتمعات الإنسانية. وإن كانت الدول المتقدّمة من أكبر المنتجين لانبعاثات الغازات في الوقت الحالي، إلا أن الانبعاثات من الدول النامية ستتزايد بشكل ملحوظ في العقود المقبلة، وتُشير أحدث المؤشرات العلمية إلى أن التأثيرات المصاحبة للتغيّر المُناخي في القرن الحادي والعشرين هي ذات قيمة كبيرة ولا يمكن تجاهلها، حيث قُدِّرَت زيادة درجة الحرارة من الاحتباس الحراري من ١,٥ إلى ٤,٨ درجة مئوية، هذا إضافة إلى غيرها من التأثيرات التي تصاحب التغيّرات المُناخية.

خلال العقود الخمسة الماضية، أثرت التغيّرات المُناخية في اقتصادات الدول في المجالات المختلفة، كما رفعت من احتمالية تزايد تأثير درجات الحرارة العالية واشتداد قوة الأعاصير والجفاف خلال العقود المقبلة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة التأثير في الاقتصادين المحليّ والعالمي؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ستواجهُ كثيرٌ من الدول عدةَ مخاطر اقتصادية ناجمة عن تغيّر المُناخ، منها زيادةُ الأضرارِ الناجمةِ عن الفيضانات والعواصف وإنتاج المحاصيل الزراعية. إن هناك مجموعةً من المخاطر المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة، كحرائق الغابات، والجفاف، الأمر الذي يزيدُ الضغوط

على ميزانيات الدول والإنفاق على الإغاثة في حالات الكوارث، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتدني مستوى دخل الفرد.

تعتمدُ اقتصادات دول العالم بشكل كبير على قطاعات رهينة للظروف المناخية، كالزراعة والصحة والصيد البحري واستغلال الغابات وباقي الموارد الطبيعية والسياحية. وقد أثبتت الأبحاثُ العلميةُ أنّ مواردَ الطاقة كالبترول وغيرها التي تعتبر شريان الاقتصاد، هي معرضة وبشدّة للتأثُّر سلباً بشكلٍ كبيرٍ بسبب التغيّرات المُناخية والاستهلاك المتزايد لهذه الموارد. لذلك تشكل التغيّرات المُناخية أحد أهم التهديدات للتنمية المستدامة على الدول الفقيرة أكثر منه على الدول الغنيّة بالرغم من كونها لا تسهم بنسبة كبيرة من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ويعود ذلك إلى هشاشة اقتصادات هذه البلدان في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية للضغوط المتعددة التي تضاف إلى قدرات تكيُّف ضعيفة لهذه البلدان.

تجعلُ تأثيرات التغيّرات المُناخية المُتعددة الاقتصاد العالمي في مواجهة تحدٍ حقيقي يفرضُ على كل دول العالم الانتباه إلى ضرورة الاتحاد من أجل اتخاذ التدابير الملائمة التي تسمحُ بالتخفيف والتكيّف مع هذه الظاهرة كون خيار مواجهتها ابتعد عن كل الحسابات البيئية لأن المعطيات المناخية الحالية تشيرُ إلى بقاء آثار هذه التغيّرات المُناخية لعدة عقود أو قرون قادمة.

واحد من مناهج التحليل الاقتصادي للتغيّرات المُناخية هو تحليل العوائد المتأتية والتكاليف. والعوائد هنا هي عبارة عن قيمة الدمار الذي يمكن منعهُ بوساطة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع تأثير التغيّرات المُناخية، أمّا التكاليف فهي عبارة عن التكاليف الاقتصادية للانتقال من استخدام الوقود الأحفوري إضافة إلى التكاليف الاقتصادية الأخرى المرافقة لخفض انبعاثات الغازات. وهذا المنهج الاقتصادي يتّبِعُ تقدير العوائد والتكاليف بنسبة قليلة من الناتج العالمي الكليّ، حيث يعتمد التقييم للعوائد المتأتية والتكاليف بشكل كبير على معدّل الخصم الاقتصادي، وحيث إن الدمار يُتوقَّعُ أن يزيدَ مع الزمن، فإن استخدام معدّل خصم عالٍ سيؤدي إلى تقييم أقلّ للعوائد التي يمكن تفاديها من التغيّرات المُناخية، كما أنه من الصعب القيام بتقييم اقتصادي لبعض التأثيرات المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية، مثل خسارة الأنواع والتأثير في حياة الإنسان وصحته. وبالاعتماد على الفرضيات المستخدمة في النماذج الاقتصادية، فإن تأثير السياسات والإجراءات لتفادي التغييرات المُناخية تتراوح من زيادة قد تصل إلى ٣,٥ بالمئة إلى تناقص قد يصل إلى ١ بالمئة من الإنتاج الكلّي العالمي.

تتراوح السياسات المُتخذة للاستجابة للتغيّرات المُناخية بين سياسات تخفيف أو تأقلم، ومن أكثر السياسات التي نوقشت هي سياسة «ضريبة الكربون»، حيث يمكن أن تتم الاستفادة من هذه السياسة بفرض ضريبة أقل على قطاعات اقتصادية أخرى، أو يمكن أن تُستخدم لدعم السُكان الأقلّ دخلاً والذين يعانون تكلفة الطاقة العالية. تجارة انبعاثات الكربون بدورها هي خيارٌ اقتصادي

آخر، حيث يمكن بيع وشراء الكربون من قبل الشركات أو الحكومات اعتماداً على مستوى انبعاث الكربون لديها.

كلتا السياستين (التخفيف والتأقلم) لهما إيجابيات لزيادة الكفاءة الاقتصادية، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه من الصعب الحصول على الدعم السياسي اللازم، لتطبيق هاتين السياستين. ومن السياسات الأخرى المحتملة التطبيق هناك سياسات ضامنة لتحويل الدعم من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة وتشديد معايير كفاءة الطاقة وزيادة البحث العلمي في تقنيات الطاقة. فرضت اتفاقية كيوتو خفض انبعاثات الغازات للدول الصناعية، وتمّ نوعاً ما الوصول إلى أهداف كيوتو فيما يتعلّق بنسبة خفض قيم الانبعاث بالنسبة إلى مستوى الأساس. استمرت المفاوضات بحيث شملت معظم دول العالم ضمن هذه الاتفاقية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والصين عام ٢٠١٤. وقد شملت هذه الاتفاقية فرض سياسات ناجعة للاستجابة للتغيّرات المُناخية في المستقبل، وتتطلّب مشاركة فاعلة من قِبل الدول المؤثرة في إنتاج الانبعاثات كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند وغيرها من الدول. حيث برزت الحاجة إلى إجراءات طارئة لتقليل نسب الانبعاثات، لتقليل الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالتأثيرات بعيدة المدى للتغيّرات المُناخية.

مراجع الدراسة

نوفل، محمد نعمان. **اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٧.

ووتربري، جون. «الاقتصاد السياسي لتغير المناخ في المنطقة العربية.» في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية** (٢٠١٣).

Ackerman, Frank and Elizabeth A. Stanton. *The Cost of Climate Change*. New York: Natural Resource Defense Council, 2008, <http://www.nrdc.org/globalwarming/cost/cost.pdf>.

Agrawala, Shardul, Annett Moehner, Mohamed El Raey. *Development and Climate Change in Egypt: Focus on Coastal Resources and the Nile*. Environment Directorate- OECD, 2004.

American Geophysical Union. «Human-Induced Climate Change Requires.» (Urgent Action, 2014), <http://www.agu.org>.

Boden, T. A., G. Marland, and R. J. Andres. «Global, Regional, and National Fossil-Fuel CO2 Emissions. Carbon Dioxide Information Analysis Center, Oak Ridge National Laboratory, U.S. Department of Energy, Oak Ridge, Tenn., U.S.A. 2010, <http://cdiac.ornl.gov/trends/emis/tre_glob_2008.html>

Bradbury, Roger. «A World without Coral Reefs.» *New York Times:* 14/7/2012.

Clarkson, Richard and Kathryn Deyes. «Estimating the Social Cost of Carbon Emissions.» Government Economic Service Working Paper; 140, January 2002, <http://www.civil.uwaterloo.ca/maknight/courses/CIVE240-05/week3/carbon20social20cost.pdf>.

Cline, William R. *The Economics of Global Warming*. Washington DC: Institute for International Economics, 1992.

Dower, Roger C. and Mary Zimmerman. *The Right Climate for Carbon Taxes, Creating Economic Incentives to Protect the Atmosphere*. Washington DC: World Resources Institute, 1992.

Ellerman, A. Denny [et al.]. «The European Union's Emission Trading System in Perspective.» Pew Center on Global Climate Change, 2008, <http://www.c2es.org/docUploads/EU-ETS-In-Perspective-Report.pdf>.

Fankhauser, Samuel. *Valuing Climate Change: The Economics of the Greenhouse*. London: Earthscan Publications, 1995.

Goodwin, Phil, Joyce Dargay, and Mark Hanly. «Elasticities of Road Traffic and Fuel Consumption with Respect to Price and Income: A Review,» *Transport Reviews*: vol. 24, no. 3, 2004, pp. 275-292.

Harris, Jonathan M. and Brian Roach. *Environmental and Natural Resource Economics: A Contemporary Approach*. New York: Routledge, 2014.

Harris, Jonathan M. and Maliheh Birjandi Feriz. *Forests, Agriculture, and Climate: Economic and Policy Issues*. Tufts University Global Development and Environment Institute, 2011, <http://www.ase.tufts.edu/gdae/education_materials/modules/REDD.pdf>

Harris, Jonathan M., Brian Roach and Anne-Marie Codur. *The Economics of Global Climate Change.* Global Development and Environment Institute, Tufts University, 2015.

Intergovernmental Panel on Climate Change [IPCC]. *Climate Change 2014: Synthesis Report*. 2014. <http://ipcc.ch>.

Intergovernmental Panel on Climate Change [IPCC]. *Climate Change 2001, Volume 1: The Scientific Basis*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2001.

Intergovernmental Panel on Climate Change [IPCC]. *Climate Change 2007, Volume 1: The Physical Science Basis*. Cambridge, UK: Cambridge University Press. <http://www.ipcc.ch>.

McKinsey and Company, «Pathways to a Low-Carbon Economy.» 2009, <http://www.mckinsey.com/Client_Service/Sustainability/Latest_thinking/Pathways_to_a_low_carbon_economy>.

National Oceanic Atmospheric Administration [NOAA]. «Scientists Find Rising Carbon Dioxide and Acidified Waters in Puget Sound, 2010, <http://www.noaanews.noaa.gov/stories2010/20100712_pugetsound.html>, and <http://www.pmel.noaa.gov/co2/story/Going+Green%3A+Lethal+waters>.

Nordhaus, William D. and Joseph Boyer, *Warming the World: Economic Models of Global Warming*. Cambridge, MA: The MIT Press, 2000.

Nordhaus, William. *The Climate Casino: Risk, Uncertainty and Economics for a Warming World.* New Haven, CT; London: Yale University Press, 2013.

Nordhaus, William. «The Stern Review on the Economics of Climate Change.» 2007. <http://nordhaus.econ.yale.edu/stern_050307.pdf>.

Parry, Martin [et al.]. «Assessing the Costs of Adaptation to Climate Change: A Review of the UNFCCC and Other Recent Estimates.» Report by the Grantham Institute for Climate Change and the International Institute for Environment and Development, 2009.

Pearce, David. «The Social Cost of Carbon and Its Policy Implications.» *Oxford Review of Economic Policy*: vol. 19, no. 3, 2003.

Roodman, David M. *Getting the Signals Right: Tax Reform to Protect the Environment and the Economy*. Worldwatch Paper; no. 134. Washington, DC: Worldwatch Institute, 1997.

Schwartz, Peter and Doug Randall. «An Abrupt Climate Change Scenario and Its Implications for U.S. National Security.» October 2003, <http://www.ems.org/climate/pentagon_climate_change.html>.

Smith, Alison. *The Climate Bonus: Co-benefits of Climate Policy.* New York: Routledge, 2013.

Socolow, Robert H., and Stephen W. Pacala. «A Plan to Keep Carbon in Check.» *Scientific American*: September 2006.

Stern, Nicholas. «The Economics of Climate Change.» *American Economic Review*: vol. 98, no. 2, 2008.

Stern, Nicholas. *The Economics of Climate Change: The Stern Review*. New York; Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2007, <http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/+/http:/www.hmtreasury.gov.uk/sternreview_index.htm>.

Stern, Nicholas. «What is the Economics of Climate Change?.» *World Economics*: vol. 7, no. 2, April-June, 2006.

U.S. Department of Energy, Energy Information Administration. *International Energy Outlook 2011*, Report No. DOE/EIA-0484 (2011).

United Nations Environment Programme [UNEP]. *The Emissions Gap Report 2015*November 2015.

United Nations Framework Convention on Climate Change [UNFCCC]. *Investment and Financial Flows to Address Climate Change*. Bonn: Climate Change Secretariat, 2007.

Werrell, Caitlin E. and Francesco Femia (eds.). «The Arab Spring and Climate Change: A Climate and Security Correlations Series.» February 2013, <https://cdn.americanprogress.org/wp-content/uploads/2013/02/ClimateChangeArabSpring.pdf>.

World Bank. *World Development Report 2010: Development and Climate Change.* Washington, DC: The World Bank, 2010.

World Health Organization [WHO]. *Protecting Health from Climate Change: Connecting Science, Policy, and People*. Denmark: WHO, 2009.

Zabarenko, Deborah. «Ocean's Acidic Shift May be Fastest in 300 Million Years.» *Reuters:* 1 March 2012.

الفصل السابع

تحديات ورهانات الاقتصاد الأخضر في المغرب

فاطمة عاريب(*)

مقدمة

التنمية المستدامة وحماية البيئة موضوعان لا محيد عنهما أثناء كل النقاشات في السنوات الأخيرة. إن التعريف المرجعي للتنمية المستدامة قد حدده تقرير **مستقبلنا المشترك**، الذي نشرته لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (WCED) في العام ١٩٨٧. ويتعلق الأمر بـ «تنمية تستجيب لاحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة». ولقد تم رصد ثلاث مكونات مترابطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، وهي: الحفاظ على البيئة والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. لذلك تَمّ تقديم التنمية المستدامة كمبدأ رئيسي لتوجيه النمو(١). وهكذا، فإن النمو الاقتصادي ليس قيمة في حدّ ذاته، إلا إذا كان **أولاً**؛ يحترم البيئة و**ثانياً**؛ منصفاً من الناحية الاجتماعية.

إن الممارسة التطبيقية للتنمية المستدامة وأجرَأَتَها على أرض الواقع أثبتت بوضوح أنها مهمة معقدة جداً، ويرجع هذا التعقيد أساساً إلى عدم ملاءمة نموذج التنمية الاقتصادية السّائد مع أهداف التنمية المستدامة(٢). لقد قدَّم الاقتصاد الأخضر نفسه كواحد من السبل لتحقيق وتعزيز

(*) أستاذة باحثة في مجال اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، ومنسقة في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض ـ مراكش.

(١) Patricia Crifo, Renaud Crassous-Doerfler and et Manuel Flam, «L'Economie verte et le rôlede l'industrie dans la croissance verte: Rapport pour le Cercle de l'Industrie,» (juin 2010), <http://www.cercleindustrie.eu/sites/default/files/pieces_jointes/etude_economie_verte.pdf>.

(٢) Programme des Nations Unies pour l'environnement [PNUE], «Vers une économieverte – Pour un développement durable et une éradication de la pauvreté, Synthèse àl'intention des décideurs,» (2011),<http://www.unep.org/greeneconomy/Portals/88/documents/ger/GER_synthesis_fr.pdf>.

التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتمحور حول الأولويات والخصوصيات الوطنية والمحلية.

إن تطور هذا الاقتصاد قد أثير خصوصاً بعد بروز الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، وترافق ذلك مع أزمة بيئية دائمة من جهة **أولى**، وانشغالات متعددة شبه مشتركة لدى العديد من البلدان بشأن النمو وخلق فرص العمل والحد من الفقر والأمن الغذائي والطاقي من جهة **ثانية**.

يروم الاقتصاد الأخضر، كما تناوله عدد من الهيئات الدولية، الاستجابة للعديد من التحديات المعاصرة، التي تقع على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، إذ إنه يؤدي حتماً، كما يرى أغلب الوكلاء الاقتصاديين، إلى احترام البيئة كمُعطى لا محيد عنه. لأنه (أي الاقتصاد الأخضر) يقدم نفسه أيضاً كقطاع ذي قدرة واعدة على النمو وخلق فرص العمل بحيث تم اعتماد استثمارات مهمة على الصعيد الدولي في قطاعات أساسية للاقتصاد الأخضر.

ويَنِمُّ هذا النموذج الجديد للنمو عن إمكانات كبيرة من حيث فرص العمل والإسهام في الناتج الداخلي الخام (PIB). ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في تقرير له نشر عام ٢٠١٠، أن أكثر من ٢٥ مليون فرصة عمل سيتم خلقها في إطار الاقتصاد الأخضر بحلول عام ٢٠٥٠، من أجل استثمار يصل إلى ٢ بالمئة من الناتج الداخلي العالمي الخام[٣]. وتؤكد تقارير أخرى ذلك، كما تقدر أن ما لا يقل عن نصف القوى العاملة في العالم سوف تتأثر بالانتقال إلى اقتصاد أكثر احتراماً للبيئة[٤].

في المغرب، تبدو هذه التحديات متعددة ومتنوعة، فالبطالة وصعوبات خلق فرص العمل وتدبير الموارد الطبيعية أضحت أمثلة على أهم التحديات المعقدة التي تواجهها البلاد، الأمر الذي يفرض على صانعي القرار مواجهة ارتفاع معدل البطالة، وبخاصة بين الشباب الأكثر تشاؤماً، نظراً إلى ضيق الآفاق المتاحة لهم. فالبيئة والموارد الطبيعية خاصة، هي أيضاً في تدهور مستمر كما في قضايا تلوث الهواء والمياه والانجراف الريحي والمائي للأراضي والتصحر وإزالة الغابات والتنوع البيولوجي المهدد...إلخ. وفي هذا السياق، قيّمت تكلفة هذا التدهور من قبل كتابة ـ أو وزارة ـ الدولة المكلفة البيئة في عام ٢٠١٠ بـ ٨,٢ بالمئة من الناتج الداخلي الخام للمغرب.

(٣) Conseil Economique et Social CES, «Economie Verte: Opportunités de créationrichesses et d'emplois,» (Rabat 2012), <http://www.massolia.com/actualites/economie-verte-opportunites-de-creation-des-richesses-et-demplois/>.

(٤) Organisation Internationale du Travail [OIT] et Programme des Nations Unies pourl'environnement [UNEP], «Vers le développement durable: Travail décent et intégrationsociale dans une économie verte,» Organisation internationale du Travail (2012), <http://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_181792/lang--fr/index.htm>.

لذلك يجب اعتداد هذه التحديات فرصة للشّروع في مسار جديد من أجل اقتصاد أكثر اخضراراً، يُمَكِّن من توفير إطار جديد يعيد التّفكير في سياسات التنمية الاقتصادية للبلاد بطريقة استراتيجية ومستدامة، تسمح باستخدام الإكراه البيئي كرافعة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيّما من خلال النمو المدعوم؛ قصد تعزيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتحسين رفاهية الأفراد والحد من الفوارق الاجتماعية.

يركز هذا الفصل على حالة المغرب، لتحليل إمكانات الأنشطة الخضراء في خلق فرص الشغل؛ ثم نتطرق فيما بعد إلى فرص الابتكار الرئيسية التي توفرها هذه الأنشطة لإنعاش التفاعلات الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية، من أجل تطوير اقتصاد أخضر. وسنقف عند شروط استغلال هذه الفرص لتحقيق الربح وتعزيز الثروات وفرص الشغل في المغرب. وهكذا نشرع في استكشاف مفهوم الاقتصاد الأخضر ورهاناته المختلفة بكيفية عامة، مع التركيز على المغرب (المبحث الأول). وسنحاول تحليل الفرص التي توفرها الأنشطة البيئية في مجال خلق فرص الشغل (المبحث الثاني)، لنطرح أخيراً السؤال عن دور الابتكار والابتكار البيئي على وجه الخصوص، في مسلسل التّحول الإيكولوجي (المبحث الثالث).

أولاً: الاقتصاد الأخضر: التعاريف والتحديات التي تواجه المغرب

كانت الأزمات العالمية، والاقتصادية والبيئية على حد سواء، الدافع وراء إملاء نموذج الاقتصاد الأخضر. وقد نوقش هذا المفهوم منذ عام ١٩٨٩ في مُخَطَّط تفصيلي للاقتصاد الأخضر لدايفيد بيرس وآخرين. ولقد أَدرَجَت العديد من المؤسسات الدولية موضوع الاقتصاد الأخضر في جداول أعمالها، بحيث أسفر عن عدة تقارير. ويعدّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) المنظمة الرئيسية التي نشرت مفهوم الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال منشورين اثنين: **تقرير الاقتصاد الأخضر** (*The Green Economy Report*) عام ٢٠١٠ و**نحو الاقتصاد الأخضر** (*Towards a Green Economy*) عام ٢٠١١، اللذان حللا تحديات الاقتصاد الأخضر وخصوصاً الفرص الكثيرة التي يوفرها للاقتصاد العالمي، مع تبيان أن الاستثمار في القطاعات الرئيسية، من شأنه الدفع بالنمو الاقتصادي كهدف أساسي، ولكن مع الحد من المخاطر البيئية، ومع تقليص ظاهرة الفقر، وهذه أولوية العديد من البلدان، بما فيها المغرب.

١ ـ تعريف الاقتصاد الأخضر

نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ٢٠١١ تعريفاً اعتُمِدَ على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم: «... الاقتصاد الذي يولد تحسيناً لرفاهية الإنسان وللعدالة الاجتماعية مع خفض محسوس

للمخاطر البيئية وللنّدرة الإيكولوجية»[٥]. وقد طُورت عدة تعريفات أخرى، تُقدم الاقتصاد الأخضر على أنه مجموعة من الأنشطة التي تتميز بمعدل منخفض لانبعاثات الكربون، وطرح محدود للنفايات والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. يتعلق الأمر، إذاً، بأنشطة تقوم على مقاربة تنموية، وتهدف إلى تحفيز الاقتصاد العالمي بفضل سياسات تمنح الأولوية للطاقات النظيفة ولأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام والمسؤول. يهدف هذا الاقتصاد إلى توزيع أكثر إنصافاً للمكاسب الناتجة من النمو، وإلى تحسين الظروف المعيشية للفقراء، وذلك عبر خلق فرص شغل في قطاعات جديدة «خضراء». بشكل عام، يميل الاقتصاد الأخضر إلى ضمان الاستدامة الاقتصادية، ومكافحة الفقر من خلال خلق فرص شغل في مجالات جديدة والمحافظة على الرأس المال الطبيعي الذي يدعم الأنشطة البشرية[٦].

لقد صُوِّر الاقتصاد الأخضر من أجل إدراجه ضمن استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة التي توفق بين الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية مع الحرص على توزيع الثروات المحدثة وعلى العدالة داخل الأجيال وعبرها. ويعتمد الأثر الشامل في التنمية المستدامة على قدرة هذا الاقتصاد على تحويل سلوك الوكلاء الاقتصاديين، وفرض تبني أنماط جديدة في العيش والتّنظيم والإنتاج والاستهلاك، وهي أنماط مسؤولة تميل إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعمل على تجميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

على صعيد التمويل، يبين برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه من الممكن «في اقتصاد أخضر، اعتبار نمو الإيرادات وخلق فرص العمل آتية من الاستثمارات العامة والخاصة، التي تؤدي إلى تحسين الموارد، والحد من انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث، ومنع فُقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية». ويضيف ـ التقرير ـ أن هذه الاستثمارات المختلفة بدورها مدعومة بارتفاع الطلب على السلع والخدمات التي تحافظ على البيئة، وكذا بالابتكار التكنولوجي، «وفي كثير من الأحيان، بالإجراءات الضريبية والقطاعية التصحيحية المتبعة على عدة مستويات من أجل ضمان أن الأسعار تعكس بكيفية صحيحة التكاليف البيئية والاجتماعية».

---

(٥) PNUE, «Vers une économieverte – Pour un développement durable et une éradication de la pauvreté, Synthèse àl'intention des décideurs,» <http://www.unep.org/greeneconomy/Portals/88/documents/ger/GER_synthesis_fr.pdf>, and Louis Campeau, «L'Economie verte, une industrie en développement Documents techniques, Centre d'étude sur l'emploi et la technologie (CETECH 2010), <http://www.cetech.gouv.qc.ca/publications/pdf/L_economie%20verte_une%20industrie%20en%20developpement_net.pdf>.

(٦) Programme des Nations Unies pour l'environnement [UNEP], «Économie verte- Pourque ça marche, Notre planète,» *Revue du PNUE* (février 2010), <http://www.unep.org.pdf/OP_Feb/FR/OP-2010-02-fr-fullversion.pdf>.

٢ ـ رهانات الاقتصاد الأخضر في المغرب

يملك كل بلد، وفقاً لظروفه وأولوياته، مجموعة متنوعة من المقاربات والرّؤى والنماذج والأدوات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (إعلان ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية للعام ١٩٩٢، المادة ٥٦). وتبين أن العديد من الدول تنظر في إمكان التحول إلى اقتصاد أخضر، على أمل الخروج من الأزمة المالية ثم الاقتصادية، عبر الاستثمار بكثافة في قطاعات الاقتصاد الأخضر. وفي هذا السياق، شرع المغرب في هذا الانتقال من أجل الحد من التدهور البيئي الذي أثر أيضاً في الساكنة الفقيرة من جهة **أولى**، وقصْد رفع إنتاجية الأصول الطبيعية لتحقيق الأهداف الوطنية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية من جهة **ثانية**.

ولقد كان السياق الدولي والإقليمي على السّواء الدافعين وراء إنشاء اقتصاد أخضر في المغرب، بالإضافة إلى ذلك السياق الوطني، بالنظر إلى المبادرات والاستراتيجيات التي أطلقت في هذه السنوات الأخيرة، والتي هدفها الرئيسي هو الجواب عن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الملحة، وعلى رأسها انخفاض الواردات من الوقود الأحفوري، وترشيد استهلاك الطاقة والتخفيف من تدهور النظم البيئية الطبيعية للبلاد. وبغية توضيح ذلك، فإن الاقتصاد المغربي يعتمد على ما يزيد على ٩٧ بالمئة من واردات الوقود الأحفوري. كما أن فاتورة الطاقة المغربية تجاوزت حاجز ١٠٠ مليار درهم عام ٢٠١٢، في حين أن مصادر الطاقة المتجددة ـ الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والكتلة الحيوية ـ وفيرة جداً في المغرب، ويملك المغرب، أيضاً، قدرات اقتصادية مهمة في الطاقة، بفضل النجاعة الطاقية في العديد من القطاعات كالصناعة والبناء والنقل والفلاحة.

علاوة على العديد من الالتزامات والاتفاقيات التي وقعها المغرب، منحه الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨، الوضع المتقدم، وهو ما أوجب عليه ملاءمة تنظيماته على المدى الطويل، وتحقيق إدماج جيّد للمعايير البيئية في تدبير المقاولات، وهيكلة جهاز للمراقبة والمصاحبة من أجل تحقيق أفضل الممارسات. كل هذا يضع المغرب أمام ضرورة القيام بعمل محكم لمواجهة هذه الإشكالية، ذات الأهمية الكبرى، بغية الانخراط في سياسة بيئية جديدة، ترمي إلى أن تجعل من حماية البيئة عاملاً مفتاحاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وهكذا انطلقت في السنوات الأخيرة دينامية بيئية في شتى المجالات الاقتصادية، عبر برامج لأَجرَأَةِ الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛ وتم وضع عدة استراتيجيات ومخططات، منها: استراتيجية الاقتصاد في المياه والاستخدام المعقلن لهذه المياه في الفلاحة، وكذا حماية الغابات والتنوع البيولوجي، ومخططات تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وبرامج تقوية التطهير وتصفية النفايات السائلة، والتدبير المستدام للنفايات الصلبة، والسياحة، وصيد الأسماك.

إن السياق ملائم نسبياً لانتقال الاقتصاد المغربي نحو اقتصاد أخضر. فالمغرب بلد يوجد في موقع جغرافي استراتيجي قد يمكنه من أن يصبح محوراً اقتصادياً بين أفريقيا وأوروبا. وضعه كباعث ضعيف لغاز ثاني أوكسيد الكربون (٢,٥ T/فرد/سنة فقط في عام ٢٠٠٤)؛ وتوافره على إمكانات في الطاقات المتجددة، يسمحان له بترسيخ موقعه في سوق أرصدة الكربون. وتؤكد المقاربات القطاعية الأخيرة التي تعطي رؤية عن التنمية على المديين المتوسط والطويل، والمبادرات المهمة في مختلف القطاعات الاقتصادية والبيئية، هذه الدينامية الجديدة التي أطلقت في السنوات الأخيرة.

بالرغم من أن هذا التحول إلى اقتصاد أخضر يشكل مناسبة جيدة من أجل تموضع المغرب في قطاعات صناعية جديدة، وتدعيم قدرته التنافسية والمساهمة في الحد من الآثار الخارجية البيئية والاجتماعية، خصوصاً في بعض المناطق المحرومة؛ يبدو أن المغرب قد طور عدة برامج قطاعية خضراء ولكن من دون وضع استراتيجية شاملة ومهيكلة للاقتصاد الأخضر. أضف إلى ذلك، أن هذه البرامج ليست مدمجة بالشكل الكافي على المستويين الإقليمي والمحلي، كما تعاني ضعفاً في تعبئة التمويل الخاص. فالاقتصاد الأخضر يفترض أيضاً دمج البعد البيئي في برامج التربية والتعليم على جميع المستويات للتأثير في السّلوكات وأنماط الاستهلاك المستقبلية، ووضع استراتيجية للتواصل والتحسيس البيئي المستهدف، من أجل تعبئة أفضل ومساءلة مختلف الفاعلين.

ثانياً: الاقتصاد الأخضر وفرص خلق الشغل

أظهر الكثير من الدراسات المقارنة أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يسهم في النمو المستدام وفي خلق فرص شغل أكثر أهمية من النموذج التقليدي(٧).

وقبل التطرق إلى هذه الفرص، ينبغي التعريف أولاً بأنشطة الاقتصاد الأخضر.

١ ـ أنشطة الاقتصاد الأخضر أو الأنشطة الإيكولوجية

تندرج أنشطة الاقتصاد الأخضر أو الأنشطة الإيكولوجية ضمن هدف النمو الأخضر وتعزيز التنمية المستدامة، وبالتالي فهي داعمة للبيئة على المدى الطويل. عموماً، هذه الأنشطة هي مهن تنتج سلعاً أو خدمات، تساعد في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، وكفاءة الطاقة والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. وتنجم هذه الأنشطة أساساً عن شركات السوق وكذلك الإدارات العمومية، وتدمج معها أنشطة داخل الشركات لحماية البيئة، وهي أنشطة مساعدة لا تشكل موضوع بيع، ولكن موضوع إنفاق يعدّ بمنزلة عوامل لنمو اقتصادي مدعم.

(٧) Conseil Economique et Social CES, «Economie Verte: Opportunités de créationrichesses et d'emplois,» (Rabat 2012), <http://www.massolia.com/actualites/economie-verte-opportunites-de-creation-des-richesses-et-demplois/>.

ومن أجل فهم إسهام الاقتصاد الأخضر، علينا أن نميز بين الأنشطة المتصلة مباشرة بالبيئة، أو المسماة أيضاً المهن الخضراء، المتألفة مثلاً من إنتاج وتوزيع الطاقة والمياه والصرف الصحي ومعالجة النفايات، ومعالجة التلوث، وحماية المناطق الطبيعية وغيرها من الأنشطة، التي غالباً ما تتطلب مهارات جديدة لمواجهة رهانات الاقتصاد الأخضر، تلك المسماة المهن الخضراء. ويتم تحليل الأولى من حيث التأثير، وكذلك يعدّ نشاط ما، نشاطاً أخضر عندما يكون أقل تلويثاً وأقل استهلاكاً للموارد. ويتم تحليل الثانية فيما يتعلق بالغاية منها، فإنها ترمي إلى الإسهام في حماية البيئة.

انطلاقاً من ذلك، يمكن تعريف شغل في الاقتصاد الأخضر أو شغل إيكولوجي بأنه وظيفة جديدة أو موجودة، مملوءة من أجل حماية البيئة بشكل مباشر أو غير مباشر. هذه الوظيفة هي نتيجة نقلة و/أو إنشاء بعض المهن. وبالتالي، يمكن أن تكون موجودة في العديد من قطاعات الأنشطة وتوافق المواصفات الوظيفية المختلفة والمهارات والسياقات التعليمية المتباينة. وبالتالي فإن مهن الخدمات ستكون لها مكانة مهمة في هذا الاقتصاد الأخضر لأنها سوف تلبي حاجات القطاعات الأخرى التي تدعمها، وسوف تقترح حلولاً إجرائية ضرورية لمجموع الفاعلين الاقتصاديين لهذا الانتقال الإيكولوجي، لجعل الاقتصاد أكثر نظافة وأكثر مراعاة للبيئة. وستكون أقل انحصاراً وستتضاعف جسور التواصل بين الخدمات.

لقد أظهرت، على سبيل المثال، العديد من التجارب الدولية كيف تتحول النفايات والتأثيرات السلبية الخارجية إلى الكهرباء والوقود والسّماد، وكيف تصبح المياه العادمة أيضاً في محطة التصفية مصدراً للمواد العضوية المستخدمة قصد إنتاج البلاستيك الحيوي، والأمثلة كثيرة لإظهار المكانة المهمة التي تكتسيها الخدمات في الاقتصاد الأخضر.

٢ ـ فرص لخلق الشغل بالمغرب

إضافة إلى المزايا البيئية، يوصف الاستثمار في الاقتصاد الأخضر في تقارير العديد من المنظمات الدولية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP))، كأداة لخلق الملايين من فرص العمل الجديدة، ويعتبر معدل التشغيل العالي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، إذ يمكّن من زيادة القوة الشرائية للمستهلك، ليس من أجل أن يستطيع العيش فقط، بل من أجل دعم الاقتصاد أيضاً.

وأظهرت هذه التقارير الدولية فرصاً كبيرة يوفرها الاقتصاد الأخضر من حيث خلق فرص الشغل، الذي يشكل مصدر أمل للسلطات العمومية للعديد من البلدان، وخصوصاً في أوقات الأزمات

وعدم اليقين، التي تتميز بالبطالة. وتخلص هذه التقارير إلى أن بالنسبة إلى البلدان في جميع أطوار التنمية، وأن عشرات الملايين من فرص العمل الخضراء كانت قد تمّت بالفعل.

وقد تبنى المغرب في السنوات الأخيرة، نموذجاً تنموياً يتسم بانفتاح واسع وليبرالية مدعومة وإجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية. وهو ما مكّنه من تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق ٤ بالمئة[٨]، رغم السياق الوطني والدولي الصعب. إن المغرب، بالرغم من الأداء الاقتصادي الجيد، لا يزال يواجه تحديات اجتماعية واقتصادية مهمة: التفاوتات القائمة والفوارق الاجتماعية الكبيرة، كما أن سوق الشغل يعاني العديد من الاختلالات، التي يترجمها مؤشر بطالة مرتفع، وبخاصة بين الخريجين الشباب والنساء.

وتواجه إمكانات التنمية الاقتصادية المستقبلية للمغرب صعوبات كبيرة بسبب التدهور البيئي وتغير المناخ وظاهرة التصحر والخصاص في الموارد، التي تحدثها عوامل داخلية وخارجية. وكما هو الحال في معظم البلدان النامية، يتعرض رأس المال الطبيعي، بوصفه قاعدة أساسية لخلق الثروة، لضغط متزايد الأهمية في وقت تضطر فيه البلاد إلى مواجهة العديد من الصعوبات السوسيو اقتصادية، وبخاصة في ظل الحاجة إلى الحد من الفقر وحفز النشاط الاقتصادي لخلق فرص الشغل ورفع مستويات الدخل.

لهذا يبقى خلق فرص الشغل تحدياً كبيراً من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المغرب. إن تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي (CESE) المنشور سنة ٢٠١٢[٩]، يرى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر ينم عن إمكان النمو المستدام وخلق فرص الشغل، وأنه يشكل بداية نموذج للتنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة. للعلم، قام هذا التقرير بتحليل القدرة الوطنية على خلق الثروات وفرص الشغل في أربعة قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر، بسبب المخططات الاستراتيجية الطموحة التي أطلقها المغرب. يتعلق الأمر بقطاعات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والصرف الصحي ومعالجة النفايات السّائلة وتدبير النفايات المنزلية الصلبة، التي تعدّ مُدِرَّة لفرص الشغل. وتتجاوز الاستثمارات المتوقعة في هذه القطاعات ٢٠٠ مليار درهم، مع قدرة محدودة لخلق فرص شغل لأكثر من ٩٠٠٠٠ منصب في أفق العام ٢٠٢٠.

وفي قطاع الطاقة، ومن أجل مواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء (المغرب ينتظر بالفعل أن يتضاعف هذا الطلب بحلول العام ٢٠٢٠، وأن يصل إلى أربعة أضعاف ما هو عليه بحلول عام ٢٠٣٠) يتوقع مخطط الطاقة الشمسية وبرنامج الطاقة الريحية المندمج تعبئة استثمار أزيد

(٨) ٤,٦ بالمئة في عام ٢٠١١ و٤,٥ بالمئة في عام ٢٠١٢ و٤,٨ بالمئة في عام ٢٠١٣.
(٩) المصدر نفسه.

من١٠٠ مليار درهم، وتوفير ٢,٥ مليون طن معادل للبترول، والمساعدة على تلافي انبعاث ٩,٥ مليون طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون في العام. وتقدر إمكانية التشغيل التي يمكن أن توفرها مسالك الطاقات المتجددة في المغرب بأكثر من ٢٣٠٠٠ منصب في أفق العام ٢٠٢٠. وتسعى الاستراتيجية الوطنية لكفاءة الطاقة في قطاع البناء والصناعة والنقل إلى تقليص فاتورة الطاقة بنحو ١٥ بالمئة بحلول سنة ٢٠٣٠، الأمر الذي سيتطلب استثماراً يفوق ٢١ مليار درهم، مع إمكان خلق ٤٠ ألف فرصة عمل في هذا القطاع في أفق سنة ٢٠٢٠. وهناك نسبة كبيرة من حاجات الكفاءات تخص الفنيين والعمال المتخصصين في مجال كفاءة الطاقة والطاقة الكهروضوئية.

وقد وضع المغرب أيضاً المخطط الوطني للتطهير السائل (PNAL) الذي تبلغ ميزانيته ٤٣ مليار درهم. ويرمي هذا المخطط إلى رفع حجم الربط بشبكة التطهير إلى ٨٠ بالمئة في الوسط الحضري، ورفع نسبة تصفية المياه العادمة إلى ٦٠ بالمئة، مع تشجيع إعادة استعمال المياه العادمة المصفاة في أفق سنة ٢٠٢٠. يغطي المخطط الوطني للتطهير السائل ساكنة تصل إلى ١٠ ملايين نسمة، وسيتيح خلق أكثر من ١٠ آلاف فرصة عمل مباشر، علاوة على الفرص المتوقعة في المسلك الصناعي المتعلق بإنتاج المعدات، وبالأساس القنوات ومعدات محطة التصفية. وتقدر الحاجات إلى المهارات على النحو التالي: ٦٠٠ مهندس في عام ٢٠٢٠ و١٠٠٠ تقني للسلطات المحلية ومكاتب دراسات، مع حوالى ٣٠٠ مقاولة صغيرة بتعهد ثانوي للقرب بحلول ٢٠٣٠.

فيما يتعلق بقطاع النفايات، تم تطوير البرنامج الوطني للنفايات المنزلية (PNDM) قصْد تحسين تجميع هذه النفايات والحدّ منها، وتأهيل المكاب الموجودة، وإقامة مكاب جديدة مراقبة، وإنعاش مسالك الفرز، وإعادة الاستعمال، وتدوير النفايات، خصوصاً في المدن الكبرى. وتقدر الحاجات للمهارات ما بين ١٢٠٠٠ و١٨٠٠٠ شغل خلال ١٥ سنة لمنافذ التجميع والنظافة وطمر النفايات وتخزين النفايات المنزلية والمماثلة...إلخ. كما تقدر أيضاً الميزانية الإجمالية لهذا البرنامج بنحو ٣٧ مليار درهم على مدى ١٥ سنة، ومن شأنه أن ينتج ١١ ألف فرصة عمل مباشر.

بالمقارنة مع جميع الخدمات البيئية، يقدم قطاع النفايات إمكانات كبيرة في خلق فرص الشغل في المغرب؛ فهو واحد من القطاعات الاستراتيجية من أجل الانتقال إلى اقتصاد أخضر، وهذا ما يستوجب تطويره بسرعة في كثير من البلدان في مواجهة ارتفاع أسعار المواد الأساسية. ويطرح هذا القطاع بحدة مشكلة القطاع غير المنظم. وفي تقرير له عام ٢٠١١، كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشير إلى أن «هذا الانتقال يعني تنظيم القطاع غير المنظم في العديد من البلدان النامية..، إذ لم يعد في يد صانعي القرار والفاعلين في مجال التنمية تجاهل القطاع غير المنظم إن هم أرادوا تحسين نظم تدبير بعض الخدمات البيئية، كالنفايات على سبيل المثال».

ويعدّ القطاع غير المنظم بالفعل الفاعل الرئيسي في جمع النفايات وإعادة تدويرها في البلدان السائرة في طريق النمو عموماً، والمغرب على وجه الخصوص، إذ يوفر هذا القطاع، الذي يتألف عادة من المواطنين الأكثر تهميشاً، خدمة كبيرة للجماعة من خلال الإسهام بشكل مباشر في الحد من انبعاثات الغازات الدفينة، وتغذية مسالك إعادة التدوير بالمواد الأولية، غالباً ما تكون بأثمنة في المتناول. ومن أجل إدماج هذا القطاع غير المنظم، سيكون من المناسب أولاً اعتراف صانعي القرار العموميين بدور هذا القطاع وإسهاماته، ثم يتم الاعتراف به من طرف منظمة مسترجعي النفايات، في شكل جمعية أو تعاونية. وسيترتّب عن هذا الإدماج العديد من الآثار الإيجابية من الناحية الأمنية وسيسهم في تحسين الدخل ومكافحة ظاهرة تشغيل الأطفال.

في حالة المغرب، نجد مجالات أخرى، بما في ذلك السياحة البيئية والمهن الزراعية الخضراء، تقدم إمكانات كبيرة على المدى الطويل، ويمكنها تعبئة عدد كبير من الشباب. وهناك الكثير من المهن الصغيرة تجسد مهارات مهمة تستطيع أن ترقى بواسطة الانتقال الإيكولوجي (الرصاصين والبنائين... إلخ).

بالتأكيد، سوف تُخلق فرص عمل، ولكن يجب التثبت من التكييف الجيد لمسالك العمل والتكوين مع مختلف الرهانات. ويجب أن تكون هذه الأعمال لائقة حتى يتسنى للاقتصاد الأخضر أن يؤدي دوره في التنمية المستدامة، وبالتالي «لا يمكن لاقتصاد مستدام تخريج تكاليفه البيئية والاجتماعية. فعواقب التلوث في المجتمع، مثل تدهور الصحة، ينبغي أن تنعكس على أسعار السوق. لذلك ينبغي أن تكون الوظائف الخضراء وظائف لائقة»[١٠].

يمثل الاقتصاد الأخضر إمكانات ضخمة، إذ ترتبط بالبيئة ملايين فرص الشغل، والعديد من فرص النمو الجديدة تنشئ في هذا القطاع. وقصد تحقيق الخفض السريع لانبعاثات الكربون وأن تكون في الطليعة من حيث إنتاج وتسويق السلع والخدمات الخضراء، يظل الابتكار البيئي ضرورياً.

ثالثاً: تحديات الابتكار البيئي

يقدم الاقتصاد الأخضر كنموذج مرتكز على مقاربة تعتمد على تصور وتطبيق حلول مجددة ووجيهة سواء من وجهة نظر بيئية ووجهة نظر الاقتصاد الاجتماعي. إنها (أي المقاربة) تنبني على

(١٠) PNUE, «Vers une économieverte – Pour un développement durable et une éradication de la pauvreté, Synthèse àl'intention des décideurs,» <http://www.unep.org/greeneconomy/Portals/88/documents/ger/GER_synthesis_fr.pdf>.

استحداث تكنولوجيات جديدة وجاهزية العمال المؤهلين القادرين على الابتكار واستخدام طرق جديدة[١١].

ومن أجل توسيع النقاش، سنحاول تحديد مفاهيم الابتكار والابتكار البيئي، قبل مناقشة التحديات الرئيسية التي تطرحها الابتكارات البيئية، خصوصاً في حالة المغرب.

١ ـ من الابتكار إلى الابتكار البيئي

يمثل الاقتصاد الأخضر تحدياً من حيث الابتكار والإبداع. ويقدم الابتكار دائماً كأحد العناصر الأساسية للأداء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. إنه، أي الابتكار، محرك التنمية المستدامة بشكل عام والاقتصاد الأخضر بشكل خاص، ورافعة قوية لتحسين الأداء الشامل للمقاولات. وفي هذا الإطار، عرّفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[١٢] بقولها «الابتكار هو تنفيذ لمنتج (سلعة أو خدمة) أو عملية جديدة أو محسنة بشكل معتبر، أو أسلوب تسويق جديد، أو أسلوب تنظيمي جديد في ممارسات أعمال أو في تنظيم مكان العمل أو في العلاقات الخارجية».

يتعلق الأمر، إذاً، بإدخال منتجات وعمليات وأساليب جديدة تماماً أو تمثل تحسناً مهماً. ويغطي الابتكار مجموعة واسعة من الأنشطة التي قد تكون جديدة، بالتالي التبني الناجح لمنتوج أو لعملية أو طريقة تم تطويرها من قبل مقاولات أو هيئات على نفس القدر مع إطلاق منتوج جديد في السوق.

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها المنشور سنة ٢٠٠٩[١٣]، الابتكارات البيئية أو الابتكارات الخضراء أنه مثل «كل ابتكار يشجع التنمية الاقتصادية والبشرية مع التأكد من استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية لكل ما نحتاجه من أجل رفاهيتنا». يتعلق الأمر بنوع من الابتكار قادر على جلب حلول تكنولوجية ممنهجة تجاه الرهانات البيئية الكبرى، ابتكار معروف بمفعوله في الحد من الأثر البيئي أو تحسين استعمال الموارد في جميع أطوار حياة الأنشطة المعنية. إنه (الابتكار) إحدى الوسائل لمكافحة التدهور البيئي وإنعاش نمو أخضر.

نشرت اللجنة الأوروبية أيضاً صياغة أخرى لتعريف الابتكار البيئي: «إنتاج واستيعاب واستغلال الجِدَّة في المنتجات أو الآليات أو الخدمات أو الأساليب الإدارية، بهدف الوقاية أو التقليص

(١١) L'Organisation de coopération et de développement économiques [OCDE], *L'Eco - innovation dans l'industrie: Favoriser la croissance verte* (Paris: OCDE, 2009).

(١٢) L'Organisation de coopération et de développement économiques [OCDE], *Manuel d'Oslo: Principes directeurs pour le recueil et l'interprétationdonnées sur l'innovation* (Paris: OCDE, 2005).

(١٣) OCDE, *L'Eco - innovation dans l'industrie: Favoriser la croissance verte*.

بكيفية أساسية من المخاطر البيئية والتلوث والآثار السلبية الأخرى المرتبطة باستخدام الموارد، في جميع مراحل الحياة».

إن تطوير الاقتصاد الأخضر مشروط باتخاذ إجراءات مهمة تتعلق بمجالات الابتكار الثلاثة: المجتمع والبيئة والاقتصاد. وعلى الصعيد المجتمعي، فمن المهم الوعي بتحديات وفرص الأنشطة الخضراء، وتشجيع التكوين والكفاءات، وخلق فرص عمل ملائمة ومناسبة، وإنعاش أنشطة مهنية، وبخاصة في سياق مكافحة الفقر. وعلى المستوى الإيكولوجي، يجب أن تعطى عناية خاصة لكفاءة الموارد من أجل الزيادة في المنفعة الاقتصادية؛ فمقاربة الدورة الحياتية تعدّ على هذا الصعيد مطلوبة جداً للتقليل من أهمية البصمة البيئية. أما على الصعيد الاقتصادي، فيفترض الابتكار البيئي وجود أسواق مفتوحة وتنافسية، واحتراماً للقواعد المحاسبية وإعداد التقارير. كما يفترض، أيضاً، وجود وسائل للتمويل والاستثمار العام والخاص، بغية تشجيع التوجه النشط للابتكارات نحو التنمية الاستدامة.

إن الابتكار البيئي يخصّ عدة مجالات وهي المنتجات والآليات والأساليب التسويقية والمنظمات والمؤسسات. وقد يتعلق الأمر بتغيير الممارسات أو إعادة تصورها، أو استبدالها بأخرى، أو خلق أخرى جديدة. ويقوم الابتكار البيئي للمنتجات والآليات بشكل عام على التقدم التكنولوجي، في حين أن الابتكار البيئي في مجال التسويق والتنظيم والمؤسسات يعمل بالأحرى على تدخل تغييرات غير تكنولوجية: خلق أقسام بيئية معزولة، أو شبكات البحث بين القطاعات أو متعددة الشركاء؛ إنه يَهُمّ أيضاً أساليب العمل وتنظيمه، والتسويق، والموارد البشرية، وقطاع الخدمات ككل. وهذا النوع من الابتكار البيئي الممنهج الذي ننتظر منه مكاسب بيئية كبيرة، يظهر نفسه معقداً للغاية لأنه يعمل على تدخّل تغييرات غير تكنولوجية.

٢ ـ تحديات الإبداع البيئي في المغرب

يفترض تطوير الاقتصاد الأخضر وجود التزام في انتقال بيئي أخضر، قادر على إعطاء إجابات عن ندرة الموارد، وعن تفاقم التلوث، وعن المشاكل السوسيو ـ اقتصادية، وهي تحديات يجب تناولها بطريقة شاملة ومتكاملة. وتمر الإجابة عن تحديات التحول البيئي الذي يفرض نفسه على الفاعلين في القطاعين العام والخاص، عبر الابتكار وخلق نماذج اقتصادية جديدة. إن الإجابة تفترض تنفيذ مجموعة من السياسات الملائمة، وشراكة قوية بين الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وإنشاء إطار مساعد على الابتكار وقادر على الإسهام في النمو الأخضر بالمغرب.

وكما هي الحال في العديد من البلدان النامية، يبقى الابتكار واحداً من أهم الميادين والأكثر إشكالية في المغرب. وبالرغم من المجهودات المبذولة منذ عدّة سنوات، فالمغرب يبقى تحت

المعدل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٦,١٤) بالنسبة لدعامة الابتكار ٣,٦٧ في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، تُظهِر بعض المؤشرات أن المغرب لديه بعض القوة لدمج التقنيات على مستوى المقاولات ويتموقع (أي المغرب) في المعدل (بالنسبة إلى العالم) لوجود جاهزية رأس المال المُخاطر، ومقالات المجالات التقنية، والتعاون جامعة ـ مقاولة للأبحاث.

الابتكار هو الوظيفة المفتاح لمسلسل خلق الثروات وواحد من أهم ركائز التحول البيئي. وغالباً ما يقوم على نظام بحوث أكثر دواماً. ويشمل هذا النظام العشرات من معاهد الأبحاث. في المغرب، توجد نحو ألف وحدة بحث معتمدة وخمسين مركزاً للدراسات العليا. ويخصص المغرب ٠,٧٥ بالمئة فقط من ميزانيته للبحث العلمي، بحيث يستخدم الكثير منها لمصلحة العلوم «الصعبة، أو الدّقيقة».ويخصص منها ٧ بالمئة فقط للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. لقد أسهمت بقوة أشغال مراكز البحوث في المغرب، بما في ذلك المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، في تنوير السياسة الوطنية حول القطاعات الاستراتيجية مثل تدبير الماء والفلاحة والطاقة. ولكن «انتشار المبتكرات في المغرب لا تزال محدودة جداً، بسبب التنسيق غير الفعّال، ونقص التمويل الخاص، ويظل نظام الابتكار دون المستوى الأمثل. ولكن «نشر الابتكار في المغرب لا يزال محدوداً جّداً، بسبب التنسيق غير الناجع، ونقص التمويل الخاص، ونظام ابتكار تحت الأفضل»[١٤].

يحاول المغرب إنعاش الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا، وقد أقام حَرَماً جامعياً يهدف إلى تقديم خدمات تنبني على المعرفة في تعزيز البحوث، والتكوين في التقنيات النظيفة، وتطوير اليد العاملة العلمية من خلال برامج تكوينية ومؤتمرات وندوات ودروس ماستر جديدة في مجال الطاقات المتجددة وإقامة مشاريع بحثية. ومع ذلك، فإن القاعدة الرسمية للبحث والتطوير في المغرب محدودة للغاية، لارتباط جزء كبير من نظام الابتكار بشكل قوي بالكيفية التي يمكن أن يستفيد من مخزون المعرفة الإقليمية والدولية، وينشر ممارسات حديثة وناجعة جداً لدى أكبر عدد من المستعملين المحليين[١٥].

إن تطوير الاقتصاد الأخضر في المغرب، يفترض تطوير مسالك تكوينية مناسبة، مع تشديد الحرص على إقحام مختلف الفاعلين الأكاديميين والصناعيين والماليين، وإنعاش مبادرات البحث والتطوير المجدّدة والمدرّة لبراءات اختراع وطنية، وإنشاء المقاولات في المسالك الصناعية للاقتصاد الأخضر، وتقديم برامج التكوين والبحث والتطوير على المستوى الجهوي من خلال خطة تعبئة لجميع الفاعلين.

---

(١٤) Abelkader Djeflat, «Les Efforts du Maroc dans l’économie fondée surconnaissance,» Centre de Marseille pour l’Intégration en Méditerranée (septembre 2012), <http://cmimarseille.org/ke/docs/EFC%20Maroc-rapport%20documentaireFR%20March%2021.pdf>.

(١٥) المصدر نفسه.

يتطلب تطوير الاقتصاد الأخضر والابتكارات البيئية الخضراء حلولاً مجددة. وتتوقف جودة هذه الحلول وتنفيذها في المقام الأول على تعبئة السلطات العامة. وفي هذا الصّدد، تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[١٦] إلى أنه «نظراً للدور المركزي المتزايد للابتكار في تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية (بما في ذلك التنمية المستدامة)، فمن الضروري اعتماد مقاربة حكومية مندمجة وأكثر استراتيجية، تجمع ما بين التنسيق الأفقي والعمودي، وإدماج أفضل بين سياسات متعددة (النقل، الطاقة، البيئة... إلخ)». وللسلطات العمومية مسؤولية وضع سياسات بيئية وطنية ومحلية وتعبئة تمويلات والحث على الابتكار.

يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر جهداً مالياً كبيراً من أجل دعم الابتكار، ويجب تعبئة المزيد من رأس المال الخاص للاستثمار في الابتكار على المدى الطويل، وهو ما يوجب على المقاولات المغربية التكيف مع القواعد الجديدة، ولا سيّما أن الضغوط التنظيمية للزّبناء والمستثمرين أضحت أكثر حساسية وهي مدعوة للتكثيف في المستقبل، الأمر الذي يفرض على الشركات المزيد من الاستثمار في الابتكار. من هنا برزت الحاجة لإنشاء آليات مالية مخصصة لتطوير الاقتصاد الأخضر، عن طريق اتخاذ إجراءات تحفيزية تهدف إلى تنمية الاستثمارات الخاصة في قطاعات الاقتصاد الأخضر وكذا ضرائب بيئية وطاقية يتم تكييفها مع المسالك الجديدة.

إن الانتقال إلى اقتصاد أكثر احتراماً للبيئة، يفترض تطور الأنشطة القائمة وتطور أنشطة جديدة. فالابتكار والتصور والإنتاج في الاقتصاد الأخضر تتطلب معارف وكفاءات جديدة. وهكذا فإن مهناً جديدة ستبرز أو إن مهناً هي اليوم غير معروفة ستأخذ مكانة كبيرة. فهذا الانتقال البيئي يجب أن يكون أيضاً مصحوباً بتغييرات هيكلية والمرور إلى اقتصاد خدماتي لا مادي، وهو ما يجعل النمو أقل تلويثاً للطبيعة. وبالتالي أصبحت المعارف المحركات الرئيسية بها، الشيء الذي يرتب عنه انخفاض مهم في استعمال عوامل الإنتاج الملوثة.

أما في المغرب، فالتعبئة التي تكون لمصلحة مهن الاقتصاد الأخضر، يجب أولاً أن تُكَيِّفَ سوق الشغل وخدمات التكوين والتوجيه مع حقائق وآفاق الاقتصاد الأخضر. من هنا تأتي الحاجة إلى تعزيز الإصلاحات الجارية بالفعل في مجالات التربية، والتعليم والتكوين المهني والبحث والتطوير. وهذه الإصلاحات، بطبيعتها، تعمل على تحسين كفاءات الموارد البشرية، من أجل تَكَيُّفٍ أفضل مع مبادئ الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

(١٦) L'Organisation de coopération et de développement économiques [OCDE], *L'Innovation verte dans les services touristiques* (Paris: Éditions OCDE, 2013).

خاتمة

هناك عدة عوامل يمكن أن تفسر التحول البيئي، فأهمية التدهور البيئي وضرورة تخفيفه، واستخدام الاستثمارات في الأنشطة الخضراء كوسيلة للدفع بالاقتصاد الوطني من خلال إنعاش أنشطة صناعية خضراء جديدة وطاقات بديلة، وارتفاع أسعار الوقود الأحفوري المستورد ذي الودائع المحدودة، والحاجة إلى إقامة نموذج جديد للتنمية يرتكز على تغيير سلوك الوكلاء الاقتصاديين، هي المحركات الرئيسية لهذا التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

الاقتصاد الأخضر ليس فقط مفهوماً بسيطاً، ولكنه استراتيجية ذات وجاهة من أجل الحفاظ على البيئة والقدرة التنافسية الماكرو والميكرو اقتصادية. وهو يفترض نموذجاً جديداً للتنمية المستدامة ينبني على تغيير سلوك كل الفاعلين المستهلكين والمنتجين على حدّ سواء، إذ أصبحت البيئة تقدم عاملاً لتطوير التنافسية وإحداث فرص الشغل بعدما كانت تعتبر عامل إكراه في السابق، فالمسالك البيئية أصبحت تشكل مصدراً محتملاً للنشاط.

إن خلق الأعمال، وبخاصة الأعمال الخضراء، يتوقف على درجة انخراط جميع الفاعلين، بما في ذلك السلطات العمومية والمقاولات. ولا يمكن أن يكون الاقتصاد الأخضر بالفعل رافعة نمو للمرافق، ومحركاً لتنافسية المقاولات ولخلق فرص العمل، إلا إذا أقام شراكات مع الفاعلين تُؤَمّن تنمية اقتصادية أكثر عدالة من الناحية الاجتماعية وأكثر احتراماً للبيئية. وعلى هذا المستوى يؤدي الابتكار البيئي دوراً أساسياً في تحسين استدامة الاقتصاد والرفع من عطاءاته المحتملة من وجهة نظر بيئية واجتماعية وثقافية، نحو انتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ولا ينبغي أن يكون هذا الابتكار تكنولوجياً فقط، ولكن أيضاً يجب أن ينصب على الأبعاد السوسيو ـ اقتصادية والتنظيمية، وأن يمكن من إبراز نموذج جديد في تمويل الخدمات البيئية من أجل معالجة أزمة النموذج الحالي للتنمية.

إن إنجازات الاقتصاد الأخضر تحمل في نفس الوقت مخاطر وفرصاً للسكان الأكثر نشاطاً، وللسكان الأكثر هشاشة. وإذا كانت الوظائف الخضراء تهدف إلى التقليص من الأضرار البيئية للمقاولات والقطاعات الاقتصادية، لحملها في نهاية الأمر إلى مستوى دائم، فيجب اتخاذ إجراءات لضمان أن تكون هذه الأعمال «أعمالاً لائقة» تسهم في الحدّ من الفقر مع الحفاظ على البيئة.

القسم الرابع

الالتزامات الدولية
وقضايا التغيرات البيئية

الفصل الثامن

محددات احترام الدول لالتزاماتها القانونية: قراءة نقدية في نظريات العلاقات الدولية

أحمد علي سالم(*)

مقدمة

يعكس النشاط الدبلوماسي منذ نهاية الحرب الباردة توجهاً قوياً للتصدي لمشاكل العالم كتغير المناخ بوضع قواعد للتعاون الدولي من خلال اتفاقات متعددة الأطراف بدل الاتفاقات الثنائية التي تعجز عن التعامل مع المشاكل الكونية، وتعدّ «غير كافية إن لم توجهها المصلحة الذاتية ويمليها الأقوى»(١). فهل تختلف الاتفاقات متعددة الأطراف عن ذلك؟ أليست هي أيضاً غير كافية إن لم توجهها المصلحة ويمليها الأقوى؟ وهل هناك ضمان لاحترام الدول لالتزاماتها القانونية بموجب هذه الاتفاقات، أو غيرها من مصادر القانون الدولي، غير شَرْطَي تحقيق المصلحة وإملاء القوة؟

تختلف نظريات العلاقات الدولية في الإجابة عن هذه الأسئلة، ويسعى هذا الفصل لمناقشة رؤى أبرز هذه النظريات والجمع أو الترجيح بينها. ويركز الفصل على المدارس الثلاث الرئيسية في حقل العلاقات الدولية، وهي الواقعية والمؤسسية والبنائية، وينقسم إلى ثلاثة مباحث: يشرح **أولها** موقف المدرسة الواقعية من القانون الدولي، وانعكاسه في رؤيتها لمحددات احترام الدول لالتزاماتها القانونية. ثم ينتقل لموقف المدرسة المؤسسية في المبحث **الثاني**، وموقف المدرسة البنائية في المبحث **الثالث**، حيث فسّرت الأخيرة احترام الدول لالتزاماتها القانونية على نحو يعيد الاعتبار لدراسة لقانون الدولي في دراسة العلاقات الدولية. وتنظر **خاتمة** الفصل في مدى توافر

(*) أستاذ مشارك في قسم دراسات العالم الإسلامي في جامعة زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

(١) جيريمي بلاك، **تاريخ الدبلوماسية**، ترجمة أحمد علي سالم (أبوظبي: مشروع كلمة للترجمة، ٢٠١٣)، ص ٤٠٠ و٤٠٥ ـ ٤٠٦.

محددات احترام الدول لالتزاماتها القانونية وفق النظريات الثلاث في اتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ للعام ٢٠١٥، ومن ثم مبرر التفاؤل أو التشاؤم بشأن تطبيقه.

أولاً: موقف المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية

انفصلت دراسة السياسة عن دراسة القانون مع ظهور علم السياسة كحقل معرفي متميز مهنياً في الغرب في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ورغم بروز مناهج قانونية لدراسة السياسة ـ مثل المنهج القانوني المؤسسي الذي يصف سلطات شاغري المناصب الهامة في مؤسسات الدولة ومسؤولياتهم والقيود الدستورية على سلوكهم ـ إلا أن هذه المناهج لم تصمد أمام الثورة السلوكية التي اجتاحت العلوم الاجتماعية، ومنها علم السياسة، في منتصف القرن العشرين. فقد دعا رواد المدرسة السّلوكية، مثل تشارلز ماريام (Charles Marriam)، إلى تشجيع طلاب علم السياسة على استخدام مناهج تصف الأحداث السياسية التي يلاحظونها بطريقة مباشرة، بدل الاعتماد على المصادر المكتبية[٢]. وإذا كانت العلاقات الدولية فرعاً في علم السياسة، والقانون الدولي فرعاً في علم القانون، فالبعد بينهما ناتج من البعد بين أصليهما. ثم جاء ظهور المدرسة الواقعية في حقل العلاقات الدولية وهيمنتها على الحقل بعد الحرب العالمية الثانية ليزيد الجفوة بينهما. فقد عارض الواقعيون الادعاء بأن قواعد القانون الدولي هي أساس سلوك الدول، إذ يقوم سلوك الدول على الطبيعة الإنسانية المعيبة (عند الواقعيين الأوائل) أوبنية النظام الدولي الفوضوية (عند الواقعيين الأواخر)، ومن ثم يصعب تغييره من خلال الإصلاح السياسي أو التعليم أو المؤسسات[٣]. أما القانون الدولي فهو سلاح في يد الأقوى يستخدمه غالباً لإخضاع الأضعف وقهره، وهو ملزم فقط لأنه مفروض بقوة ذوي السلطة[٤]. وهو نادراً ما يضمن تحقيق العدالة، بل يضفي الشرعية على الوضع القائم، سواء كان عادلاً أم ظالماً[٥].

وهاجم الواقعيون المبدأ الليبرالي الذي يزعم انسجام المصالح بين الدول كأساس للقانون الدولي؛ فاعتبر إدوارد كار ـ أحد مؤسسي المدرسة الواقعية ـ هذا الزعم مجرد وهم، بل أحد صور سياسة القوة متخفية في بلاغة القانون الدولي «الذي هو ذاته مجرد انعكاس لسياسة القوة»[٦]. فادعاء انسجام المصالح بين الدول يساوي بين مصلحة الجميع وأمن أصحاب السلطة الذين يقررون ما

---

(٢) أحمد علي سالم، «تطور علم السياسة في الولايات المتحدة: من بناء التقاليد المهنية إلى محاولات إعادة تماسك الجماعة العلمية،» **النهضة** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، السنة ١١، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، ص ١٨ ـ ٢١.

(٣) James Doughertyand Robert Pfaltzgraff, Jr., *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey* (New York: Longman, 1996) , p. 65.

(٤) Edward Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919 - 1939: An Introduction to the Study of International Relations* (New York: Harper Torchbooks, 1964 [1939]) , pp. 176-177.

(٥) Inis Claude, Jr., *Swords into Plowshares: The Problems and Progress of International Organization*, 4th ed. (New York: Random House, 1971) , p. 235.

(٦) Carr, Ibid., p. 79.

هي مصالح الدول. ولا يختلف هذا الادعاء جوهرياً عن رؤية هتلر الدارونية التي تعرف مصلحة الجميع بمصلحة الأنسب[٧].

ويتفق هانز مورغنثاو مع هذه الموقف، لذا عارض دراسة القانون الدولي لأنها تشتت انتباه علماء العلاقات الدولية إلى ظواهر سطحية بدل التركيز على سياسة القوة. ورفض استخدام المنهج القانوني الأخلاقي في دراسة السياسة الدولية، لأن ما يميز عالم السياسة الواقعي ـ في نظره ـ هو دراسة السياسة بعيداً من معايير فكرية قد تناسب مجالات أخرى دون المجال السياسي[٨].

ويركز الواقعيون على المصلحة الوطنية ـ خاصة بقاء الدولة ـ كأساس لالتزام الدولة تجاه المجتمع الدولي. فالدولة تحترم التزاماتها الدولية التي تحقق مصلحتها فقط. ولا تحترمها إذا لم تحقق مصلحتها. ويعبر إدوارد كار عن ذلك بقوله: «ينظر إلى الدولة باعتبار أن لها حقاً في الحفاظ على ذاتها، وهو حق يعلو على الالتزام الأخلاقي... ولا توجد سلطة فوق الدولة قادرة على فرض سلوك أخلاقي عليها... ومن ثم علينا الاعتراف بحقها في الاعتماد على نفسها لاسترداد حقوقها ورفع المظالم عنها»[٩].

لكنه يعترف بوجود معضلة أخلاق دولية: «فمن جهة، نجد اعترافاً شبه عالمي بوجود أخلاق دولية تحث على الشعور بالالتزام تجاه مجتمع دولي أو البشر ككل. ومن جهة أخرى يرفض كل فرد تقريباً التسليم بأن مصلحة بلده ـ وهي مجرد جزء في المجتمع الدولي ـ أقل أهمية من مصلحة الكل»[١٠]. ولا يزول هذا الشعور بالالتزام الأخلاقي بإعلاء المصلحة الوطنية، وهو ما يتضح عند انتهاك الدولة لالتزاماتها الدولية. «فالدولة توقع معاهدات تتوقع احترامها. وحين تنتهك الدول المعاهدات فإنها تنكر قيامها بذلك، أو تدافع عن هذا الانتهاك بحجج لتبريره قانونياً وأخلاقياً... فهناك شعور بأن انتهاك المعاهدات ـ حتى وإن تكرر في الممارسة ـ أمر استثنائي يتطلب تبريراً خاصاً. ويبقى الشعور العام بالالتزام»[١١]. لكن ألا يعني بقاء هذا الشعور بالالتزام أن القوة ليست كل شيء في العلاقات الدولية؟ هذا التناقض انتقدته المدرسة البنائية فيما بعد، وأثبتت به أثر المبادئ والأعراف والقواعد في السلوك الدولي، كما سيتضح لاحقاً.

ورغم ذلك التناقض، انتشرت النظرة السلبية للقانون الدولي في حقل العلاقات الدولية، حتى عند غير المنتمين للمدرسة الواقعية. ففي دراسة عن المنظمات الدولية (١٩٧٣) قلل روبرت كوكس (Robert Cox) وهارولد جاكوبسون (Harold Jacobson) من أهمية البعد القانوني الرسمي لأي

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(٨) Hans Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 3rd ed. (New York: Alfred Knopf, 1960) p.12.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

قرار دولي مقارنة بتوازن القوى الذي أفرز ذلك القرار، وما ينتج من ذلك القرار من أحداث[١٢]. أما هيدلي بُل (Hedley Bull) فعبّر في كتابه **الثورة على الغرب** (١٩٨٤) عن قناعته بأن القانون الدولي ليس مجرد صناعة غربية، وإنما خادم للغرب أيضاً[١٣].

وتعززت هذه النظرة بظهور الاتجاه البنيوي في المدرسة الواقعية الذي يتفق مع الواقعيين الأوائل في اعتبار أن السلم والاستقرار في العالم يقوم على توازن القوى وليس القانون الدولي. فإذا تغير توازن القوى، يجب أن تتغير العلاقات القانونية بين الدول، وإلا يتعرض السلم الدولي لتهديد خطير[١٤]. ويرى أنصار الاتجاه البنيوي أن التوازن الدولي يقوم على فوضوية النظام الدولي، أي غياب سلطة تخضع لها الدول كما يخضع أفراد أي دولة لسلطة حكومتها. وتسعى الدول لتعظيم مكاسبها ومصالحها المتنافسة في بيئة دولية تجعل القيمة العليا هي حماية المصلحة الذاتية[١٥]. لكنهم يفترضون أيضاً تساوي الدول في السيادة، وهذا رأي رفضه إدوارد كار من قبل، إذ اعتبر مفهوم المساواة بين أعضاء المجتمع الدولي لا معنى له[١٦]. ويتمسك كينيث والتز (Kenneth Waltz) ـ رائد الاتجاه البنيوي ـ بمبدأ التساوي في السيادة كأساس لبنية النظام الدولي الفوضوية، معرفاً السيادة كما يلي:

«ليس معنى القول إن الدول صاحبة سيادة هو أن الدول تستطيع أن تفعل ما تشاء، أو أنها لا تتأثر بالآخرين، أو أنها قادرة على أن تحصل على ما تريد... إن القول بأن دولة ما صاحبة سيادة يعني أنها تقرر لنفسها كيف ستتعامل مع المشكلات الداخلية والخارجية، وما إذا كانت ستطلب مساعدة الآخرين في ذلك بما يحد من حريتها نتيجة تقديم التزامات لهم»[١٧].

لكن افتراض المساواة في السيادة كأساس لبنية النظام الدولي الفوضوية معيب فعلاً من ناحيتين. فمن جهة، تبتعد السياسة الدولية الآن بوضوح عن مفهوم السيادة التقليدي، وتقترب أكثر من النظام القانوني الذي ساد في الإمبراطورية الرومانية المقدسة في أوروبا، إذ تمتع كل إقليم في الإمبراطورية بولاية قانونية في ظل نظام قانوني خارجي يشمل كل الأقاليم. «وبالمثل، تتقيد الدول الحديثة ببنية حكم معقدة تخلق شبكة تعاون وضبط متبادل في آن واحد. وهي تشارك في هذه الشبكة طوعاً من

(١٢) Lisa Martin and Beth Simmons, «Theories and Empirical Studies of International Institutions,» *International Organizations*, vol. 52 (1998) p. 734.

(١٣) Stefano Guzzini, *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold* (London: Routledge, 1998) , p. 216.

(١٤) Hans Kelsen, *Collective Security under International Law* (Washington, DC: US Government Printing Office, 1957) , p.28.

(١٥) Lynn Miller, «The Idea and Reality of Collective Security,» *Global Governance*, vol. 5, no. 3 (1999), p. 324.

(١٦) Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, p. 166.

(١٧) Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (New York: Random House, 1979) p. 96.

حيث المبدأ، ولكن الهروب من الشبكة صعب عملياً لما يستتبعه من تكلفة عالية»[١٨]. وتتمثل هذه الشبكة بالقانون الدولي والمنظمات الدولية. ونضرب مثلاً بالقانون الإنساني الدولي. ففي الرؤية التقليدية للقانون الدولي كانت الأولوية المطلقة للدول، ولم يكن التدخل الخارجي مبرراً حتى في أفظع حالات انتهاك حقوق الإنسان. لكن هناك تأييداً متنامياً للرأي الداعي لتجاوز السيادة الوطنية في حالات الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان أو المبادئ الديمقراطية[١٩].

من جهة أخرى، يتناقض افتراض أهمية مبدأ السيادة كأساس لبنية النظام الدولي مع تشديد أصحاب الاتجاه البنيوي على القوة كأساس لتفسير السلوك الدولي. فأصحاب هذا الاتجاه يواجهون معضلة حقيقية في الإجابة عن السؤال البسيط التالي: هل تحترم الدول سيادة الدول الأخرى؟ فإذا أجابوا بنعم، فعليهم التسليم بأهمية الإطار القانوني للعلاقات الدولية الذي يفسر هذا الاحترام، أو البحث عن تفسير آخر بعيداً من سياسة القوة التي لا تفسر هذا السلوك، خاصة بعد الحرب الباردة. فسياسة القوة تعجز مثلاً عن تفسير احترام الولايات المتحدة الأمريكية لسيادة دولة معادية صغيرة مجاورة مثل كوبا لأكثر من عقدين من الزمن بعد انهيار حليفها الدولي الكبير، أي الاتحاد السوفياتي. أما إذا كانت إجابة السؤال بالنفي، أي أن الدول لا تحترم سيادة الدول الأخرى، فيصبح على أصحاب الاتجاه البنيوي التخلي عن مبدأ المساواة في السيادة كأساس لبنية النظام الدولي[٢٠]، ومن ثم العودة للرؤية الواقعية الأولى. وهذا يعني إسقاط فرضية فوضوية النظام الدولي، والنظر إليه ـ بدلاً من ذلك ـ كنظام سلطة وقواعد، إذ يصبح القول بتساوي الدول في السيادة خيالاً قانونياً وغطاءً يخفي القوة والمسؤولية في بنية النظام الدولي[٢١].

ثانياً: موقف المدرسة المؤسسية في العلاقات الدولية

لا تقتصر المؤسسات الدولية على المنظمات الدولية، بل تشمل أيضاً ما يعرف بمنظومات الدول، وهي ليست مجرد ترتيبات مؤقتة تتغير مع كل تغير في موازين القوى أو المصالح، بل يعرّفها ستيفن كراسنر (Stephen Krasner) كالتالي: «مجموعة من المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات صنع القرار الصريحة أو الضمنية، تتقارب حولها توقعات الفاعلين في مجال محدد في العلاقات الدولية. والمبادئ هي معتقدات عن حقائق الواقع وما هو سبب لنتيجة وما هو صائب. والأعراف

(١٨) Andreas Osiander, «Sovereignty, International Relations, and the Westphalian Myth,» *International Organization*, vol. 55, no. 2 (Spring 2001) , p. 283.

(١٩) Michael Renner, *Critical Juncture: The Future of Peacekeeping* (Washington, DC: Worldwatch Institute, 1993) p. 35.

(٢٠) Ahmed Ali Salem, *What Is Constructivist about Realism? Constructivist Critiquing of the Realist Paradigm in International Relations* (Saarbrucken, Germany: LAP Lambert Academic Publishing, 2012) , pp. 77-79.

(٢١) Guzzini, *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold*, p. 225.

هي معايير للسلوك تتحدد بالحقوق والالتزامات. والقواعد هي وصفات لأفعال محددة أو محاذير من أفعال محددة. وإجراءات صنع القرار هي ممارسات سائدة لصنع وتنفيذ اختيارات جماعية»[٢٢].

والمبادئ بصفة عامة تحدد الغايات التي يتوقع أطراف المنظومة تحقيقها. ورغم صعوبة التمييز بين الأعراف والقواعد، فإن الأخيرة أكثر تحديداً وتنص تفصيلاً على حقوق الأعضاء والتزاماتهم المحددة، ويمكن تغييرها بسهولة نسبياً مقارنةً بالمبادئ والأعراف[٢٣] التي تعدّ من مصادر القانون الدولي.

ولا يناقش الواقعيون هذه الترتيبات المؤسسية لأنها في نظرهم مجرد انعكاس لتوازن القوى، وتنشأ وتدار بإرادة دولة قوية مهيمنة. فيتعامل معها الواقعيون كأدوات للسياسة الخارجية تستخدمها الدول القوية المهيمنة لتحقيق مصالحها[٢٤]. وإذا افتقدت المؤسسة الدولية لدولة قوية مهيمنة، فإنها تواجه مشكلة حقيقية في التزام الأعضاء نتيجة غياب أدوات جبرية لتنفيذ الالتزامات. فعندئذ تضطر إلى التسامح مع انتهاك قواعدها وتنتشر بين أعضائها آليات التهرب من الالتزامات[٢٥]. ويبني الواقعيون هذه الرؤية على اعتقاد بأن خوف الدول الدائم من اختلال توازن القوى يجعل كل دولة ترفض التّعاون طوعاً مع دول أخرى إذا قدّرت أن استفادة الدول الأخرى من هذا التعاون ستفوق استفادتها هي منه، وبالتالي سيضعف موقفها النسبي في ميزان القوى. وعليه، «تمتنع الدولة عن الانضمام لاتفاق تعاون، أو تنسحب منه، أو تضع حدوداً صارمة على التزاماتها فيه، إذا تصورت أن الفجوات [في موازين القوى] الناتجة عنه ستزيد لصالح الشركاء، حتى إن كان الاتفاق يعود بمكاسب إيجابية على الجميع»[٢٦]. وبلغة نظريات المباريات (Game Theory) فإن نقص مكاسب الفاعل الدولي عن مكاسب أي فاعل آخر يعني هزيمته في هذا التفاعل/المباراة.

على أية حال، فإن أفضل وسيلة لحفظ السّلم الدولي ـ كما يراها الواقعيون ـ ليست احترام القانون الدولي أو إقامة منظمات لتسوية الصراعات بطريقة سلمية، بل إزالة الأسباب والظروف المؤدية لخرق السلم الدولي[٢٧]. فالقانون الدولي يهتم بمعاقبة خارقي السّلم الدولي بدرجة أكبر كثيراً من النظر في العوامل التي تعرض السلم للخرق[٢٨]. أما قرارات المنظمات الدولية لردع

(٢٢) Stephen Krasner, «Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables,» in: Stephen Krasner, ed., *International Regimes* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1982) p.2.

(٢٣) Robert Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984) p.58.

(٢٤) Ahmed Ali Salem, *International Relations Theories and Organizations: Realism, Constructivism and Collective Security in the League of Arab States* (Saarbruecken, Germany: Verlag Dr. Muller, 2008) pp.27-30.

(٢٥) Giulio Gallarotti, «The Limits of International Organization: Systemic Failure in the Management of International Relations,» in: Paul Diehl, ed., *The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World* (London: Lynne Rienner Publishers, 1997 [1991]) p.395.

(٢٦) Joseph Grieco, «Understanding the Problem of International Cooperation: The Limits of Neoliberal Institutionalism and the Future of Realist Theory,» in: David Baldwin, ed., *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate* (New York: Columbia University Press, 1993), p. 319.

(٢٧) Kelsen, *Collective Security under International Law*, p. 22.

(٢٨) Claude, Jr., *Swords into Plowshares: The Problems and Progress of International Organization*, p.280.

العدوان، فالأمل ضعيف في التزام الأعضاء بها سريعاً طالما حصل المعتدي على دعم دول ذات ثقل عسكري كبير[٢٩].

ويعارض أنصار المدرسة المؤسسية رؤية المدرسة الواقعية للمؤسسات الدولية نظرياً وباستقراء الواقع. فهم من جهة استقراء الواقع، يؤكدون أن الممارسة تدل على تأثير المؤسسات الدولية في سلوك الدول. فمبادئ تلك المؤسسات ليست مجرد كلمات، وإنما التزامات رسمية[٣٠]. ويرفض المؤسسيون تركيز الواقعيين الشديد على أدوات إجبار الدول على تنفيذ الالتزامات، لأن الحكومات تعرف أن النكوص عن التزاماتها سيسيء لسمعتها وستدفع تكلفة ذلك. لذا لا تعتمد المؤسسات على الأدوات الجبرية لتنفيذ الالتزامات وعقاب منتهكيها فقط، بل تعتمد أيضاً على رغبة الحكومات في الحفاظ على سمعتها الطيبة[٣١]. ويدلل المؤسسيون على ذلك بالمستوى العالي من التزام الدول بالاتفاقات الدولية رغم ندرة النص في بنودها على أدوات جبرية لتنفيذ الالتزامات. فثبت بالاستقراء في دراسة عن الأحلاف الدولية أن الدول غالباً ما تفي بتعاقداتها والتزاماتها، وتتعامل بجدية مع المعاهدات التي توقعها، ويتردد قادتها في انتهاك التزاماتهم بموجبها، رغم أنهم لا يتمسكون بها في جميع الظروف[٣٢]. ويؤكد المؤسسيون أن عدم التزام الدول لا ينتج عادة من خداع مقصود، بل من غموض الاتفاقات أو ضعف قدرة الدولة على الالتزام أو تغير الظروف الدولية والمحلية[٣٣]. فسياسة الدولة الداخلية تؤثر في شكل مشاركتها في المنظمات الدولية، ودرجة التزامها تجاه المنظمة، ومدى استجابتها لقراراتها[٣٤].

من الناحية النظرية، يرى المؤسسيون أن التّعاون بين الدول ممكن لأن الدول تهتم بمكاسبها المطلقة منه أكثر من اهتمامها بمكاسبها النسبية مقارنة بالآخرين. من هذه المكاسب المطلقة تقليل تكلفة اتخاذ القرارات في المجال الدولي. فرشادة الدول ـ بل والأفراد ـ ناقصة، وقدراتها على حساب التكاليف والمنافع محدودة، وجمع المعلومات واتخاذ القرارات عملية مكلفة. وبالتالي فإن الدولة توفر تكاليف صناعة القرار تلقائياً حين تلتزم بقواعد المؤسسة الدولية التي تنتمي إليها بدلاً من حساب تكاليف الالتزام ومنافعه في كل حالة على حدة[٣٥].

---

(٢٩) Mark Zacher, *International Conflicts and Collective Security, 1946-77* (London: Praeger Publishers, 1979), p. 8.

(٣٠) I. William Zartman, «Regional Conflict Management in Africa,» in: Paul Diehl and Joseph Lepgold, eds., *Regional Conflict Management* (New York: Rowman and Littlefield Publishers, 2003), p.100.

(٣١) Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*, p. 108.

(٣٢) Brett Ashley Leeds, «Alliance Reliability in Times of War: Explaining State Decisions to Violate Treaties,» *International Organization*, vol. 57, no. 4 (Fall 2003), p. 823.

(٣٣) Kenneth Abbott and Duncan Snidal, «Why States Act through Formal Organizations,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 42 (1998), p. 26.

(٣٤) Robert Cox and Harold Jacobson, «The Framework for Inquiry,» in: Paul Diehl, ed., *The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World* (London: Lynne Rienner, 1997 [1973]), p.88.

(٣٥) Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy,* p.110.

والمتأمل في النظريات الواقعية والمؤسسية لا يجد تناقضاً جوهرياً بينهما. فالمؤسسيون يرون أن الدولة القوية المهيمنة والمؤسسة الدولية يقومان بأدوار متبادلة، وقد يحل أحدهما محل الآخر. فكل منهما ييسر التوصل لاتفاقات والالتزام بالقواعد[٣٦]. ولا يعارض المؤسسيون دور الدول القوية المهيمنة في إنشاء وتسيير المؤسسات الدولية. فيرى أوران يونغ (Oran Young) مثلاً أن القوى الدولية المهيمنة قادرة على توظيف مجموعة من العقوبات والحوافز لإجبار الدول الضعيفة على احترام مجموعة محددة من المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات صنع القرار، وهي عناصر أي منظومة دولية. كما تستطيع الدول القوية المهيمنة ضمان احترام الدول الضعيفة لالتزاماتها فعلياً من خلال التلاعب بما هو متاح أمامها من فرص لتحقيق مصالحها، ومن ثم تضطرها للتصرف على النحو المرغوب فيه[٣٧]. فالمؤسسات الدولية تقدم حوافز على احترام الالتزامات من خلال ربط القضايا ببعضها وربط المؤسسات ببعضها[٣٨]. بل إن الدول الضعيفة قد تختار الانتظام مع الدولة القوية في مؤسسة دولية لتقنين قواعد التحالف معها، وزيادة الاتصال بها، وإنشاء أجهزة قادرة على تقديم معلومات موثوق فيها، ومن ثم توضيح حدود التّنافس المسموح فيه بينها، ومساعدة الدولة القوية المهيمنة على مراقبة التزام الجميع بتعهداتهم، وردع محاولات الخروج على التحالف[٣٩].

ثالثاً: موقف المدرسة البنائية في العلاقات الدولية

يرى أنصار المدرسة البنائية أن بيئة العلاقات الدولية وعناصرها ليست معطيات خارجة عن إرادة الفاعلين الدوليين ـ دولاً كانوا أو غيرها ـ بل هم يَبْنُونها بناءً، ومن هنا جاء اسمها «المدرسة البنائية». وتهتم المدرسة بدراسة العوامل غير المادية في العلاقات الدولية، مثل هوية الفاعلين الدوليين والمبادئ والأعراف والقواعد التي تضبط سلوكهم، ويرى أنصارها أن دور العناصر غير المادية في تعريف الفاعلين لمصالحهم وتشكيل بنية النظام الدولي لا يقل أهمية عن دور العناصر المادية[٤٠]. ولا يختلف رواد هذه المدرسة عن غيرهم حول تعريف العناصر غير المادية المؤثرة في العلاقات الدولية. فتعريف مارثا فينمور (Martha Finnemore) للأعراف الدولية مثلاً يشبه تعريفها عند المدرسة المؤسسية. فهي تعرف الأعراف بأنها أفكار مشتركة حول السلوك المناسب، أو توقعات حول السلوك في مجتمع دولي[٤١].

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٧) Krasner, «Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables,» p.12.

(٣٨) Keohane, Ibid., p.107.

(٣٩) Tom Farer, «The Role of Regional Collective Security Arrangements,» in: Thomas Weiss, ed., *Collective Security in a Changing World: a World Peace Foundation Study* (London: Lynne Rienner, 1993) p.156.

(٤٠) أحمد علي سالم. «القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي؟،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٠ (خريف ٢٠٠٨)، ص١٣٤ ـ ١٣٥.

(٤١) Martha Finnemore, *National Interests in International Society* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), pp. 22-23.

يختلف مفهوم المجتمع الدولي عن مفهوم النظام الدولي؛ فحيثما يوجد تفاعل ـ مثلاً في صورة اتصالات دبلوماسية أو تبادل سفراء أو عقد اتفاقات ـ ثمة نظام دولي. أما المجتمع الدولي فهو نظام دولي يتميز باشتراك أعضائه في المعايير العرفية وقواعد للسلوك[٤٢]. لكن هناك من يرى هذا التمييز معيباً، لأن كل نظام دولي يستند إلى معايير محددة، هي الأخلاق والرأي العام العالمي والقانون الدولي، أي أنه يمثل مجتمعاً دولياً؛ ومن دون هذه المعايير يغيب الانضباط ومن ثم السلم[٤٣]. يمكن الجمع بين الرأيين إذا تصورنا النظام الدولي العالمي مجتمعاً دولياً فضفاضاً يضم نظماً دولية فرعية يمثل كل منها مجتمعاً دولياً صغيراً وأكثر ترابطاً. أي أن المعايير العرفية وقواعد السلوك التي تربط أطراف هذا المجتمع الدولي (أو النظام الدولي الفرعي) أكثر وأقوى من المعايير العرفية وقواعد السلوك التي تربطه بباقي أطراف النظام الدولي العالمي.

تتفق هذه المدرسة مع منظّري القانون الدولي في اعتبار الأعراف والمبادئ الدولية موجِّهة لسلوك الدول وأساساً لتبرير أفعالها[٤٤]. فالقانون الدولي العرفي هو ذات الأعراف الدولية التي يدرسها البنائيون، ومحاولة تحديد الأعراف المرشحة لتصبح قانوناً وكيفية الامتثال لها هي مجال بحث مشترك لكل من دارسي القانون الدولي والمدرسة البنائية[٤٥]. تسعى هذه المدرسة لإعادة فتح حوار مع علماء القانون الدولي بعد أن أغلقته هيمنة المدرسة الواقعية على حقل العلاقات الدولية. ويسعى البنائيون لدعم حجج القانونيين في ردهم على الواقعيين من خلال إثبات الأساس العرفي لسلوك الفاعلين الدوليين، وربط سلوكهم بالقانون الدولي حتى في غياب أدوات جبرية لتنفيذ الالتزامات[٤٦].

يدلل البنائيون على وجود الأعراف الدولية بطريقتين، هما سلوك الدول والنقاش الذي يدور حولها. فالأعراف تخلق أنماطاً للسّلوك تتمشى معها، وهي غالباً موضع جدل بين الفاعلين الدوليين، خاصة عند تبرير أفعالهم أو محاولاتهم لإقناع الآخرين بالقيام بفعل محدد. لا يعني ذلك أن هؤلاء الفاعلين لا ينتهكون تلك الأعراف، ولكن مجرد الحديث عن تلك الانتهاكات وما تثيره من جدل يشير إلى وجود الأعراف وتأثيرها[٤٧].

هناك ثلاثة مداخل لتفسير تأثير المبادئ والأعراف والقواعد في سلوك الفاعلين الدوليين، وهي مداخل مبنية على نظريات علوم النفس والاقتصاد والاجتماع. ففي البداية طرح البنائيون تفسيراً مبنياً على نظريات علم النفس، وبموجبه يستبطن الفاعل الدولي دوره الذي تحدده المبادئ والأعراف

(٤٢) Doughertyand Pfaltzgraff, Jr., *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, p.114.

(٤٣) Guzzini, *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold*, p.29.

(٤٤) Finnemore, *National Interests in International Society*, p.140.

(٤٥) Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, «International Norm Dynamics and Political Change,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (Autumn 1998), p. 916.

(٤٦) Finnemore, *National Interests in International Society*, pp. 139 and 142-143.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٤.

والقواعد، ويلتزم به كنص مقدس أو ما شابه. فهو لا يختار دوره بتفكير عقلاني واع، بل يقوم به لأنه يراه مناسباً. فهو يسأل نفسه عن طبيعة الموقف الراهن، والفعل المفترض القيام به في هذا الموقف. أي أن سلوكه السياسي تحكمه فكرة الواجب والالتزام تماماً كما تحكمه فكرة المصلحة الذاتية والمنفعة[٤٨]. وقد يصل استبطان الفاعل الدولي لمبدأ أو عرف أو قاعدة والتسليم التام بها لدرجة عدم مخالفتها مطلقاً، حتى إن المراقب الخارجي قد لا ينتبه إليها كسبب لسلوكه الدولي[٤٩].

لكن البنائيين طرحوا فيما بعد تفسيراً آخر مبنياً على نظرية عقلانية صانع القرار، وهي نظرية سائدة في علم الاقتصاد وتستند إليها تفسيرات المدرستين الواقعية والمؤسسية للسلوك الدولي. وبذلك سلَّم البنائيون للواقعيين والمؤسسيين بأولوية التفكير بمنطق نتائج الفعل على التفكير بمنطق مناسبة الفعل[٥٠]. فالواقعيون والمؤسسيون يدّعون رشادة صنّاع القرار، ويتفقون على أن احترام الدول لالتزاماتها ينبع دائماً من حساب تحقيق المصلحة، ومن الإكراه أحياناً، وكذلك الحوافز (المادية غالباً). ويتفقون على أن كل فاعل يحسم اختياره منفرداً بحساب التكلفة والمنفعة في بيئة تفاعل استراتيجي. وقد طرح البنائيون تفسيراً مشابهاً مع تعديلين جوهريين، هما: **أولاً** أن الدول تحترم التزاماتها نتيجة الإكراه والتهديد بالعقوبات الاجتماعية وليس العقوبات المادية فقط؛ **وثانياً** أن الدول تدرك البعد الاجتماعي لبيئة تفاعلها الاستراتيجي[٥١]. أي أن الفاعل الدولي يتعلم احترام التزاماته ويغير خياراته بناء على حوارات مع فاعلين دوليين آخرين. أي أن الفاعل الدولي لا يحسم اختياره منفرداً، بل يتعلم الفاعلون من بعضهم فيتوصلون إلى تفضيلات جديدة[٥٢]. وهذا الشق من التفسير مبني على نظريات التعلم والتفاعل في علم الاجتماع، التي ترى الواقع الاجتماعي لا يقوم على الفردية وإنما التفاعل بين الفاعلين، وهذا الواقع هو البيئة التي يتعلم فيها الفاعل الدولي مصالح جديدة من خلال عمليات الإقناع والتواصل[٥٣].

يؤكد أصحاب هذا التفسير إمكان إحلال المنافع الاجتماعية والمعنوية في حسابات الفاعل الدولي الرشيد محل المنافع المادية. فلا يعني استخدام مناهج الاختيار الرشيد في السابق من قبل المؤمنين بالوجود المادي فقط أنها لا تصلح لتطبيق العناصر غير المادية. ويضربون أمثلة على صدق تفسيرهم بدراسات استقرائية قائمة على الملاحظة الواقعية تثبت الرشادة الشديدة لأصحاب الأفكار الجديدة الذين سعوا لنشرها ونجحوا في خلق مبادئ وأعراف وقواعد دولية يسير عليها الفاعلون الدوليون. فقد استخدموا وسائل لتحقيق غاياتهم تعظم منافعهم غير المادية، ومنها تغيير

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٥٠) Salem, *What Is Constructivist about Realism? Constructivist Critiquing of the Realist Paradigm in International Relations*, p. 110.

(٥١) Jeffrey Checkel, «Why Comply?: Social Learning and European Identity Change,» *International Organization*, vol. 55, no. 3 (Summer 2001), p.559.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٥٥٩.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٥٦٤.

رؤية الفاعلين الدوليين الآخرين لمصالحهم بما يعكس الالتزامات المبدئية لأصحاب الأفكار الجديدة[٥٤].

يمكن القول إن الجدل بين البنائيين ومنتقديهم قد تجاوز مسألة وجود تأثير للعناصر غير المادية في السلوك الدولي إلى مسألة حدود هذا التأثير. فاستقراء الواقع يشير بوضوح إلى تباين تأثير هذه العناصر. مثلاً، خلال أول عقدين من عمر منظمة الوحدة الأفريقية لم يجمع أعضاؤها على القيام بفعل جماعي إلا في حالات قليلة انتهكت فيها بعض مبادئها انتهاكاً صارخاً. فمثلاً كانت مواقفها من انتهاك مبدأ احترام الوحدة الإقليمية لدولها الأعضاء وتحريم الانفصال أشد صرامة من مواقفها عند انتهاك مبدأ عدم التدخل في شؤونهم الداخلية[٥٥].

ويرى بعض منتقدي المدرسة البنائية أنها تبالغ في تأثير العناصر غير المادية الذي لا يتعدى ـ في نظرهم ـ حالات السلوك الدولي المحدودة التي تعجز عن تفسيرها عناصر القوة المادية. مثلاً، قارن ريتشارد هيرمن (Richard Herrmann) وشانون فون (Shannon Vaughn) بين أدوار ثلاثة عوامل تؤثر في الفاعل الدولي عند اتخاذه قرار الدفاع عن عرف دولي تعرض للانتهاك. هذه العوامل هي شعور الفاعل الدولي بالتزام بتطبيق هذا العرف، ومصالحه المادية، وإدراكه للموقف. وباستقراء حالة الولايات المتحدة، توصل الباحثان إلى نتيجة تنسجم ـ إلى حد كبير ـ مع مقولات المدرسة الواقعية، وهي أن دور الشعور بالالتزام أقل كثيراً من دور المصالح المادية، ويكاد ينحصر في حالات انتهاك الأعراف الدولية من قبل الأعداء دون الأصدقاء. أما حين تغيب المصالح المادية ويكون الشعور بالالتزام هو الدافع الوحيد للفعل، فغالباً ما يمتنع الفاعل الدولي عن اتخاذ قرار الدفاع عن العرف الدولي المنتهك[٥٦]. لكنهما تجاهلا ما اعترفا به في بداية الدراسة وهو رفض البنائيين مقارنة أثر المصالح بأثر الأعراف لأن الأعراف ـ في نظرهم ـ تسهم في تعريف الفاعل الدولي لمصالحه[٥٧].

ولبيان حدود تأثير المبادئ والأعراف والقواعد في السلوك الدولي يدعو جيفري ليغرو (Jeffrey Legro) إلى دراسة التباين في مدى صلابتها، مفترضاً أن المبادئ والأعراف والقواعد الأشد صلابة هي الأكثر تأثيراً، ليس فقط بالمقارنة بعناصر القوة المادية، ولكن أيضاً بمقارنة بعضها ببعض[٥٨]. ويقترح ليغرو مقياساً مركباً من ثلاثة معايير، هي مدى تحديد المبدأ أو العرف أو القاعدة تحديداً دقيقاً (أي بسيطاً وواضحاً)، ومدى استمراريته ومقاومته لتحدي معارضيه، ومدى التوافق

(٥٤) Finnemore and Sikkink, «International Norm Dynamics and Political Change,» p.910.

(٥٥) Jessica Byron, *Regional Security in Latin America and Africa* (Geneva: Program for Strategic and International Security Studies, 1984), pp. 6 and 32.

(٥٦) Richard Herrmann and Vaughn Shannon, «Defending International Norms: Role of Obligation, Material Interest, and Perception in Decision Making,» *International Organization*, vol. 55, no. 3 (Summer 2001), pp. 622 and 651.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٦٢٥.

(٥٨) Jeffrey Legro, «Which Norms Matter? Revisiting the «Failure» of Internationalism,» International Organization, vol. 51, no. 1 (Winter 1997), p. 33.

حوله في المعاهدات والحوارات الدبلوماسية. ومن ثم فإن المبدأ أو العرف أو القاعدة الأوضح والأدوم والأكثر قبولاً هو الأشد تأثيراً من غيره من المبادئ والأعراف والقواعد[٥٩]. لكن استقراء الواقع لا يؤيد دائماً هذا الرأي. مثلاً، في دراسة عن الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية، قورنت صلابة مبدأ الأمن الجماعي (أي التزام المنظمة الدولية بالدفاع عن أعضائها ضد العدوان ـ أو تهديد بالعدوان ـ من جانب أعضاء آخرين) بصلابة مبادئها الأخرى، وتبين أن الجامعة قررت تطبيق مبدأ الأمن الجماعي في أزمتَي العراق والكويت عامي ١٩٦١ و١٩٩٠ على حساب مبادئ أخرى كانت أكثر صلابة وتفرض على الجامعة اتخاذ موقف آخر[٦٠].

ويعترف البنائيون باحتمال تعارض المبادئ والأعراف والقواعد التي ينبغي على الفاعل الدولي اتباعها، وهو ما يجعل خياراته السياسية في تلك المواقف أصعب من غيرها. فحينها يصبح عليه اختيار الالتزامات التي سيوفيها على حساب غيرها. ولكن البنائيين يختلفون في كيفية تعامل الفاعل الدولي مع هذه المواقف، فيرى بعضهم أن اتخاذ قرار رشيد في هذه المواقف يتطلب عمليات عقلية معقدة تحتاج إلى مزيد من الدراسة[٦١]. ويرفض آخرون افتراض رشادة صناع القرار وأولوية التفكير بمنطق نتائج الفعل على التفكير بمنطق مناسبة الفعل، ويرون أن الفاعل الدولي يعيد تفسير التزاماته بما ينفي تعارضها، خاصة في غياب هيئة دولية تصدر قرارات إلزامية بتفسير الالتزامات ومن ثم يتكرر عدم احترامها في الواقع[٦٢]. لكن هذه الرؤية تفتح الباب أمام الرأي الواقعي القائل بأن الدول القوية المهيمنة ترغم الفاعلين الدوليين الآخرين على الوفاء بالتزاماتهم، أو «تقنعهم» بذلك، وفق التفسير الذي يحقق مصالح هذه الدول القوية المهيمنة[٦٣].

خاتمة: المحددات النظرية واحتمالات الالتزام باتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥

احتفل العالم بتوقيع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتتمثل أبرز نقاط الاتفاق بالحد من ارتفاع الحرارة «أدنى كثيراً من درجتين مئويتين»، ومراجعة التعهدات الإلزامية كل خمس سنوات، وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب، إضافة إلى قرارات بدعم البيئة والتنمية المستدامة. ويفترض أن يسرع هذا الاتفاق ـ الذي لن يدخل حيز التنفيذ إلا عام ٢٠٢٠ ـ

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٦٠) Salem, *International Relations Theories and Organizations: Realism, Constructivism and Collective Security in the League of Arab States*, pp.262-264.

(٦١) Finnemore and Sikkink, «International Norm Dynamics and Political Change,» p. 914.

(٦٢) Maja Zehfuss, «Constructivism in International Relations: Wendt, Onuf, and Kratochwil,» in: Karin Fierke and Knud Jorgensen, eds., *Constructing International Relations: The Next Generation* (London: M.E.Sharpe, 2001), p.68.

(٦٣) Salem, *What Is Constructivist about Realism? Constructivist Critiquing of the Realist Paradigm in International Relations*, pp.111-112.

العمل لخفض استخدام الطاقة الأحفورية، مثل النفط والفحم والغاز، وأن يشجع على اللجوء إلى مصادر للطاقة المتجددة وتغيير أساليب إدارة الغابات والأراضي الزراعية(٦٤).

ولكن ما هي احتمالات الالتزام بهذا الاتفاق في ضوء المحددات النظرية لاحترام الدول لالتزاماتها القانونية؟ تتباين الإجابات عن هذا السؤال وفق رؤى المدارس الواقعية والمؤسسية والبنائية في العلاقات الدولية. ويمكن القول إجمالاً إن الرؤية الواقعية هي الأكثر تشاؤماً، والرؤية المؤسسية هي الأكثر تفاؤلاً. ومبعث تشاؤم الرؤية الواقعية هو غياب النص على أدوات جبرية لتنفيذ الالتزامات سواء في اتفاق باريس أو اتفاقيته الإطارية(٦٥). أما مبعث تفاؤل الرؤية المؤسسية فهو كثرة المكاسب التي ستجنيها الدول من تطبيق هذا الاتفاق في ضوء خطورة مشكلة تغير المناخ. فالنشاط الدبلوماسي المعني بقضية تغير المناخ يعكس وعياً عالمياً متزايداً بهذه المشكلة التي تمثل خطراً داهماً على المناطق الساحلية، والبيئة البحرية، ومصادر المياه والطاقة، وصحة السكان وتجمعاتهم، والنشاط السياحي، وقطاع الزراعة والغذاء، إذ تؤثر في إنتاجية بعض المحاصيل وسلوك الآفات المرضية(٦٦). ويرتبط التغير المناخي بمجموعة تغيرات بيئية أخرى تهدد كوكبنا، كاتساع ثقب الأوزون وحرق الغابات وتدهور الأرض الزراعية والإسراف في استخدام المياه وتلوثها. وتغذي هذه التغيرات البيئية صراعات محلية ودولية نتيجة زيادة ندرة الموارد والشعور بالحرمان النسبي وهجرات البشر(٦٧). وتقدم القارة الأفريقية عدة أمثلة على ذلك(٦٨).

أما الرؤية البنائية ففيها ما يبرر التفاؤل وما يبرر التشاؤم بشأن تطبيق هذا الاتفاق. فمن جهة، جاء الاتفاق تتويجاً ليس فقط لقمة المناخ التي انعقدت لمدة أسبوعين قبل توقيعه، وإنما أيضاً لسلسلة من اتفاقات سابقة في مجال حماية البيئة عموماً والتغير المناخي خصوصاً، مما يشير إلى انسجامه مع عرف دولي يزداد قوة وصلابة. فقد كانت البداية هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ التي اعتمدت عام ١٩٩٢ وصدّق عليها ١٩٥ طرفاً. ثم اعتُمد بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧ من أجل تطبيق هذه الاتفاقية، ودخل حيّز التنفيذ في عام ٢٠٠٥. وبعد عامين بدأ العمل لإعداد اتفاق بشأن المناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢. ووضعت أسس هذا النظام الدولي الجديد في

(٦٤) «أهم مضامين اتفاق قمة المناخ ٢٠١٥،» <http://unfccc.int/files/essential_background/convention/application/pdf/english_paris_agreement.pdf2015/12/13/>.

(٦٥) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. انظر الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة: <http://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf>.

(٦٦) ناهد عبد اللطيف محيسن، «التغيرات المناخية وانعكاساتها على قطاع الزراعة والغذاء في مصر،» **النهضة** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، السنة ١١، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، ص ٣٨ ـ ٥٨.

(٦٧) Thomas Homer-Dixon, «On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict,» in: Richard Mansbach and Edwards Rhodes, eds., *Global Politics in a Changing World: A Reader*, 2nd ed. (Boston, MA: Houghton Mifflin, 2003) pp.363-372.

(٦٨) محمد عاشور، **التغيرات المناخية وقضايا الصراع والأمن في أفريقيا** (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٥).

اتفاق كوبنهاغن السياسي عام ٢٠٠٩ ومؤتمرات كانكون٢٠١٠، وديربان ٢٠١١، والدوحة ٢٠١٢، بتكميل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو[٦٩].

لكن اتفاق باريس من جهة أخرى، لا يراعي مبدأ مستقراً في القانون الدولي هو مبدأ العدالة. فرغم أن تغير المناخ يؤثر في جميع سكان كوكبنا، فإن أكبر المتضررين منه ـ وفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠١٤ ـ هم سكان المدن الساحلية الذين يمثلون نحو ٤٥ بالمئة من سكان العالم، وسكان الدول الجزرية الصغيرة، وهي ٥١ دولة نامية تواجه خطراً وجودياً بسبب تغيُّر المناخ، والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، خاصة في جنوب آسيا، الذين يعتمدون على الأمطار في غذائهم وزراعتهم وتربية ماشيتهم[٧٠]. والمفارقة هي أن معظم هؤلاء لم يتسببوا تاريخياً في ظاهرة تغيُّر المناخ، بل تقع المسؤولية التاريخية على الدول الغربية الصناعية. فقد أثبتت الدراسات العلمية زيادة ملحوظة في إسهام العامل البشري في إحداث هذه الظاهرة مقارنة بالعوامل الطبيعية بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر، أي منذ تسارع عجلة التصنيع في الدول الغربية ومن ثم زيادة انبعاثات غاز الكربون التي تعتبر الآن أهم أسباب تغير المناخ. والطريف أن إحدى الدراسات خلصت إلى أن دول الشمال قد تستفيد من ظاهرة التغير المناخي حيث سيعتدل الشتاء وتتحسن المحاصيل[٧١].

الخلاصة أن نسبة كبيرة من أشد المتضررين من هذه الظاهرة هم ضحايا أبرياء، إذ لم يشاركوا في صنعها ولكن عليهم مواجهة أعبائها أكثر من غيرهم، حيث ستتأثر قدرتهم على تحقيق التنمية. فخبراء البنك الدولي يرون أن تغير المناخ يجعل تحدي التنمية أكثر تعقيداً، وأن البلدان النامية ـ ولا سيّما الأشد فقراً وتأثراً بتغير المناخ ـ ستحتاج إلى مساعدات دولية ليس فقط من أجل التحول إلى مسارات تنموية تقلل انبعاث غازات الكربون دون الانتقاص من عملية التنمية، وإنما أيضاً من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ. «فازدياد درجة حرارة كوكب الأرض ـ ولو زيادة طفيفة نسبياً ـ سيتطلب تعديلات كبيرة على طريقة تصميم وتنفيذ سياسات التنمية، وطريقة كسب الناس لأرزاقهم، والأخطار والفرص التي تواجههم»[٧٢].

---

(٦٩) «مؤتمر باريس بشأن المناخ لعام ٢٠١٥ (الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف) : رهانات الترشيح الفرنسي وأسبابه،» موقع الدبلوماسية الفرنسية الإلكتروني (وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية)، <http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/aide-au-developpement-et-gouvernance-democratique/climat-et-environnement/article/cope-21>.

(٧٠) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠١٤)، ص ١٢٥.

(٧١) The Economist, «Hotting Up in The Hague,» in: Mansbach and Edwards Rhodes, eds., *Global Politics in a Changing World: A Reader*, pp. 386-389.

(٧٢) البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم ٢٠١٠: التنمية وتغير المناخ: عرض عام مسبق** (واشنطن: البنك الدولي، ٢٠٠٩)، ص ١ ـ ٣.

الفصل التاسع

التغيرات البيئية وقضايا الصراع والأمن
حالة أفريقيا

محمد عاشور مهدي(*)

مقدمة

صاحبت جهود رصد التغيرات البيئية، صيحات علمية وإعلامية محذرة من أن تلك التغيرات يمكن أن تقود العالم إلى حروب متصاعدة حول الموارد المتراجعة في الأمدَين القريب والبعيد؛ وقد عبّر عن تلك المخاوف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان بقوله: «إن التغير المناخي بمثابة تهديد شامل لصحة الإنسان، ولإمدادات العالم من الغذاء والأمن والسلام»(١)، وهو ما ذهب إليه أيضاً الرئيس الأمريكي أوباما حينما أشار إلى أن: «التغير المناخي عبر الجفاف وتراجع المحاصيل الزراعية سيؤدى إلى الجوع والصراع»(٢). وهي المخاوف والتحذيرات التي قللت دراساتٌ وبحوثٌ أخرى من أهميتها، مؤكدة أن خطاب الترويع من التغيرات البيئية وآثارها مبالغ فيه وقائم على نماذج محاكاة، ولا يستند إلى أساس نظري أو تطبيقي قوي في أرض الواقع(٣).

ويدلل ذلك الجدل بشأن التغيرات البيئية وتأثيرها أو عدم تأثيرها في الحياة الإنسانية على الاهتمام الذي توليه المؤسسات الدولية والوطنية، الحكومية منها وغير الحكومية، بتلك التغيرات.

(*) أستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية بمعهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

(١) نقلاً عن: Ole Magnus Theisn, Helge Holtermann and Halvard Buhaug, «Drought, Political Exclusion, and Civil War,» paper presented at: Conference on «Climate Change, Social Stress and Violent Conflict», Research Group Climate Change and Security: Hamburg University, 19-20 November 2009, slid 1.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر على سبيل المثال: Trudy Sumiko Rebert, «The Rising Flood?: Enviromental Refugee in Political Ecology Prespective,» pp. 4-15, <http://www.macalester.edu/academics/geography/courses/coursepages/rebert.pdf> (accessed on 1 May 2014), and Bruno Tertrais, «The Climate Wars Myth,» *The Washington Quarterly*, vol.34, no. 3 (Summer 2011), pp. 17-26.

وفي إطار مشروع بحثي، وكتاب علمي، يتناول الأبعاد القانونية للتغيرات البيئية، إذا أردنا أن ننسب هذه الدراسة فإنها تقع في إطار ما يعرف بالعوامل المادية لنشأة القاعدة القانونية؛ حيث تسعى لدراسة بعض الجوانب والأبعاد السياسية والأمنية المرتبطة بالتغيرات البيئية على الصعيدين النظري العام والتطبيقي الخاص بدول الجنوب ممثلة بدول القارة الأفريقية، من خلال محاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات يمكن إجمالها فيما يلي: ما هي طبيعة التغيرات البيئية الدائر حولها الجدل؟ وما مصدرها؟ وما هي الخلفيات الكامنة خلف الرّؤى المختلفة لطبيعة التغيرات البيئية والتداعيات السياسية المترتبة على كل منها؟ وما هي الانعكاسات السياسية والأمنية القائمة والمحتملة للتغيرات البيئية؟

ولا شك في أن الإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر وغيرها تعد أرضية لازمة للتعرف إلى التدابير الواجب اتباعها من أجل تلافي الآثار السلبية للتغيرات البيئية.

أولاً: ملامح التغيرات البيئية واتجاهات تفسيرها

عُني العديد من الباحثين بتناول العلاقة القائمة والمحتملة بين التغيرات البيئية والظواهر السياسية والاجتماعية في العالم بصفة عامة، وظهر اختلاف بين الباحثين على من له الأولوية في التأثير في الآخر؛ العامل البيئي، أم العامل البشري؟ وهو الخلاف القائم منذ القدم بين أنصار الحتمية الجغرافية (البيئية) [٤]، وأنصار العوامل والمتغيرات الاجتماعية الإنسانية، مع اعتراف أنصار كل جانب بتأثير العوامل الأخرى في الظاهرة، لكنها تأتي في مرتبة تالية[٥]. وهو ما أسفر عن رؤى متباينة فيما يتصل بالتغيرات البيئية وآثارها في الحياة الإنسانية، ومن يتحمل تبعات تلك الآثار[٦].

يعرض هذا المبحث للجوانب السياسية المتعلقة بالجدل الدائر بشأن طبيعة التغيرات البيئية وأسبابها وسبل التصدي لها، وذلك من خلال مطلبين يطرح **أولهما** ملامح التغيرات البيئية كما

---

(٤) تجدر الإشارة، إلى أن عبد الرحمن بن خلدون يعتبر أحد أشهر من تحدثوا عن أثر البيئة في السلوك والعمران الإنساني بصفة عامة والاجتماعي والأخلاقي بصفة خاصة، ففي الباب الأول من كتابه **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر** الشهير بـ **المقدمة** خصص ابن خلدون أربع مقدمات تناول فيها أثر البيئة والمناخ في السلوك الإنساني؛ ففي المقدمة الثانية ميّز بين أقاليم العالم الطبيعية وخصائصها المناخية، ولحظ منها العمران البشري وعوامل تفسير ذلك. وفي المقدمة الثالثة من هذا الباب عرض ابن خلدون أثر اعتدال أو سوء المناخ على ألوان البشر والكثير من أحوالهم. وعرض في المقدمة الرابعة لأثر الهواء في أخلاق البشر، وخصص المقدمة الخامسة من الباب لأثر اختلاف أحوال العمران من الخصب والجوع وما ينشأ عن ذلك من الآثار في أبدان البشر وأخلاقهم. انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة العلامة ابن خلدون** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص ٥٦ ـ ١٠٠.

(٥) Rebert, Ibid., pp. 4-15, and James Morrissey, «Rethinking the «Debate on Enviromental Refugees»: From «Maximilists» and «Minimalists» to «Proponents and Critics,» <http://jpe.library.arizona.edu/volume_19/Morrissey.pdf> (accessed on 30 June 2014).

(٦) Matthew Paterson and Michael Grubb, «The International Politics of Climate Change,» *International Affairs*, vol. 68, no. 2 (April 1992), p. 310.

عرضتها التقارير الدولية والعلمية المعنية بالتغيرات البيئية، ويعرض **الثاني** رؤيتين متمايزتين فيما يتصل بتفسير تلك التغيرات البيئية وآثارها والمسؤوليات المترتبة عليها.

١ ـ ملامح التغيرات البيئية

في عام ١٩٩٥ صدر التقرير الثاني للهيئة الدولية ما بين الحكومية المعنية بتغير المناخ (Intergovernmental Panel on Climate Change) والمعروفة اختصاراً بـ «IPCC» ليؤكد أن التغيرات البيئية التي يشهدها العالم هي نتيجة التراكم السريع للغازات المسببة لتلك الظاهرة والمعروفة باسم الغازات الدفيئة أو غازات الاحتباس الحراري الناجم في جانب منه عن تزايد الكثافة السكانية، وتزايد استخدام الوقود الأحفوري. وناقش التقرير ملامح تطور التغيرات البيئية في العالم، والآثار البيئية المترتبة عليها والسبل الواجب اتباعها لتثبيت الانبعاثات الحرارية واحتواء آثارها[٧].

وبعد عقد من الزمان، وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٦، قُدّم تقرير آخر إلى رئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير عُرف بتقرير استيرن[٨]، ليقدم رؤية متكاملة حول التغير المناخي وتحديداً ظاهرة الاحتباس الحراري من حيث أسبابها، وآثارها، وسبل مواجهتها وكلفتها. وبصفة عامة فإن أهم الملامح التي ركزت عليها معظم أدبيات التغير المناخي تأييداً ودحضاً لظاهرة التغير المناخي تمثلت بمجموعة من الشّواهد (التي هي من زاوية أخرى آثار للتغير المناخي) ارتبطت بتركيب الغلاف الجوي، والنظام البيئي، والمياه، والصحة، والغذاء. ويمكن إجمال أهم تلك الشواهد فيما يلي[٩]:

ـ ازدياد نسبة تركيز ثاني أُكسيد الكربون في الغلاف الجوي في طبقة الأتموسفير إلى أعلى معدل له منذ العصور الجليدية (منذ نحو عشرة آلاف عام) [١٠].

---

(٧) Intergovernmental Panel on Climate Change [IPCC], *Second Assessment, Climate Change 1995*,<https:// www.ipcc.ch/pdf/climate-changes-1995/ipcc-2nd-assessment/2nd-assessment-en.pdf> (accessed on 30 February 2014).

(٨) Nicolas Stern, «The Economic of Climate Change (Executive Summary),» Stern Review, <http://www. hm-treasury.gov.uk/d/Executive_Summary.pdf cabinet office>.

(٩) تم الاعتماد بصفة أساسية على تقرير ستيرن وتقرير الهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ في رصد تلك الشواهد. انظر عرض نقدي لهذا التقرير في: محمد نعمان نوفل، **اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات**، سلسلة اجتماعات الخبراء «ب»؛ العدد ٣٤ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٧). انظر أيضاً: كريستيان بارينتي، **مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، ترجمة سعد الدين خرفان، عالم المعرفة؛ ٤١١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٤)، ص ١٩ ـ ٢٢ و٧٧ ـ ٧٨، وروي دبليو سبنسر، **الاضطراب المناخي: كيف تفضي هيستيريا الاحتباس الحراري إلى أقوال شبه علمية، وساسة متملقين، وسياسات ضالة**، ترجمة طارق عليان (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ٢٠٠٩).

(١٠) بارينتي، المصدر نفسه، ص ٢٠.

ـ إن السنوات الأخيرة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠) هي الأعلى حرارة على الإطلاق[١١]؛ فمتوسط ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض منذ أواخر القرن التاسع عشر تراوح بين ٠,٣ إلى ٠,٦ درجة مئوية، في حين يتوقع أن يرتفع متوسط حرارة العالم ما بين ١ و٣,٥ درجة مئوية بحلول عام ٢١٠٠[١٢].

ـ ارتفاع درجة حرارة الطبقات العليا من مياه المحيطات، وتراجع أحجام ومساحات الجبال الجليدية والمناطق الجليدية في العالم بصفة عامة؛ بفعل ازدياد معدلات انصهار جليد المحيطات، خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٣[١٣]. وهو ما يسهم في ظاهرة ارتفاع مستوى سطح البحر التي رصدتها الأقمار الصناعية خلال ذات الفترة المذكورة، وهو أمر يتوقع أنصار هذا الاتجاه استمراره مُؤكدين أن التمدد الحراري هو أحد العوامل الرئيسية المساهمة في التغيرات التي تحدث في مستوى أسطح البحار[١٤].

ـ حدوث تغير ملحوظ في كميات سقوط الأمطار؛ حيث زادت الأمطار في الأجزاء الشمالية من أوروبا، وشمال ووسط آسيا، وفي الأجزاء الشرقية من الأمريكتين، وفي المقابل لوحظ ظهور الجفاف في مناطق الساحل الأفريقي، والبحر الأبيض المتوسط، وجنوب أفريقيا، وبعض مناطق جنوب آسيا[١٥].

ـ تكرار ظواهر الفيضانات في كثير من دول العالم، وتغير نمط العواصف.

تقلص المرتفعات الثلجية وانصهار الطبقة الجليدية الدائمة في القطبين الشمالي والجنوبي بدرجة كبيرة، وهو ما أدى إلى انخفاض ملوحة وكثافة المياه العذبة، وحدوث تغيرات جوهرية في البيئات التي يعيش فيها الدب القطبي وغيره من الكائنات الأخرى التي تعيش في البيئات نفسها[١٦].

---

(١١) Stern, «The Economic of Climate Change (Executive Summary),» p. iii-x.

(١٢) [IPCC], *Second Assessment, Climate Change 1995*, pp. 21-24, and Robert Agnew, «Dire Forecast: A Theoretical Model of the Impact of Climate Change on Crime,» *Theoretical Criminology* (6 September 2011).

(١٣) جزيرة مغطاة كاملة بالثلوج وتقع بين القطب الشمالي والمحيط الأطلنطي، وتعتبر أكبر جزيرة في العالم، وكانت تتبع الدنمارك سياسياً وإدارياً قبل حصولها على الحكم الذاتي عام ١٩٧٨ ثم حق تقرير المصير عام ٢٠٠٨. لتصبح أقل دول العالم كثافة من حيث السكان.

(١٤) يتحدد مستوى سطح البحر عند خط الساحل بفعل الكثير من عوامل المناخ التي تعمل على نطاق كبير من الفترات الزمنية ابتداء من ساعات المد إلى التغيرات في حوض المحيط نتيجة لحركة الصفائح الأرضية والترسيب؛ ويؤكد الكثيرون أن أكبر المؤثرات في المستويات المتوسطة لسطح البحر ترتبط بالمناخ وعمليات التغيرات المناخية ارتباطاً كبيراً. انظر: IPCC, Ibid., pp. 5-6.

(١٥) نوفل، **اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات**، ص ٨.

(١٦) يرى البعض أن تراجع الجليد على نحو غير مألوف بعيداً من الساحل جعل الدببة مضطرة إلى السباحة مسافات طويلة بحثاً عن الطعام وهو ما جعلها أكثر إحساساً بالخطر وأكثر شراسة ودفعها في أحيان كثيرة إلى التسلل إلى القرى ومهاجمة البشر على غير المعتاد. وأن انصهار الجليد في الشتاء وتزايد عمليات الانصهار في الصيف، أديا إلى التهديد بتدمير البيئة الطبيعية للنباتات المجهرية التي تتكاثر في مياه البحار والتي تعتبر الغذاء الرئيسي لكثير من الكائنات البحرية، كما تعتبر تهديداً للبيئة الطبيعية وللفصائل الحيوانية كالدب القطبي الذي لوحظ أنه يتجه إلى المناطق الداخلية في كندا وألاسكا، علاوة على أن ١٧٠٠نوع من النباتات والحيوانات قد بدأت تتجه نحو القطبين بمعدل أربعة أميال كل عقد من عقود النصف الثاني من القرن الماضي، وهو ما يشكل خطورة تهدد الحياة على كوكب الأرض بصفة عامة. انظر: الموسوعة =

ـ تراجع بعض جبال الألب الثلجية كاشفة عن بعض الآثار المدفونة منذ آلاف السنين مثل إنسان الثلوج الذي دفن منذ خمسة آلاف عام، وكان هذا التراجع نتيجة الدفء الذي حدث في أوروبا وكذلك تناقص مساحات الأنهار الجليدية.

ـ تسجيل حدوث ارتفاع في معدل درجات الحرارة لبعض المناطق والأقاليم في العالم، مثل سيبيريا بمقدار ثلاث درجات (مئوية)، وهو ما يؤثر في حياة كثير من الكائنات النباتية والحيوانية أيضاً[١٧].

٢ ـ اتجاهات النظر للتغيرات البيئية وتفسيرها

على الرغم مما قد يبدو للوهلة الأولى من سهولة إدراك التغيرات البيئية وآثارها سالفة البيان، فإن مطالعة الكتابات المتعلقة بالتغيرات البيئية وأسبابها وتداعياتها، القائمة والمحتملة في المستقبل على الكوكب والإنسان، تشير إلى خلافات وتباينات عميقة في وجهات نظر الباحثين فيما يتصل بكل جانب من تلك الجوانب. وإجمالاً يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين. يرى **الاتجاه الأول** أن العوامل البشرية هي المسؤول الرئيس والمباشر عن التحولات والتغيرات البيئية الجارية في العالم. ويرى أنصار **الاتجاه الثاني** أن التغيرات البيئية وإن كانت حقيقة ملموسة وواقعة فإنه من وجهة نظرهم هناك مبالغات في درجة مسؤولية العوامل البشرية عن تلك التغيرات من ناحية، وفي التأثيرات المحتملة لتلك التغيرات في الحياة الإنسانية من ناحية أخرى. وفيما يلي عرض لوجهة نظر وحجج كل من الفريقين.

أ ـ الاتجاه القائل بالمسؤولية البشرية عن التغيرات البيئية

يمثل هذا الاتجاه كثير من الباحثين والمنظمات الدولية[١٨]، الذين يرون وجود أدلة دامغة تثبت أن هناك تغيراً في المناخ؛ وأنه يرجع بدرجة كبيرة إلى الأنشطة البشرية التي تزيد من انبعاثات ثاني أُكسيد الكربون خاصة، تلك الناجمة عن الوقود الأحفوري (النفط، الغاز، الفحم)، الذي يحرقه الإنسان؛ التي أدت إلى ازدياد في درجات الحرارة فاق في تأثيره التغير الناتج من العمليات الطبيعية مثل التغيرات الشمسية والبركانية[١٩].

= البيئية، <http://www.bee2ah.com/%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%A9> (accessed on 1 May 2014).

(١٧) نوفل، **اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات**، ص ٧ ـ ٨.

(١٨) ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

(١٩) انظر: IPCC, *Second Assessment, Climate Change 1995*.

انظر أيضاً: بارينتي، **مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، وربي عجور، «التغير المناخي: الأساس العلمي،» **مجلة بيئة المدن الإلكترونية** (مركز البيئة للمدن العربية، عمّان)، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، ص ٣٧، <http://www.envirocitiesmag.com/articles/pdf/article21.pdf>.

ويتوقع أنصار هذا الاتجاه استفحال ظاهرة «الدفيئة الطبيعية»[٢٠]، وآثارها السلبية في الأنظمة «الإيكولوجية» الطبيعية والبشرية؛ حيث يتوقع ـ وفق ذلك المنظور ـ أن تقل الفترة الزمنية لحدوث فترات الجفاف من حوالى مئة عام إلى عشرة أعوام، وأن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى خسائر للدول الساحلية قدرها البعض بنحو تريليون دولار علاوة على زوال بعض الدول الجزيرية[٢١]. وأن تؤدي تلك العوامل مجتمعة إلى هلاك نحو ٥٠٠ ألف نسمة كل عام بسبب التغير المناخي[٢٢].

ويرى هذا الفريق أن البلدان النامية ستتأثر تأثراً كبيراً بهذه الظاهرة مقارنة بالبلدان الصناعية، وسيكون وقع تلك التغيرات أشد وطأة على الأكثر فقراً من بين الفقراء. فوفقاً للتوقعات، فإن من شأن التغيرات البيئية التي يسببها الإنسان أن تؤدي إلى خفض الإنتاجية الزراعية في كل من المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية، وخفض كمية المياه وجودتها في معظم المناطق الجافة وشبه الجافة؛ بالإضافة إلى زيادة انتشار الملاريا والحمى الشوكية وغيرها من الأمراض المنقولة في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية. علاوة على أن التغير المناخي ـ من جرّاء النشاط الإنساني ـ سيؤثر سلباً في عمل النظم الإيكولوجية وتنوعها البيولوجي[٢٣]، وهو الذي سيضعف بدوره أسس التنمية المستدامة. كما أن ارتفاع منسوب البحر المرتبط بالزيادات المتوقعة في درجات الحرارة من الممكن أن يتسبب في تشريد عشرات الملايين ممن يعيشون في المناطق المنخفضة كدلتا النيل، كما أنه قد يهدد وجود البلدان الصغيرة الواقعة في الجزر[٢٤].

وانطلاقاً من تبنيها لتلك الرؤية، سعت منظمة الأمم المتحدة حاولت الحد من مخاطر التغير المناخي واحتواء آثاره عبر عدة مواثيق واتفاقيات وبروتوكولات، في مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي صدَّق عليها ١٩١ بلداً. وبروتوكول «كيوتو» الملحق بالاتفاقية الإطارية الذي يحدد أهدافاً وجداول زمنية للحد من الانبعاثات في البلدان الصناعية، الذي صدَّق عليه ١٧٤ بلداً من بين الدول الأعضاء في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة[٢٥].

---

(٢٠) تستمد الأرض الطاقة من الشمس من خلال أمواج، قصيرة في معظمها، من الضوء المرئي وفوق البنفسجي، وينعكس حوالى ثلث الأشعة الواصلة للغلاف الجوي مباشرةً للفضاء، ويمتص سطح الأرض وبدرجة أقل الغلاف الجوي الثلثين المتبقيين. ولموازنة الطاقة الشمسية الممتصة يجب على الأرض أن تشع الكمية نفسها من الطاقة للفضاء الخارجي، وبما أن الأرض أبرد كثيراً من الشمس فإن الأرض تشع الطاقة بموجات طويلة بشكل رئيسي على شكل أشعة تحت الحمراء، معظم هذه الطاقة التي تشعها اليابسة والمحيط يتم امتصاصها من قبل الغلاف الجوي وما يحويه من غيوم وتُشع مرة أخرى إلى الأرض وهذا ما يعرف بظاهرة الدفيئة الطبيعية أو البيت الزجاجي. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٢١) Stern, «The Economic of Climate Change (Executive Summary),» p. vii.

(٢٢) بارينتي، **مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، ص ٢١.

(٢٣) Linda J.Beaumont [et al.], «Impacts of Climate Change on the World's Most Exceptional Ecoregions,» *Proceeding of the National Academy of Science of the United States of America*, vol. 108, no. 6 (8 Febraury 2011), pp. 2306 – 2311.

(٢٤) عجور، «التغير المناخي: الأساس العلمي».

(٢٥) انظر: معلومات أساسية صفحات الحقائق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو <http:// www.un.org/ar/climatechange/the-un-climate-change-convention-and-the-kyoto-protocol.shtml>.

ويشير التفاوت في عدد التصديقات على كلتا الوثيقتين إلى بعض جوانب الخلاف في سياسات ورؤى أعضاء المنظمة الدولية، وأثر الرغبة في تحمُّل المسؤولية أو التنصل منها، في مواقف الدول من الاتفاقات الدولية؛ حيث يفسر أحد الباحثين ذلك التباين في عدد التصديقات على الوثيقتين وسرعتها؛ باختلاف طبيعة ما تفرضه كل منهما من أعباء والتزامات، ففي حين اتسمت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية بالعمومية والمرونة فيما تفرضه من تبعات، جاء بروتوكول كيوتو أكثر دقة وإحكاماً فيما يضعه من تكاليف وأعباء بنسب وبجداول زمنية، على الدول المتقدمة الأعضاء في الاتفاقية(٢٦).

وترتب الرؤية سالفة الذكر مجموعة من التداعيات الاقتصادية والسياسية جوهرها ضرورة التحول عن الوقود الأحفوري والبحث عن بدائل له، وضرورة إسهام الدول المتقدمة الأكثر استهلاكاً لهذا الوقود في التخفيف من آثار الانبعاثات الناجمة عن ذلك الوقود ومساعدة البلدان النامية والمتضررة من تغيُّر المناخ توفير تكاليف التكيف مع تلك الآثار الضارة(٢٧)، كما بدأ الحديث على استحياء عن ضرورة إسهام الدول المنتجة للوقود الأحفوري في تكاليف مكافحة الأضرار الناجمة عنه استناداً إلى قاعدة «الغرم بالغنم» عبر فرض ضرائب يوجه عائدها لتمويل البحوث في الطاقة النظيفة(٢٨).

ويرى معارضو هذا الاتجاه، أن أكثر أنصار هذا الاتجاه ومساندي تلك الرؤية هي المؤسسات البحثية والأكاديمية والمنظمات الأهلية والحكومية التي يعتمد وجودها وتمويلها وتأييدها على استمرار الشعور الدائم بمخاطر التغيرات البيئية من جرّاء الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة ممثلة بالبترول، والغاز والفحم؛ وبالتالي ضرورة استمرار تمويل أنشطة البحث عن مصادر طاقة بديلة (نظيفة)، ودعم وتمويل الأنشطة والبحوث الهادفة إلى احتواء الآثار السلبية لمصادر الطاقة الراهنة؛ حيث قُدّرت الاستثمارات في الطاقة المتجددة والتكيف مع المتغيرات البيئية عام ٢٠١٢ بـ ٣٩٥ مليار عام ٢٠١٣. وقدّر القائمون على مبادرة السياسة البيئية (Climate Policy Initiative)(٢٩) الحاجة إلى استثمارات قدرها خمسة تريليونات دولار في الطاقة النظيفة وحدها بحلول

= انظر أيضاً: أمينة لطروشو زاهية سي فضيل، «اللجوء البيئي كأثر لتغير المناخ،» **مجلة القانون والأعمال** (جامعة الحسن الأول) (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

(٢٦) Jan von Stein, «The International Law and Politics of Climate Change: Ratification of the United Nations Framework Convention and the Kyoto Protocol,» *The Journal of Conflict Resolution*, vol.52, no. 2 (April 2008), pp. 243- 268.

(٢٧) انظر المادتين الثالثة والرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

(٢٨) نوفل، **اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات**، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٢٩) مجموعة من الخبراء والمستشارين المعنيين بدراسة استخدامات الطاقة والأرض وتقديم التوصيات لصناع القرار بشأن السياسات الفاعلة وغير الفاعلة في هذا المجال ولا سيّما فيما يتصل بالأبعاد المالية، انظر: <http://climatepolicyinitiative.org/about-cpi/general-info/> (accessed on 29 August 2014).

عام ٢٠٢٠ للإبقاء على الزيادة في درجة الحرارة العالمية في نطاق درجتين مئويتين[٣٠] وهو أمر يراه البعض في حد ذاته خراباً مؤكداً[٣١].

علاوة على ما سبق، فإن معارضي تلك الرؤية يرون أنها تلقي بمزيد من الالتزامات على الدول الصناعية الكبرى؛ بوصفها المسؤول الرئيس وأكثر المساهمين في انبعاثات ثاني أُكسيد الكربون في الهواء، حيث تبلغ نسبة إسهام الدول الصناعية الكبرى أكثر من ٥٠ بالمئة من إجمالي الانبعاثات العالمية، نصفها من الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لم تزد نسبة الانبعاثات في دول أفريقيا مجتمعة على ٦ بالمئة من إجمالي الانبعاثات العالمية[٣٢]. كما أنها (أي تلك الرؤية) توفر أداة ممكنة ـ عند الحاجة ـ للضغط على الدول المنتجة للمصادر التقليدية للطاقة من أجل تحمل جانب من تبعات وتكاليف تلك الآثار؛ ولفرض النفوذ على الدول المنتجة للبترول وفي مقدمها البلدان العربية من ناحية، ومعالجة الاختلال الاقتصادي وعجز الميزانيات لدى الحكومات الغربية، إضافة إلى توفير التمويل اللازم لبحوث ومشروعات الطاقة البديلة[٣٣].

ب ـ اتجاه حماة البيئة المتشككين

في الجانب الآخر، يقف فريق آخر ـ أقل عدداً ـ يُطلَق عليهم حماة البيئة المتشككون (The Skeptical Enviromentalist)؛ انطلاقاً من تشككهم في ما يذهب إليه أنصار الفريق الأول بشأن أسباب التغيرات البيئية وآثارها المتوقعة. فإضافة إلى ما سلف عرضه من انتقادات لرؤية الفريق الأول، يرى كريستوفر هورنر (Christopher C. Horner) أن رؤى الفريق الأول قائمة على ما أسماه مجموعة من الأساطير (Mythes) فيما يتصل بالاحتباس الحراري[٣٤].

وبصفة عامة يؤكد أنصار هذا الفريق أن ما يشهده العالم من تغيرات مناخية هو أمر طبيعي، وحلقة من حلقات التطور المناخي الذي يشهده العالم منذ بدء الخليقة، في ظل التفاعل بين مكونات المحيط البيئي من ظاهرات طبيعية مختلفة؛ من بينها الفعل البشري كظاهرة طبيعية؛ حيث لا يرون منطقاً في التمييز بين أن يلقي بركان ملايين من أطنان غاز الكبريت عند انفجاره فيُعدّ ظاهرة طبيعية تتكيف معها البيئة وتستوعبها؛ وأن يعمد الإنسان في إطار تعظيم رفاهيته إلى إلقاء ملايين

---

(٣٠) Climate Policy Initiative, «Climate Change Investment Totals USD $359 Billion Worldwide,» (October 2013), <http://climatepolicyinitiative.org/press-release/climate-change-investment-totals-usd-359-billion-worldwide/> (accessed on 29 August 2014).

(٣١) بارينتي، **مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، ص ٢١.

(٣٢) لطروشوسي فضيل، «اللجوء البيئي كأثر لتغير المناخ».

(٣٣) سرحان العتيبي، «دول مجلس التعاون وضريبة الكربون،» <http://faculty.ksu.edu.sa/sirhan/Pages/Essays.aspx>.

(٣٤) Christopher C. Horner, *The Politically Incorrect Guide to Global Warming and Environmentalism* (Washington, DC: Regnery Publishing, 2007), pp. 62-64.

أطنان غاز ثاني أُكسيد الكربون في الهواء فيعدّ ذلك تلويثاً وتدميراً للبيئة[٣٥]، لما يحدثه ذلك من احتباس حراري، في حين أن ثمة إجماعاً على أن ظاهرة الاحتباس الحراري أو البيوت الزجاجية هي ظاهرة طبيعية ولازمة للحياة الإنسانية على الأرض[٣٦].

ويشكك رافضو مشروعات مكافحة التغيرات البيئية في دقة وسلامة التحليلات العلمية القائلة بكارثية آثار العوامل والأنشطة البشرية في التغيرات البيئية والحياة الطبيعية على الأرض بصفة عامة؛ مؤكدين أن حالة الإنسانية والأرض قد تحسنت في العقود الأخيرة؛ فالناس أضحوا يعيشون في المتوسط حياة أطول وأكثر صحة ورخاء، ويتناولون أغذية أفضل من أي وقت مضى، كما تم القضاء على كثير من الأمراض، علاوة على ارتفاع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية بفضل الانفتاح الاقتصادي العالمي[٣٧].

ويرى فريق المتشككين، أن الحملات المحذرة من آثار التغيرات البيئية على الحياة البشرية والطبيعية على الأرض ترتبط ـ على نحو ما سلف البيان ـ بمصالح سياسية واقتصادية للدول والمؤسسات الراعية لذلك الخطاب الإعلامي الترويعي من تزايد نسبة غاز ثاني أُكسيد الكربون في الجو، وأثر ظاهرة الاحتباس الحراري في البيئة والإنسان. ولعل ذلك، ما أشار إليه بوضوح تحليل العتيبي للمساعي الأوروبية لفرض «ضريبة الكربون». حيث أكد أن الأسباب المعلنة من قبل الدول الأوروبية لتبرير فرض ضريبة الكربون على النفط لم تكن الأسباب الحقيقية وراء فرض هذه الضريبة؛ استناداً إلى حقيقة أن النفط لم يكن يوماً هو المسؤول الوحيد عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يعزى إليها ارتفاع معدلات حرارة الأرض. ويرى العتيبي أن الفحم ـ على سبيل المثال ـ أشد خطراً على البيئة من النفط ومع ذلك لا يخضع لمثل الضريبة التي تخضع لها المنتجات النفطية؛ الأمر الذي يجعل ـ من وجهة نظره ـ الربط بين تلوث البيئة والمنتجات البترولية دون غيرها من مصادر الوقود الأخرى أمراً غير منطقي[٣٨].

ويُحمّل أنصار هذا الاتجاه وسائل الإعلام والمجلات العلمية قدراً كبيراً من المسؤولية عمّا يرونه مبالغات وتهويلات فيما يتصل بأثر الأنشطة الإنسانية على التغيرات البيئية، حيث يرى البعض أن ثمة انحيازاً من جانب وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، تجاه التقارير والروايات المؤيدة للاحتباس الحراري والكوارث البيئية المحتملة، في المقابل، هناك إعراض عن التقارير والبيانات التي تقول

---

(٣٥) سبنسر، **الاضطراب المناخي: كيف تفضي هيستيريا الاحتباس الحراري إلى أقوال شبه علمية، وساسة متملقين، وسياسات ضالة**، ص ١٤ ـ ١٥.

(٣٦) يؤكد الباحثون من الاتجاهين أنه لولا ظاهرة الاحتباس الحراري لبلغت درجة حرارة الأرض ما دون الصفر، واستحالت الحياة عليها، ولكن الفارق بين الجانبين هو في اعتبار الفريق الأول أن الإنسان مسؤول عن ازدياد نسبة الغازات المسببة للاحتباس الحراري بما أدى إلى تجاوز الظاهرة معدلات الأمان والحاجة، بينما يرى الفريق الثاني ـ كما أشرنا في المتن ـ أن الظاهرة طبيعية ولا خروج فيها عن نواميس الطبيعة. انظر: المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٩.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٣٨) العتيبي، «دول مجلس التعاون وضريبة الكربون».

بوجهة نظر مخالفة. حتى وإن كانت أكثر رصانة ودقة علمية من تلك القائمة على أساطير[٣٩] أو مستندة إلى مصادر وبيانات وتقديرات ونماذج غير موثوق بها[٤٠].

ويتفق أنصار هذه الرؤية مع أنصار الاتجاه السابق في أن الدول النامية، ستكون الأكثر تأثراً بجهود تقليص نسب ثاني أُكسيد الكربون في الهواء بغية مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري وآثارها، ولكن مع اختلاف السبب، حيث لا يعتبرون أن التغيرات البيئية الناجمة عن العمل البشري هي السبب في هذه الآثار المتوقعة، ولكن المخاطر من وجهة نظرهم نابعة بالأساس من القيود التي ستكبل اتجاه البلدان الفقيرة إلى التصنيع على نحو يكرّس ظواهر تقسيم العمل العالمي بين دول تتخصص في إنتاج المواد الأولية وأخرى تختص بالتصنيع. يؤيد ذلك ما تضمنته اتفاقية كيوتو للتغيرات البيئية من جواز بيع الدول حصصها من انبعاثات غاز ثاني أُكسيد الكربون لدول أخرى[٤١]، وبطبيعة الحال، لن يقدم على تلك الخطوة سوى الدول الفقيرة غير المصنعة[٤٢].

وعلى الرغم من عدم تبني منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها لتلك الرؤية المتشككة، إلا أن مقولات وانتقادات ذلك الاتجاه وجدت صدى لها في نصوص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيُّر المناخي. فمن ناحية، تكاد تكون نصوص المادة ٣/٣ من الاتفاقية المذكورة كردٍّ على القول بعدم دقة التحليلات العلمية القائمة على أساسها جهود مكافحة الآثار السلبية للتغير المناخي؛ حيث أكدت المادة أنه لا ينبغي تأجيل اتخاذ تدابير مكافحة تلك الآثار بدعوى الافتقار إلى اليقين العلمي[٤٣]. ومن ناحية ثانية، أكدت باقي بنود (مقتضيات) المادة الثالثة مراعاة حاجات الدول النامية وظروفها الخاصة في أي تدابير تتخذ بشأن مكافحة الآثار السلبية للتغير المناخي[٤٤]، وعدم

(٣٩) من الكتابات التي تصدّت على نطاق واسع لتحليل المعالجات الإعلامية للتغيرات المناخية. انظر: Tammy Boyce and Justin Lewis, eds., *Climate Change and Media* (New York: Peter Lang, 2009).

(٤٠) Rebert, «The Rising Flood?: Enviromental Refugee in Political Ecology Prespective,» pp. 6 and 10, and Tertrais, «The Climate Wars Myth,» pp. 21-22.

(٤١) انظر المادة السادسة، والمادة السابعة عشرة من بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وقد بلغت كمية الكربون التي تم الاتجار بها في سوق الكربون العالمي في عام ٢٠٠٨ نحو ١٢٣مليون طن وبقيمة مالية بلغت ١٢٠ مليار دولار. انظر: إبراهيم كاخيا، «التغيرات المناخية: أسباب ونتائج،» مجلة **الدفاع العربي**، <http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=717> (accessed on 20 February 2014).

(٤٢) سبنسر، **الاضطراب المناخي: كيف تفضي هيستيريا الاحتباس الحراري إلى أقوال شبه علمية، وساسة متملقين، وسياسات ضالة**، ص ١٦٠.

(٤٣) جاء في المادة ٣/٣ «تتخذ الأطراف تدابير وقائية لاستباق أسباب تغيُّر المناخ أو الوقاية منها أو تقليلها إلى الحد الأدنى وللتخفيف من آثاره الضارة. وحيثما توجد تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو غير قابل للإصلاح، لا ينبغي التذرّع بالافتقار إلى يقين علمي قاطع كسبب لتأجيل اتخاذ هذه التدابير، ...».

(٤٤) نصت المادة ٢/٣ من الاتفاقية الإطارية على أنه: «يولى الاعتبار التام للاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف، ولا سيّما تلك المعرّضة بشكل خاص للتأثر بالنتائج الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وللأطراف، ولا سيَّما البلدان النامية الأطراف، التي سيتعين عليها أن تتحمل عبئاً غير متناسب أو غير عادي بمقتضى الاتفاقية».

جواز اتخاذ تدابير مكافحة آثار التغير المناخي ذريعة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو كقيد مُقنّع للتجارة الدولية[٤٥].

وقد وُجهت اتهامات لفريق المتشككين البيئيين بمحاباة الدول المنتجة للوقود الأحفوري، والتواطؤ والترويج لمصالح الشركات العالمية العاملة في مجال البترول والغاز وإنتاج الفحم؛ اعتقاداً بأن النظر إلى التغيرات البيئية على أنها ظواهر لا دخل للعامل البشري فيها، أو أن الطبيعة قادرة على إعادة التوازن والتكيف مع ما يصبه الإنسان فيها من انبعاثات، يرفع المسؤولية عن تلك البلدان والشركات[٤٦].

والواقع أنه إذا كان من الصعب الجزم أياً من الفريقين على صواب وأيّهما على خطأ؛ في ظل حجج كل طرف وأسانيده العلمية، فإن ما يمكن القطع به هو أن ذلك الخلاف يشير بوضوح إلى ضرورة إعادة الاعتبار لقضية أثر التحيز في البحوث العلمية في العلوم الطبيعية، وكذلك أثر التوجهات السياسية، والسياسات التمويلية البحثية على المخرجات البحثية والعلمية؛ كي لا تبقى مجتمعاتنا ودولنا حبيسة الرؤى الخارجية المتخفية في رداء البحوث العلمية الموضوعية.

ثانياً: التغيرات البيئية وقضايا الأمن والصراع: الانعكاسات والمحددات

يمكن القول إن الأمن الإنساني هو نتاج عوامل متعددة تعمل معا عبر الزمان والمكان، ولا شك في أن البحث في تأثير تغير المناخ في الأمن الإنساني مهمة شاقة؛ في ظل صعوبة عزو أي تغيرات أمنية إلى التغير المناخي؛ والملاحظ أن معظم البحوث في أسباب الصراعات ركز على العوامل والظروف الهيكلية، البيئية وغير البيئية، التي تزيد مخاطر اندلاع الصراعات، بدرجة أكبر من التركيز على قرارات الفاعلين بالانخراط في صراع عنيف، على الرغم من أهمية البعد الأخير في بلورة ما يطلق عليه البعض «التجمع الكارثي» «الفقر، والعنف، وتغير المناخ»[٤٧]. وهو ما يحاول الجزء التالي بسطه وتفسيره. من خلال ثلاثة مطالب يعرض **أولها** للعلاقة بين التغيرات البيئية والصراعات، ويعرض المطلب **الثاني** لمحددات فاعلية التغيرات البيئية في خلق الصراعات في المجتمعات المعنية. ويتناول المطلب **الثالث** تأثيرات ذلك كله في شرعية الدولة في أفريقيا.

---

(٤٥) جاء في المادة ٥/٣ من الاتفاقية: «ينبغي أن تتعاون الأطراف لتعزيز نظام اقتصادي دولي مساند ومفتوح يفضي إلى نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة لدى جميع الأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، ومن ثم يتيح لها المزيد من القدرة على تناول مشاكل تغير المناخ. وينبغي ألا تكون التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير المتخذة من جانب واحد، وسيلة لتمييز تعسفي أو غير مبرر أو تقييد مقنع للتجارة الدولية».

(٤٦) سبنسر، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٤٧) انظر مقدمة المترجم، في: بارينتي، **مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، ص٩ و٢٢.

١ ـ أثر التغيرات البيئية في قضايا الصراع والأمن

يرى البعض أنه لا يوجد دليل على أن انخفاض معدلات الهطول أو حدوث جفاف شديد يؤدي بالضرورة إلى صراعات وعنف مسلح، مستشهدين في ذلك بأنه على الرغم من دورية ظاهرة الجفاف؛ فإن الصراعات العنيفة تعتبر نسبياً محدودة، ويرى هذا الفريق أن عوامل التمييز والتهميش السياسي والاجتماعي أقوى أثراً في إثارة الصراعات واستمرارها، مقارنة بالعوامل الطبيعية. في المقابل، يرى آخرون أن ثمة علاقة بين التغيرات البيئية والصراع[٤٨]. فالمناخ ـ من وجهة نظرهم ـ فاعل أساسي في التأثير في الحياة الإنسانية بصفة عامة، والصراعات البشرية بصفة خاصة[٤٩].

وفي دراسة إمبيريقية حول العلاقة بين التغيرات البيئية والصراعات الأهلية في أفريقيا بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٩ توصل الباحثان إلى تأثير التباين السنوي لمعدلات الأمطار في اندلاع الحروب والصراعات الأهلية في أفريقيا[٥٠]. ويرى هؤلاء أنه عندما يكون هطول الأمطار أقل من المعدل بفارق كبير، فإن خطر اندلاع حرب أهلية يزداد إلى الضعفين في السنة التالية تقريباً، كما أنه «في بعض الحالات عندما يكون الهطول متأخراً قليلاً أو عندما يأتي كله دفعة واحدة أو في وقت غير مناسب، تعود مجموعات مسلحة «شبه متقاعدة إلى الظهور مرة أخرى»[٥١].

وفي دراسة أخرى عن العلاقة بين التغيرات البيئية والحروب الأهلية في أفريقيا في الفترة ١٩٨١ ـ ٢٠٠٢ توصل الباحثون إلى أن ارتفاع معدلات درجات الحرارة يزيد احتمالات الحرب الأهلية؛ وذهبت الدراسة إلى أن «ارتفاع درجة الحرارة درجة واحدة يزيد احتمالات اندلاع الصراع بنحو خمسين بالمئة». واستناداً إلى تلك النتائج توقعت الدراسة ازدياد معدلات الحروب الأهلية في أفريقيا عام ٢٠٣٠ بنسبة ٥٥ بالمئة عما كان عليه الحال عام ١٩٩٠، وأن ضحايا تلك الصراعات سيقترب من نصف مليون قتيل[٥٢].

ويرى توني سبيك (Toni Spic) أن الكوارث الطبيعية بصفة عامة تزيد من أمد الصراعات وبخاصة الحروب الأهلية. فالكوارث الطبيعية الناجمة عن التغيرات البيئية تقلل التكاليف المحتملة

---

(٤٨) انظر المصادر التالية مع التركيز على الأجزاء الخاصة بالدراسات السابقة فيها: Theisen, Holtermann and Buhaug, «Drought, Political Exclusion and Civil War,» paper presented at: Conference on «Climate Change, Social Stress and Violent Conflict, Research Group Climate Change and Security, Hamburg University, 19-20 November 2009, and Halvard Buhaug, «Climate Not to Blamee for African Civil War,» *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* (2010), <http://www.pnas.org/content/early/2010/08/30/1005739107> (accessed on 26 May 2104).

(٤٩) انظر هذه الدراسة المسحية: David D. Zhang [et al.], «Global Climate Change, War, and population Decline in Recent Human History,» *Current Issues*, vol. 104, no. 49 (2011), <http://www.pnas.org/content/104/49/19214.full> (accessed on 30 April 2014).

(٥٠) C.S.Hendrix and S.M.Glaser, «Trends and Triggers: Climate, Climate Change and Civil Conflict in Sub-saharan Africa,» *Political Geography*, vol.26, no.6 (2007), pp. 695-715.

(٥١) بارينتي، **مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، ص ٢٤.

(٥٢) M.B.Burke [et.al.] «Warming Increases the Risk of Civil War in Africa,» *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United State of America*, vol.106, no.49 (2009), pp. 20670-20674, <http://www.pnas.org/content/106/49/20670.full#fn-group-1> (accessed on 5 February 2014).

لاستخدام العنف كأداة للصراع على عملية تخصيص الموارد النادرة، وبعامة، فإن جميع العوامل في فعلها وتأثيرها ـ من وجهة نظره ـ ترتبط بمدى تأثيرها في المنتجات الزراعية وبالتالي زيادة حدة الصراع على الموارد الغذائية(٥٣).

انطلاقاً من رؤيته السابقة، يذهب سبيك إلى أن أقوى العوامل الطبيعية تأثيراً في أمد الصراعات الأهلية واستمرارها هو ذلك الحدث الأكثر تقليصاً لتكاليف استمرار الحرب؛ ومن ذلك يخلص إلى أن الكوارث طويلة الأمد، كالجفاف والتصحر والتغير المناخي الشديد، هي الأكثر فاعلية وتأثيراً في استمرارية الحرب الأهلية(٥٤).

ويعتبر الجفاف أحد أقوى العوامل الفاعلة في استمرار الحروب الأهلية؛ فعلى خلاف غيره من العوامل، كالفيضانات وحرائق الغابات وارتفاع درجات الحرارة أو البرودة القارصة؛ يعد الجفاف حدثاً مزمناً. وفي حين لا تؤثر الكوارث سالفة البيان بدرجة حادة ومستمرة على الزراعة ـ وبالتالي على الدخول ـ بما يؤدي إلى اندلاع الحرب الأهلية؛ فإن الجفاف المستمر له ذلك الأثر بتقليصه تكاليف استمرار الصراع(٥٥)، وزيادة الإغراء بالانخراط في اقتصادات الحرب(٥٦). يؤكد ذلك بعض دراسات الحالة الخاصة بكل من أزمة دارفور، والصراعات المحلية والأهلية التي شهدتها بعض دول شرق أفريقيا (كينيا، الصومال، إثيوبيا، ...) وغربه (دول الساحل: تشاد، مالي، بوركينا، النيجر، ...)، وإن لم يجزم معظم الباحثين بمسؤولية التغيرات البيئية وحدها عن تلك الصراعات(٥٧).

---

(٥٣) Toni Spic, climate change and civil war, university of Oregon, 2010

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه، و Scott Fields, «Why Africa's Climate Change Burden is Greater,» *Environmental Health Perspectives*, vol.113. no.8 (August 2005), p.A537.

(٥٦) Christian Webersik, «Drought and Political Violence in Sub-saharan Africa,» paper presented at: The 49th Annual International Studies Association Convention, San Francisco, 26-29, March 2008, p. 2.

(٥٧) انظر على سبيل المثال: Stephen Faris, «The Real Roots of Darfur,» *The Atlantic* (April 2007), <http:// www.theatlantic.com/magazine/archive/2007/04/the-real-roots-of-darfur/305701/> (accessed on 28 February 2014).

يشير الكاتب إلى حيوية دور العوامل المناخية في أزمة دارفور مشبهاً إياها بالحطب الجاف الذي ينتظر من يشعله. انظر أيضاً: Harry Verhoeven, *Climate Change, Conflict and Development in Sudan: Global Neo-malthusian narratives and Local Power Struggles, Development and Change* (Hague: Institute of Social Studies, 2011).

في هذه الدراسة يفند الباحث آراء ما يعرف بالمالتوسية والمالتوسية الجديدة فيما يتصل بالعلاقة بين زيادة السكان وندرة الموارد والصراع وأثر العوامل المناخية في تلك المعادلة.

انظر أيضاً: Karen M. Witsenburg and Warior R. Adano, «Of Rain Androids: Violent Livestock Raiding in Northern Kenya,» *Civil Wars*, vol. 11, no. 4 (December 2009), pp. 514 -538.

هذه دراسة حالة لمنطقة بشمال كينيا توصل منها الباحث إلى أن الفصول المطيرة وليست مواسم الجفاف هي الأكثر تأثيراً في إحداث العنف، مع التشديد على أهمية السياق الاجتماعي والسياسي في تصعيد تلك الأعمال أو وأدها.

انظر أيضاً: Dahida Deewua Philip, «The Implication of Climate Change to Africa Peace: The Sahel Region in Focus,» *Culture and Religion Review Journal*, no. 1 (2013), p. 57. =

وإذا كانت التغيرات والكوارث البيئية موضع خلاف بشأن دورها كفاعل مباشر في اندلاع الصراعات، فإن ثمة توافقاً ـ إلى حد ما[٥٨] ـ على أنها عبر تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية تؤدي دوراً في تصعيد العديد من الصراعات والمشكلات ولا سيَّما في كثير من دول قارة أفريقيا[٥٩]. وعلة ذلك أن تلك الكوارث الطبيعية وبخاصة الجفاف والعواصف والأعاصير والفيضانات التي تلحق خسائر فادحة بميزانيات تلك الدول المثقلة بالديون والأعباء، غالباً ما تتطلب من الحكومة إنفاق موارد (غالباً غير متوافرة) على البناء والتعمير للمناطق المتضررة، مع اللجوء إلى الاستعانة بالقوات المسلحة لإنجاز تلك المهام؛ وهو ما يزيد من إضعاف الحكومة ويغري الجماعات المتضررة على التنافس فيما بينها على الموارد الضئيلة المتاحة، أو التمرد على النظام سعياً للسيطرة على السلطة بوصفها المدخل الرئيس للثروة والموارد، وربما نقل الصراع إلى دول الجوار عبر موجات الهجرة واللجوء، أو افتعال النظام لصراع خارجي جذباً للأنظار بعيداً من المشكلات الداخلية التي يعنيها على ما يكتنف ذلك من أخطار على نحو ما تكشف خبرة بعض الصراع الحدودي السنغالي الموريتاني في التسعينيات من القرن العشرين[٦٠].

ولما كانت استعادة الدولة لعافيتها تستغرق وقتاً؛ فإن الحكومة تكون منكشفة للخطر لما يقرب من عامين تقريباً. وهو ما يعني ـ في حال صحته ـ أن الدولة التي تنجح في اجتياز السنتين التاليتين لحدوث الكارثة الطبيعية تكون أكثر حصانة نسبياً ضد عوامل الصراع الناجمة عن تلك التغيرات[٦١].

وقد أحصى تقرير للمجلس الأوروبي سبعة صراعات ترتبط بشكل أو بآخر بالمشكلات والتغيرات البيئية وهي: الصراع على الموارد، والصراعات الحدودية والإقليمية، الهجرات البيئية، مشكلات ارتفاع مستوى منسوب سطح البحر وتداعياتها الاقتصادية الاجتماعية والأمنية، أزمات انعدام السيطرة والتطرف، مشكلات الحصول على الطاقة والوقود، وصعوبة التوافق على المعايير

= يؤكد الباحث في دراسته بالشواهد والأمثلة تأثير التغيرات المناخية على الأمن والسلام في أفريقيا، وبخاصة في منطقة الساحل والصحراء، ويرى أنه من دون مواجهة جادة لها يمكن أن تكون تلك القضية مهدداً للوجود والتعايش السلمي الدولي.

(٥٨) يرفض البعض وجود أي صلة مباشرة أو غير مباشرة للتغيرات المناخية باندلاع الصراعات، انظر على سبيل المثال: Vally Koubi [et al.], «Climate Variability, Economic Growth, and Civil Conflict,» *Journal of Peace Research*, vol. 49, no. 1 (2012), pp. 113–127, and Ragnhild Nordas and Nils Petter Gleditsch, «Climate Change and Conflict,» *Political Geography*, vol. 26 (2007), pp. 627-638.

وتحتوي الدراسة الأخيرة على قراءة نقدية للاتجاهات المختلفة في النظر للعلاقة بين التغيرات المناخية والعنف مع التركيز على نقد رؤية المنتدى الحكومي الخاص بالتغيرات المناخية التي تؤكد دور التغيرات المناخية في إحداث العنف.

(٥٩) Conor Devitt, «Civil War, Climate Change, and Development: A Scenario Study for Sub-Saharan Africa,» *Journal of Peace Research*, vol.49, no.1 (2012), pp. 129–132; Oli Brown, Anne Hammill and Robert McLeman, «Climate Change as the «New» Security Threat: Implications for Africa,» *International Affairs*, vol. 83 No.3, 2007, pp. 1141-1148, <http://www.gsdrc.org/go/display&type=Document&id=3972>, and Theisen, Holtermann and Buhaug, «Drought, Political Exclusion and Civil War,» p. 18.

(٦٠) محمد عاشور، **الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٧).

(٦١) المصدر نفسه.

الدولية للحكم الجيد وتطبيقها في ظل الصراعات المحتملة بين الدول المسؤولة عن الانبعاثات الحرارية وما يترتب عليها من تغيرات مناخية وتلك المكتوية بنيران تلك التغيرات[٦٢].

٢ ـ محددات تأثير التغيرات البيئية في قضايا الصراع والأمن

تعتبر قضية الصراع والأمن ـ بصفة عامة ـ قضية داخلية بالأساس وتتعلق بالفرد والمجتمع المعني؛ ومع ذلك فإن محدداتها والعوامل الفاعلة في تشكيلها في أفريقيا مكانياً وزمانياً كثيراً ما تكون من خارج المجتمع والجماعة المعنية؛ من ذلك مثلاً؛ قضايا المياه واستغلال دول المنبع لها على حساب دول المصب، وكذا الشركات متعددة الجنسيات ودورها في التعدين وما يرتبط به من قضايا التلوث، وكذا قضايا نقل الصناعات غير الصديقة للبيئة إلى الدول النامية، وقضايا دفن النفايات... إلخ.

وكما أن لقضايا الأمن أبعاداً ومحددات مكانية متجاوزة للحدود والمجتمعات؛ فإن لها أيضاً محددات وأبعاداً زمانية متجاوزة ومؤثرة أيضاً؛ فقضايا الاستعمار وحقبته والحروب السابقة أثرت بلا شك في واقع كثير من الدول الأفريقية[٦٣]، كما أن العمليات الراهنة من التغيرات البيئية الفعلية أو المتصورة سيكون لها تداعياتها على الأمن في المستقبل عبر التغيرات التي ستحدثها في الاقتصاد السياسي المرتبط بموارد الطاقة في إطار مساعي الحد من الانبعاثات الحرارية. ومن خلال الصراعات الناجمة عن التغيرات والتصدعات الاجتماعية بين الجماعات الإثنية الناجمة في جانب منها عن التغيرات البيئية[٦٤].

علاوة على ما سبق من محددات وأطر مكانية وزمانية، تكاد تجمع الدراسات التي طالعناها على أن التغيرات البيئية لا تقوض الأمن الإنساني بعيداً من السياق الأوسع للعوامل الاجتماعية، التي تتضمن الفقر، ودرجة الدعم أو التفرقة والتمييز الاجتماعي، ودرجة العدالة في توزيع الفرص، ومدى الفاعلية في اتخاذ القرارات، ودرجة التماسك الاجتماعي داخل الجماعة المستضعفة (المنكشفة) وحولها. تلك العوامل جميعها تؤدي دوراً رئيساً في تحديد مدى قدرة المجتمع ونظمه الحاكمة على التكيف مع التغيرات البيئية[٦٥].

---

(٦٢) European Council, Climate Change and International Security,» paper from the High Representative and European Commission to the European Council, S113/8, 14 March 2008, p. 5.

انظر أيضاً: كاخيا، «التغيرات المناخية: أسباب ونتائج».

(٦٣) Jon Barnett and W. Neil Adger, «Climate Change Human Security and Violent Conflict,» *Political Geography*, vol. 26, no. 6 (August 2007), p. 642.

انظر أيضاً: بارينتي، **مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، ص ٥٥ ـ ١٠٥

(٦٤) Jean-Christophe Hoste and Koen Vlassenroot, «Climate Change and Conflict in Sub-saharan Africa: The Mother of All Problems?,» paper presented at: International Symposium Developing Countries Facing Global Warming: A Post Kyoto Assessment, Royal Acadmy for Overseas Science, United Nations, Brussels, 12-13 June2009, p. 140.

(٦٥) Brown, Hammill and McLeman, «Climate Change as the «New» Security Threat: Implications for Africa,» pp. 142-143.

ويرى كثير من الباحثين ـ بحق ـ أن الفقر وعدم العدالة، وانهيار الأسواق الاقتصادية وفشل الخطط السياسية للدول الأفريقية هي الأسباب الحقيقية العميقة لما يراه البعض تداعيات وآثاراً للتغيرات البيئية والكوارث الطبيعية[٦٦]. وهو الأمر الذي أكده كثير من الدراسات التي أشارت بوضوح إلى أن درجة التأثر والانكشاف للكوارث الطبيعية ترتبط بمجموعة من العوامل من بينها[٦٧]: درجة الاعتماد على الموارد الطبيعية، درجة حساسية تلك الموارد للتغيرات البيئية، مدى القدرة على التكيف مع التغيرات الحادثة في الموارد والمناخ[٦٨].

فكلما ازداد اعتماد المجتمع أو الشعب على أشكال رأسمالية طبيعية (موارد طبيعية) حساسة للتغيرات البيئية، مع قلة الاعتماد على رأس المال الاقتصادي والاجتماعي، ازدادت خطورة تداعيات التغيرات البيئية عليه على نحو ما تكشف خبرة الصومال والسودان وكينيا[٦٩].

بصفة عامة، يمكن ـ استناداً إلى بارنت وآدغر (Barnett and Adger) ـ إجمال محددات التأثيرات البيئية فيما يتصل بقضايا الأمن الإنساني والصراع في أربعة عوامل رئيسة هي: طبيعة الهيكل الإنتاجي ومستوى المعيشة، الفقر، ضعف الدولة، الهجرة[٧٠].

أ ـ الهيكل الإنتاجي ومستوى المعيشة

تتفاوت قدرات المجتمعات على مواجهة آثار التغيرات البيئية؛ باختلاف درجة اعتمادها وحساسيتها تجاه التغيرات البيئية؛ وغالباً ما تكون الدول ذات الاعتمادية العالية في الدخل على مورد واحد أو موارد محددة، وسكان المناطق المهمشة بيئياً واجتماعياً، هم الأكثر تأثراً بتداعيات التغيرات البيئية، التي يكون بعضها أحياناً طويل المدى ومزمن؛ كانخفاض إنتاجية الأرض الزراعية، أو قصير المدى وعابراً كالفيضانات. وتلك التأثيرات تصيب معظم دول القارة وتؤثر بطبيعة الحال في قدرة كل دولة على احتواء تلك الآثار والتعامل معها، وهو ما يعني أن مخاطر التغير المناخي على النظم الاجتماعية تتعلق بخصائص تلك النظم بذات قدر تعلقها بنظم التغير المناخي[٧١].

ففي معظم الدول الصناعية على سبيل المثال حيث لا يزيد عدد القوة العاملة في الزراعة على ١ ـ ٢ بالمئة من القوة العاملة نجد أن تلك النسبة ترتفع أكثر من النصف في معظم الدول الأفريقية

---

(٦٦) Buhaug, «Climate Not to Blamee for African Civil War,» and Koubi [et al.], «Climate Variability, Economic Growth, and Civil Conflict,» pp. 116-118.

(٦٧) Barnett and Adger, «Climate Change Human Security and Violent Conflict,» pp. 641-642.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٦٤١، و Oli Brown, Anne Hammill and Robert McLeman, «Climate Change as the «New» Security Threat: Implications for Africa,» *International Affairs*, vol. 83, no.3 (2007), pp. 1141-1154, <http://www.gsdrc.org/go/display&type=Document&id=3972> (Accessed on 29 August 2014).

(٦٩) Webersik, «Drought and Political Violence in Sub-saharan Africa,» pp. 13-14

(٧٠) Barnett and Adger, Ibid., p. 642.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٦٤٢، و Theisen, Holtermann and Buhaug, «Drought, Political Exclusion and Civil War,» pp. 1-3.

جنوب الصحراء وهو ما يعني أن أي تغير مناخي في معدلات الأمطار يؤثر سلباً وبشدة في مختلف مناحي الحياة والأنشطة الاقتصادية لتلك البلدان[٧٢].

تعتبر قارة أفريقيا أكثر القارات انكشافاً أمام التغيرات البيئية على نحو ينذر بتدمير أسس اقتصادات دول القارة وحياة الملايين من البشر بها[٧٣].

(١) الفقر: التغيرات البيئية تحدث أثرها من خلال زيادة الشعور بالفقر النسبي، المزمن، أو المؤقت؛ من خلال تقليص فرص الوصول إلى رأس المال الطبيعي. أو بطريق غير مباشر من خلال تأثيرها في قطاعات الموارد وتحديداً قدرة الحكومات على مد شبكات الأمان الاجتماعي للمتضررين. وهو أمر تزداد حدته وضراوته حال الاعتماد على مورد واحد للدخل والأخذ بسياسات التحرير الاقتصادي للسلع الزراعية وآليات السوق[٧٤]. وتكون الجماعات الفقيرة المهمشة أكثر تعرضاً وانكشافاً لتأثيرات التغيرات البيئية، وهو أمر مرشح لمزيد من الترسيخ، ما لم يتم دعم الهياكل الاقتصادية والسياسية للدول الفقيرة لمساعدتها على مواجهة تلك التحديات وفي مقدمها الفقر وعدم العدالة الاجتماعية[٧٥].

(٢) ضعف الدولة وهشاشتها: تعمق التغيرات البيئية من ضعف القدرة الاستخراجية للدولة (الحصول على موارد وعوائد من المجتمع)، وبالتالي على قدرتها التوزيعية؛ وتتراجع قدرات الدولة في مجالات البنية التحتية من مدّ مرافق المياه والصرف الصحي وتقديم الخدمات التعليمية والصحية لارتفاع تكاليفها بفعل تراجع عوائدها؛ أكثر من ذلك، فإن تدهور الريف يؤدي في جانب منه إلى حركة نزوح إلى الحضر، تحمل معها ضغوطاً على المرافق والخدمات في تلك المناطق؛ بما يخلق ضغوطاً سياسية على الدولة التي هي بذاتها المسؤول الرئيس في معظم الدول الأفريقية عن تقديم العديد من الخدمات كالتعليم والصحة علاوة على الائتمان وفرض النظام والقانون وحفظ الأمن، الأمر الذي يدفع في بعض الأحيان كثيراً من الدول إلى تقليص مجال الحريات العامة، من أجل تفادي الانتقادات وبما يستتبعه ذلك من مزيد إنفاق على أجهزة الأمن على حساب خدمات

---

(٧٢) Barnett and Adger, Ibid., p. 641, and Philip, «The Implication of Climate Change to Africa Peace: The Sahel Region in Focus,» p. 66.

(٧٣) Hoste and Vlassenroot, «Climate Change and Conflict in Sub-saharan Africa: The Mother of All Problems?,» p. 141.

في عام ٢٠٠٠ أدى تعرُّض موزمبيق للعواصف إلى تشريد نصف مليون نسمة، واعتماد نحو مليون نسمة على المعونات الإنسانية، كما قدر أنه في حقبتي الستينيات والتسعينيات من القرن العشرين قضي نحو نصف مليون نسمة جراء موجات الجفاف التي ضربت دول الساحل، وفي عام ٢٠١٢ أدت الفيضانات التي شهدتها نيجيريا إلى تشريد نحو مليوني نسمة علاوة على الملايين من الدولارات التي فقدتها البلاد. انظر: Philip, Ibid., pp. 66-67.

(٧٤) على سبيل المثال عند تعرض الإنتاج الزراعي للخطر، فليس المزارعون وحدهم هم الذين يعانون آثار ذلك؛ بل يشاركهم في ذلك موردو المنتجات الزراعية؛ والعاملون في النقل، وأصحاب الصناعات المعتمدة على المنتجات الزراعية، وكذلك العاملون في الائتمان الزراعي.

(٧٥) Barnett and Adger, «Climate Change Human Security and Violent Conflict,» p. 642, and Hoste and Vlassenroot, Ibid., p. 141.

ومرافق البنية التحتية، ويؤدي إلى مزيد من الانكشاف والضعف في مواجهة التغيرات البيئية فيما يشبه الحلقة المفرغة.

ب ـ النزوح واللجوء والهجرة البيئية[٧٦]

إن الهجرة السكانية لأسباب بيئية[٧٧] هي إحدى الصلات الأكثر وضوحاً بين التغير المناخي والصراعات داخل الدول وبينها؛ حيث تعَدّ حركات النزوح (داخل الدولة) والهجرة (خارج حدود الدولة) التي كثيراً ما يصاحبها أعمال عنف وصراعات في كل من دولة المنشأ ودولة الاستقبال[٧٨]، هي أحد التداعيات المرافقة في كثير من الأحيان للتغيرات البيئية؛ فالتصحر والجفاف والفيضانات وتراجع المساحات المزروعة أو المأهولة هي سبب ونتيجة لعمليات النزوح واللجوء[٧٩].

ورغم أنه يصعب أن تكون التغيرات البيئية هي العامل الوحيد أو الدافع الرئيس في جميع عمليات النزوح والهجرة؛ فإن حدوث عمليات نزوح وهجرة على نطاق واسع وبأعداد كثيفة يمكن أن تزيد مخاطر الصراع في مناطق المرور والمناطق المضيفة، سواء كانت استضافة مؤقتة أو دائمة؛ عبر حلقة مفرغة أخرى ترتبط بعلاقة التغيرات البيئية بعمليات الهجرة المصاحبة لها. فالجفاف الذي

---

(٧٦) نتيجة للآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية على صعيد عمليات النزوح والهجرة أو اللجوء إلى مناطق أو دول أخرى بحثاً عن ظروف معيشية أفضل؛ برز على السطح مفهوم وظاهرة «الهجرة البيئية»، باعتبارها أحد أهم تداعيات التغيرات المناخية، في ظل ما تطرحه ظاهرة المهاجرين بصفة عامة من تحديات على كل من دول المنشأ ودول الاستقبال، ترتبط في مجملها باستقرار تلك البلدان وأمنها بأبعاده المختلفة. ويقصد بالنازحين أو اللاجئين البيئيين «أولئك الأفراد الذين يضطرون لمغادرة محال إقامتهم الأصلية، مؤقتاً أو بصفة دائمة، نتيجة تدهور بيئي شديد يهدد بقاءهم، أو كان يؤثر بدرجة خطيرة على نوعية حياتهم» انظر: Kamla Raj, «Are Environmental Refugees Refused?,» *Stud. Tribes Tribals*, vol. 5, no. 2 (2007), p. 87, <http://www.krepublishers.com/02-Journals/T%20&%20T/T%20&%20T-05-0-000-000-2007-Web/T%20&%20T-05-2-085-2007-Abst-PDF/T%20&%20T-05-2-085-07-141-Boon-E-K/T&T-05-2-85-07-141-Boon-E-K-Tt.pdf>

أوليفيا دون وفرانسوا جيمين، «تعريف «الهجرة البيئية»،» **نشرة الهجرة القسرية**، تاريخ الاسترداد ٢٠١٤/٩/١، <http: //www.fmreview.org/ar/pdf/NHQ31/10-11.pdf>

وحول محاولات التعريف المختلفة لمفهوم الهجرة البيئية وما يتداخل معها، انظر: Etienne Piguet, «New Issues in Refugee Research,» *UNHCR Research Paper*, no. 153 (January 2008), p. 4.

(٧٧) تتباين تقديرات أعداد اللاجئين البيئيين في العالم، فصندوق النقد الدولي يقدر عددهم بـ ٢٥ مليون نسمة، في حين تقدرهم إحصاءات الصليب الأحمر الدولي والهيئات الإنسانية التي تقدّم العون والمساعدة بنحو ٥٠٠ مليون نسمة. ويُعزى التفاوت إلى اختلاف مفهوم اللجوء بسبب تغيّر المناخ، وإلى عدم توافر إحصاءات خاصة بهم، سواء في الدول أو لدى المنظمات الإقليمية أو الدولية. في ظل حقيقة أن المنظمات المختلفة المسؤولة عن إدارة شؤون اللاجئين يقتصر عملها على اللاجئين بفعل النزاعات العسكرية والسياسية فقط. وتشير بعض الدراسات إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيصل عدد اللاجئين البيئيين إلى مليار نسمة، من بينهم نحو ٣٠٠ مليون سيهجرون مناطقهم بفعل ارتفاع مياه المحيطات والبحار والأنهار.

(٧٨) الياس أبو جودة، «تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي،» **مجلة الدفاع الوطني** (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

(٧٩) ميشال مرقص، «ثمن التغير البيئي في المعادلة الاقتصادية،» **مجلة إدارة واقتصاد**، <http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad (27) /976.htm>, and Tertrais, «The Climate Wars Myth,» pp. 23-24.

يضرب بعض دول القارة الأفريقية، تصاحبه في أغلب الأحوال موجات نزوح وهجرة، وصراعات على الموارد الشحيحة في مناطق النزوح والهجرة، مع مخاوف من حدوث تغيرات في التركيب السكاني، علاوة على أن ازدياد معدلات التحضر؛ بحثاً عن الأمن والموارد، يسفر بدوره عن ازدياد الضغوط على موارد الدول الضعيفة بالأساس، وبالتالي استمرار الصراع وعدم الاستقرار(٨٠)؛ على نحو ما تشير خبرة المناطق الجنوبية في كل من موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد، وجنوب وشرق السودان، وشمال إثيوبيا وإريتريا وكذلك الصومال(٨١).

وبصفة عامة فإن أثر الهجرات البيئية كمحدد في اندلاع الصراعات يتوقف في جانب منه على الاستجابات المؤسسية والسياسية تجاه المهاجرين وموقف المجتمعات المضيفة تجاههم.

٣ ـ التغيرات البيئية وشرعية الدولة في أفريقيا

تؤثر التغيرات البيئية ـ عبر المحددات سالفة البيان ـ على قدرات الدول وشرعية نظمها الحاكمة من خلال عدة عوامل وسيطة، من بينها: تأثيرها في عوائد الدولة أو قدرات النظام الاستخراجية والتوزيعية، والتماسك أو الاندماج الاجتماعي الداخلي لتلك الدول. ففي الدول التي يعتمد اقتصادها على الزراعة والقطاعات المرتبطة بها، يؤدي تراجع الإنتاج الزراعي، والهجرة من الريف إلى المدن، والانكماش الاقتصادي في المناطق المتأثرة بالندرة إلى توليد المعاناة للأفراد الذين ينحون باللائمة على الدولة لعدم توفيرها متطلباتهم والاستجابة لها. في المقابل فإن الندرة الناجمة عن التغيرات البيئية تغل يد الدولة في كثير من الأحيان بتقليص مواردها من أنشطتها الاقتصادية ومن الضرائب، الأمر الذي يغذي من جديد سخط الأفراد عليها وينال من شرعيتها(٨٢).

تؤدي الدولة دوراً حيوياً في توفير الظروف الملائمة للأفراد كي يحققوا الحياة التي يرغبونها؛ حيث يفترض أن تقدم ضمانات الحماية الاجتماعية من خلال برامج الدعم والمساعدة الغذائية والتعليمية والصحية، وبرامج التشغيل المحلية، مع درجة عالية من المساءلة والشفافية، ووجود مؤسسات قادرة وآليات فاعلة لتسوية ما قد ينجم من منازعات قائمة، أو محتملة، بين أفراد ومؤسسات المجتمع قبل تحولها إلى صراعات عنيفة، بما في ذلك القدرة على التعامل مع التغيرات البيئية وما يتزامن معها من احتمالات صراع(٨٣).

---

(٨٠) Hoste and Vlassenroot, «Climate Change and Conflict in Sub-saharan Africa: The Mother of All Problems?,» p. 142.

ويقدر البعض أنه مع استمرار الهجرة الداخلية إلى المدن سيصبح سكان المدن أكثر من ٦٥ بالمئة من السكان في غضون ثلاثين عاماً، انظر: أبو جودة، المصدر نفسه.

(٨١) Philip, «The Implication of Climate Change to Africa Peace: The Sahel Region in Focus,» p. 64.

(٨٢) بارينتي، **مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، ص ٨٥.

(٨٣) Barnett and Adger, «Climate Change Human Security and Violent Conflict,» p. 647.

وبقدر توافر تلك الخدمات والضمانات تكون درجة شرعية النظام ـ بل وشرعية وجود الدولة ذاتها أحياناً ـ في ظل تحقق رغبات أغلبية أفراد المجتمع وتواري المخاوف من المستقبل، وتواري كذلك دوافع وعوامل الصراع بين مكونات المجتمع[٨٤].

والملاحظ أنه عندما تعجز النظم عن توفير ما سلف بيانه من ضمانات؛ ترتفع مخاطر اندلاع العنف والحروب الأهلية التي غالباً ما تحدث في الدول التي تعاني عدم القدرة على زيادة عوائدها بفعل الفقر أو الفساد، وكثيراً ما تتفاقم تلك المخاطر بفعل تداعيات التغيرات البيئية وما تسفر عنه من ضغوط على موارد الدولة وتماسكها وشرعيتها. حيث تدعم التغيرات البيئية وما يصاحبها من تداعيات سلبية، قدرة النخب والقيادات على الحشد خاصة في ظل وجود دولة هشة، والرغبة في الاستحواذ على أكبر نصيب من الموارد الطبيعية متزايدة الضآلة، وتقليص تكلفة قرارات الانخراط في الصراع[٨٥].

ففي حالات الكوارث الطبيعية، يتزايد ضعف الدولة ويتراجع دورها لما تحدثه تلك الكوارث من استنزاف لمواردها العاجزة أساساً عن مواجهة تلك التحديات على نحو ما تكشف خبرة مالي والنيجر والصومال، الأمر الذي يقود إلى سلسلة من الإحباطات الاجتماعية والتوترات الطائفية والإثنية[٨٦]. وفي ظل مثل ذلك المناخ، قد تلجأ بعض القيادات السياسية أو الاجتماعية إلى استغلال تلك الضغوطات البيئية لتحقيق مكاسب خاصة، ولو من خلال العنف، مستغلة في ذلك جموع الأفراد المهمشين والمحرومين من مظلة الحماية والضمان الحكومي لأسباب جغرافية أو اجتماعية، يساعد على ذلك في كثير من الأحيان عدم العدالة في توزيع العوائد بما يزيد من الشعور بعدم المساواة، ويقود إلى إضعاف التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتعميق الاستقطاب والهوة بين من يملكون ومن لا يملكون، ولا سيَّما إذا ما صاحب ذلك تركُّز مجموعات إثنية بعينها في الأقاليم المعرضة لتداعيات التغير المناخي[٨٧]؛ حيث ستطالب تلك المجموعات بالتعويض وإصلاح الخلل المتفاقم على صعيد المساواة مع غيرها من المجموعات، وهي المطالب التي كثيراً ما تتصاعد إلى حروب ومطالبات بالانفصال غالباً ما تكون طويلة الأمد؛ نظراً إلى سيطرة كل طرف على جزء من الإقليم.

ويزداد احتمال طول أمد الحرب في حال وجود تجارة غير مشروعة بالإقليم كتجارة المخدرات أو التهريب؛ حيث تستخدم عوائد تلك الأنشطة في تمويل الصراع، علاوة على تكوُّن شبكات مصالح مستفيدة من تلك الحالة تعمل على استمرارها[٨٨].

---

(٨٤) أبو جودة، «تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي».

(٨٥) Barnett and Adger, Ibid., pp. 643-648.

(٨٦) Philip, «The Implication of Climate Change to Africa Peace: The Sahel Region in Focus,» p. 65

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) Barnett and Adger, Ibid., p. 642.

وتقدم دول القرن الأفريقي نموذجاً قياسياً للتداخل ما بين التغيرات البيئية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية في صنع الأزمات في تلك المنطقة[٨٩]؛ على نحو ما تكشف خبرة صراع جماعة «التيجراي» خلال منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، في مواجهة حكومة «الدرج» بقيادة «الأمهرة»، وهي الحقبة التي شهدت جفافاً ومجاعة خلال العامين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥؛ حيث أدت مشاعر التهميش لدى «التيجراي» إلى التحاق الآلاف منهم بجبهة تحرير شعب «التيجراي» المناوئة للنظام إيماناً منهم بأن أوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية التي زادها الجفاف سوءاً لن تتحسن ما دام نظام «الدرج» قائماً[٩٠]. ولا يختلف الأمر كثيراً عند الحديث عن أزمة دارفور في السودان، والوضع في الصومال[٩١].

في المقابل، فإن شرعية الدولة وقدرتها على وأد الصراعات ترتبط طردياً بمستوى الدخل والديمقراطية في الدولة المعنية؛ فارتفاع الدخول يزيد التكلفة المحتملة لاندلاع العنف واستمراره. كما أنه في ظل المستويات المرتفعة من الديمقراطية يتوقع أن تقل احتمالات اندلاع الصراعات[٩٢] وأن تقل مدتها حال اندلاعها لامتلاك تلك البلدان الديمقراطية مؤسسات قادرة على التعامل مع التوترات بصورة أكثر فاعلية من الدول غير الديمقراطية[٩٣].

دليل ذلك أنه على الرغم من معاناة بوتسوانا العديد من المشكلات التي تشكل حافزاً للجوء إلى العنف والصراع، فإنه لم يندلع بها صراعات عنيفة بسبب نجاح المؤسسات الديمقراطية في الدولة في توفير آليات بديلة لتسوية النزاعات بين الجماعات في المجتمع.

يرى البعض أن التركيز على الكوارث البيئية ومسؤوليتها عن المعاناة الإنسانية يمكن أن يكون مدخلاً لدعم شرعية النظم الفاسدة المستبدة؛ من خلال تبرئتها من تهم التقصير والفساد؛ باعتبار البيئة وليست سياساتهم هي المسؤول الرئيس عن تدهور الأوضاع في البلاد؛ الأمر الذي يجعل الربط بين التغيرات البيئية والصراع وعدم الأمن أمراً ليس غير مقبول فقط بل ضاراً لأنه يرفع الحرج عن المتورطين في تلك الصراعات[٩٤].

وغني عن البيان، أنه يقف خلف كل رؤية من الرؤى سالفة الذكر، دوافع وتحيزات اقتصادية وسياسية وثقافية، فإذا كان الإصرار على ضرورة الاعتراف بأثر التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية

---

(٨٩) Chandra Muzaffar, «The Somali Famine: Hunger and Power,» <http://www.countercurrents.org/muzaffar160811.htm>.

انظر أيضاً: أميرة محمد عبد الحليم، «العودة إلى القرن الأفريقي: الأبعاد السياسية لانتشار المجاعة في الصومال،» **السياسة الدولية** (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=691740&eid=122> (accessed on 27 August 2014).

(٩٠) أبو جودة، «تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي،» و Theisen, Holtermann and Buhaug, «Drought, Political Exclusion and Civil War,» pp. 6-7.

(٩١) Webersik, «Drought and Political Violence in Sub-saharan Africa,» pp. 7-13.

(٩٢) أبو جودة، المصدر نفسه.

(٩٣) Barnett and Adger, «Climate Change Human Security and Violent Conflict,» p.647.

(٩٤) Tertrais, «The Climate Wars Myth,» pp. 19-20.

يمكن أن يكون مدخلاً لتحلل بعض النظم من التزاماتها تجاه شعوبها؛ إذ إن تلك الظواهر نتاج قوة قاهرة لا إرادة للنظم أو الدول فيها، فإن الإصرار على عدم الاعتراف بأثر التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية؛ سيحرم الملايين من المشردين والنازحين من أي مظلة قانونية تكفل لهم الحقوق الأساسية في مواجهة دولهم والمجتمع الإقليمي والدولي، وتكفل إطاراً مرجعياً يضع تلك الدول أمام مسؤوليات محددة تجاه متضرري الكوارث البيئية. بما يعني رفع العبء والحرج ليس عن حكومات الدول المعنية فقط، بل عن المجتمع الدولي ككل. ويهدد شرعية الطرفين (الدولة والمجتمع الدولي)، لما يرتبط بعمليات النزوح والهجرة بصفة عامة وتلك الناجمة عن الكوارث الطبيعية بصفة خاصة، من ظواهر لا إنسانية وإجرامية كالاتجار في البشر والتهريب وتجارة السلاح علاوة على ما تفرزه من جماعات ناقمة كثيراً ما تكون صيداً سهلاً لجماعات العنف والإرهاب الذي لم تعد أي من دول العالم في مأمن منه.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكن تأكيد عدة نتائج نراها حيوية في هذا المقام وهي:

أولاً: إننا بحاجة ماسة لمزيد من الدراسات المنهاجية البينية والمقارنة لفهم الآثار السياسية للتغيرات البيئية، وبخاصة سبل تأثير التغير المناخي في الأمن الإنساني ونشوب الصراعات دونما تهويل أو تهوين.

وفي هذا الإطار ينصح بمزيد من البحث في أثر التغيرات البيئية في الدول والجماعات شديدة الاعتمادية في دخولها على موارد محدودة ومدى قدرة تلك الجماعات على التكيف مع التغيرات البيئية وآثارها وشروط ذلك داخلياً وإقليمياً ودولياً، وعواقب عدم تحقق ذلك الهدف وما قد يترتب عليه من صراعات وآثار. وهو أمر قد يتطلب تضافر جهود عدة علوم ومجالات معرفية طبيعية واجتماعية، والسعي لبلورة قواعد معرفية وطنية وإقليمية وتعزيز القائم منها، حتى لا نظل رهن رؤى القوى الخارجية بتحيزاتها المعرفية والمصلحية وأهدافها التي لا تتوافق دوماً مع أهداف ومصالح قارة أفريقيا وشعوبها. ولا شك في أن وجود مثل تلك المراكز المعرفية والدراسات سيقلص مساحة الغموض في سبل تأثير التغيرات البيئية على الأبعاد السياسية، وسيعزز استراتيجيات التعامل مع تلك التغيرات بفاعلية.

ثانياً: إن التغيرات البيئية قد تهيئ الظروف الملائمة لنشوب الصراعات؛ إلا أن قرار انخراط الأفراد في الصراع يظل رهين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والإقليمية والدولية؛ يؤكد ذلك أن الدول المتقدمة رغم تعرضها بدورها لدورات من التغيرات البيئية المماثلة فإنها قلما تقود إلى صراع عنيف وممتد بها؛ لوجود شبكات ضمان اجتماعي قادرة على التعامل مع تلك الأزمات.

ثالثاً: في ظل الاعتمادية الشديدة لكثير من الدول على مصدر محدد للدخل؛ يتمثل بسلعة بعينها، وفي ظل ارتفاع نصيب المكوّن الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كثير من الدول؛ وفي ظل تراجع نصيب الفرد من المساحات الخضراء بفعل اقتلاع الغابات وانجراف التربة والتصحر والكوارث الطبيعية علاوة على استمرارية التفاوت الاجتماعي بين الريف والحضر لمصلحة الأخير مع ارتفاع نسبة سكان الريف مقارنة بالحضر، فإن تداعيات التغيرات البيئية تحمل معها العديد من المخاطر الأمنية والصراعات العنيفة المحتملة؛ لما تؤدي إليه تلك التغييرات من إحباطات متزايدة لدى قطاعات عديدة من الشعب؛ وبخاصة الشباب، الذين يمثلون النسبة الغالبة في سكان دول العالم النامي، لتراجع آمالهم في حياة أفضل؛ الأمر الذي يقود ـ متفاعلاً مع عوامل أخرى اجتماعية بالمعنى الشامل ـ إلى تقويض شرعية النظم السياسية في أعين الكثير وبخاصة المهمشون، وانخراط كثير من هؤلاء الشباب في جماعات عنف مسلحة؛ باعتبار ذلك خياراً عقلانياً نسبياً لتحقيق مكانة بالمجتمع، خاصة إذا نجح قادة تلك الجماعات في إقناعهم أن فقرهم النسبي ليس ناجماً عن تداعيات التغيرات البيئية، وإنما من جرّاء ممارسات وتصرفات الجماعات المناوئة أو الحاكمة.

رابعاً: على الرغم من أن الدور الأساسي في مواجهة آثار التغيرات البيئية في الدول النامية يتعين أن تقوم به الدول المعنية، عبر إصلاحات مؤلمة لكنها لازمة؛ فإنه على الدول الكبرى تقديم يد العون والمساعدة لدول الجنوب المعرضة لخطر التغيرات البيئية، ليس على سبيل المن والإحسان، ولكن من منطلق المسؤولية والمصلحة والالتزام. فالدول المتقدمة هي المسؤول الأول عن الأضرار البيئية (المسؤولية التاريخية منذ الثورة الصناعية الأولى)، كما أن معظم تلك الدول قد تعهدت فرادى وجماعات بالالتزام بخفض نسب التلوث البيئي والتعاون من أجل تحقيق تلك الغاية، علاوة على أن معالجة مشكلات دول الجنوب البيئية يحقق مصالح العالم الغربي الذي أضحى يضج بالشكوى من المهاجرين من الجنوب. ولا شك في أن تحقيق الأمن بأبعاده البيئية والاجتماعية يمثل حجر زاوية في الحد من تيارات الهجرة الجنوبية إلى دول الشمال بما يحقق في الأخير مصالح الطرفين.

المشاركون

أحمد علي سالم: أستاذ مشارك في قسم دراسات العالم الإسلامي، جامعة زايد، دولة الإمارات العربية المتحدة. حصل على دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية في جامعة إلينوي بالولايات المتحدة. ألّف وحرّر وترجم عشرات الأعمال المحكمة والمنشورة باللغتين العربية والإنكليزية في العلوم السياسية والدّراسات الإسلامية والشّؤون الإفريقية. وقدّم أعماله في عشرات المحافل العلمية محلياً وإقليمياً ودولياً.

زياد مخامرة: أستاذ مشارك في قسم الجغرافيا ـ الجامعة الأردنية: حصل على شهادة الدكتوراه عام ٢٠٠٦ في تخصص علوم البيئة التطبيقية بكلية علوم الأرض من جامعة تريير في ألمانيا. له خبرة طويلة واهتمامات بحثية في مجال العلوم البيئية وإدارة المواد الطبيعية وتدهور الأراضي في المناطق الجافة ومناطق البحر المتوسط. وله عدة أبحاث منشورة في مجلات محلية وعالمية ومحكم في بعض المجلات العالمية.

زياني أبو القاسم: أستاذ باحث، أستاذ السوسيولوجيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة القاضي عياض ـ مراكش). عضو مؤسس لمختبر العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش. أستاذ زائر بكلية دراسة الأديان المقارنة (Faculty for the Comparative Study of Religions) بأنفيرس ـ بلجيكا؛ باحث زائر بمؤسسة ماكس بلانك للأنثروبولوجيا الاجتماعية (Max Planck Institute for Social Anthropology) بهال ـ ألمانيا.

عبد الله القرطبي: أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة القاضي عياض) ومنسق مجموعة البحث: «الصحة والمجتمع والثقافة العلاجية» من سنة ٢٠١١ إلى ٢٠١٥؛ مدير مختبر العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية حالياً.

رئيس شعبة علم الاجتماع في جامعة القاضي عياض.

عبد الرحيم خالص: عضو مؤسس للمرصد المغربي للأجيال المقبلة، أستاذ زائر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش. إطار عال بالمركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس مراكش (قسم الصّفقات العمومية)؛ شارك في ندوات دولية ووطنية. له مقالات عدّة بمجلات محكّمة.

عماد يعقوبي: دكتور في القانون العام من جامعة محمد الأول، وجدة، باحث في القانون الإداري والعلوم الإدارية وقانون الشّغل؛ الوظيفة الحالية: مفتش الشغل.

فاطمة عاريب: أستاذة باحثة في مجال اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، منسقة ماستر تخصص «اقتصاد البيئة» بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش. مديرة مساعدة لمختبر البحث: الابتكار، المسؤوليات، والتنمية المستدامة.

محمد العابدة: أستاذ القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، عمل سابقاً بوزارة الوظيفة العمومية (الرباط)، له مقالات علمية، كما شارك في ندوات وطنية ودولية.

محمد عاشور مهدي: أستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية بمعهد الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة. حالياً أستاذ بكلية الدراسات الإنسانية والاجتماعية بجامعة زايد، دولة الإمارات العربية المتحدة. عضو الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية؛ وعضو الجمعية العربية للعلوم السياسية.

فهرس

ـ أ ـ

آدغر، و. نيل: ٢٣٦

آرون، ريمون: ١٢٥

أوباما، باراك: ٢٢١

الابتكار البيئي: ١٩٨-٢٠٠، ٢٠٣

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ٣٤-٣٦

أبو القاسم، زياني: ١٤٥، ٢٤٥

اتفاق باريس (٢٠١٥): ٨٥-٨٦، ٢١٨

اتفاق كوبنهاغن (٢٠٠٩): ١١٠، ٢٢٠

اتفاقية استكهولم (١٩٧٢): ٨٦، ١٠٤، ١٠٩

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيُّر المناخي: ٢٣٠

اتفاقية التغيرات المناخية: ١٠٩

اتفاقية التنوع البيولوجي: ١٠٩

الاحتباس الحراري: ٩٢، ١١٨، ١٦٩، ١٧٦، ١٨٣-١٨٤، ٢٢٣، ٢٢٨-٢٣٠

أخلاق التنمية البيئية: ١٢، ١٧، ٣٠، ٤٣، ٥٢-٥٣، ٥٧-٥٨، ٦١

الأديان القديمة: ٦٩

ارتفاع درجات الحرارة: ١٠٥، ١٦٩، ١٧٣

ارتفاع درجة حرارة الأرض: ٩٨، ١١٢، ١٢٩، ١٥١

الإرث البيئي: ٤٨

الأركيولوجيا: ١٣

الأزمة البيئية: ٦٤، ٦٦-٦٧، ٧٠، ٧٧-٧٩، ١١٦، ١٢٧

أزمة دارفور: ٢٣٣، ٢٤١
الاستثمار الأخضر: ١١
استثمار البيئة: ٤٤
الاستدامة الاجتماعية: ١٤، ١١٧-١١٨، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٤-١٤٠، ١٤٢
الاستقراء العالمي للأبحاث الميدانية الاجتماعية: ١٦١
أسطرة البيئة: ٤٣
إعلان ريو دي جانيرو (١٩٩٢): ٩١، ١٩٣
أفلاطون: ٨٧
الاقتصاد الأخضر: ١٠-١١، ١٥-١٧، ١٨٩-١٩٦، ١٩٨-٢٠٣
اقتصاد التنمية: ١١٤
الأمن الاقتصادي: ١٠٠
الأمن البيئي: ١٠، ١٣، ٩٨-١٠١، ١٠٣، ١٠٥-١٠٦، ١٠٨، ١١٠، ١١٣-١١٤، ١١٦
الأمن الجماعي: ٢١٨
الأمن السياسي: ٩٩-١٠٠
الأمن الشخصي: ١٠٠
الأمن الصحي: ١٠٠
الأمن الغذائي: ١٠٠، ١١١، ١٧١
الأمن المجتمعي: ١٠٠
انبعاثات الكربون: ١٧١
الانشطار النووي: ١٢٨
انغلهارت، رونالد: ١٥٣
أودرنو: ٧٤
أوديسيوس: ٧٣-٧٤
الإيكولوجيا الجذرية: ٧٨
الإيكولوجيا العميقة: ٧٨

- ب -

بارنت، جون: ٢٣٦
براديغم الاستثناء الإنساني: ١٤٨
البراديغم الإيكولوجي الجديد: ١٤٨
برنامج الأمم المتحدة للبيئة: ١٠٤، ١٩٠-١٩٢، ١٩٥، ١٩٧
برنامج الأمم المتحدة للتنمية: ١٩٥
البرنامج الوطني للنفايات المنزلية: ١٩٧
بروتوكول كيوتو (١٩٩٧): ٨٥، ١١٠، ١٨٥، ٢١٩-٢٢٠، ٢٢٦-٢٢٧، ٢٣٠
بروميتوس: ٧٤
بل، هيدلي: ٢١٠
بلير، توني: ٢٢٣
بودريار، جان: ١٢٥
بوش، جورج (الأب): ١٢٤
بو، ميشال: ١٢١
البيئة البشرية: ٩، ١٦٠

البيئة الصحية: ٨٨
بيريس، دايفيد: ١٢٢
بيك، أولريش: ١٥٢
بيكون، فرنسيس: ٧٤، ٧٦، ١٢٠

- ت -

التحديث الاقتصادي: ١٤٣
التحديث السياسي: ١٤٣
تدمير الغابات: ٩٠، ١١٣
تدوير النفايات: ١١٤، ١٧٦، ١٩٧
تسعير الكربون: ١٧٦
التصحر: ١١٣، ٢٣٨
التطور الإنساني: ٢٤، ٣٤، ٣٦، ٤٣
التطور التقني: ١٢٩، ١٧٨
التغيرات البيئية: ١٦-١٧، ١٠٩، ٢١٩، ٢٢١-٢٢٣، ٢٢٥-٢٣٣، ٢٣٥-٢٤٣
التغير المناخي: ١١، ١٥، ٨٧، ١٦٩-١٧٠، ١٧٢، ١٧٤-١٧٧، ١٧٩، ١٨١-١٨٢، ٢٤٠
تفكير البيئة: ٤٤
التكنولوجيا النظيفة: ٨٧
التلوث البيئي: ١٣، ٩٧، ١٥٦، ٢٤٣
التلوث الجوي: ١٠٩
تلوث المياه: ١٠٥
تلوث مياه البحر: ١١١
تلويث البيئة: ٩٢
التنمية الاقتصادية: ١٠، ١٦، ١٠١، ١٠٤، ١١١، ١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٣١، ١٣٣-١٣٥، ١٤٢-١٤٣، ١٥٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٦، ١٩٩
التنمية البيئية: ١٢، ١٧، ٢٣-٢٥، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٩، ٤١-٤٣، ٤٩، ٥٢-٥٣، ٥٧-٦١
التنمية المستدامة: ١٠-١١، ١٣-١٤، ١٦، ٢٣، ٨٤، ٨٧-٩٠، ٩٣، ٩٧-١٠٤، ١٠٩، ١١٤، ١١٦، ١١٨-١٢٥، ١٣٠-١٣٧، ١٤٢، ١٨٩-١٩٤، ١٩٦، ١٩٨-١٩٩، ٢٠٣، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٤٦
التنوع البيئي: ٤٨، ١٥١
التنوع البيولوجي: ١٠٩، ١٢٩، ١٥٠، ١٩٢
تهديد البيئة: ٤٤
التوازن الأخضر: ٤٨
التوازن البيئي: ١٤، ١٢٧، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٨، ١٨٣
تورين، آلان: ١٥٢
توماس، أرجيه: ١٨٠

- ث -

الثورة الصناعية: ١٤، ٦٧-٦٨، ٩٠، ١٤٥-١٤٦، ١٥١، ١٥٣، ٢٤٣

ثورو، هنري ديفيد: ٧٥

- ج -

جاكوبسون، هارولد: ٢٠٩

جامعة الدول العربية: ٢١٨

الجفاف: ١١١، ١٥١، ١٧١، ١٧٣، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٢-٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤١

جيمس، وليم: ٧٤-٧٥

الجينات الوراثية: ١٢٩

- ح -

حادثة تشرنوبيل (١٩٨٦): ١٠٦

الحداثة: ١٤، ٧٦، ١٢٢، ١٢٤-١٢٥، ١٣٥، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٣

الحرب الباردة: ٢٠٧، ٢١١

الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ـ ١٩٤٥): ٦٧، ٩٧، ١٠٥، ١١٩، ١٥٣-١٥٥، ٢٠٨

الحضارة الإسلامية: ٧١

الحضارة الأوروبية: ٧٠

الحضارة اليونانية: ٤٤

حماية البيئة: ١٣-١٦، ٤٥، ٥٥، ٩١، ٩٣، ٩٧، ١٠١، ١٠٣-١٠٤، ١٠٦-١٠٧، ١١٠، ١١٣، ١٣٧، ١٥٤، ١٦٢، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٣-١٩٥، ٢١٩

- خ -

خالص، عبد الرحيم: ١٢، ٢١، ٢٤٦

- د -

دسكولا، فيليب: ١٦٤

دوركايم، إميل: ١٤٧

دونلاب، ريلي: ١٤٨

- ر -

راولز، جون: ٣١، ٣٧-٣٨، ٤٠، ٥٦

روستو: ١٣٣

روس، جاكلين: ٤٢، ٥٢-٥٣، ٥٧-٥٨

رويثر، روزماري رادفورد: ٧٨

- ز -

زياني، أبو القاسم: ١٤

زيمرمان، مايكل: ٧٧

- س -

سالم، أحمد علي: ١٦، ٢٠٧، ٢٤٥

سايتز، جون ل.: ٢٨

سبيفاك، غاياتري: ٩٤

سبيك، توني: ٢٣٢

سترن، نيكولاس: ١٠

ستروس، كلود ليفي: ١٦٣

سترونغ، موريس: ١١٩، ١٢٤

ستوارد، جوليان: ١٦٣

سعيد، إدوارد: ٧٣

سن، أمارتيا: ٣١

السوسيولوجيا: ١٠، ١٣٣، ١٤١، ١٤٥-١٤٧، ١٥٠-١٥١، ١٥٣، ١٦٠، ٢٤٥

سوسيولوجيا البيئة: ١٤-١٥، ١٤٦، ١٤٨-١٤٩، ١٥٦، ١٥٨

سوسيولوجيا التنمية: ١٣٦

السوسيولوجيا القروية: ١٥٠-١٥١

سيمونز، إيان جوردن: ٢٢، ٤٩

- ش -

شتيرن، نيكولاس: ١٧٥

شنايبر، آلان: ١٥٤

الشوڤينية البشرية: ٧٨

- ص -

الصندوق العالمي للطبيعة: ١٥٩

- ط -

الطاقة الأحفورية: ٢١٩

الطاقة الشمسية: ١١٢، ١١٤-١١٥، ١٩٣، ١٩٦

الطاقة الكهرومائية: ١٢٨

طبقة الأوزون: ٩٨، ١٠٥، ١١٢، ١٥١

- ع -

العابدة، محمد: ١٣، ٩٧، ٢٤٦

عاريب، فاطمة: ١٥، ١٨٩، ٢٤٦

العتيبي، سرحان: ٢٢٩

العدالة البيئية: ١٣، ٤٦، ٦٥، ٨٧-٨٨، ٩١

العدالة التوزيعية: ٣٦-٣٨

عصر التصنيع: ٧٤

العقيدة التنموية: ١٢١

العلاقات الدولية: ١٠-١١، ١٦، ٨٢، ٢٠٧-٢٠٩، ٢١١، ٢١٤-٢١٥، ٢١٩

علم الاجتماع السياسي: ١٥، ١٤٣، ١٤٦، ١٦٤

العلوم الاجتماعية: ١٠-١١، ١٢٠، ١٣٤، ١٤٥، ٢٠٨، ٢٤٥

العلوم البيولوجية: ٢١

عنان، كوفي: ٢٢١

العهد الأوروبي للماء: ١٠٩

العولمة: ١٤، ١٤٦

- غ -

غابات الأمازون: ١٢٧

الغازات الدفيئة: ١١٢، ١٧٠-١٧١، ١٧٦، ١٨٠، ١٩٤، ٢٢٣

غاندي، أنديرا: ٨٩

غليزر، بنينا مغدال: ١٦١

غليزر، مايرون بيريتز: ١٦١

- ف -

الفاشية البيئية: ٧٧

الفقر: ٨٩، ١٠٢، ١٠٤، ١٣٠، ١٣٨-١٤٣، ١٧٢، ١٧٤، ١٩٠-١٩٢، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٣١، ٢٣٥-٢٣٧، ٢٤٠

الفلسفة البيئية: ٢٤، ٧٧-٧٨

فون، شانون: ٢١٧

فيبر، ماكس: ١٢٠، ١٤٧

فينمور، مارثا: ٢١٤

- ق -

القانون الدولي البيئي: ١٠-١٣، ٦٤-٦٥، ٨٠-٨٢، ٨٤، ٨٧، ٩١، ١١٣، ١١٦

القرطبي، عبد الله: ١٣، ١١٧، ٢٤٥

القضايا البيئية: ٩-١٢، ١٧، ٢٢-٢٣، ٢٨-٣٢، ٤٣، ٤٨-٤٩، ٥٥-٥٨، ٦١، ٩٣، ١٠٤، ١١٥

قمة الأرض (ريو دي جانيرو - ١٩٩٢): ١٠٩، ١١٩، ١٥٥-١٥٦

- ك -

كاتون، ويليام: ١٤٨

كار، إدوارد: ٢١٠

كراسنر، ستيفن: ٢١١

كلسن، هانس: ١١، ٨٢

الكوارث البيئية: ١٥٦، ٢٤١-٢٤٢

كوكس، روبرت: ٢٠٩

كون، توماس: ١١

الكونفوشيوسية: ٦٩

- ل -

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا: ١٠٤

لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية: ١٨٩

اللجنة الحكومية الدولية للتغير المُناخي: ١٧٠-١٧١، ١٧٤، ١٧٩، ٢٢٣

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: ٢٣، ١٠١، ١٠٤، ١٠٩، ١١٩

ليغرو، جيفري: ٢١٧

- م -

ماريام، تشارلز: ٢٠٨

مبادئ هارتويك: ١٣٦

مبادرة السياسة البيئية: ٢٢٧

مبدأ الاحتياط: ٩٣

مبدأ الاندماج: ٩٣

مبدأ الإنصاف البيئي: ٥٦

مبدأ التصحيح: ٩٣

مبدأ تكافؤ الفرص: ١٣٥

مبدأ دعم وتطوير القدرات: ١٣٥

مبدأ الكليانية: ٥٨

مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار: ١١٧، ١٣٥، ١٤٢

مبدأ الملوث الدّافع: ٩٢

مبدأ الوقاية: ٩٣

مبدأ الولوجية: ١٣٥

مجتمع الاستهلاك: ١٥٤

المجتمع الدولي: ٧٩-٨٠، ٨٢-٨٣، ٩٧، ١١٥، ٢٠٩-٢١٠، ٢١٥، ٢٤٢

المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي: ١٩٦

مخامرة، زياد: ١٥، ١٦٩، ٢٤٥

المخطط الوطني للتطهير السائل: ١٩٧

المدرسة البنائية: ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٧
مدرسة فرانكفورت: ٧٤-٧٥
مراحل تطور الأجيال: ٣٦
المرصد المغربي للأجيال المقبلة: ١٧
مركز دراسات الوحدة العربية: ١٧
المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا): ١٨٠
مفهوم المركزية البشرية: ٧٨
المقاربة الإيكولوجية الثقافية: ١٦٣
مقاربة ثنائية الطبيعة: ١٦٣
المقاربة الجيلية: ١٢، ٢٢-٢٦، ٢٨-٣٢، ٤٣، ٤٨، ٥٢-٥٣، ٥٨-٦١
مقاربة ما بعد التحديث: ١٥٣
مقاربة ما بعد المادية: ١٥٣
الملوثات العضوية: ٨٦
منظمة الأمم المتحدة: ٩، ٨٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٩، ١١٦، ٢٢٦، ٢٣٠
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: ١٩٥، ١٩٩
منظمة السلام الأخضر: ١٥٩
منظمة العمل الدولية: ١٠٤، ١٩٥
مهدي، محمد عاشور: ١٦، ٢٢١، ٢٤٦
مؤتمر استوكهولم (١٩٧٢): ٩، ٦٦، ١١٩
مؤتمر الأطراف السابع (٢٠٠١): ١١٠
مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية: ١٥٩-١٦٠
مؤتمر الدوحة (٢٠١٢): ٢٢٠
مؤتمر ديربان (٢٠١١): ٢٢٠
مؤتمر كانكون (٢٠١٠): ٢٢٠
موران، إدغار: ١٢، ٢٢، ٤٢
مورجانثو، هانز: ٢٠٩
مؤسسة جيرمان ووتش: ١١١
ميثاق الأمم المتحدة: ٢١، ٦٦
الميثاق العالمي للطبيعة (١٩٨٢): ١٠٩
ميلتون، كاي: ١٦٤

- ن -

النسوية: ٧٩
النسوية الإيكولوجية: ٧٨
النظام الدولي: ٢٠٨، ٢١٠-٢١١، ٢١٤-٢١٥، ٢١٩
نظام الكينونة البيئية: ٤٨
نظام المصالح الاجتماعي: ٨٤
نقد التمركز البشري: ٧٩
النهضة الصناعية الأوروبية: ٧٦
نيوتن، ليزا هـ.: ٣١

- هـ -

هابرماس، يورغن: ٥٧، ٦٠

هالبواش، موريس: ١٥٠

هانسن، ميشيل: ٩٩

الهجرة البيئية: ٢٣٨

هوركايمر، ماكس: ٧٤

هورنر، كريستوفر: ٢٢٨

هوميروس: ٧٣

هيرمن، ريتشارد: ٢١٧

- و -

والتز، كينيث: ٢١٠

الوعي البيئي: ١٧، ٦٥-٦٧، ١٢٠

الوقود الأحفوري: ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٤-١٨٥، ١٩٣، ٢٠٣، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧

الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة: ١٦٠

- ي -

يعقوبي، عماد: ١٢، ٦٣، ٢٤٦

اليونسكو: ١٠٤

يونغ، أوران: ٢١٤